حاشية شرح ملا جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله + الحمد + مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه تعالى يلايم الاستيعاب كمالا يليه الاستغراق ويحتمل ان يكون المراد الحاصل بالمصدر يعنى سپاس وستايش قوله + لوليه + اى الحرى بجنس الحمد لا يخفى ما فى ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد صريحا بما يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التى تجلب الطباع اليه لكون الجديد لذيذا قوله + والصلوة + اى الرحمة وا فاضة الخير نازلة من علو جناب الحق سبحانه قوله + على نبيه + من النبوة بمعنى الرفعة وهو فى الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى الى عباده للتبليغ ويظهر مما ذكرنا فى الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان فيه حسن الموافقة قوله + على آله + اى اهل بيته قوله + واصحابه + جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحاء كنهر وانهار او صحب بكسر الحاء ككتف واكتاف مخفف صاحب بناء على ما قيل من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله + المتادبين بآدابه + ادب نگاه داشتن حد هر چيز اى الذين تمت فيما منهم التادب بآدابه والانصباغ بصبغة نعوته اى ان صلى الله عليه وآله وسلم قوله + نبذة + اى پاره يعنى يكحصه ترده فوايد جمع فائدة من الفيد يعنى انچه گرفته و داده شود از دانش ويا مال قوله + حل مشكلات الكافية + المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمى الحق الخفى مشكلا لانه يشتبه الباطل ولاقى الكافية لما فيه من النقوذ والنغت باعتبار الرسالة

قوله + للعلامة + تاء للمبالغة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلک لتوهم التانيث قوله فی المشارق

المغارب + کناية عن جميع الارض کما فی قوله تعالی رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول السرطان

الی اول الجدی فی کل يوم مطلعا وهی مائة وثمانون ثم تعود الی مطالعها کذلک وکذا حال المغارب وقد وقع

تثنية المشرق والمغرب ايضا کناية عن جميع الارض کما فی قوله تعالی رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء علی ارادة

مشرقی الذهاب والعود المتناولين للکل وکذا حال المغربين قوله + الشيخ + خواجه قوله + تغمده الله + قال

قدس سره فی الحاشية التغمد الستر انتهی يعنی ستر الله ما کان منه بغفرانه اللائق بجنابه او ما ناشی من محض فضله من غير

سابقة عمل ويجوز ان يحمل کناية عن الاحاطة ای احاط الله بغفرانه وجعله مغمورا له قال فی التاج التغمد کناه پوشيدن

فلا بد حينئذ من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ذکرناه کما فی قوله تعالی اسری بعبده ليلا قوله

+ واسکنه بحبوحة جنانه + بکسر الجيم قال قدس سره فی الحاشية بحبوحة الدار وسطها وهی من کل شیء وسطه

وخياره انتهی يعنی جعل الله خيار جنانه مسکنی له قوله + نظمتها + النظم در رشته کشيدن جواهر استعير لتاليف

بسائط کلامه المترتبة المعانی المتناسبة الدلالات علی ما يقتضيه سلامة الطبع وفی هذه الاستعارة اشارة الی

ان بسائط کلامه کالدرر فی الصفاء والجلاء انما قال ذلک ترغيبا للطالبين قوله + فی سلک التقرير + السلک رشته

والتقرير قرار دادن والاضافة من باب اضافة المشبه به الی المشبه قوله + وسمط التحرير + السمط بکسر السين رشته

مرواريد يا مشابه چيز آن والتحرير نقش خط برگرفتن والمراد الکتابة والاضافة کاضافة السلک قوله + للولد العزيز +

العزيز گرامی وارجمند وکمياب قوله + ضياء الدين + بضياء بيت وسراجه کانه ضياء يهتدی به الی الدين قوله

+ عن موجبات التلهف والتاسف + التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن التاسف دريغ ودرد خوردن

قوله + لانه لهذا الجمع والتاليف کالعلة الغائية + ای لانه فی السبب والبعث لهذا التاليف کالعلة الغائية التی

تکون باعثة فيکون نسبة الفوائد اليه من قبيل النسبة الی الباعث والمحرک قوله + وما توفيقی الا بالله + التوفيق جعل

الاسباب موافقة للمطالب قوله + وهو حسبی + حسب بسنده بودن وخورسند کردن قوله + ونعم الوکيل +

الوکيل آنکه کار بوی گذارند والجملة معطوف علی جملة هو حسبی والمخصوص محذوف او عطف علی حسبی لتضمنه معنی الفعل

والمخصوص هو الضمير المتقدم قوله + مضمنا النفسه بتخييل الخ + ای ترک ذلک الجعل کسر النفسه وذلک الکسر

[illegible] يتخيل ان كتابه من حيث انه صنفه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى يلزم بذلك
ترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا فيما يصنفون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال بالحديث
الدائر على الالسن وهو ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله ولا يلزم وحاصله ان
المامور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني قوله + وهذا تعريف الكلمة
والكلام + وهذا تقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريف او تحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله + لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما + اي احوال منسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما سواء اثبت لانفسهما او لاقسامهما من حيث انها
اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا النحو ردا على من قال موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد
منهما بل البحث عن احدهما راجع الى الآخر بخلاف قوله + فلما لم يعرفا اي لم يتصورا لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة
اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب ان قيل لو [illegible] حصل قبل التعريف متوقف
تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المذكور لا بالقياس الى المتعلم ان قيل
المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى
المخاطب زيادة المعرفة قوله + وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام + اي سواء نظر الى افرادهما او الى
مفهومهما وجد جهة التقدم من جانب الكلمة ولا يخفى ان التقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم
الوجودات الاربعة الكتبي واللفظي والذهني والخارجي وان التقدم بحسب الوجود الذهني اذا قدم في الكتابة
توافقت في التقدم الوجودات ما عدا الخارجي قوله + [illegible] والكلام مشتقان من الكلم + الاشتقاق
ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير
مرتب كجبذ من الجذب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تفاوت ما بقي في المخرج كنعق من نهق
وقد اشار الى بعد هذا الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير المناسب لان نسبة الجرح تاثير
بتصحيحه الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال تاثيرا نفسهما
بقرع الاسماع ونقش الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت ::

من مستنبطات القوت التي هي مدلول الكاف في اللام والميم فان تقاليبها كلها لا يخلو عن قوة وشدة

فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهومة من جهة تلك الحروف قوله *

الجرح * الجرح بفتح الجيم خسته كردن قوله * وقد عبر بعض الشراح * يعني ان ذلك التشبيه على تقدير

قوله * جراحات السنان * جمع جراحة بكسر الجيم خستگي السنان سرنيزه وعصا تيري هر چيزي الالتيام جراحا

آمدن قوله * جنس * واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق الاثنين قوله * بدليل قوله تعالى اليه يصعد

الكلم الطيب * فانه لو كان جمعا لوجب التانيث في ضميره لانه ليس من اوزان الجمع قوله * وقيل جمع * اليه

ذهب صاحب الصحاح واللباب قوله * والكلم الطيب ما هو الا بعض الكلم * فان الصاعد الى محل العرض ليس

الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيثة فجاز ان يعبر عنها ببعض الكلم فتاويله كتاويل الرحمة بالاحسان

في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله * واللام فيها للجنس * هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي

تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد النوعي المعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد

الخارجي ولا بيان الطرد حتى يكون الاسم للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة

قوله * والتاء للوحدة * ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة

عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في معاني

التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمنع التجريد

بدليل كلمتين وتمرتين قوله * ولا منافات بينهما * هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما معناه قوله * لجواز اتصاف

الجنس بالوحدة * طبيعية كانت او صناعية فيه ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي

هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت

الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم

كنسبة تمرة الى تمر قوله * والواحد بالجنس * يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يتحقق الجنس

والواحد وحده [illegible] بالعكس قوله * اللفظ في اللغة الرمي ورمي شيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة

المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا

ههنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التحقيق خروج المنوي من تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما ولعل صاحب الكتاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله * ابتداء * فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله * او بعد جعله بمعنى الملفوظ * فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي من الفم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة قوله * الى ما يتلفظ به * التلفظ كالتكلم والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتق من اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة اولا فمن ذهب الى الثاني اشكل عليه صدق تعريفها و قد اجيب عنه بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ ونقلت اوظاهر قوله * او حكما * يدخلها قوله * الانسان * انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ الى الفهم قوله * او حكما * اي تلفظا حكميا وذلك فيما يشاركه الملفوظ به حقيقة في الاحوال قوله * مهملا كان او موضوعا * قال قدس سره انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مراده بالمستعمل هو الموضوع والا لزم الواسطة بين المهمل والمستعمل اذ هو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى قوله * قبل ان يستعمل * اي قبل ان يتلفظ به مرادا منه معنى فالمستعمل في عباراتهم المشهورة بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله * او مركبا * قيل انما صح اطلاق اللفظ به على المركب من المفردات لانه في الاصل مصدر قوله * واللفظ الحقيقي * اي الملفوظ الحقيقي قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو من الحرف ولا ادرى انه ... اي مقوله هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل قوله * لم يوضع له لفظ خاص به * فلما لا يكون مذكورا بعينه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة وانه عليه كانه جعلوا مثل هو وانت كناية عنه لا عبارة قوله * واجري عليه * عطف على قوله ليس والمراد بالكلام الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه ونحو ذلك وانما قال الى غير ذلك قوله * والمحذوف لفظ حقيقة * او على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله * كلمات الله تعالى داخلة فيه * اي في اللفظ المقصود بالتعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان والكلمات بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليه اللفظ من حيث انها يتلفظ بها الانسان ولانها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات قوله * وعلى هذا القياس كلمات الملائكة

والجن + لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان منا يئبها تشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا التدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الكلمات اللہ سبحانه تعالى قيامًا به وهو يخالف ما عليه المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يظهر في غير الانسان قوله + والنصب جمع نصيبة + وهي ما نصب لتعين المسافة والطريق قوله + غير داخلة في اللفظ + الذي هو دال جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يرد علينا به ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا قوله + لانه لم يقصد الوحدة + اما لان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده خارج عنها عندهم تعقل قال ولما لما سيأتي قوله + لعدم الاشتقاق + مطابقة الخبر للمبتدأ مشروط بثلثة شروط الاشتقاق او ما في حكمه كالمنسوب والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الثلثة باسرها قوله + الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز + فكان الواضع يتعينه يجعل المعنى بحيز اللفظ قوله + تخصيص شيء ملحوظ + بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات قوله + بشيء + سواء كان ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله في حيز بل يقصد المعنى به يتوهم انه مجعول له ان قلت الكانت البار داخلة على المقصور خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزء السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى الكل من المترادفين من حيث انه من اثار جعل ذلك المترادف لا يوجد في المرادف الآخر وبان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى واحد ومما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله + بحيث اي حال كون تلك الشيء المخصص له بسبب تلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب

غرض التركيب قوله + متى اطلق وسمع او احس + تعبير السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال

الاربع والا فيكفي ان يقال متى احس ان قلت ان الكلية غير صادقة الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرائط

قلنا لا يبعد كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت

الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس وعلم ذلك التخصيص قوله

+ فهم منه ما لم يكن مفهوما + او فهم منه فهم ما بعد الالتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله + يخرج عنه

وضع الحرف + وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف

كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة لخروجها كالحروف عن المحروف قوله + يجب لا يجاب + بان

الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى بوجهه ملحوظا في الوضع ولا شبهة في تحققه قبل انضمام الضميمة لان قوله

+ متى اطلق اه + اشارة الى غاية الجعل لهذا الفهم ليس غاية له قوله + ولا يبعد ان يقال + يعني انه

لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة قوله

+ المعنى ما يقصد بشئ + ويراد به صريحا او ضمنا او تبعا سواء كان بحسب الوضع او لا فدخل فيه المعنى المطابقي

والتضمني والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت دار في حضور ك وقال تعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشئ

قوله + اسم مكان + من المصدر المعلوم او المجهول قوله + او مصدر ميمي للمعلوم + او المجهول قوله

+ بمعنى المفعول + يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع مؤنة النقل قوله مخفف معنى تخفيفا غير قياسي الذي جره

على هذا الاحتمال مع بعده لفظ الميل الى جانب المعنى واستعمال المشدد ومعنى المخفف فيقال معنى الكلام

ومعنيه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده ؟ ان المراد تخصيص شئ بدون الشرطية ايضا لانها قيد مفيس

الى الشئ المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يوجد معنى بالوضع لان تخصيص شئ بمعنى اي بما يقصد بذلك

الشئ هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور لاستماله عليه لا انه لا حاجة اليه كما قيل و

دار لكتاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى المصدوع مجازا كما قيل يقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله

وفيه كشف الاحتراز لكل من جزئي الوضع على ان ذكر اللفظ مغن عن المصدوع اذ ما من لفظ الا وله مصدوع فلا فائدة

في ذكره الا لتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل

ولكن لا تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت الحروف الهجائية اي حروف تعدد باساميها كالف با تا وهي
حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ فيه اغماض عن عموم تفسير
المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين بان الضمير ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات
المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة او مركبة وذلك
لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا دخل للافراد والتركيب به ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض
الثاني فانه انما يتجه على تركبها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك اي في مقام ارجاع الضمير الى الالفاظ المخصوصة
او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه
ليس لمعناه ذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شئ بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا
اما في صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشئ موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه
وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يركب في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز
بطريق المشارفة فكذا في المفرد قوله ومعناه صح ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من
كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد
في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكانه النكتة فيه التنبيه وكان النكتة في تقديم الوضع
على الافراد وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به
بصيغة الماضي استعير صيغة سبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت
لو كان حالا منه لكان يجب كما في ضربت قائما زيدا قلنا انا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال
وهي التأخر عن الفاعل والمفعول به ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت
ههنا لان الافراد صفة للفظ بالذات واذا تغير المعنى [illegible] على تقدير جعله حالا [illegible] ولا خفاء في افراد المعنى يؤول
الى افراد اللفظ قوله من المعنى تبع الشارحين في تجويز الحال من النكرة من غير اشتراط كما سنذكره لا يقال
لو كان حالا منه لتقدم عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فان تقدمها

نقد بهما عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما فهم من كلام المصنف في الايضاح قوله مفعول به للفعل واللام
واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة
بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل بصري ايضا فان لام التعريف و
التنوين من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والساكنة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع كمسلمان
ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف
المباني وجعلوا المجموع الصفة دالا على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت
الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال والمطاوعة الى نون الانفعال وقوله اعرب باعراب واحد
لكن المراد بالاعراب معنى يشتمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل انه لم يعتبر لكل من الجزئين حاله اللائق به فان
الاخير في قائمة لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم فجعل المجموع ككلمة واحدة فاعرب
باعرابها ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون
فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية
والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تامل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد
الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة قد في اطلاق واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي
يقتضيها بالنسبة الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب ان الاعراب آخره محكي كما في تأبط شرا ولما كان الاخر مشغولا
والاول فارغا اظهر اعرابه في جزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبد الله علما اعراب
واحد وقوله لا يخفى اه اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل
الى جانب المعنى بالكلية يخل بذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال انه لفظ واحد كذا قالوا وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى
ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادرة من الكلمات وان اريد به نوع وحدة لم يخرج
عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص وحدة فلا ينبئ اللفظ عليه ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم به دفعة
قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم به مرة

وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فيخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله ويبقى اشق قائمة

ويصرى الى قوله داخلا اى مسامحة ومجاز قوله لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر وهى ثلثة اقسام

وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل وطبعية ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت

بغير ذلك قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال مشاهدته لم يظهر

دلالته او لم يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ حينئذ يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اى منقسمة تثليث

هذه الاقسام السر فى تثليث القسمة تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام قوله منحصرة يفهم من السكوت

فى معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلى وتوجيهه انه فى قوة تقسيمين كل منهما داير بين النفى والاثبات كما

يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلى فالظاهر انه قطعى اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمات

قوله اما من صفتها قيل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها او لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبل

الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة ولا القول بان الثانى حرف والاول

اسم وفعل ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثانى لان حال الكلمة لا ينحصر فى الدلالة وعدمها

ودلالتها لا يصح حمل عدم الدال على تسليمها مع ان الضرورة التى دعت الى التقدير انما نشأت من الثانى فلا يليق التاويل

فيه لا فى الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان وكذا جعل ان يدل بمعنى الدال وقال السيد قدس

سره التقدير فى هذا المقام مبنى على ما حكموا به من ان الفعل مع ان فى تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله

احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغنى عنه اذ ليس فى معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله من غير حاجة الى انضمام كلمة

اخرى مفردا او مركبا اليها قال الثانى الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثانى فقال

الثانى الحرف والاول اما كذا او كذا معطوفا على الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال فى قوله

الثانى الاسم والاول الفعل قوله لانه الحرف فى اللغة الطرف ... المراد طرفه قوله اى جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل اى جانب من الكلام

لانه قد يقع جزء النحو به لا الجزء قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها انما اعتبر المقارنة فى الفهم عن كلمة خرج عن حد

الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب التحقيق كضرب مصدرا او ما يكون بينه وبين الزمان ترتب فى الفهم كضارب امس

وما يكون مقارنا فى الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا تعقل مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذ من السمو اى سمى اسما

اسماحال كونه ماخوذ منه واصله سمو بحركة السين فحذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه

ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم

ويدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد

قوله لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه من

لايجد به الاشارة او للعطف على انحصرت لانها اى للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة

قال وقد علم بذلك اى بوجه دعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء للاستعانة و

وضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن وكمال الكشافة واختار ذلك دون هذا اشارة الى استحقاقه

التعظيم لجودته قال حد كل واحد منها اضافة الحد الى الكل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الى واحد ايضا بمعنى

اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره فى بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها

بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن فى قوله منها للتبعيض والجار

والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اى فى هذا الفن فانه الحد عند الادبا هو المعرف الجامع المانع

او فى هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم قوله وللدرر المصنف

الدر فى اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال فى الذم لا در دره اى لاكثير خيره وفى المدح لله دره

وذلك لان العرب اذا عظم شيأ المنسوب الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب و

الدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربت به كاملا فى العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف

على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله فى اللغة ما تكلم به ثم شيئ استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطا اعطاء انه

فى الاصل اسم لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل الجزئية قوله اى يكون كل واحد منهما فى ضمنه فان التثنية اختصار

العطف فكانه قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع

الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعله بمعنى مع احتيج الى ان يأول بان يقال المتضمن بالفتح

كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يخفى ان هذا القول مبنى على جعل الهيئة جزء الكلام ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل

مسامحة ولو لم يجعل جزء له كما فى الشيخ احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم اتحادهما فيما اذا ركب الكلام من كلمتين فقط قوله

اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد ويجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا متعلقا بالاسناد قوله والاسناد
نسبة احدى الكلمتين + اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله + حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح
وقوع مفرد موقعه لا يقال يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم
ولذا قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم وقال لا يتاتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل الرابط
بين الشرط والجزاء كما حققه السيد قدس سره يخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفردين الدليل
على ان الرابط بينهما صدق قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة
اي من شانه ان تقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته
ونسبته الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم
مضمونها المخاطب قوله + خرجت المهملات + الصرفة واما المركب من الكلمتين والمهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي
اي محكية بها عن الواقع قوله + انشائية + اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات
مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد وقوله اعني قائم الاب او ذا قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان
الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها
لا بدال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها
مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم تكن اسماء فكيف يصح الاخبار
عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها و
لحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى
ومستقلا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول
من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله + اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام
لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او اوصافا او جملة قسمية فان الكلام هو جواب
القسم والجملة القسمية انشاء تاكيد او شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء
كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته

بذاته قال ذلك اى الكلام اشارة بذلك الى الكلام لا الى تعريفه والى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان

الكلام مسبوق للكلام ولبعده ولان قوله لا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهى اسم وفعل

وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلى من الاثنين

يرتقى الى ستة قوله الا فى ضمن اسمين حقيقة او حكما فيه انه من قبيل تحقق العام فى ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف

والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق مرتبة التقديم قوله او فى ضمن اسم الخ وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق

الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع بتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقديره هو المنقول

الى الانشاء قبل التقدير او بعده قوله اى كلمة دل الاوضح فى التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم

من اقسام الكلمة قوله كاين فى نفسه جعله صفة لمعنى سواء كان يرجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوا للدال او حالا من ضميره

حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او فى حد ذاته وعلى الثانى ما دل حال كونه معتبرا فى حد ذاته لان فى جعل فى بمعنى الباء

خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور فى التعريف ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ فى حد ذاته بل هى ثابتة له بالقياس

الى الوضع مع ان صحة تلك المعانى مبنية على تصور فى دلالة الحرف ولا تصور الا فى معناه لاحتياجه تصورا وتلفظا الى الغير

وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك تصور

فى الدلالة فان كثيرا من المعانى الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج فى تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع فى ضمير

الغائب والخطاب والتكلم فى ضميرى المخاطب والمتكلم والاشارة فى اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم

المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا فى الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل

قوله ما دل على معنى باعتباره فى نفسه اى ملحوظا فى حد ذاته لا فى ضمن غيره كما فى مقابله قوله كقولك الدار فى نفسها

اى الدار الملحوظة فى حد ذاتها الملحوظة فى حد ذاتها ونسب اليها هذا الحكم فى حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها وسط البلد

قرينة من بيت الفلانى اعترض عليه الشيخ الرضى بان قولهم فى حد الحرف على فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه

ولا يقال فى مقابله قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه

ليس مقصوده ان المودى فى الموضعين واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا فى نفسه وملحوظا فى غيره معقول

بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب الى الغير بفى مع كونها منشاء حكمها وكذا حكمها بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار انهما

تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتياز اقوله كما ان ما في الخارج موجودا اه اى كما ان الموجود الخارجي قد يكون صفة و
لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس
ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع لامر العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب
الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه
بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه ليس قائما بغيره قوله داله لملاحظة غيره بهذا المعنى والمراد بالغير
هو المتعلق قوله فلا يصلح لشيء منهما اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا
بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالطبع كانت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد ح
من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة في الدلالة عليه من دله على كذا قوله وهذا هو المراد بقولهم ان كلا من الاسم
يعني انه ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا نقلت
وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحده الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب
الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو
هو بل هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث
انه حال للطرفين ومن منسوباتهما قوله كان معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه اه
اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل
لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات وبعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة
وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك
فذكر المتعلق في الحروف بمنزلة تلك الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات
وتعليق الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهر ان تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية
كما قيل لانها مخصص لمفهوم الابتداء لو حفظت بها واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ

ان علا ... نقصد الكن لا تبقى رح معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في
نفسه يابى عن الالتفات اليه قصدا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان المراد بكينونة المعنى في غيره من المعاني
او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب
المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي
لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها اه قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة
بالمفهومية لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا
نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ معنى حد ذاته ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما
يعرضه سواء كان ذلك العارض جزء المدلول او ما يدل عليه كمعنى او شيئا خارجا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل
في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها اه يعني لان العادة جرت بان يستعمل تلك الالفاظ في
في مفهوماتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان يستفاد
الخصوصية منه بضم الضميمة ولا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تامل قوله باعتبار معناه
التضمني يعني انه اراد بالمعنى ما يشتمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى اخراجه بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى
المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن
قال باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها كفت مؤنة التفسير قوله صفة بعد صفة للمعنى
او حال عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب
الوضع الاول اي وضع الغير المسبوق بوضع اخر سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب اضافي فدخل فيه يزيد وتشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة بمعنى انه لا يفهم عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا
اسماء الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع
الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة
عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية
غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال

لان المعنى المستقل فى تلك الافعال ليس الا ما تقارنه صيغة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول المراد
بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل فيه نحو يزيد وتشكر عليين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترنين
باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية ومع يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
السابق بناء على التغليب فانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها
بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني الفعلية وللافعال المنسلخة في المعاني
الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما تقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذه الطريقة ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء
الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا لمعانيها قال الشيخ
الرضي العربي انتهى اى الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظة اسكت قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم
على ان قالوا انها ليست بافعال مخالفتها للافعال صيغة وقبولها لا تقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا
وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر ارود اى رفق
تصغير ترخيم اى رفق رفقا ولو كان تصغيرا قليلا قوله او غير صريح اى لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون
مصدرا في الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة
بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد زيد قوله على وزن قوقاة فاصل هيهات هيهية كقوقية قال
قدس سره في الحاشية الدجاجية تقوقي بيقي اى تصيح قوقاة وقيقاء على فعلل فعللة وفعلالا قوله نحو امامك زيدا اى تقدم و عليك
زيدا اى الزم قوله فانه على تقدير الاشتراك وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس
قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ اه قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا
ولا يبعد ان يقال يفهم منه ان المذكور اقل من المتروك قوله منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا
انها تبلغ قريبا من ثلثين قوله ومن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه
قولك هذا من الناس ودون الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يأت بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه
مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة
اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز قوله

قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزءه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء
ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي باخذه فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم
لان المقصود امتيازها عن بعض ما عداها وهو الجنس او العرض العام وذلك ان يخصص لفظه ما بالخارج المحمول لشهادة
المثال ولا يخفى ان الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر وعبارات الشراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان عدا لمذكورة
منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما
قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقربها قوله
اي لام التعريف احتراز عن لام الامر ولام الابتداء ونحوهما فان اللام فيهما ليس من المضاف اليها وللعهد الخارجي او الذهني و
التفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من حي وشاملا ايضا لحرف
النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله
عليه السلام في جواب حميري قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لعدم شهرته ولاختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان يقول
ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار
اللام على الالف واللام هذه والاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل
نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر
المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله الى انها ال كهل وايضا لو لم تكن كهل كان المناسب كسرة الهمزة
وفيه ان ندرة قد سبق قوله الى انها الهمزة تضعيف شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين معنى
مستقل سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي
اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقل منحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه
فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد
بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية
مطابقة او ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل وان
اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصحح ان يقال

لا يصح تجريد الفعل عن النسبة. قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها يتضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافا اليه والتعريف والتخصيص والتخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذا الحال ومفعولا وتميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني ولا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الاضافة اليه وح يكون عطفا على اللام لفظة ومحلة ولو اريد بالجر معنى الجر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كالتنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم الثلثة على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم ويعضده الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان تختص بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما ان تختص بقسم مقابل للاسم وهو الذي تختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لماله دخل في الاختصاص وهو الشيء وان الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر للاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواص الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول بر جوع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت

لاحظت معنى الفعل منساقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظه لا على وجه منساق الى شيء
او منساق اليه شيء فلذا كان صالحا للمعنيين قوله من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد
بالفعل الا الطبيعة فلا يقبل التخصيص وفيه ما فيه لجواز ان تقول ضرب يوم مريد به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة
للتخصيص ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري
وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم قلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل يصلح لذلك التقييد كيف لا
والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض
الآتي بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين وما يقوم مقامه
ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول على طرد للباب قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا اي
لا بمعنى شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقدير اليه والعطف
على الاسناد بعيد واقول قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المع[illegible] د عبارة المفصل بين هذين
الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك يعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف
الى الفعل انما اراد المضاف او اراد الجميع من الاضافة لانها انما تضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف
يصح ارادة الجميع من الاضافة قلنا لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة منسوبة تارة الى هذا وتارة الى آخر فلعله
يدعي انها يجوز ان تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعي ان اطلاق الاضافة على
قدر مشترك هي مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة اشارة على اختلاف القولين
ذهب المص الى الاول كما نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك
يوم قدوم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من
حيث المعنى فالمصدر وهو المضاف اليه الزمان في الجملتين تقديرا وقد يقال هذه بتاويل المصدر وينبغي ان يكون هذا
القول مرضيا للمص لمخالفة السابق من اختصاص حرف الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم
ولمخالفة قول المصنف فيما سياتي المضاف اليه كل اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه كما يابى
عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل الدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف

نحو اتيتك يوم قدم زيد الجار او البارد واما اذا فلا ضمن صحة هذا المثال وهو مبني مسند في كلامهم قال وهو معرب
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس ومن اعربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في الايضاح
وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قال ومبني من البناء المقصود فيه
القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا تتغير بالبناء قال فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء
الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم تخصيص اي اللام الداخلة على قيد القسم
للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم
بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبه مبني الاصل وذلك
لان الشيء لا يشبه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل
فذكر الاسم ح للتخصيص وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما كثيرة يشبه بعضها بعضا وفيه
بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي مشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون
بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمع
والمجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين
زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في الحقيقة محمولة على المتبادر فالظاهر صدق
التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه
مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي لم يشبه اي لم يناسب فسر الاشتباه الذي هو المشاركة في الكيفية
بالمناسبة التي هي اعم منه لان المصنف فسره بذلك ... وذلك لان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية
الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هي مثبتة في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة
كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس بعمومه مراد قوله اي المبني
الذي هو الاصل في البناء لم يقيد بالاصالة البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب
فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة

الاصالة دون العروض والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو
الماضي اه كما زعم المص وذا او بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه
قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود
الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند
الجمهور كانهم وقفوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه من
عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي معرفة الطبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون
ورتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم الكائن مع الدليل فذلك التعلم
علم النحو اتفاقا وان لم يكن فهو علم او لنحو او لكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب اه اشار به الى ان ليس في
نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا
للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره
باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المص لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه
مبني الاصل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور
فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور او لا في ضمنه وذلك
لانك اذا قلت في المثال المذكور معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة متأخرة
عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من
معرفة ان هذا او ذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف اي ما عرف انه معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل
والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفته هذا الاختلاف وتعريفه به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به
فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى المجملة
والنتيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في تعريف التوقف فان الحكم نفس مفهوم
الاختلاف متوقف وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما

المراد بالتبدل الحقیقی تبدل ذات الدال وبالتبدل الحکمی تبدل دلالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا
التبدل فی حکم تبدل الذات قوله او صفة ای حالة شبیهة بالصفة لا صفة حقیقة لان الحرکة لا تقوم بالحرف بل
تقوم بما یقوم به الحرف لکنها تابعة له قال باختلاف العوامل فان قیل ان فاعلا اذا کان صفة لا یجمع علی فواعل
فکیف جاز جمع عامل علی عوامل اجیب بانه سار کالاسما قوله ای داخلة علیه بخروج عن حکم المعرب اختلاف مناو منا و
منی باختلاف العوامل لدا خلة علی المستفهم عنه کجاء زید ورایت عمرا ومررت ببکر قوله وانما خصصنا اختلافها بکونه
فی العمل کما ینبئ عنه العنوان قوله ای یختلف لفظا اخره ای صورة آخره او تقدیره ای یختلف آخره بحسب التقدیر
سواء کان بحسب تقدیر نفس الاخر فقط کما فی سلمی او تقدیره وتقدیر صفة کما فی عصا وقاض او بحسب تقدیره بالصفة
فقط کما فی حبلی وغلامی فان آخرهما لا یمتنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحکم والکن یمتنع عن قبوله بحسب الخارج
قوله ای یختلف اختلاف لفظا او تقدیرا ای اختلافا منسوبا الی الصورة او الی التقدیر علی ما مر وانما لم یقل اختلافا ملفوظا
او مقدرا لیحذف الموصوف لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار سببیة وسببه لو جعلت الحرکة لفظا و
لم یحمل قوله لفظا او تقدیرا تفصیلا للعوامل ای سواء کان العوامل ملفوظة او مقدرة لان العامل لا ینحصر فی الملفوظ والمقدر
لانه قد یکون معنویا ولانه لا یلایم قوله الآتی التقدیر واللفظی فی بیان ضبط اعراب الاسماء وذلک لان الظاهر انه
اشارة الی ما یشیر الیه قوله لفظا او تقدیرا قوله رایت احمد مررت باحمد او رایت حبلی ومررت بحبلی وقولنا
رایت مسلمین ومررت بمسلمین ای مدلول این الصورتین فاذن ظهر شموله للمثنی والمجموع قوله علامة النصب ای علامة
هی النصب الذی دل علی المفعولیة ولیس علیه علامة الجر قوله فان قلت لا یتحقق الاختلاف لا فی آخر المعرب ولا فی العوامل
اذا رکب الی قوله مع عامله ابتداء ان قلت الترکیب مع العامل لا یکون الا اذا کان العامل لفظیا فیجوز ان یکون الترکیب
مع العامل ابتداء مسبوقا بالترکیب الذی یتحقق معه عاملان معنویان یتحقق الاختلاف فی آخر المعرب وفی العوامل اجیب
بان المراد باختلاف العوامل کما مر فی اختلافها فی العمل وذلک لا یوجد بما فرض لان عمل العامل المعنوی لیس الا الرفع
قوله قلت هذا الحکم آخر حاصله ان حکم الشیء لا یلزم ان یکون لازما له ان قلت یجوز ان یقید الاختلاف بالعوامل باحد
الازمنة ...ومع یکون لازما للمعرب وان لم یکن قبل تقییده بالظرف لا زمانه فتغاثیه صرف الکلام عن الظاهر
بلا ضرورة مع انه بعد ذلک التقیید ایضا غیر لازم لجواز ان یتحقق معربه لم یتحقق معه عوامل فی شیء من الازمنة ثم

نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل
الاختلاف الذي مبدأه حالة البنائي وبالاختلاف الثاني الوجودي وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العوامل
فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
الشاملة اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع ولذلك قال ههنا
حكم ولم يقل خاصة ولا يخفى ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في
شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت
قوله اي حركته او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في ضبط اعراب الاسماء
ولا يخفى بعده قال اختلف آخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر
هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات
جاز ان يجعل الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الآخر وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس
في حكم الآخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام لامتناع
اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الآخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك واما
تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة قوله ولا يرد العامل والمقتضي وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره
في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة
المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء
للآلة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة
مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي
ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحد حتى يخرجا لكان احسن لكن المصنف رح لم يجعله
من تمامه قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب
قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها اذ اجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب
سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم الذي

ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه لا يخفى
انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول بما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما في
التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة والحرف
بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كما في الاسماء الستة ومن كونه
علامة لامر الى كونه علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية من علامة لمعنى كما في التثنية
والجمع قلنا هذا الجواب غير مرضي عند المصنف رح وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر من رجع ضمير قوله آخره الى المعرب ان الاختلاف
يطرء ويظهر فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى
وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع
فخارجة برجع الضمير الى المعرب لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس
من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة المذكورة قال ليدل على المعاني جمع معنى
بمعنى ما يقوم بالشيء ويقابله العين قوله فاللام في ليدل الخ معطوف على اسم ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب اي
وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء من غير استعانة الى العامل والقرينة و
في ذلك للاعتبارات انها قوله فانه بعيد اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف فيه ان الاختلاف لو كان
دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتاخرين لا ما به الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب
وفي غيره اللهم الا ان يقال ان نسبة الدلالة الى الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلك ان اختلاف المعاني المدلول عليها
بقوله المعتورة عليه لما كان مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه نسبت الدلالة اليه قال المصنف رح انما اخترت
هذا التعريف على تعريف بعض المتاخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وما به الاختلاف موجود فيه والموجود
في الخارج اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الاعراب في الاسم
الذي ركب اولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب بوضع المعاني ويزيل فساد الالتباس والموضح والمزيل الفساد بالذات
هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو
عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافه وسببه وقد بين ان الاختلاف

ان الاختلاف لا يناسب بل لا يصح ان يجعل اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس فيه الا عدم الاختلاف
اي البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة
او السكون في آخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات ثم التقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف
من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة
هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او بواسطته فالمعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم
المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس
الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب والوصف الذي به اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا كون احدها
مطرودا عليه فاذن تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا ويرشدك الى ما ذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة
قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطرء عليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم
لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يتغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة
مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا ككون الفعل
عمدة في ما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين والاشياء
فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمته ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي
هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في الاسماء
الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء فان اخذ الشيء مستول ومستعل
عليه ومثله الطريان قوله يقال اعتوروا الشيء اي تعاوروه دست بدست كردن چيزي را والتعاور والتعور مثله و
جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا من التناوب قوله وانما جعل الاعراب
في آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق الحال في المحل
كما في الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئه كما في الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير الاول
لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر الامكان
والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية

ومقابليها صفات المدلول وقد جعلها الشيخ الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضاً متاخرا عن الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر والحروف الاعرابية نفس الاواخر فلم يتأخر الدال عليها عن الدال عليه لا يجاب بان المراد بيان حال الاعراب بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها يتوهم انها معه لا بعده واذا استبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بالمراد التاخر عن الدال بقدر الامكان والتاخر عما عدا الحرف الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة وكسرة سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه وكان الفم كان ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كسر الشيئ اذ المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها تستعمل في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله بالضمة رفعا الخ قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المناسبة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما سواهما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل ايا وفيهما للنسبة واراد والفضلة

المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما فى الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى كون الشئ مضافا اليه بقرينة المقابلة للفاعلية
والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشئ مضافا وانما لم تقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد فى غير المضاف اليه واما نحو بحسبك
زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به لو كان الجر زائدا كالجار فكانه نفس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
مبنى على اصالة الرفع فى الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل
بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام فى قوله والنصب خفيف الخ وذلك ان تقول لان الرفع اقوى الحركات
فيناسب العمدة قوله فاعطى الثقيل القليل اى يجوز التقليل للتعادل وكذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف
او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف
اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التى هى الفعل
وليس عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف
مدخل فى ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففى ظاهره واما عمل الفعل ففى محله ولهذا جاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب
على محله وتظهر نصبه اذا حذفت الحرف ثم يخرج الجر فى موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما
فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثانى فى المجرور والمسند اليه كمر
بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان
الواو فى الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلتين يعنى الاسم والفعل وكان الا يدخل غير الفضلة كالمستثنى المفرغ
لم يرد اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضى قال العامل احتيج الى بيانه
اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور فى حكمه مراد فى تعريفه وانما اخره عن الاعراب
لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التى هى مقاصد
هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعانى غاية والعامل فاعل وتاخيره عن
المادة والصورة ظاهر واما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها اذ لانها مقصودة
بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعانى المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغى ان يكون

تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي والشبه التام
بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد قال ما به يتقوم
تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد
وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة اي ما عدوه آلة ان
المتكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة بل سموه مؤثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه آلة
فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه لانا
نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يتقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما
عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ
ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن حق المتقدم
بالذات ان يتقدم لفظا ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم على ما هي علامة له
لشرفه ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو
آلة او علامة الاعراب فحقه التقديم عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم
ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر والا لزم ان يكون حق كل منهما التقدم
على الآخر الا بجهتين مختلفتين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا
له فله تقدم وتأخر بجهتين مختلفتين قوله اي تحصيل فسر التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام
الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى
لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان
له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له استدعاء التعلق قال الكوفية
مجموع الفعل والفاعل في المفعول لانه صار بفضلة مجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل
هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن مذكورا كالكلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز

وجاز ان الجر بحرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب
المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي قال فلما فرغ عن ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل
من انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد
ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في
المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان اسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير
خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد والا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأباه مع ان ذكر
المنصرف صرح لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر بل يجاب
بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل تذكر فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك
ولا يصرح بقيد الانصراف شيئا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز
عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيء اوليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بحال الانحصرت
ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا قال الجمع المكسر المنصرف انما قيل في المفرد والجمع المكسر المنصرفان لا نه قصد نوع
تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو الجمع المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا
لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المتن
فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا في مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون ولا الف وتاء لئلا يظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول
فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست
ابعاضا لها الا توهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا لكونها علامة قال والفتحة نصبا قال قدس سره
في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف انتهى
وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة
عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه

عاملا وذلك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل فی الظرف المستقر قوله وتجعل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره فی الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين واعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان فی قالب المصدر او الفعل وسواء قدر فی نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذی هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افاد ذلك قال جمع المونث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاط عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بعيد وبيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا فالاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثانی باعتبار الجزء الاول ومقابل للثانی باعتبار الجزء الثانی وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابلهما قال قدس سره فی الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذی سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذی اللام بذی اللام عند الجمهور لانها فی درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مونثا كمسلمات جمع مسلمة او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال او بحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فكما لا حاجة فی ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف وهو ما كان على صيغته لم يحتج فی اخراج الثانی الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة ای اذا خلی وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة ای لا لخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجری حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل فی توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يأول ابوك الخ بالصفة التی اشتهرت بها وهی كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهی حركة ما قبل حرف المد كما قيل للزوم الاعراب فی الوسط والعدول الی خلاف الاصل وهو التقدير مع الغنی عنه قوله اذ مضراتها ای ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله

قوله معربة بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه نحو ابنم وزن فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا بحسب سكونه ليثا بالحركة
قال مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف
وجعل الظرف عاملا فيه مع يكون العبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي فلذا قدم ما
اخره اولان للشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك ولا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم الخ تفصيله ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية
الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا
تكون منها وبين الاحاد ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان
كل حرف من تلك الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يشبه المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد الاقوى بالاعراب قوله لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ دون عدد ليظهر ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود
حرف صالح فاستحسنوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها
محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد
فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقين في حالة
الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها و
جعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة و
من عينها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة بدل فهي بدل تفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب
كالتاء في بنت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بانه لا محذور في
جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف
المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك
كلا الرجلين جاء وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته
فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو لا بدل التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي

بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون لسماع ثنيا على غير الشذوذ والاما كان من ذوات الياء قوله وكذا كلتا على وزن
فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا
جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام بهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست
لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب وجاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي
قوله فلذا اجاز توسيطها رد للمصنف حيث قال ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف
اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله
فاذا اضيفت الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله ولو اضيفت الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى
المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثنى ان يكون معربا بالحروف فالاولى جعله موافقا
للمتبوع في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وبالاذا اضيفت الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان
مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك ... في ثنايان وذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد
معنى التثنى كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى التثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثناء في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو الجمع ذوو لا من لفظه فلا يكون مناسبا لما لوجوب ان يكون مفرده من لفظه وكذا اولات جمع
ذات لا من لفظها فلا يكون جمع المونث السالم فينبغي ان يذكر اولات مع جمع المونث السالم لملحقاته واما ذوو فهو جمع سالم
فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الوعلى عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع
قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة
عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية
او لان كلا من المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابه ويستحق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع
علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين الا الياء وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر
اولى بها فعلت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف
الرفع قوله ونزلوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى.

الثابتة قبل اعرابه بالمثنى مع عدم استثقالهما واما الضم قبل ياء الجمع فثقلت كسرة الاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ثبت والتباس المرفوع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء بضمة ما قبلها مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فاريد رفع الالتباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجمع ان حذفت نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فعارية للاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا او تقديرا او محلا قال ولك ان تجعل تفسير قوله التقدير واللفظي المعرب بلام العهد بما اراده كما بين وللتفصيل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون التقدير بيان المحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار اليه اولا والا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال في الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تعذر الاعراب فيه ففيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركات مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف والمختار امر هذا القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثاني قال كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اي ما تعذر كعصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون وغلامي بدلا من قوله ما تعذر او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما تضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما فهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى تقدير الثاني حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او مصدر لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثاني حال من قوله كعصا وغلامي

والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دام الفا قوله وكما في الاسم
المعرب بالحركة لم تقل وكما في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المونث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى
ليخرج مثل عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافة الى المبني وخالفهم
المصرح لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل
الى قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد قيامه في نفسه وهو هاهنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة على العامل
وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما على الشرطية وتوضيحه
ان كسرة الملائمة متقدمة على كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب فلا يجوز
ان يكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء
على ما كان وان الغاية بكسرة الملائمة اكثر خصوصا اذ لم يفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لا يجوز
ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق العامل كما في علامتي التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب المستند الى
العامل و هو مؤثر اصطلاحا وحملها على معنى التثنية والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في
حالتي الرفع والجر يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته
ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له وذلك ان تجعل مصدرا اي استثقال رفع وجرا وحالا مما اضيف اليه
الاستثقال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها قال الشيخ الرضي وذلك محسوس لضعف الياء وثقل
الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تثقل الحركتان كظبي وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف كقاض
مرفوعا او منصوبا لا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب كان مستدركا لافادة الكاف اياه
ولو قصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في
التمثيلات حصر فيه المذكورات بل يزاد المذكورات واخواتها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله مسلموي

مسلموی قال الفاضل الهندی ان تلفظ الاعراب فی مسلموی بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل کما فی العصا لکن المؤثر فی
التقدیر فی عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفی مسلمی ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله یوجب تقدیرها
بخلاف عصا فان اعرابه بالحرکة وثقله یوجب ابدال الحرف لا الاسکان وتقدیر الحرکة قوله فصار الاعراب فی حالة
الرفع تقدیریا وذلک لامتناع ان یکون الیاء المنقلبة بالواو بدلا عنها فی الدلالة کما جعلت کسرة جمع المؤنث السالم
بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فی حکم الثابت فلو جعلت الیاء بدلا عنها لکان للکلمة الواحدة اعرابان لفظی وتقدیری
بخلاف فتحة الجمع فانها غیر ثابتة تقدیرا قوله فان الیاء المدغمة ایضا یاء باقیة علی سکونها قوله وقد یکون الاعراب بالحروف
تقدیریا فی الاحوال الثلث او بعضها فیما کان اعرابه بالحرف ولاقی مدة آخره ساکنا بعدها سواء کان مضافا او لا کما
فی قوله تع والمقیمی الصلوة علی قراءة النصب وانما لم یقل ولا فی آخره لئلا ینتقض القاعدة بمصطفی القوم ولعله انما لم یعده
المص لانه بصدد بیان الاعراب اللفظی والتقدیری الثابت للاسم فی ذاته لا باعتبار عارض وکان الیاء فی مثل
غلامی ومسلمی لشدة امتزاجها والکلمة لیست عارضة ان قلت فلم لم یعد فی مع ان اعرابه ینبغی ان یکون بالواو تقدیرا فی
حال الرفع کما فی مسلمی ولما لم یعده من التقدیری بطل قوله واللفظی فیما عداه اجیب عنه بانه جعل داخلا فی باب غلامی
نظرا الی اخواته والی اللغة الاخری فیه وهی فمی وان کانت قلیلة نعم یبقی الاشکال فی الاعلام التی تحکی فی لغة الحجاز
نحو من زید ومن زیدا ومن زید فانه معرب تعذر اعرابه وجوبا لاشتغال محله بحرکة الحکایة وکذا فی المثنی المحکی اذا جوز
الحکایة فیه قوله واکتفی بتعریفه انما صح الاکتفاء به لانحصار المعرب عنده فی المنصرف وغیر المنصرف فاذا علم غیر المنصرف
بانه ما فیه علتان الی آخره علم ان المنصرف ما لا یکون کذلک ولهذا وبتعلق ما سبق فی تعریف المعرب عدل عن تعریف النحاة
المنصرف بانه الذی یدخله الحرکات الثلث والتنوین وغیر المنصرف بانه الذی سلب عنه الجر والتنوین لشبهة الفعل و
یحرک بالفتح وذلک لاستلزامه توقف الشیء علی نفسه فیما هو المقصود من التعریف وعدم انحصار المعرب فیهما لخروج
ما اعرب بالحروف مثلا عنها قال غیر المنصرف المنصرف ماخوذ من الصرف وهو الفضل والزیادة وانما سمی المنصرف به
لاشتماله علی زیادة علی الاعراب اعنی علامته وهو التنوین لاتصافه بزیادة تمکن ولذا یقال له الامکن ولما عری مقابله
عن تلک الزیادة سمی بغیر المنصرف قوله ای اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان یکون نکرة
ولئلا یلزم تعریف الخبر وتنکیر المبتدأ لان غیر لا یکتسب التعریف من المضاف الیه وفیه ان المراد بغیر المنصرف معناه العرفی

وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة ولك ان تقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفته ما العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل سمى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واستجماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يبطل بانعكاس التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض في ما ذكرنا في الاولين فان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت ينتقض النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لمؤنث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى ولك ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر اذ ان تحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع متنبه بقوله وهي عدل الخ فلا حاجة اذن الى ان تقييد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيها استقرائي قوله من علل تسع او من تسع علل والاول ادخل بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك باعتبار تقدم المعطوف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات لابي سعيد

سعید الانباری النحوی وانما لم یذکراولها حتی یکون غنی عن التعریف لان التعریف المستفاد منہ غیر جامع لعدم صدقہ علی ما فیہ
علۃ تقوم مقامها الا بضرب من التکلف بان یقال المراد اجتماع الشیئین حقیقۃ او حکما قولہ لمجرد المحافظۃ تجردت عن التراخی واریدبہ مجرد المشارکۃ ونقل تلک ثبوت العلمیۃ للجمع لیس متاخرا عن ثبوتها لما سلف وکذا الحال فی الترکیب قال والنون فیہ مسالۃ
او العلۃ مجموع الالف والنون قولہ منصوب علی انہ حال او صفۃ موصوف محذوف منصوب بتقدیر اعنی لان النون لما
ذکرت مطلقۃ احتیج الی تعیین المراد ویجوز ان یکون مرفوعا علی انہ صفۃ النون لان اللام للعہد الذہنی زیدت للمحافظۃ
علی الوزن یدل علیہ تنکیر البواقی او یدل بحذف الموصوف ای نون زائدۃ او خبر مبتدا محذوف ای ہی زائدۃ والجملۃ
معترضۃ قولہ اذ المعنی وتمنع النون الصرف وذلک لان قولہ عدل الخ تعداد للموانع لان الخبر محذوف ای تلک التسع
منہ او بدل عن تسع او بیان لها فالعامل ہو المنع المفہوم من المقام من غیر تقدیرہ فی نظم الکلام قیل یجوز ان یکون عاملها التعریف
المستفاد من اللام کما قیل فی قولہ تعالی والارض جمیعا قبضتہ قولہ وقولہ الف الی آخرہ الجملۃ حال من صاحب الحال الاول
فیکون من الاحوال المترادفۃ او من ضمیرہ المستتر فی زائدۃ فیکون من الاحوال المتداخلۃ او صفۃ قولہ ولو جعل الالف فاعلا الخ
الفرق بین بین مما اذا جعل ظرفا للزیادۃ او النفس الزائد اذ علی الاول یفہم زیادتهما وتقدم زیادۃ الاولی علی الثانیۃ وعلی الثانی
لا یفہم الا تقدم الاولی بحسب الوضع علی الثانیۃ قولہ یعنی ان ذکر العلل الخ من فسر التقریب بالاقرب فلعلہ فہم من المبالغۃ
المفہومۃ من حمل المصدر علی صاحبہ او من الصیغۃ فان باب التفعیل یجئ للتکثیر وفیہ انہ اذا کان متعدیا یجئ لتکثیر المفعول
لا لتکثیر الفعل قولہ او القول بان کل واحد الخ الاظہر ان یقال بدل قولہ علۃ مانع اذ لیس فی کلام الناظم ذکر العلۃ مع ان الظاہر
ان اطلاق العلۃ علی کل من التسع حقیقۃ عند المصنف بناء علی ما ذکرناہ قولہ وقال بعضہم اثنان لعلہ اراد ضم النشر والاثنان
الحکایۃ والترکیب اما الحکایۃ ای النقل من الفعل الی الاسم ففی وزن الفعل مع الوصف کاعلم او مع العلمیۃ کینشکر علما و
لا یخفی انها لا ینا دل نحو الکل علا بل نحو اعلم ایضا واما الترکیب فہی نحو الکلم قد تکلف فی اعتبار الترکیب ہناک تکلفا لا معنی لہ فلا فائدۃ
فی ایرادہ قولہ وقال بعضہم احد عشر ہذہ التسع مع مراعاۃ الاصل فی نحو احمر اذا سمی بہ ثم نکر وشبہ الف التانیث
المقصورۃ وہو کل الف لیست للتانیث زیدت فی آخر الاسم وجعل ذلک الاسم علما سواء کانت للالحاق کارطی
او لا کقبعثری لانها بالعلمیۃ تمنع من التاء کالف التانیث واما الف الالحاق الممدودۃ فلم تلحق مع العلمیۃ بالف التانیث
الممدودۃ وان کانت ممتنعۃ من التاء ولعل المصنف لم یعتبرهما لان مراعاۃ الاصل مندرجۃ فی اعتبار الوصف الاصلی

ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس تقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين

قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه ولا يقال جارت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة فرجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامها صرف عن المساق الى الفهم قال ان لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة ههنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبط ولا يخفى بان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبرها ولم يعلم وجهه

قوله فاذا وقع في الاسم علتان الخ لم يقنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام اثنتين قوله فشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبني ويعطي عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطي عمله ولا يبني لضعف اسم الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع لتطفل الاسم واذا شابه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطي بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسرة او ينزعان معا قوله فمنع الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك او منع التنوين ولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي يعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فاراد التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فحذفوا صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض وجود المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله قوله

قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الخ فهو فرع له لفظا ولما غلب المذكر على المؤنث
كان فرعا له في المعنى كذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طار على قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء
والمذكر هو هذا الا ذاك فانه مشترك بين المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية استاده من غير تعرض للتذكير
والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم الرجل يعني ان التعريف طار على التنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة فهو
فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لنا كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان فرع
ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف ضارعتهما بالفي التانيث الممدودة والمقصورة في انتفاء التاء
وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه
لا بد ح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في كل نوع اه يفيد فرعية قسم لا القسم
الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدودة في الشعر دون مد المقصور الا نادرا او
جوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به امكان الخاص
وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز
ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني وتقييد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع
قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غاية في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي اندفع ما ذكر
من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا
قوله فكقوله صبت الخ الصب ريختن آب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله
عنها في مرثية النبي صلعم واوله * ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا *
وفي حاشيتها جمع غالية بوى خوش انتهى مرثية تخفيف الياء كمغفرة بر مرده ستايش كردن وگريستن
يقال رثيته ورثوت ايضا التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اي اي شيء وقع على من شم تربة احمد
في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فكقوله اعد الخ يجوز الكسر في ان وح يكون الجملة
استئنافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهورها قوله

قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ماعدا الشعر اوضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنائي الشئي ومرائي والاصل امرائي عند من لم يثبت مرائي وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويقال سجي للموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الاي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما نحن فيه لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا يبدئ الخلق حسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية بدأ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان المركب قد حار وانضم الراء في يا حار فقال للكاتب يا سيدي يا حار بالكسر افصح فامره بما امره اولا واراد به ان التناسب حسنه قوله مثال للمجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف والا لكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا قال ما يقوم مقامها اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف قوله اصلها الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن يمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم من ذهب الى ان قوته قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها تكرر الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراقي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو عواري جمع عارية منسوبا الى العار لانها تثبت في واحده وصيغ هذا الجمع على تلك الاعتبار الياء في الواحد وقيل ان ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولا يخفى بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل عدد والثاني هو المعدود وليس الالف فان الالف التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء واما سراويل فاعجمي او عربي مفرد

مفرد شاذ او جمع تقديرا واما نحو اكلب واجمال وان لم يات لها نظير في الآحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا قلة وحكم جمع
القلة حكم الآحاد بدليل تصغير لفظه كتصغير الآحاد فصار كانهما باقيان على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو
اذرح اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كما صرحوا به ولانه ايضا اعجمي ولانه يحتمل ان يكون فاعلا بانه جمع شذ على غير القياس
او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره في الحاشية كاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور
جمع اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى السوار يارہ دست وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله تعالى
في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم چهارپايه واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد بجمع جمعه التكسير فقط
لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا في الصراح قوله او حكما كالجموع الى آخره انما جعل ملحقا بالقسم
السابق لانه تشابه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها
انه ممتنع من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي
قبلها ولما لم يفارق احديهما الاخرى نسبتا الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي للبناء وان اتفق
في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب
او شرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول
فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج نفسه وانما لم يفسر المصنف بالمصدر
المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به تحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم
قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قال عن صيغته كانذار وبها ما يشتمل صورته
الحكمية ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورته الحكمية
لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها مع هذا تبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة
بمن او الاضافة ولهذا غير التعبير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا
عن صمت يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه ولا يرد على تعبير المصنف اذ ليس لفظي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها
وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات
القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدلات ح تامل قوله واما المغيرات الشاذة

كالمجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في ياس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل
لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما
اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى
ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب
وهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان
ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا انظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف
ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا لفرعيتين حقيقة او حكما فتفتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة
وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال
الاصل ففي بعض امثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر فالثاني
هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى
ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس
باعتبار الاصل بل باعتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
ان اثبات الاصل قصدا اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس
فرعية لذلك الاصل الا باعتبار العدول عنه فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي
فلا دليل عليه الا منع الصرف قلنا اراد به ان الدليل الموثر المثبت اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف
او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيئ فبالعرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف بحال المتعلق
واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق اي خروجا محققا كرجل سوء بمعنى رجل مسيئ فيكون وصفه بالتحقيق وصفا بحال نفسه
وكذا معنى قوله تقديرا قال كثلث ومثلث صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدا محذوف اي ذلك الخروج كخروج ثلث قوله
والاصل انه اذا كان المعنى مكررا الخ ليوافق الدال المدلول هذا اخصر مما قاله الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك
انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
في كلام العرب مكرر انحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فكان القياس في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء

بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل ان اصله قوله الى رباع اراد بالى تعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب الى قوله العدل والوصف والوصف عند سيبويه وذهب جماعة ان السبب تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر او اسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للواحدات لا لما له الواحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الواحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعها والقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله وآخر اسم التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات وآخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخر اي رجل آخر لا حمار وامرأة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فآخر ليس كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره الشيخ الرضي من ان القياس في آخر بحسب الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول عن لازم بخصوصه واحتيج حينئذ الى تغيير التفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام بعيد لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد

سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لوكان بمعنى اللام محذوفا فيه لبنى لتضمن معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف فى المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بنى تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتى النصب والجر فمبنى عندهم وكضحى اذا اردت به ضحى يوم بعينه عند الجوهرى والقياس يقتضى ان يكون صبح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكرمعه من يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير لكن منع عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل فيمن لا يطابق الموصوف وعدول ظاهر المثنى والجمع والمؤنث عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل فى جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل فى جميع التصاريف لان اللام دخلا فى صورته الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر اثر العدل الا فى آخر جمع اخرى لعدم احتياج آخر واخراية وعدم اعراب منع الصرف فى البواقى قوله لانها توجب اه الحصر ممنوع بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته فالاولى ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه سواء كان المضاف الثانى بتكرار الاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضى بدل تلك العبارة او ولاية ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الا علاته او بداته سلح قوله وقياس فعلاء افعل الخ عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله ولكانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه ابو على ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لوكان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمى افاعل كاساود وان كان الثانى لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كافضل وفضلى واجاب عنه الشيخ الرضى بانه اسم التفضيل فى الاصل فمعناه قرات الكتاب اجمع انه اتم جمعا فى قراتى من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة فعدل عن لوازم

عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء كحمراء كما يصح حسناء وخشناء
في حسن وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى
قوله وعلى ما ذكرناه من تغيير معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد المجموع الشاذه اي لا ينتقض التفسير بها
قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعني ان قوسا وانيابا لو كانا معتبرا في قواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة
الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معدولان على خلاف قاعدة
المعدول لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء او لا الى الثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم
من مخالفتها الشذوذ قال او تقديرا كعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلا عدل فيه الا اخر
وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كختع في مبالغة خاتع اي ذاهب في الارض فلا عدل فيهما
واما ان يختص به نحو يا فسق وهي في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بها
مذكرا امتنع صرفها وتمسكوا بان الاصل فيهما مساواتهما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على
ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع واما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل
العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع
للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم
اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر
قبل العلمية بمعنى السيد قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان عن فعل الجنسي
انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قال قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت قلنا
قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه علم والظاهر
ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اي لينضم
الى مناسبتهما لنزال وزنا مناسبتهما له عدلا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا يوجب البناء
والا لبني كلام وسحاب وانما عنوا بالبناء ههنا تحصيل الكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة

المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والنقل يستدعي الخفة والبناء اخف على الاعراب قوله ولهذا يقال وكرباب
نظام ثم ههنا ليس في محله فانه ذكر استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصوب قد يكون للحمل على الاخوات
قوله فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره لخفائه قوله وهو كون الاسم دالا وانما فسره
لا بالدال لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر
لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقيدة الى ذوات معينة لا تدل على ذات المبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الفياض
الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما والكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على
ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل دويرة مصغر دار وجمع دار يدل على ادؤر متصفة بالحقارة مع انه وصف و
لهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى
ان يقال كون الاسم دالا على ذات المبهمة لم تتعين لا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان
قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر قوله كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت
والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصفي العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل
بقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمونث
والمذكر مقدم في الرتبة على المونث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض ما اخرجه عن الوزن
فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا
بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال اريد بها باعتبار
الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف
توهم اربعة بنصف ثمانية قال المصنف التاء القادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون
الاولى ان يكون ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الدلالة و

الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما بني عليه شيئ واذا كان اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة
الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير
في زمان الاصل قال فلا تغفره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي
ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب الشيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية
على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا
لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهر ولا غلبة لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف
يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييده الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح
اسود مار بزرگ سياه وارقم مار بيسه قال وان اوهم اشتم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه
بصدد تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييده بالصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل
فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المرتب احدهما على الاخر
لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع
الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله ومنعيف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف الى
الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف قال منع افعى مار بزرگ قوله
اشتقاقه من الجدل الجدل المحكم قال رسن را قال لطائر قال لوله والشقراق وهو طائر اخضر يحن نقطة لليل حمرة وبصول
على كل شيئ قال في الصراح اخيل نام مرغى كه او را بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال فان الخال نقطة سياه كه
بر اندام باشد ونشان خيلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل
لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة نعت وقوة رخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك
الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف ها ونبه اخت ليست
للتانيث لانتفاء القيدين الاخرين فصارت هي بدل من لام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مونث كانت كهند
قال السيد قدس سره يحتمل انها معروفة على قياس ما ذكره العلامة في عرفات فانها معروفة عنده لان التاء
الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير

مع التاء الملفوظة وان لم تكن متحضة قوله فانه لا شرط له للزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد مالم يكن
لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسما كانت تلك الكلمة او
اوصفة كحارة حسنة وقد يجيئ على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبروا هذا اللزوم قوله لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها واتما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها لضرورة او ما في
حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام
التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل جبرال
وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان
التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من وضعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانه ليست اعلاما
فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاره مقدرة ولا مجال لتقدير الالف
للزومها قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء وقيل لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط
لوجوب منع الصرف مستلزم له اى او تحرك الاوسط اي بالفعل فدار كهند مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل
قوله لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة ان قلت هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما
فلم جعله المصنف موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط التانيث او لان المحتاج الى التقوية
هو التانيث لكونه معنويا دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح قدس سره قوله علمين
لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها
وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان مثلا فينصرف وقد يعتبر كل منهما فيجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال
معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها او
ممتنع كل منها عن الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال في شرحه الزيادة على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون
ذلك المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا حائض فانه في
الاصل لمذكر هو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد منها المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه محتاجا الى
تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الحقيقي

الجنسي في المذكر ثم ان تساوي استعماله مذكرا ومونثا تساوي الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع الصرف راجح
وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب والمصنف اشترط الاولين ان التانيث المذكور في الاول بتسمية طارية
وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية باطرد وعرض فلم يبن التانيث والمصنف اشترط الثالث ان الحكم
للغالب ومما ذكرنا ظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
وبالجملة الحرف الاخير منها الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة وثبة الكانت بمعنى الجماعة فحذفت
اللام واصلها ثبي والكانت بمعنى وسط الحوض فحذفت فوقه العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان تقدير
المضاف اي تعريف المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان تكون علمية قيل لم تقل شرطها
علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية اي علمية ما فيه التانيث قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت لم لم يات باللام
هنا حتى يكون اخصر قلنا لزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة قوله بان تكون
حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية
لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في الجمع واخواته
الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل
المعرفة سببا قيل فعلى هذا الجزي في قوله وما فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام
من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او ثبوته في العلم راجع الى ان
الموثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر لان ما المفرعية بتقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب لا غير قوله كقالون في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه
عيسى قوله وانما جعلت شرطا الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان
لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه

او لامع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على مقتضيه وتوعر فيه كما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لامع العلمية فيقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار بتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي اوغره تحتم منع ماه وجور ولا يخفى اندفاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من كلامهم قوله لانه امر معنوي اي ليس له علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتاويلها بالبقعة وفيه انما يستعمل الا مذكرا اذ لا يرجع اليه ضمير المونث والمناقشة فيه مجال فلو مثل بملك اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يحمل اللام في الجمع للعهد الخجي يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انها بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع حمار على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور وثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكالات قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله انها قوله لم يكن صيغة مصونة عن قبول التغيير بتصير لازمة فيصح ان تدفع اصلا هو الصرف

الصرف قوله بغير هاء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا مال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر آخر بشرط او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الحر فعلى الاول يكون قوله بغير هاء مقيدا لحالة الوقف وعلى الثاني يكون قيدا بخلافه قوله جمع فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفورهة ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رايع ايضا قوله انها لو كانت مع الياء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال شاعة وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعالة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه قوله جمع فرزين او فرزان هو معرب قال واما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته وان المراد نحو فرازنة وان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به فلما يخ عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شئ من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الايهام قوله بل الجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشئ لان نوع

ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية فنم يجوز ان يبقى شائبة من
معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معنى الوصفي فيه كما اذا سميت شخصا باحمرة بالاحمر قال قدس سره
في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرجان وسراحين انتهى قال في الصراح ضباجر
كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده وهذا يوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال قوله والا لكان
بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا المعنى قوله
علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع الانثى وهذه التاويل مبنى على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه قوله فلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف ولا امكان اعتبار الجمعية المطلقة قوله وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر قال العجمي خبر مبتدأ محذوف وقت
قال حمل على موازنه لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع من الصرف اخر المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل
علما لان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر قوله لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على
الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم
هولاء ان يقولوا الجمع وما اشبه الجمع وقد قال بعضهم لذلك قال تقديرا اي قدر تقديرا قوله فكانه سمى كل قطعة من
السراويل سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم تجيء بمعنى قطعة من السراويل
بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد محققا لان السراويل
مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي
الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من اقطاع الازار
ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجيء نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك في الجمع المحقق لا في
مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب اشراذم
جمع شرذمة وهي القطعة وفيه بحث لان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال اذا صح
الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا
موقعه وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة قال فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يخفى ان نفي
جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا صرف

صرفا كان كما ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفرد اكما يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان

السراويل مفرد اعجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالندور او بتقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف

وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي

كل جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان اسم امراة واعيل مصغرا على لا مقصور كاعلى فان

الالف فيه ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة

من الكاف قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة الخ ولان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع

الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة المشبهة بكراهية قوله وذهب

بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف يفهم منه ان من جعله غير منصرف يجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين

عوضا عن اليا او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال يوجب الفتح في حالة الجر

والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام

الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده فاصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جواري

بحذفهما واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف

اليا للساكنين قوله وفي لغة بعض العرب اثبات اليا وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجرته +

ولكن عبد الله مولى مواليا + ويجوز ان يجعل اليا للمتكلم والاصل موالي بتشديد اليا حذفت اليا الاولى

وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين واكثر كلمة واحدة لا شبهة

في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف ههنا لا مطلق

التركيب فيصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون

الا علما لانا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي وينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي

كما اذا نكر فذلك الشرط لقبول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه قوله من غير حرفية جزء ان قلت

اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الاتصال

بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين

اسناديا كان واضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج الى نفيه بوجه قوله ليامن من الزوال والانحلال
او يتحقق سبب اخرى حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى اللزوم قال وان لا يكون باضافة ولا اسناد
ابناء للملابسة اى ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت
عن مركب اعرابها وبناءها باعتبار المنقول عنه وعدمها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار
وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة الخ اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت
واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكايتي قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه
اى اذا كان في طبائع شيء اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب
الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد
ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن
حرف العطف بالفعل لا لما لا يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب
غير منصرف ومن ههنا يقدر جواب آخر وهو ان المصنف وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير نقل
عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قبل الواو بمعنى مع ذلك اعتبار العطف اولا ثم الحكم
عليه بقوله الكائن الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالتتبع فلو احتمل نفس نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان يكون من
الحس كما جاز ان يكون من الحسن ويمنع ح قوله مضارعتهما الفى التانيث في منع دخول تاء التانيث لما كان منع صرفها
دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للتشبيه لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدرا
كسكران وحمراء وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما ان الزائدتين في حمراء مختصتان بالمؤنث وكون المؤنث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليها منع صرفها الا ترى الى صرف ندمان
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله لانهما كونهما مزيدتين وفرعيتها للمزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير
وبه استتر عليهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية التي
توثران بسببها قوله واما مشابهتهما لالفي التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب من فرعية
ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة او المشابهة فان كان الاول فهو للطرفين وهو ظاهر وان كان

والمكان الثاني فهو فرع لما زيد تاء عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه على المشابهة لان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه
الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء
غير ظاهر قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية
قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او
شرط ذلك الاسم فيه انه مخالف للشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الواحدة والتعدد
كما في التوجيه الاول قال في شرح العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط لتحقق المشابهة لا سبب
لانهما كالمعنى التانيث يقومان مقام علتين قوله او ليمتنع او ليتحقق سبب آخر كما عرفت في التركيب قال كعمران وسلمان
وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجيء كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن المؤنث ح
مع التاء قال او صفة فيه انه عطف بأو على عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون
توجدان في الاسم والصفة واجيب بان الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها لا يكون الا
في احدهما ويمكن ان يجاب بان او للتنويع قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما
وحكموا بالانصراف قد افاده الشارح وجود فعلى ليس مقصودا بالذات بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فالعدول عنه الى ما ليس
مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المص الى ضعفه بقيل
ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب
قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء موكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه
صفة خاصة لله تعالى لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث
بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان
فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان
الثابت بالقياس لا يغير ولا يكفي قال وندمان لما كان المراد بهذا ما ان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون
ولا يكسر ههنا الا انه حكاية المسمى قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة
الى الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله فشرطه ولك

ولك ان تحمل عليها وتحمل قوله نشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية وللاوعية
الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل الخ في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص
راجع الى الوزن وبالعكس وذا اعرب كما هو المشهور قوله وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف قوله وخضم من خضم
الشيئ اكله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع بالشام يقال هو بيت المقدس قوله ومثل ضرب
على البناء للمفعول قد مثل ضرب على البناء للمفعول بوزن فعل مجهولا من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئيل
لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل
وقال فيجوز ان يكون منقولا من دئيل بمعنى اسرع واما دئيل علما لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعنى مشى
مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست
فشاذان قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن المشترك بين القبيلتين تؤثر
وذهب عيسى الى تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولولا ذلك لنون جلا ويرد
بانه ان كان علما محكي مع الضمير وبهذا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور قال
او يكون انما لم ينقل به لما ويغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب في الافعال لم يجيئ في الا كخاتم
الاخاتم وعالم وساسم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا
تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يتحرز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له
زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعيته زيادة الاختصاص اما بانه اختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف
قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله
او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة ولعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان لمنع الخلو وان النسبة
بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا
واستبرق العجمي وتباعد وتبوعد وانقتل وانفعل قوله اي اولى وزن الفعل اه لما كان المراد من وزن الفعل كون
الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن الى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد
على الاول صح لفظي لان الصفة تنسب الى موصوفها بمعنى وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين

بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس او لان المراد في
موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف ثم يصير كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا التصرف
في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد الى ما كان اذا سميت
نفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه
لا يكون في الاسماء فنقول في يقل ای يقلع ويخش اسمين جاء يقول ويخشى قال غير قابل اى حال كونه الى آخره حال من ضمير
اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد
غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسودة قياس مؤنثه ان يكون على فعلاء وقال ومن ثم امتنع احمر وانصرف
يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل
اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله
بالسببية المحضة او مع شرطية لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم
الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من
الجماعة اى المفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والالم يصح توصيفه باخر لانه
نكرة قال لما تبين اى لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقييده
المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من
المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد
بلا عاطف ولو جعله المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر
عبارة ولعل النكتة في الاصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر
واحمد اتفق النحاة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر مع وزن الفعل سواء كان الاسم
غير منصرف قبل العلمية كاحمر اولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف
قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب
الى عدم انصرافه اعتبار العدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق والى آخر

وجمع واخواته اعلاما غیر منصرفة عند سیبویه اعتبار العدل الاصلی ومنصرفة عند الکوفیین قال وهما متضادان
دفع لما یتوهم عن ان القاعدة المذکورة منقوضة بکلمة جامعة للعدل والوزن والعلمیة فان العلمیة موثرة فیها
مع انها غیر منصرفة بعد التنکیر وقد یدفع ایضا بان العلمیة غیر موثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها
قوله علی اوزان مخصوصة هی اوزان ثلث ومثلث وآخر وسحر وامس عند بنی تمیم وقطام ایضا عندهم قوله ای
لا یوجد شیئ من الامر الدائر یعنی ان المستثنی منه لیس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحکم ولا السبب الذی
هو احد الامرین للزوم استثناء الشیئ من نفسه بل مفهوما مرددا بین مجموع السببین واحدهما او مفهوما مساویا
اعنی ما یجامعه العلمیة موثرة ولم یکن مشروطا بها وهذا المعنی وان کان منحصرا فی احدهما لکنه اعم منه بحسب التصور
وهذا القدر کاف فی صحة الاستثناء کما یقال فی کلمة التوحید قوله لم یبق فیه سبب والا کانت الاربعة مجتمعة کما فی
اذربیجان قوله وایضا قد عرفت به یندفع النقض باخر علی وزن افعل حیث قیل انه معدول عما کان معه اللام
او الاضافة او من قوله ولما کان قول التلمیذ اظهر الخ یعنی بعد ان یجعل الاخفش فاعلا اذ یلزم ح جعل قول سیبویه
اصلا مع انه مناف للقاعدة الحقة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدیر اللام والقول بانه منصوب علی الظرفیة
او الحالیة او کونه بدل الاشتمال بعید قال فی مثل احمر علما حال عن احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وکذلک افعل
التفضیل وکذلک ثلاث قوله لضعف معنی الوصفیة فیه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا یعمل افعل التفضیل فی الظاهر
دون افعل فعلاء قوله حتی صار افعل اسما ای صار لحقا به کالکل قال اعتبارا یجوز ان یکون مصدرا لخالف
لان ذلک الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفیة الاصلیة بمعنی ان المعدوم یجعله کالثابت قوله
وفیه بحث اه ان قیل جاز اعتبار شمة من الوصفیة فی العلم کما اذا سمیت باحمر من فیه حمرة اجیب بان المقصود
الاهم فی وضع الاعلام المنقولة غیر ما وضع له لغة ولذلک تراها مجردة عن المعنی الاصلی کزید قوله واما الاخفش
قال الشیخ الرضی قال الاخفش فی کتاب الاوسط ان خلافه فی نحو احمر انما هو فی مقتضی القیاس واما السماع
فهو علی منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من کل وجه لا یوثر قال لما یلزم علة للمنفی لا للنفی قوله فان
العلم للخصوص والوصف للعموم یعنی انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم یرد التقابل بالذات لان العموم و
الخصوص من صفات معانی الاعلام والاوصاف فالتقابل بینهما بالعرض قال فی حکم واحد ای فی شان

شان اثر وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف
الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا
تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع
بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو
المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوزنا استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجز فذلك
ليس بالتقابل وكذا ان تقدر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء
الوجود العيني فكما هو ان يكون في عالم اللفظ نائبا عنه في عالم العين ولا يكون فيه في بادي النظر وهو
تاثير الضدين في امر موجود واحد بالتشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر
لان الضدين قد يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي
قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقيق
قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر
بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا
فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون ساير الخواص كالفاعلية
والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف اه قيل سببه
توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا للمنع
الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في خواص بيته المعاقبة للتنوين المقدر قوله
ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة
كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على
ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات
دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما موقوف
وقف الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدا او محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا او التقدير

المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام للاستغراق الانواع ويحتمل على التقدير الاول العهد الى ما فهم من السابق
حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد
من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته
له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية وانحطام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد
الانواع او يقال ان الكلام محمول على بيان المطرد قال على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان المتبادر في المرفوع ليس باعتبار الا
ماخذه فان اخذ الماخذ في تعريفها من قبيل اخذ المعرف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام الدور ولا
ينال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها
مشبهة بها بعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة المعلول للنسبة فالمرفوع ما له
نسبة الى علامة الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزءه وتضمنه له او ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد بالاشتمال
هو هذه الملابسة قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي هو هذه الحيثية وح لا شبهة
في اتصاف الاسم بها لكنها ليست علما للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له او لاعتبار
رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او موهوما او اعم من ان يكون الاشتمال له او لما هو في محله لكان
الى مرطابه قوله وكيف يخصص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد
كما ذكرناه انفا قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن ابتدائية اتصالية ويابى عنه قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز
ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة الفعلية ولانه لا يحذف
بدون المسند وفيه انه قد يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم [illegible] لك اي راى ويدفع لانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل
وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التي هي اصل الجمع لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد
قوله ولان عامله اقوى لانه وجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمي معقول وقوة المؤثر تقتضي قوة الاثر فالفاعل
في المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان مساعدة
تصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته قوله ولانه يحكم اليه بكل حكم

حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد وفيه استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل
فى قوة ان مع الفعل قال يسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية
مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه او للتنويع
لا للشك او التشكيك قوله اى ما يشبهه فى العمل او فى الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله
حقيقة قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او قوله لان الاسناد
الى ضمير شيئ اسناد اليه فى الحقيقة لانه مفر الاستيعاب ولو ان زيدا لاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله
قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف فى الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الغرض الكامل قوله المراد
وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم
المعرف والسر فى لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم فى تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع
فى انتظارها وفى تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وان المخاطب يقع فى انتظارها وفى تقديم قام على تعيين الفائدة
وانتظار محلها فلو قدم زيد فى قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد
فى زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتاخير لم نحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من
اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس فى زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع
عليه وكذا حكم اخواته قوله اى اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسنادا صفة لمصدر
قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك
قوله على طريقة قيام الفعل اى قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهتها اى على طرزه وطريقه
وشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام ثبوت
موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا
ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذى هو على طريقة القيام ثبوت شيئ لامر ثبوتا يماثل القيام
ويشاكله فى المعنى او فى التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذى هو نفس القيام
قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول

لانه فی قوة ان مع الفعل المجهول قوله کصاحب المفصل والشیخ عبد القاهر فانهما مالا الی ما ذهب الیه
اکثر المتقدمین البصریین قوله زید قایم ابوه قیل لو قال ابواه لکان مضایقا لقصده لان ابوه یحتمل ان یکون
مبتدأ وفیه انه لو کان مبتدأ لوجب تقدیمه علی قایم کما فی زید قام قال والاصل الخ هو فی اللغة ما یبتنی علیه شیئ
وفی العرف القاعدة والمراد ما سینذکره قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة علی قولک الاولی ان یلی
مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان فی لفظ الاصل ایماء الی ان قرب الفاعل من الفعل کانه بمنزلة
قاعدة لا یجوز ردها وانه لیس بمجرد اولویة بل یبتنی علیه بعض الاحکام کما بیناه بقوله فلذلک جاز الخ ففیه زیادة
تشویق الی استماع الحکم الملقی قوله فی الفاعل وکذا الاصل فی ما هو بمعناه ان یقرب من الفعل ویتقدم علی ما لیس
بمعناه کالمفعول الاول من باب اعطیت بالنسبة الی مفعوله الثانی وکذا الحال فی المفعول بلا واسطة بالقیاس
الی المفعول بواسطة قوله ای ما ینبغی ان یکون الفاعل علیه الحاصل ان الفاعل من حیث هو فاعل یقتضی قربه من
الفعل ورجحانه لکن قد یزول ذلک الاقتضاء بعارض یقتضی رجحان البعد او وجوبه ونظیر ذلک ما یقال ان الماء
بطبعه یقتضی البرودة لکن قد یزول ذلک الاقتضاء بعارض مسخن قال ان یلی لم یقل ان یلیه مع انه اخصر واشمل لشموله
شبه الفعل ایضا فوضع المظهر موضع المضمر لزیادة التمکن فی الذهن والاشارة الی ان الفعل اصل فی هذا الحکم وشبه
الفعل ملحق به قوله لشدة احتیاج الفعل الیه لان النسبة الی الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذی هو
فاعل داخل فی قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم وکما ان الهیئة لدلالتها علی النسبة کانت جزء الفعل کذلک
الفاعل لدلالته علی ما هو فی قیام النسبة کان فی عداد اجزائه قوله ویدل علی ذلک دلالة انی کما ان السابق
دل علیه دلالة لم ویدل ایضا تلک الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو یضربان ویضربون وتضربین قال فلذلک
اللام للتعلیل فتفید کون الولی اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثانی والفاء للتفریع فتفید ترتب العلم بالجواز
والامتناع فیها علی العلم بالاصل السابق والتعلیل فیکون من باب الاستدلال بالمعلول علی العلة فلا استدراک
فی الجمع بین الفاء واللام ولا یخفی ان امتناع المثال المذکور وان کان یترتب علی الاصل المذکور لکنه لا یتوقف علیه
لثبوته علی تقدیر تساویهما فی المرتبة فلا یصح الاستدلال بالامتناع علیه قوله لتقدم مرجع الضمیر وهو زید رتبة
تقدم الشیئ علی مرتبة کون الشیئ بحالة تقتضی التقدم سواء تقدم بالفعل او لم یتقدم وهو مرجح فی حکم التقدم لان ثبوت

ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب قوله خلافا للاخفش
وابن جني لسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل
للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل ثم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل
قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية امتنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار
قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويز للضرورة اذ لو لم يضمر لزم
اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو مستهجن وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان
مثل ما ذكر جائز فيهما لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني
يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يلغ كونه ملغى قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب
العاديات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عواء اي صاح انتهى وقد
جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد اجيب قال لفظا تمييز اي اذا انتفى لفظ الاعراب
قوله في ضمن الامثلة فان احضار النوع متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في
التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال
الذهن من احد المتقابلين الى الاخر قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو ضربت موسى حبلى فان
القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما واتصال ضمير الثاني
بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا بشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقديم
الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل
على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط
بتوسط الا بينهما كما سيذكره قدس سره قوله فلنتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم
الطبعي لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل في نحو موسى ضرب عيسى
لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود قوله فلما فات الاتصال الخ الانفصال اي لزم خلاف المفروض
قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فانه ظاهر في مثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا

اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احدا الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم
فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في ما بعد المستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغير عامله او مستثنى منه
فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه
ما ضرب احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف والمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي الا نريك
اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية فوقية وقد يرد بان الظرف
متعلق بفعل مقدر اي اتبعوني بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل قال واذا اتصل به وكذا
اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي
ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال
الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة
مصحح لا باعث قوله لان تقدير الخبر الخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل بخصوص من صدر عنه الفعل
فيسال عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين الفاعل لا ذكر المبتدا وحمل شيء عليه لانه هو المقصود في الجملة الاسمية
ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل غير
متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا
في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسئول عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن
العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام
ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما ذلك لانك
في رخاء ونعمة قوله بقرينة السوال المقدر المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشاء للالتباس والتردد
وهو منشاء للسوال فنزل السبب منزلة السبب قال لخصومة اللام للاجل كما هو الظاهر ويراد بالخصومة

بالخصومة خصومة غيره ويحتمل ان يكون للوقت ويحتمل خصومته وخصومة غيره قوله متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة من الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء رفوته لا بكاء الخصومة مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علقة وسابقة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال مطيحات على القياس ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة مثل ما وامثق يقال طاح يطوح وطاح يطيح اي ذهب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح آبستن كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولا يقال ملقحات قوله وما مصدرية لانها اكثر من الموصول بمعنى التي اهلكتها الطوائح من الاموال قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لا يناسب الضراعة بسبب ان يبين سبب الاختباط ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما لا يلائم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل صريح او حرف يؤدي معناه كان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه واصله ان رجلا شريفا لطمته امة قوله فحذفت الجملة انما يقدر جملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل على الفرع قوله اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وقد يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول اولى والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع وادناها قوله معمول للفعل الاول اي اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو مستحق قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود وهو المؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا و اما تحقيقي

ان ذلك التوجيه انما يجب الاصل الطبيع او يجب التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين
لو جد ان كل منهما معمول له ولا حال التصور الذي هو مبدأ التحقق قوله ويصح ان يكون هو وقوعه في ذلك الموضع اي لا يأبى من حيث انه
مرتفع في ذلك الموضع ان يكون معمولا لكل منهما بتصور التنازع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين لزائد ان منطلقا لا يأبى عن وقوعه
معمولا للفعل الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين ان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع
يأبى عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير كذا قالوا وفيه ان الفاعل
هو المتكلم وهو المستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هو وكان لو جب هو ان الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال لا يمكن
الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله وبما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة تنازع
فيه وكل من نوعي التنازع هو الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة الحاجة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف
للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك
ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التقسيم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك
لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على رأي البصرية فاحتيج الى الاستثناء ويوافقه على رأي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق
واما ذكر ايضا المعمول لتتميم البحث قوله فلهذا خصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص
الظاهر قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يتيسر الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف ولا يتجاوز بانا ندعي المهملة الكلية بصورة المهملة على تقدير
اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الخ قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي
في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم لو اضمروه فيهما لكان من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل
الا كذلك قال فقد يكون الخ بحسب اللفظ اذ نه جزاء وبحسب المعنى لمبيان لاقسام التنازع الذي يكون الجزاء قوله فان علمت او المقدر
الذي هو جاز اعمال كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ قوله ليس فيه اقتسام اثر التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل
عليه قوله دخله وتكرير ايضا قال المحشي حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون مارجوعه الى تنازع الفعلين
المدلول عليه بقوله ان تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل توهمي قوله لتقربه اي
لتقريب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان الاقرب مرجحا كان ينبغي
ان يجيء بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا بجواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمتك قلنا الاقرب مرجح عند تساوي مرتبتي

تنتي القريب البعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء الصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير اعلم ان الغرض من التفسير لما كان منحصرا في دفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز
الاضمار قبل الذكر لان المفسر منحصر في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع ولو كان
في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة بل جوزه بعضهم في جزء العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار
قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسره في الجملة وان لم يكن يضاف فيه قوله ويلزم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ اذ هو اي تثنية قوله دون الحذف ظرف لا ضمرت قوله لانه لا يجوز
حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب اكرم
الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم بحذف الواو والياء
في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين قد اجيب عنها اما عن الاول فلان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له
فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف
نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم
فلم يكن في باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن
البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وذريعة من تزيا بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس
مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة
والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف ولسد جزئه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار قوله
الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين
على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ودراية المتن غير مشهورة عنه
قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة
بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جوازه جواز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لا يجوز كذلك
بل يقول بما نقل عنه وبان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لا يجوز كذلك فيما اذا اتفقا
في طلب الفاعل فانه يشترك قال ان استغني عنه شرطا استغني عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه قوله لانه لا يجوز حذف احد

مفعولی باب حسبت لان مفعوله بالحقیقة مضمون المفعولین لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعولیه لزم حذف
بعض الاجزاء المفعول واحد واعترض علیه بانه یجوز فی السعة وغیرها وان کان قلیلا لان کلامهما فی الظاهر مفعول برأسه
ومنه قوله تعالی ولا یحسبن الذین یبخلون بما اتٰهم الله من فضله هو خیرا لهم ای بخلهم هو خیرا لهم قوله لئلا یلزم الاضمار
قبل الذکر فی الفضلة اعترض علیه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذکر فی الفاعل هی امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع
الاضمار قبل الذکر فی الفضلة لا یقتضی عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذکر لکن فیه انه یلزم الفصل بین المبتدأ والخبر
بالاجنبی وهو قبیح قوله علی المذهب المختار والوجه المختار علی اتفاق بتطابقین ولما کان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالی
هاؤم اقرؤا کتابیه علی اعمال الثانی والا لزم حمل افصح الکلام علی الوجه المرجوح قال الان یمنع مانع ای اضمرت فی جمیع
الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر مفردا لخالف المفعول الاول وتاویل المفعول الاول بکل واحد بعید قوله لو اضمر مثنی لخالف
المرجع قال الشیخ الرضی جاز مخالفة الضمیر للمرجع اذا لم یلتبس المخالفة بینهما قال الله تعالی فان کانت واحدة وقبله ان کن
نساء او الضمیر للاولاد فیجوز حسبنی وحسبتهما ایاهما الزیدان مطلقا وفی التفریع بحث للفرق البین بین الاصل والفرع لیس ولا یخفی
انه لا یتصور التنازع الخ مبنی علی ان تاویل المفعول الاول بکل واحد مما لا یعبأ به قوله لما استدل لا یقال لقائل
ان یقول لا یجوز ان یکون من باب اعمال الاول والا لزم حمل کلامه علی الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف
لضرورة انکسار الوزن قوله لا دنی المعیشة زندگانی وانچه بان زندگانی کنند والمراد هو هذا قال وقول امرء القیس صرح
باسمه تنبیها علی قوة الاستشهاد وضرورة الجواب عنه قوله کفانی بدل او بیان لقوله امره قوله علی تقدیر توجه کل من کفانی
الخ ان قلت هذا اذا کان لم اطلب معطوفا علی کفانی اما اذا کان الجملة حالیة او معترضة او معطوفة علی الشرطیة فلا یلزم هذا الفساد قلنا
لا یجوز الاول للزوم تقیید الجزاء بتعلیق الشرط والاخیران للزوم حمل الکلام علی التاکید دون التاسیس مع ان واو العطف
والاعتراض متوزع عن ذلک وذلک لان نفی السعی یستلزم نفی الطلب ان قلت السعی الطلب البلیغ فیکون اخص من الطلب
ونفی الخاص لا یستلزم نفی العام قلنا المراد بالسعی ههنا الطلب مطلقا لان الکفایة یحتاج الی الطلب لا الی الطلب البلیغ قوله
استلزامه عدم السعی وجعل نقیض الشرط جزاءه قوله وثبوت طلبه المنافی لکل منهما اما منافاته لعدم السعی فلما مر من ان المراد
من السعی الطلب واما منافاته لعدم الکفایة فلما یدل علیه صریح الشرطیة قوله فعلی هذا ینبغی ان قلت یلزم عدم صحة الاستدلال
بقوله ولکنما اسعی قلنا لا نم انه معطوف علی الجزاء لجواز ان یکون الجملة حالیة او معترضة او معطوفة علی الشرطیة وحاصل البیان انه

انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا في الحال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثل او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان للمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى الخ لكن يجوز ان يناقش في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب تقدير مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظة كل فلعله اختير للاستظهار بالطرد قال حذف فاعله بالمعنى المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو اكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناده الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير قال الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه اراد باسم الظهور وصافه او اراد بالشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا تخصيص الحكم بالمفعول الثالث باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في ان يكون المسند الى مسند اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدال على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب واجيب بان النصب جواب لم دون المجرور تحكم وللقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ عن الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا المذكور فمعنى قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للتاديب قال تعين خلافا للكوفيين و بعض

المتاخرين فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله تعالى لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابى
جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذا ننجي المؤمنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل على قبيل لبناء
الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة ولغيره مجازا اذ لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار
الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين لا ان التكلم بالحقيقة متعين مع
امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي
علاقة ينسب الى الزمان والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا اما النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان
عرضا حالا ان ينسب الى ما هو محل الفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي مؤثرة فيها نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا
مشبهين بالمحل القابل واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سير شديد في قوة فعل سير شديد ان قلت
هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو
ضرب في الدار فان النسبة ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة
مجازا فتحقق هذا النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي
لا مجازي فبقي هناك شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة
الى ما هو له فينبغي ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر
المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها ولم اجد في ذلك نقلا قوله
اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام
الفاعل لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب التقييد قوله فالجميع سواء كما سنذكره قوله لشبهه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيد بذلك
لان الظرف والكائن معه في مفعول فيه عند المصنف لا يصرح القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي
سواء لكان اخصر واظهر يعني البواقي سواء في جوازه ووقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد علمت
في التقدير وجه والمفعول به وانما المجهول حالها في تقدير عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد التصريح
برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين
قوله اذا وجد المذكور اي جميع ما سوى المفعول به وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت

ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة مبنيا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجر لما كانت منافية
لما يحاكيه الفاعل اعني المرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها
موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على قوله وان لم يكن مغني قولا لان فيه معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل
تقتضي ان يكون الاول اولا من باب اعلمت اولى من ثانيه لانه كان مفعولا للاعلام فاعلا للعلم قوله واما عند عدمه الخ
ان قلت يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه
مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع التحيرة
والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله اي من جملة المرفوع
بيان لحاصل المعنى لا ان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما
اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة
ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه
كلام تام كالفعل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما يتكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما في العامل المعنوي
وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قال هو قيل
اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده
وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء ولانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا
على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند اليه ولو سلم ذلك فهي لتاكيد
الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول بان اسم الفعل مبتدأ عند المصنف
فكيف يصح الحصر على زعمه اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف و
لا يخفى ان التصريح ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما تقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم
من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله او تقديرا وتاويلا اذ ذلك فيما يصح وضع اسم موضعه قوله
نحو وان تصوموا وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم قال المجرد قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجوده

لان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق فم البئر قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي قوله
اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب اما
باعتبار ان اللام بطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد
ههنا بقرينة المقام هذا القول بان العبارة ان حملت على احد ول يفاد عموم السلب فغير نفعه وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على
من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد فان ذلك
لان الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك
لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى وذلك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون
حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على اسم ان بالرفع على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا بل جواز
ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد
اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ ولعلها ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس
مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان
القضية سالبة لا تقتضي وجود الموضوع قوله وثاني قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك
لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قال او الصفة لفظا او للانفصال
الحقيقي ومن قال انها مانعة الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت
كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في ما قائم ابوه زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما
ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه مبتدأ لها . لا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك
قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى قريش قال الرابعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام والاولى حذف
الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما غيره وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف للاضافة
ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كمثل ما قولين ومتى وكيف وكم وايان التمثيل بهل وما ذكرنا
ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبر المبتدأ وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح
ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان مفعول لضارب وقس عليه ما قولنا وما يجري مجراه بتقدير المعطوف

المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظ معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجز تثنية على اللغة المشهورة

قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجوزوا تاخير المبتدأ فاجيب بان

جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلا خلافا للاصل

وهو جعل المبتدأ مسندا وفي جعله مبتدأ خلافا لاصل آخر وهو تغيير النظم الطبيعي للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا فيما

اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس

قوله اي الاسم المجرد ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف

على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور هذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم

حقيقة يخرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او فعلا يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن ان كان الاسم حقيقة او حكما دخل

فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور

لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى

بمعنى هو هو نعم يبقى امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ مفرد واحد او يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق

على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد وقد اشار

الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله ولك ان تقول

المراد المسند اليه المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى الى

قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ

لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ

كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ

مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكنه لما لم يكن المجموع قابلا

للاعراب اجرى الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسناده

الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسيم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد

هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه.

ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم
ان قيل التجريد عدمي فلا تؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او اسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون
علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح ان يكون مؤثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او ليسند
اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للعد قوله فمعنى الابتداء عامل
في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال آخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران
فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق
زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه
عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر
اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرو عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل
فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم
الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان قال جاز في داره زيد وانما لم يقل في داره رجل اذ لا احد ان يناقش
في اهمال تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه
المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في
اكفانه درج الميت قال وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه
مع انه المناسب للاصل الذي مهده آنفا لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الاصلين الآخرين وهما تعريف المبتدأ
وافراد الخبر المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني
ابتناء ما على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والمط المهم القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف
بلام الجنس مهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر قال بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة
ولما كان التخصص منحصرا في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن
الى آخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار قوله يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف بالمؤمن

وصف بالمومن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور
ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة للابتدار بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه
اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه ان قلت
اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم
فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة لاحتمال خروج المنذود عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء
به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فلان الحكم بان الانز يتصف الاثنين مستقيم والابتداء بها صحيح
فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء
من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جارت بتخصيص المصحح للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه
ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا
ان هذا التخصيص منتف في مثل رجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني
ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل
لبعض الجملة شيئا ليس لسائر امثاله قوله فانه لا تعدد في جميع الافراد خلاصة هذا الوجه جاز فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة
فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحوه تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل
الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فردا ولان فردا من جنس ذا فضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية علم ان التفضيل
بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع
حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لا يخفى
ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما يسنى تخصيصه منفا وقوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني ان الكلام محمول
على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم
ان الفاعل يصير في حكم المعرفة ووجهها معنى ان السامع كما لا ينفر عن الاصغاء الكلام اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت
الغرض من الكلام كذلك لا ينفر عن الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام قوله قد يكون خيرا لا بالنسبة
الى الكل اما بالنسبة اليه فشر قوله فيقدر وصف فيجوز ح ان يكون من باب التخصيص بالصفة ولك ان تقول ان التنوين

للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم خبرا بخلاف ما اذا قيل قائم رجل فان قائما يحتمل ان يكون مبتدأ او لذلك خص بالظرف
وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول التخصيص بالظرف لسعته قوله لتخصصه بالنسبة
الى المتكلم فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك لان الويل الهلاك ولا ويلك لعدم الفائدة
بل معناه الهلاك لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب على السبب فيكون التقدير دعاء الشر
لك بعيد فالاولى ان يقال تنكر سلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر
الى المراد اذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغو اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن
يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل المعنى مصدر سلمك الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه
بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل
سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان
قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت
فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرار
نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيرد وهو في المفسر
فيحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى سلمت قلت سلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج الى
التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر
مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله الماخوذ في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه قوله وعدل الى الرفع
لقصد الدوام لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث قوله اي سلام من قبلي في التفسير تامل قوله مدار صحة الاخبار
عن النكرة على الفائدة المناط في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان
جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب
الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد قوله فيوم لنا ويوم علينا الى
غير ذلك من الابعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله ولما كان المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد وقد عرفت

قد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى التقسيم وكون افراده
اصلا قال الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية لكان تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية صح ان يكون
خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من
احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب
او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية
قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو كان اخره قوله والجملة مستقلة لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن
فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة
لكنه يصير محلا لفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به مدحا وذما و
غير ذلك قوله فلا بد في الجملة كذا لا به في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا اما ولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع
المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر
مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو و
لا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت
ان الدلالة على المعنى مخصص فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قال من عائد خبرا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب لانه شبيه
بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا
فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر تفسير المبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا
كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا
بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو
ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف
غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر
فلا ينبغي ان يقدر منه موخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان

غير ذلك وذلك في الضمير المنسوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر واحد أكرار وهو ستون قفيزا

انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع أربعة امداد والمد المن قوله وما يقع ظرفا أو جارا أو مجرورا

الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان

يريد به الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي يقع ظرف زمان او مكان مهما فوائده وانما قالوا ان ظرف الزمان

لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه وبعضهم بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا

متعلق بالحصول والاستقرار عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه

ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها

فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي

عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا نفيد قولك الزمان الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف ثم انها

ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او

اكثرها وكان اسم الزمان نكرة يرفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكير المناسب

للجزئية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان في عندهم للتبعيض وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق

فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى

كان يقال الحج مستغرق لجميع الاشهر وثانيهما ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن اسم عين فالمكان غير متصرف فلا كلام

في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني

ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح وراجعهما ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان

متصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة والبعيدة نحو داري منك فرسخ ونحو ذلك

مني ليلة على حذف مضافين اي ذوات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة وهي متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة او بعيد بهذا القدر وروي

انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة على التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين قال الفرسخان

مبعدان لها كان الدار في امتداد الاثار ويجوز انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال فالاكثر

انه الظرف المستقر المقدر بمعنى استقر فيه بما في نحو موصوفه او موصوفة قال الشارح اي كائنون واقعين عليه قوله مقدر اي فانه

مأول بجملة فجعل التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير الى الظرف وذكر الباء فى الجملة
قيل فى توجيهه ان الباء زائدة دخلت على التمييز نحو قولهم طاب ابا اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث
انه جملة اى مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او ان الباء للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى واحسن التوجيهات ما فى
الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه و
قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعينه وسد
الظرف مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان فى مثل زيد فى الدار للظرفية وهى نسبة لا تقتضى الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها واما المظروف فهو زيد
ولا حاجة الى اعتبار امر آخر ان قيل هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو والحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم
ان الحكم ليس الا بهو هو ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو الا بتأويل قوله والاصل فى
العمل هو الفعل والقياس على نحو الذى فى الدار وكل رجل فى الدار ان قيل تقدير الجملة فى المثالين للضرورة ولا ضرورة
فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت التقدير بالجملة فى بعض المواضع ثبت فى الكل قوله
والاصل فى الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان اعلم لافادة الزمان والتقوى يقوى الافراد قوله وجاز تأخيره للاتساع
وعدم التضييق كما هو شأن العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون فى الشرع
يكون فى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالته بنفسه او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو زيد
قائم اوامر متأخر عنه نحو غلام من جارك قوله على معنى وجب له صدر الكلام اى صدر مدلوله او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام
وغيره من القسم والتمنى والترجى وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط او ما هو نوع تضمين مثل الذى يأتينى فله درهم وبالجملة
ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى بالصدر المغير على اصله فلو جوز ان يجيئ بعده
ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك
ذهنه قوله وهو مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف رحمه الله بالمثال المتفق
عليه نحو من جارك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه قيل لان من زيد معناه االنجار ام الخياط مثلا

او الوصف متعينين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى فى الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب فى دفعه ان من معرفة لانه فى قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتطرق الابهام فى هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابطة فى جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للآخر تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول ومنه لعاب الافاعى القاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوى فى التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوى فى درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهرب عنه لثبوته فى التساوى فى التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهى جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل اين فى اين زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو فاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لا حاجة ح الى لفظة له للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه فى شرحه فالاولى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغى ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا او معناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام لاشتماله على النفى ومعلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بجان ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم فى مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اى نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن فى العبادة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام قيل الموجب لتصدير الخبر منحصر فى الاستفهام قوله تصديره فى جملة اعلم ان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شئ من اركان تلك الجملة ولا من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا يقال ان من تضرب اضربه واما جواز قولك الذى ان تضربه نضربك فلان الموصول لا يؤثر فى صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل متعلق

متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر قوله تشبيه يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه فان
الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور وقال في المبتدأ نفسه اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم
نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر بان توسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله مثل
تعلق الجزء بالكل انما يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذا جعل مثله
مبتدأ قال او خبرا عنه ان بشرط ان لا يكون ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب ح تقديم الخبر
لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها قوله اذ في تأخيره خوف لبس دون تقديمه فانه ح متعين لان يكون
خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما في خبر ان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في خبر ان المفتوحة معنى
لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا الا ان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة
مع اسمها والثاني باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبرا آخر لها او ظرفا
لخبرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة قوله او في الكتابة لم يعهد
رفع لبس الكتابة بالتقديم نعم يعهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد يتعدد لفظ قد للتقليل او للتحقيق قوله وذلك للتعدد واما يجب
اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان
يعطف او لا ثم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوف ضمير المبتدأ لان المبتدأ مع كونه تقديرا كما
قلت في المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان لا يجعل مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان
يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة
خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين متزجا
في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع
ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى الشيء ان
قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث شيء من الجزئين عند تثنية المبتدأ وجمعه وتأنيثه قلنا اجراء تلك الاحوال
على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجرى
اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت بشيء باحوال اجزائه المتعلقة جاز ان تجعل المجموع في حكم المفرد

واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق لحكمه بحكم هذا اصلا حامض وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا
مستقلا باجزاء وصف الخبر على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين يشهد به مطابقتها للمبتدأ
افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان
يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان
كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي مز قال قدس سره
في الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة
مثال آخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع مائع قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله
وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد الخ يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الفاعل قال
معنى الشرط الاضافة بيانية او لامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط
سببية الاول للثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد ما بكم من نعمة فمن الله
لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة قوله او للحكم به فان الجمل الخبرية
كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود
ان كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظ ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة
لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد اللصوق الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما استناده الى كونه
صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط
في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها لكنه قليل وفي جواز كون الظرف
صلة او صفة له قال وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند في المسند اليه
وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولاحد
ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام
الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين فالجواب الحق

فالجواب الحق ان المراد بتضمن المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط
كما سيجيئ حكمها اوان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على تضمن صحة
دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقض ليست مندرجة في ذلك تامل نظيره قال بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل
والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم
لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه قال او النكرة الموصوفة بهما ينبغي ان يقول به لان العائد
الى المعطوف والمعطوف عليه بالواو نظيره قال الذي ياتيني الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد
جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او في الدار ليست لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين
قوله فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اي قيل الموصوف ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت
تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فرمنه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء
مبنية على العموم اذ به يصير شبيها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا
قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة نعم الاغلب فيه العموم
قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر ومقتضى
التصدر منع دخول النواسخ مطلقا عليه وانما جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء من
قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء
قوله لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية لابد ان يدعي ان ليس ههنا مانع آخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان ههنا جوابا
نقل عن المصنف انه قال في الايضاح مع سيبويه من دخول الفاء في خبران بعيد من جهة الصنعة والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في
كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي واما الصنعة فبعيد منه وقوعه في مخالفة الواضحات
قوله فو الله ما فارقتكم قاليا لكم القلا بالمد والفتح دشمني ودشمن داشتن قال لقيام قرينة اللام للوقت
لا للاجل لانه مصحح لا مقتض وداع والدواعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص
بالمدح او الذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه

مخالفا لاعراب ما قبله لان فی الافتنان وتغییر المالوف زیادة تنبیه وایقاظ للسامع للاصغاء الیه وذلک انما
یکون لشدة اهتمام به لمدح او ذم او ترحم یعتنی به زیادة اعتناء کانه اراد انه امتاز بین الصفات بالمدح او الذم
او الترحم ولو ذکر المبتدأ لم یبق فی صورة الوصف فلم یبین بانه فی الاصل وصف ثم غیر قوله فی مقول المستهل المبصر
قیل الاستهلال ماه نو دیدن وبانگ کردن وکلاهما مستقیم قال الهلال ماه نو تا سه شب وبعد القمر قوله
لان مقصود المستهل تعیین شیئ الخ لا تعیین الهلال بالاشارة قوله ولئلا یتوهم نصب الهلال برأیت او
ارای وذلک لان الاصل فی المفردات الوقف قال خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا علی المعنی ای خرجت
ففاجأت کذا وقیل جواب الشرط ولعله اراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها ای مفاجاة السبع لازمة لخروجی وقیل
زائدة وفیه انه لا یجوز حذفها قوله علی المذهب الصحیح انما قال ذلک لان فیه خلافا قیل ان اذا ظرف مکان خبر
عن السبع وفیه انه لا یطرد فی مثل فاذا السبع فی الباب وجعله بدلا تعسف وقیل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدیر مضاف
ای فی وقت خروجی حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا یقع خبرا عن الجثة وقیل ظرف زمان مضاف الی ما بعده
وعامله محذوف ای ففاجأت وقت وجود السبع وفیه انه یلزم اخراج اذا عن الظرفیة لانه مفعول به لفاجأت
اللهم الا ان یقال فاجأت تنزل منزلة اللازم ولو قیل ان الظرف غیر مضاف الی الجملة کما فی الوجوه الآخر والعامل
فیه فاجأت لم یلزم اخراج اذا عن الظرفیة لجواز ان یقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قال فیما التزم
یقال التزمت الشیئ فالتزم ای قبل ملازمته قوله فی ترکیب الاظهر بحسب اللفظ ان یقال ای فی خبره الالزم
خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمیر فی موضعه وغیره راجع الی الخبر وانما قلنا بحسب اللفظ لان الذهن ینساق
من الخبر الی کونه واقعا فی الترکیب فیغنی عناء الضمیر قوله وذلک فی اربعة ابواب لا یقال ههنا قسم آخر وهو
ما اذا کان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقیقة لیس الا الظرف
والتقدیر لیس الا رعایة امر لفظی فلیس هو من باب حذف الخبر والتزام غیره مسده قوله فلا یجب حذفه لعدم دلالة لولا علیه
ولو دل بالقرینة الخارجیة جاز الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعر الخ الازر ازخوار سندی نمودن قوله هذا علی مذهب
البصریین فان لولا عندهم کلمة غیر مرکبة من کلمتین کما یترأی وفیه ذهب الکسائی لان لولا لو کانت مرکبة من لو ولا الامتناعیة
ولا النافیة لم یجب حذف الفعل الرافع بعدها الا اذا اتی بمفسره کما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط

الشرط ووجب تكرار لا لان اللفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب قوله
وقال الفراء لولا هي الرائعة لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول
قال الشيخ الرضي بل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال مفردة
كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق بيت
قال قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بله فصلح قوله واخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب كون الامير قائما
لا اخطب اوقات كونه والكان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية لما ما لوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون
مصدرا او عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال
الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصوفة بكان ويكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا
قائم وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر زمان مضاف
الى ما لشيوع تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير
يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار عن ضرب زيد بكونه
مقيدا بالقيام لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان لان قائما يكون
ح حالا عن معمول المصدر فان كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف
عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره
الراجع الى زيد من تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه آخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سمي مدخولها شرطا
وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات
كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال
مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه
مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لما لم يلزم الواو ولان دخول الواو
في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لشبهها بالحال فلذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدأ ثم المقصود عمومه اتفاقا

وذلك . لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اي ضربي زيدا ضربه اي ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد قوله الى ان هذا المبتدأ الاخير له كما في القسم الثاني من المبتدأ قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تاكيده بكل واشاله وامتناع توصيفه قوله والمعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهر قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصنعة انتهى الصنعة كاروپيشه كردن صراح ان قلت لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل الظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعته ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سدها مسد الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في بحث انا وزيد وعدم الاندراج في القاعدة فلذلك لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لابد له من عمل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر متنى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا من زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال ضيعته سادة مسده ويكفي في ابدائه حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتضمنا للقسم فان تعينه له يدل على تعين الخبر نحو امانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لا فعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لافعلن قوله اي من المرفوعات اشارة الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق فقوله

فقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل منها لان في الاصل خبر
المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله اي اشباهها استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما
من التقارب والتماثل كما بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله
لانها اما شابهت ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ
احد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه
عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول
احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك انما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او يجعل قوله ان واخواتها
مجازا عن هذا المعنى وانما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان
المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يرات اثرها لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى
فلانسحاب معانيها الى معانيها فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينقض التعريف قوله
بمثل يقوم ونحو المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغات قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال الخ وان يقال
زيدا اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي
التحقيق قال الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله و
الاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر
الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ
في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك لان كل محدث لا بد ان يكون
في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبي واجري الجار
والمجرور مجراه لمناسبته للظرف او كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس اذا دخلت على
النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي وان للمبالغة الاثبات فيكون
من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل قال المصنف

ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف في اللفظ صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي
ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا المنصوب واعترض
عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو الظاهر
انما قال لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه من الحال بدون
سماجة قوله مثلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على
احدهما ولا يمتنع الاقتصار ههنا على فيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان
النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة خصوص حمل على الشامل او لان النفي رفع الوجود وفيه ان النفي المستفاد
منه لا رفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري
من اين هذا النقل والمحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز قوله اوالمراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء
الافعال وزيفه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا
على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولها على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس
المفهوم من المثال ومن قوله المشبهتين بليس لان تشبيهها بليس يشعر بكونهما عاملتين عملها وبصحة اجراء حكمها عليها ولك ان تقول
الضمير راجع الى التشبيه الموجب للعمل قوله قليل او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر
قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها
للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا ابن قيس لا ازول عنها باعراضي عنها قوله اي لا براح لي لقائل ان
يقول هب ان لا ليس لنفي الجنس لم لا يجوز ان يكون براح مبتدأ الا ان يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة
لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان تخصص بتقديم الخبر فان كنا ان نقدر الخبر مقدما
او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم
على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة

بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلان ہذا او لم ینتصب اسم لا اما اذا انتصب وانفتح فانہ نص فی العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قولہ ولا یجوز ان یکون لنفی الجنس قال الشیخ الرضی لظ ان لا یعمل عمل لیس لا شاذا ولا قیاسا ولم یوجد فی کلامہم خبر لا منصوبا بالخبر بما فالاولی ان یقال لا فی لا براح لنفی الجنس یجوز فیہا بعدہا الرفع مع ترک التکرار لکنہ یشذ والتکرار انما یجب مع الفصل بینہا وبین مفعولہا ومع المعرفۃ قولہ والمراد بعلم المفعولیۃ علامۃ کون الاسم مفعولا ای من حیث انہا علامۃ لہ فلا یبطل طرد التعریف بمسلمات فی مررت بمسلمات قولہ او حکما کما فی المشبہ بالمفعول فان المشبہ بالشئ یلحق بہ ومن عدادہ قولہ لصحۃ اطلاق صیغۃ المفعول علیہ ای لصحۃ اطلاق المفعول بالمعنی اللغوی علیہ کما دل علیہ لفظ الصیغۃ وذہب الیہ جمہور النحاۃ ولقائل ان یقول ان المفعول المطلق لو کان مفعولا لفاعل الفعل المذکور لکان مفعولا اما العین ذلک الفعل ولغیرہ ویتجہ علی الاول ان الفعل لنسبۃ بین الفاعل والمفعول والنسبۃ لا تکون عین احد المنتسبین وعلی الثانی ان المصدر یکون محلا لذلک الفعل فیکون مفعولا بہ لا مفعولا حقیقۃ وان لذلک الفعل مصدرا فیکون مفعولا لفعل آخر وہکذا فیلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذکور قد یکون قابلا محضا بالنسبۃ الی ذلک الفعل کما فی مات موتا وطال لغلام طولا فالظ ان یقال انہ لیس مفعولا بحسب اللغۃ کما قالہ الفرا بل ہو مفعول بحسب الاصطلاح وہو اسم قرن بفعل لفاعلہ یسند الیہ ذلک الفعل وتعلق بہ تعلقا مخصوصا وصفہ واما بکونہ مطلقا فلتعریہ عن القیود التی یقید بہا غیرہ من جنسہ ولا یخفی انہ لا یظہر وجہ التسمیۃ ولا التقیید بالقیود فالاولی ان یقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق ہو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسہ وقد صرح السید الشریف قدس سرہ فی حواشی الرضی بان اطلاق المصدر والفعل علی الاثر یعنی المفعول المطلق بضرب من المسامحۃ وعدم التمییز بین الاثر وبین الفعل والمصدر وصیغۃ المفعول ماخوذ من الفعل اللغوی الذی ہو المصدر تاثیرا کان او تاثرا ولا یعنی بکونہ مفعولا الا انہ حاصل لمصدا الفعل المذکور وقد یشیر الیہ قدس سرہ حیث یقول والمراد بفعل الفاعل الی آخرہ قولہ بخلاف المفاعیل الاربع حصر النحاۃ المفاعیل فی الخمسۃ قال الشیخ الرضی یجوز ان یجعل الحال داخلا فی المفاعیل فیقال الحال مفعول مع قید مضمونہ اذ الجئی فی جاءنی زید راکبا فعل مع قید الرکوب الذی ہو مضمون راکب ویقال المستثنی ہو المفعول بشرط اخراجہ وکانہم اثروا التخفیف فی التسمیۃ انتہی ولا یبعد ان یقال ان المفعول ما یتعلق بہ الفعل اولا وبالذات والحال لیست کذلک لان تعلقہا بہ بواسطۃ انہا مبینۃ

لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان به فعلم بواسطة انه مخرج من امر وقع مع على سبيل الاتفاق وبين بهذا

اعني من ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها

تبعا قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول

العرفي على الخمسة ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق

المطلق قلنا مطلق هذه المقيدات معنى يشتمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال ما فعله فاعل

فعل حقيقة او حكما فدخل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان

مثبتا او سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل ما ضرب ضربا شديدا قوله لا ان يكون مؤثرا فيه كما

ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الاتية قوله وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضرب الثاني في

ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكرا احوال الاسم فلو قال ما فعله

كان في قوة اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل هو يقابله في

اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج

به وان اريد بفعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون

مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها

كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا

والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس باسم لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد

الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لقائل ان يقول لو لم يزد يصح ايضا

لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في سائر صدور المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها

وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما سمي به لانه من صدر اذا

رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على

المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا اما ان يدل على الحدث

نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورايته الفا قوله وهو اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي

الاصطلاحی المذکور اعلم وذلک التقسیم اما باعتبار کونه مذکورا وهو ظاهر او باعتبار کونه فعلا کما افاده بقوله او بما معطوفا
علی قوله مقدرا ای الفعل المذکور حکما لیشمل المقدر والاسم الذی فیه معنی الفعل قوله بل المراد به ان معنی الفعل مشتمل
علیه الخ لم یرد استعمال مفهوم الفعل علی مفهوم الاسم والا لخرج مثل جلست جلسة وضربت شیئا اذا کنی به عن الضرب
بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذی هو المنسوب تحقق مدلول الاسم او انه ذکر من حیث انه بیان للمجرد متحد
معه ولا یخفی ح دخول المثالین وخروج کرهت کراهتی لان الکراهة التی هی مدلوله للفعل مغایرة لکراهة التی هی
متعلقها فی التحقق لتقدم وتاخر بینهما وکذا یخرج ضربته تادیبا لان الضرب وان کان هو التادیب بحسب التحقق لکن لم یذکر
التادیب من حیث انه هو الضرب بل ذکر من حیث انه علة له لا یقال بقید الاتحاد یخرج ایضا کرهت کراهتی
فلا حاجة فی اخراجه الی اعتبار القید السابق لانا نقول قید الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنی لاعتباره بدون
اعتبار اصله قال للتاکید ای لتاکید ما هو المسند حقیقة نحو ضربت ضربا فانه لتاکید الضرب المدلول علیه بضربت
لا لتاکید الاسناد والزمان ایضا فلو قیل انه لتاکید الفعل کان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز
وعلیه حمل قوله تعالی وکلم الله موسی تکلیما ای کلمه بذاته لا بترجمان لانه امره بالتکلم لموسی علیه السلام قوله ان لم یکن
فی مفهومه زیادة علی ما یفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان کان للتاکید وجب تخصیص الزیادة بما یفید التنوع
والعدد وان کان للنوع وجب ان یقال بدل قوله علی بعض انواعه علی الزیادة غیر العدد قوله ان دل علی بعض انواعه او
کلها سواء کان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء کان مفهوما من الصفة مع ذکر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه
نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصیغة نحو ضربته او ضربتین او من المادة الدالة علی الحدث نحو القهقری وغیر الدالة
علیه مع الصدق علیه نحو ضربته انواعا او کل الضرب او بعضه ونحو ضربت ای الضرب وقدمت خیر مقدم فان ایا واسم
التفضیل بعض ما یضافان الیه ولک ان تقول انهما صفتان للمصدر مقدر ای قدوما خیر مقدم والضرب ای الضرب
ای الذی ینبغی ان یسأل عنه بانه ای ضرب هو قوله ان دل علی عدده ای وحدته او کثرته بعمومها او بخصوصها سواء
کان العدد مفهوما من الصیغة او اللفظ الدال علی الحدث حقیقة نحو ضربتین او مجازا نحو سوطتین او اسواطا ای ضربت ضربتین
او ضربا بالسوط وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالیة ولا یخفی انه للنوع ایضا او غیر مفهوم من الصیغة نحو ضربا کثیرا او من
العدد الصریح مع ذکر تمییزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالی فاجلدوهم ثمانین جلدة او بدونه نحو رأیته الفا ای الف رؤیة

ولك ان تقول انه صفة مصدر محذوف او رابيه رويته الفا قوله لانه دال الخ نكتة اقيل والاظهر في العبارة ان
يقال لانه دال على الماهية المبهم القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فرد ما شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا اجاز
تثنية اخويه وجمعها لارادة الفرد منها قوله او العدد لا يكفي في قصد تعدده المصدر تجدد الامثال من غير تخلل ما يقابله
فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الاوقات كان كذب قياما واحدا قال وقد يكون قد يهنا للتقليل لانه وان كان
كثيرا في نفسه قليل بالاضافة الى ما اذا كان بلفظه او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك قال بغير لفظه
وح كان الخ واذكر ما كان بلفظه قوله اي مغائر اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقدم امثلته ومنها الضمير
الراجع الى مضمون عامله او غير عامله نحو يدرسه اي الدرس واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المشار
الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضرب فضربت ذلك قال مثل قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس فان القعود
للقائم والجلوس للنائم قوله نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ذا
نبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا
الباب لانه منير انبات قوله وسيد به يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثله قوله تعالى
لا يضرونه شيئا اي ضرا قليلا قال كقولك لمن قدم خير مقدم وح يكون خبرا او دعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر وح
يكون دعاء قوله لحكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب
حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون
قياسيا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا
قياسا وذلك لثبوت الضابطة الذي هو العلة الموجبة للحذف قال نحو سقيا اه كلها دعاء وانما وبلام التعريف ايضا
كذلك الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قال وجدعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة
من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في الرضي لكان اظهر قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي
الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان
النوع وجب حذف ناصبها اعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله
ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا وجد لك واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول

مفعول به على المعنى المفعول ويجوزان يكون الاضافة فى حمد لبيان النوع اى الحمد الذى ينبغى كما فى قوله تعالى
قد مكروا مكرهم قال منها ولم يقل هى كذا وكذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذى يقصد
به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقامه نحو اقاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفى
الخ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ
بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد وفيه تنافيه وضعا وان لم ينافه استعمالا فان المضارع
قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير لينمحى عن
الكلام معنى الحدوث راسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا
بعض المصادر الذى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله لو اريد نفيه اه ذلك لفوات الحصر الذى
قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفى قال داخل قيل صفة لنفى والاظهر ان يقال
صفة لكل من نفى ومعنى نفى قال على اسم مبتدأ او منسوخ ابتداءه بالعامل قال الشيخ الرضى دخول النفى
على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون فى نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد انتصاب المصدر
على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد فالشرط ان يكون ناصبه خبرا عن شئى لا يكون هو
اى المصدر خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا
لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا تعين موضع الرفع
والنصب لا تفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط فى المصدر كما اعتبرها بعضهم يسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره
قدس سره انسب بالمقام قوله اى فى موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد هذا التقييد الا بتكلف قوله نحو كت
الدك شكسته شدن قوله وانما جمع بين المثالين لا يخفى انهما قد تجتمعان نحو ما زيد الا سير اسيرا ادرح ينبغى ان يقال
ان الحذف اوجب قال الا سير البريد البريد يك قال ومنها ما وقع تفصيلا انما وجب حذف الفعل ههنا
لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذى ينتقل الذهن منه الى غاياته التى هى مصادر فيها مقام عواملها قال
لاثر مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فاما قراءة بعد او نحو يا وشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا
قال مضمون جملة ليخرج نحو لسفر يصح صحة او عيسم اعنقا ما لا يخرج نحو لسفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان الشرط

والبعيد ليس من آثار السفر بل من انواعه قال مقدمة بيان للواقع او احتراز اذا جوز تقديم التفصيل نحو اما تمنون
منا او تفدون فداء شد واقوله مصدر بها اي المصدر المفهوم منها قوله وباثره غرضه اي غايته وانما سمي
غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لان شبه به امر اي لان شبه بما
ناب منابه امر فانه الواقع بعد الجملة تجب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر
المفعول المطلق بنفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا الوفسر قوله ما وقع
للتشبيه بموضع مصدر وقع لان شبه به امر سلم عن المنافشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه
يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه مع وصف كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وضعه معنى
الحالية ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي ان يكون تاكيدا
واذا ترك المصدر واتي بالوصف نحو له صوت حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قال علاجا
ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا من شرط آخر هو ان يكون الاسم عارضيا
غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا يخرج نحو له حركة
في المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم انما اشترط
ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على
ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني عن التقدير وحسنه الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا
الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وليس ذلك في مررت
به فاذا له صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا
به صوت صوت حمار قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا وضعف نصبه لان الجملة
المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه وقد اجاز والنصب فيه على الحال والمصدر لكن لا يجب حذف
العامل قال فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على احد تاويلي الوصف كما سنذكره وذو الحال الضمير
المستكن في له واجاز غير سيبويه رفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار
كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ورد عليه سيبويه بانه لو جاز

لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل واما على انه جامد ماول بالمشتق اي منكرا فاذا عرف كان بدلا او عطف
بيان لا غير قوله من صابت اه يعني ان صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كردن فلا حاجة الى
القول بانه اسم بمعنى واز دانه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الاعطاء وان عامله يصوت من التصويت
قال وضراخ بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر قال ما وقع مضمون جملة حال او خبر او وقع على انه بمعنى
كان وهذا اظهر معنى قال لا يحتمل لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله قال نحو له
على الف درهم لا خبر وعلى متعلق به او على العكس ولكل وجه لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر دعوة الحق
اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا ان زيدا لقائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام
السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة
لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين قوله لانه انما يوكد نفسه وذاته كما يوكد ضربا في ضربت ضربا نفسه
الا ان الموكد بهما مضمون المفرد اعني الفعل وفي مسئلتنا توكد مضمون الجملة الاسمية قال ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد المحتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون
مفرد قوله من حق يحق اذا ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على يقين فالمقصود ح اثبات كونه
على يقين ودفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
اي قولا حقا لما قاله الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال
الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد
بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا تثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله
البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيهما في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها للفعل الناصب للمصدر مفعولا مطلقا
بقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله قال ويسمى هذه ايضا
من المتاخرين قوله ويحتمل اليه ذهب المص وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة لا للاجل اللهم الا ان
يصرف عن الظاهر ويحمل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي اه قوله اصله البب لا البي من التلبية

لانها ماخوذة من لبيك قوله بحذف الفعل اه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء كالدى وليس بتثنى لبقاء يائه مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المص انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به والصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم ولك ان تقول لاحاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا واثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو وافليس عمرو واحما قصد جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد في خرج زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه تامل قوله فلا يرد نعل الموصوف نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع قال وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام قوله واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في خبر ان كوقوع فعله موكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر قوله تخصيصها بالذكر اه ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها حيث قال مثل اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قال نحو امرءا ونفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصر يده ولسانه عنه قوله والقصد واخير الكم اي مما انتم فيه القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء جيء بما نهي عنه بل هو مما يومر به انساق الذهن

الذهن الى نحو اقصد وايت . او ما يفيد هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف بجواز ذكر الفعل معها وانما يجب اذا
ترك الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت بهذا الامر وايت
خيرا لك وارك وسع لك اي تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند
سيبويه فلا ولعله سمع ذكر فعلها اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة
التفتازاني قدس سره من انه ليس لها من حيث انها قرآن الا استعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار
لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا تستدعي وجوب حذف امر قال وسهلا عطف مثال على مثال قوله
اهلا لا اجانب اي كما جاز ان يكون نعته مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي
كأنك قلت اتيت اهلك لا اقاربك قوله وطئت الوطئ كوفتن براه قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجبل
والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله قيل نداءه تعالى بجاز التشبيه تعالى بمن لا يصلح النداء
ولا يخفى ان القول بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال
كونه مسئول الاجابة قوله يا سماء الخ لك ان تقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل تشبيها بمن يصلح النداء وقوله
فان المندوب ايضا كما قال بعضهم اه هو تجوز ولي ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع ان فيه ضم شئ الى غير
مناسب ادعوا الانشائي لان الجملة الندائية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال
بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا باقباله بل مخبرا عن طلب اقباله قوله اي المنادى بان يكون حالا
من ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو نصب المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال ايضا عند
المبرد نحو يا زيد قائما اذ اناديه في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول
بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز
هذا المجاز قوله وقال ابو علي اه رده بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير
المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات

الندا لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر بحرف بمعنى التضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال بني على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محلها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم معين مواضع النصب من غير حاجة الى تفصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء ومثل يا هذا ويا هؤلاء ويا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة كما قال الشاعر * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشباب قوله او الفعل المسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسندا الى ضمير المنادى او الفعل مسندا الى الجار والمجرور قوله وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيئ بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكرنا اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما النعت فانه لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وشرط ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة بجعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في السعة وحذف صيغة النداء

النداء لكانهم مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة والظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب المضاف
للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان يجعل الا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة
قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع
في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف قوله لوقوعه
موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بواسطة
حرف النداء اجرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وهما رفي حكمه وانما عدلوا عن الاصل الى الظاهر لئلا يتسارع الى
فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب المدعو قوله وكونه افرادا وتعريفا انما اعتبرها لتقوى جهة الاتحاد لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله وانما قلنا في ذلك نحو ان قلت المشابه للشئ لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشئ
لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشئ مناسب لذلك الشئ قطعا
ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله
كانه هو الكاف الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قال ويا زيدان ويا زيدون ان قيل العلم
اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام
قال ويخفض خفض لفظة يا بالاستغاثة قوله وهي لام التخصيص لا دعوى المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص
هذه الدلالة لا بد ان يكون لام يعتنى به وذلك الامر المعتنى به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن
لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الا مع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما
يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي
استغيث يا لله من الم الفراق قوله لان علة بنائه اه ان قيل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب
اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو مدار الشبه وهو يا وخارجا عن
الافراد وفيه ان البدل يبني ما بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه
بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واجيب بان الخ وبان قوله مثل
يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لان قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة

في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واوا ويا او الفا قال يا لها جبلا فيه انه لم يعتبر
اعتماده على موصوف مقدر لم يصح حمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت
المذكور والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان جبلا لما جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه
نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه قوله وهذا توقيت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا
بالنصب حال كونه رجلا لغير معين احال كون رجلا لغير معين قوله يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا
ليكون مضافا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد
معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال
قدوسا وذلك لانه كره وصف الشيء بالمعرف بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء قال وتوابع المنادى المبني لم يقيد
بكونه غير المبهم الذي جيء به المتوسط اعتمادا على ما سنذكره قوله لان توابع المنادى المعرف غير البدل والمعطوف الاسمي
حكمهما قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو لم يحملوا على محله النصب كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو
قوله وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا
لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله
ويبنى على ما يرفع به فلا حاجة ح الى التقييد قوله او مشبها بالمضاف الظاهر انه لا حاجة في ادراجه في المفرد الى هذا
التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس مضافا نعم في اخراجه عنه يحتاج الى التحمل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما اه فاعتبر حكم
المفرد لتحقق العمل بالشبهة بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذا كانتا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء
العشرون رجلا قوله المعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان التاكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا
ومعنى لكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل الى على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه
عطف بيان نظرا لانهما يفيدان ما لا يفيده الاول واذا وصفت الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف قال
او بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف
والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص
وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان وذهب الشيخ الرضي الى انه بدل فحكمه حكم البدل عنده

عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر ليشير الى وجه الاستقلال
وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله ليتعين الرفع قال ترفع ولا يبنى الصفة كما فى لا رجل ظريف لان النفى متوجه
الى الصفة دون النداء والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع فى كون اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذه الشبهة
فى المنادى لمكان البناء قوله او الظاهر او المقدر مثل يا فتى وهؤلاء فان ضمتها تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ
الرضى الاظهر ان يقال ان لهؤلاء رفعا محليا لان مفرد المعرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان نصبا محليا لان مضافا
لو وقع موقعه لكان منصوبا قوله فى المعطوف الممتنع دخول يا عليه يعنى ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله
يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف اه نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا منبها على الاستقلال ان قلت ينبغى ان يختار الرفع
اذا كان المتبوع غير المضموم ليعين هذا الوجه اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى و
لا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال الا كان الحسن قال الشيخ الرضى كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه
لانه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح
بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن يفيد
التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه فى كونه علما ذا لام قلنا كلامه فى
شرحه يأبى عنه اذ فسره بما فسره الشارح قدس سره قوله اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم
فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق المقال فى صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن
موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان فى الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفضل وذلك للمح الوصفية و
قصد مدح او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال فى محمد وعلى المحمد والعلى وكذا ان كان اسما لمعنى جنسى
يقصد به مدح او ذم كالاسد والكلب ولا خفاء فى جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام
لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو اقسام منها ما يكون فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة
مختصة به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب والاتفاقى
فهذا القسم متصور له معنى جنسى ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمى ومنها لا يتصور معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء

للكواكب مخصصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس لانها
لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري
للكوكب فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة عند سيبويه لكن يجب التقدير لا الحاق
بما هو الغالب فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون اجناسا صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم
نظرا الى ان تميما في نفسه غائب وجوز الشيخ الرضي كلكم نظرا الى الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله
اي حال كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا المفرد او مضاف قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله
وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما قوله يخففونه بالفتحة ويحذف الالف خطا في ابن وابنة ويخففوا العلم الجامع لتلك
الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته
المستحقة في الاصل قال واذا نودي المعرف باللام اه اي ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا
بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف
الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداءه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية
ويراد مبدأها اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لا يستلزم قول
يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضا في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي
وسط فيه اي او هذا او ايهذا كما قيل في لكل فرعون موسى ان المراد ان لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي هي موصوفة
قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصوفة وندرة
وقوعها موصولة وانما لم تنصب مع ابهامها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع هاء
التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه فان النداء ايضا تنبيه ما يجبر غرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء
قوله بتوسط هذا هذا ليس نصا في الصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا
او يؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ويمتنع وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا يؤتى بتابع تابعه فلا يصح يا
ايها الرجل عبد الله لامتناع وصف ايها الا بذي اللام قوله بتوسط الامرين معا اليسر في توسيط تلك الامرين نعم

ان يقع النداء على ما قصد نداءه وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا يقال يا شئ الا
اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف الذهن عنده ثم الانسب ان يكون
ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما
يكون طالبا المعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع
ابهامه بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة باى اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف
اليه ها التنبيه لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل مما اضيفت اليه التنوين فانها مغنية اضيفت
اليه وهى حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصف باسم الاشارة الذى يرفع ابهامه بالمعرف باللام
وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين بكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق قال لانه
المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى فى المتبوع قال لانها توابع منادى معرب
اندرج بتقدير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب
وقد يدفع ايضا بان التنوين فى معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرو فى المثال المذكور ليس تابعا
لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب واحد وفيه ان المعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع
فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال يا ايها اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص اسم الله
سبحانه باشياء منها قطع همزته فى النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض
الميمين واخره تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد فى اخره ما نحو اللهم ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف
الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا فل ويا نومان اى يا كثير النوم ولا يقال جل نومان ونحو اللهم فاطر السموات
محمول عنده على نداء مستانف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون
كظبية قوله فلا يقال فى سعة الكلام لاه وقد يقال فى غيره نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير قال
خاصة اى خص خصوصا قوله عن احلك اه اخره وانت بخيلة بالوصل عنى قوله فى قولهم فيا الغلامان اللذان
فرا اخره ايا كان تبغيانى شرا وفى رواية ان تكسباناه قال وذلك خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب قوله اى فى
تركيب او فى ما قصد ذكر المنادى مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول مفرد

صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول بعينه واما عدي فحاله مجهولة تجب الظاهر قوله اما بالضم في
الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى
المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول علمية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني عطف بيان
قوله وتيم الثاني تاكيد لفظي وانما جيئ بتاكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف
اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير
صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان
واسمها الا بالظرف وانه قال ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم قوله وذلك
مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف الى عدي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله لانه اما تابع
مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف
بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك
ماجد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي لست بابن رشدة قوله
فتح الياء كما هو المشهور قوله وسكونها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم ذلك في الاسم الغالب
عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا لما للخفة ولامتداد الصوت
ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي وبا هم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقي وفني بقا وفنا
وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذ الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس
بشاذ كما شذ في يا غلام لاجتماع الياءين قوله يكون المنادى يعني الباء في قوله وبالهاء للملابسة والظرفية معطوفة
على الفعلية الواقعة خبرا او قوله وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء
وقفا قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي
بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا
وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان

جاز الاسكان للوقف فيه وجاز لحاق ہا السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء تاء لانهما متناسبان في انهما تزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث في المذكر اجيب بان التاء في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما مظنتان للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير غريب نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقد جاء الضم وعليه هي يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التانيث نحو ثبة قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز قد جمع الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في من فمويهما قوله اي واقع يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد يتبادر اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز الضرورة ولك ان لا تقيد وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى فيقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة النداء قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولك ان تجعل ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ويا رميه اذ مي لست عقلا اذ الاصل اذ ميه قال وهو حذف الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادى الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف قوله اي آخر المنادى فخرج حذف ياء ريا علام لانه ليس اخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها قوله اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا لتخفيفه لان حذف آخره للزوم احد الامرين اما تقدير الاعراب اذا اسكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة والحركة وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في هذه حالة الافراد قوله لا لعلة اخرى من تعالى انه حذفه في الآخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد بهذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم

قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى وذلك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادى قال ان لايكون مضافا
لو قال ان يكون مفردا لكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف فانه سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف
وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به اذ هما يتحدان حكما قوله ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى
المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زا من زيد واما اذا لم يكن علما فبانه ان المضاف
من حيث انه مضاف لايتم بدون المضاف اليه قوله ولان من الثاني خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم
اي ال عكرمة قوله لانه ليس آخر اجزاءه هذا انما هو اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب
الاضافي تراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعد رعاية
اللفظ والمعنى قال ولاجل ذلك بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأ قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم النقص
الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ماليس في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف
فيه شاذ والشاذ لايعبأ به قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قال واما بتاء
التانيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا اعمل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف
على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست
حركته حركة اعرابية ولا شبيهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل
التفرق يا ضباعا قال زيادتان قيل لا بد عن يكونا لمعنى فيخرج نحو عصبصب قال في حكم الواحدة صفة لزيادتان من
قبيل فلان في السعادة قوله في انهما زيدتا معا وان كان كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الآخر كزيادتي
مسلمان ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم
نحو مسلمون ومسلمين علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وخراسان
وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والفا التانيث وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان
في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيده الشيخ الرضي به بل قيده بكونه غير تاء التانيث حيث قال كان عليه ان يقول
غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في
اسماء وافتراقهما في بصري وعمار قوله وهو اعم انما عمم لان ترخيم مثل معو ومري بحذف الحرف الاخير والمدة

والمدة السابقة قوله في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان
مثل ولو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واوا او ياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن
سفرجل عظيم السحاب وشريف على وزن مدحرج اي مقطوع شرياته وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف
فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعاق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه اه خلافا
للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو ثبون لم يحذف زيادتا ثبون جمعا بن لانهما غير تا بناء الواحد
فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول اه لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغائرة لعلة
الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل آخره مدة قوله وبلت على النقد
قال قدس سره في الحاشية النقد صغار الغنم انتهى قال في الصراح نقد بفتحين نوعی از گوسفند کوتاه دست
وپای زشت روی نقدة یکی يقال كرك قوله وفي خمسة عشر قالوا اذا رخمت اثنا عشر واثني عشر واثنى عشر
حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم
برأسه قوله يا خمسة وفي الوقف تقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين ورخمت ووقفت يا مسلمه
قال فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اي هناك بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الوصف كثيرا
مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو يستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف
اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة
المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقدم المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت
قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف
لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة
فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف
حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان
مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت فسيبويه يفتح الآخر وغيره يجيز الكسر
ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون

الساكن على سكونه نحو يا محمد والغزاة يرد الى اصل حركته وهو الكسر قال فيقال الغاز فصيحة اذا كان كذلك
فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والمحذوف
ثابتا فيقال قال يا حار ويا ثمو ويا كرو مثل مثلثه امثلة لان التغيير في الاستعمال الاول اما بالحركة فقط او بالحرف
او بكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح
هو طائر يقال له الحبارى ازاشواط كويند كرى نروى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس
قوله فلا جرم قلبت ياء الا انه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة
كسرة نحو التغازي والادلي والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنائه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب اه
لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على
باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه
بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا مفعولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى
بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب باعني او اخص فيلزمه ثبوت موضع خامس من مواضع حذف
الناصب للمفعول به قياسا قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي
هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه التفجع دردمند شدن صلته اللام فالظاهر المتفجع له
ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال في المحمول عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا قال بيا او
وا الباء للالصاق صفة للمتفجع عليه وقيل للسببية او الاستعانة قوله متميزا به اشارة الى ان الباء متعلق بالاختصاص
لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور اعرف من دخوله على المقصور عليه قال وجاز لك اي وجاز ان
لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب مع الياء لئلا يلتبس بالنداء قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال
ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها قوله اي آخر المندوب وقد يلحق
في آخر غير المندوب قال فان خفت اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف و
يقدر الاعراب نحو اضرب الرجلا في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس المصحح تبعها
مدة من جنسها او لا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسعا ديا الاضافة يا غلاما قال

قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال واغلامكيه لما لم يكن المندوب
مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف
اليه ولا لاشارة الى هذا لم يمثل بقولك اغلامهوه قال واغلامكموه قال الشيخ الرضي اخر المندوب ان كان ساكنا فذلك
الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف
الندبة نحو واغلاكماه خلافا للمصرفانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة
حركتها بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلامياه لان اصلها الفتح والمصر يقول يا غلاماه
وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فانك تكتفي بهما فيهما من المد نحو واغلامهوه وواخا غلامهي واضربوه
واضربي اذا سمي بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا
يلتبس الجمع بالمثنى نحو واغلامكموه وواخا غلامهي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع لا استثقال ردتا لمد
الندبة واما الفاء المد قلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحقه الالف نحو يا منا المسمى بمن قوله
لبيانها ولا سيما الالف لخفائها واذا جئت بعدها بها ساكنة ثبتت كما بين بها الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما
مكسورة او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قال الا المعروف وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها
ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وامن قلع باب خيبراه واما ما حكاه الكوفيون
من قوله وارجلا سجاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف
بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واراده على الشذوذ
وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان نداءه لم يكثر فيه اثن التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له
ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن
بقائه على اصل التنكير قوله كاسم الجنس ولانها موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب بين كون الاسم مشارا اليه و
كونه مناديا اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما احتيج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا علامة

ما قاله الشيخ الرضي من ان المصروح لم يذكر لفظ امد فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع
ابدال الميمين منه في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا لم ينصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد دفع
بانه يجوز ان يكون معدولا عن يوسف بكسر السين قوله ولفظ الله اذا وصف بذي اللام فانها والّا كانت اسم جنس معرفا
بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف
على قوله لفظ اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح قوله قالته امرأة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق
هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المعموم قوله فالتخض صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قوله وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن قوله هي رقية اذا سمعها تلبد بالارض
فيلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن يتكبر قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام اه قيل معناه ان ذكر الحبارى
يكون طويل العنق فيراد اخفض عنقك للصيد فان اطول منك عنقا وهي النعام قد اصطيدت قوله بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا ان يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ويجوز ان يقال
انه بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم اي وزين لهم
الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله اي
مفعول به او مطلقا وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لصدقه
على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدد الحدود ثالثا من المواضع
الاربعة لانه يجب بعض افراده منها قوله اي اضمر عامله بناء على شرط يعني ان على بنائية ولك ان تقول يعني ان على صلة
للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه قوله وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله
تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات
لمجرد التفسير بل اتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا
علمته كاتبا قال كل اسم اقحم لفظة كل لبيان المانعية قال بعده فعل مبتدا او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه
لا يشبه الفعل مما اعتمد عليه ما قبل الاسم المبهم [illegible] نحو زيد هند ضاربها وازيدا ضاربه العمران وبعده كالمثال المذكور ومثل
زيد اضاربه عمرو وعلى ان يكون عمرو مبتدأ او ضاربه خبرا له قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من لفظة او او كلمة

او او الكل من الامرين على سبيل التنازع قال عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال
بمعنى الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام الغاير تعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه
ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل او شبهه
نحو زيدا ضربت غلامه او بالتبعية نحو زيدا ضربت عمروا وغلامه. ومنها ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير
او معطوفا عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت عمروا والذي يضربه او رجلا يضربه قال او سلط
التسليط بر كماشتن بر چيزي قال او مناسبه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيئ من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه
الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال تسليطه تسليط بعينه او بلازمه فلا حاجة في دخولها الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ
عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعده فعل او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم
فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا بماله صدر الكلام كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي
دون لم ولن وبان يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا ان ما بعد الا بمنزلة جملة اخرى وخبر جملة
لا يعمل في خبر جملة اخرى او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيدا اظنه منطلقا او معطوفا او
واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها يجوز تقديم ما بعدها نحو قوله
تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شئ فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء
جزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو
ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى
مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيئ
فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسليط فح يكون قيد التسليط ضروريا ولم يكن دال هذا القيد وسابقه واحدا
كما قاله الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه مسامحة لان الترادف انما يكون في المفردات قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا
توالت اسماء مضروبات بمضمرات مميزات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله
ولا يتصور رح الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير
متعلقه فنقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل

المقدر ومعمول الظاهر تفسير للمتعلق المقدر وكذا يجوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه ويجوز
ايضا في ما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة قال نصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم
لا يخفى ... ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يكون ما بعد الاسم المجرد وهو ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسد
افعال صالحة لان تنصبها وفي حكمها اعني جاوزت ذاهبت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق
فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة متعلقة باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني
بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني
لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في
مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في المواقع قال ويختار الرفع ابتدا
به لسلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء او لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى
وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقويته جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او
اختياره على الرفع او مساواته وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان
انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره ثم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى
اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد قوله لسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت
على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا اهون
من حذفهما لا غيره من حذف المسند والمسند اليه غير انه يلزم مع خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة و
اندراجه في الضابطة التي تليها قال كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التي تتجاذب قرينة النصب وتكون اقوى منها
شيئان فقط على ما ذكره اما واذا المفاجاة قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى
انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا مع عطف الجملة التي بعدها على فعلية او مع كونها جوابا
لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التي تقوي جانب النصب
هي التناسب والتطابق المذكوران قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام
مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي او ان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية

اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض و
التحضيض لا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية او المراد لزوم الاسمية في
غير هذا الموضع لو رُد النصب ههنا قوله بسبب عطف جملة بواو ولكن يا بل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت
برجل ضارب عمروا وهند اتقلبها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمر بصيرته لكون فعل التعجب مجمداه وتجرده عن العروض لحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة
الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر
في عدم تقدير معمول لما بعده قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود واما اذا كان
الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال وبعد كلمة الاستفهام
لكان اشمل نعم لو قال او مع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ
به والسر في ذلك على ما ذكره ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت
فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا اقبح هل زيد خرج قال اذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه
والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب
الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها
اذ ليس دخولها على خطر الوجود بل متيقن الحصول قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل
فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال لقي اذا زيد تقيله اذا قتل زيد تقيله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة
المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف للفرق بين
تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه
مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الفائدة
التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان
المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول لممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة

ولئن سلم تناوله للمعدوم فيجاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب
وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر
ولا شبهة فى ان المخلوق اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الوقوع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال
ويستوى الامران فى الاختيار قوله قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه اى السلامة من العامل معارضة بالقرب
لا يقال عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار
على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان غرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه فى ذلك ليس
الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها قوله فتأمل هذا باعتبار المنتهى اذ اجعل الجملة خبرا اما اذ اجعل
الفعل وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر الذى هو فى حكم الملفوظ كما قيل فى زيد عرفه كانت الكبرى مفصولة
باعتبار المنتهى الذى هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما فى حكمه من الاسماء الراسخة فى الشرطية قوله والا بالتشديد
وجوز الخليل فيها التخفيف قوله لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضى لا شك ان التحضيض والعرض و
الاستفهام والنفى والشرط والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها
بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلتين مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع
فى ان امرؤ هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدأ قوله فانه وان صدق عليه اه قال الشيخ الرضى ما حاصله ان ليس
الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير ههنا مرفوع
المحل وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه حتى يكون معنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر
المدلول عليه بالفعل يعنى يجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا يلابس الذهاب
به الاظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفى هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف وفى الثانى ملابسة مبتدأ الصفة
لموصوفها قوله من اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضى الاسم الذى قدر عامله بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم
المشتغل به عن المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا فى ان زيدا ضربته
واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من ضربته المفسر وان التقدير فى ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو

الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيد لم تضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد
الى يلابس واذهب بالكسر نسبته به الى ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء كذا ذكره المص
وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال وكذا
خبر ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر السطر بشيئين قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك
سيئة كبيرة ولا صغيرة قوله الفاء الخ لم يحسب الفاء دخوله في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل في ما قبلها نحو
قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر قال ونحو الزانية والزاني الواو للعطف على كل شيء فعلوه
فيكون التقدير وكذا نحو الزانية وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الاية
جملتان تعليل آخر معطوف على الاول واما العطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط
المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب
قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد وقيل ظرف لعامل الظرف المقدر
والاظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تعالى ان
الدين عند الله الاسلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها
لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من
هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف
المضاف او خبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب قوله ان ثبت بما شهد ذلك مما يعه
شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال
السببية بعيد قوله او للتفسير لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله جزء الجملة اه يجوز
ان يقال ان ما بعد فاء التفسير او السببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا يعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب اه يعني
ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد واكثر سيبويه
وانما حمله على ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض النقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ
لا يعبأ به قوله لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه

قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قال بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق دون التقدير قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لايجيئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لايجيئ في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيئ متكلما نحو اياي وان يشر وسيبويه يقدر نحو لاحذر وغيره يقدر نحو حذر خطاء والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال او ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي في قوله او ذكر المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر فهي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا انفصالية اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور قبل مفرد ومايليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المنساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون غيره من الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتقدير لانه لو ذكر لحصل التحذير او يجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو في المحدود انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم المحدود وليس الصدر ههنا متناولا لها لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فبقي قوله معمولا متناولا للقسمين قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قال مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجوزوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال واري لان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير

بتقدير اياك بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا يخفى انه
قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق يبعد انفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد
تاكيد اليس في تقدير بعد قوله لانه يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء پرهيز يدن لا پرهيزانيدن قوله
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك فيه تامل لان نفسك
محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير منها
ليس الا لايقاعها الشخص في ضرر فالمحذر منه في الحقيقة هو المضر وهي محذرة بالمآل فاذا انظر الى المآل صح هذا المعنى
قوله لان حذف حرف الجر اه لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال
لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قال ولا تقول اياك الاسد اما قول
الشاعر فاياك اياك المراء فانه * فلضرورة الشعر او لان اياك اياك من باب اسدا الاسد والمراء منصوب
بمثل اترك او احذر او لان المراء في تاويل ان تماري قوله فلم تثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين
اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه والمفعول فيه هو كذا اذهم
فصل على الاخير وصدر استينافية على الاولين قال ما فعل فيه اي في تسميته مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث
وهو الفعل اللغوي قال مذكور اي مؤدى قوله تضمنا الى قوله او مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة
على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما لم يجئ الى
معنى قوله اذا كان العامل مصدرا او بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اه فيه تامل اذ لو اريد
من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لا يجدي الحيثية نفعا
لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها ...
قوله ولا يخفى اه قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيئ ولم يقصد به الا الاحتراز اما يخرجه القيد الصريح قال من زمان
او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او بجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل علاقة
الظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اشرقها اذا
اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة

على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من
الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والدهر وما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قال وظروف
المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت و لما كانت اضافة الظروف
الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان ما يذكر المبين قال وفسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر
المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة ورد بان نحو خلفك
معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي
في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسرها بمثل ما فسر المبهم و
المعين من الزمان فيدخل في المبهم الجهات الست عنده وعند البعض المقادير وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانبا
ومعناه من جهته ووجه بمعناها وكنف وذرى لا تقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال جانبه او الى جانبه وكذا
خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال حمل عليه
ينبغي ان يذكر ام المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات
الست لمشابهتها لها في الابهام فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه
وانتهاؤه كتحول الجهات قداما ويمينا وشمالا قال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال
كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وما ينتصب المكان المختص وهو خلفت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب المكان المختص قال وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان
الدخول لا يتم فيكون في صلة لكان من صلة لضد الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم
كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج
وهو لازم ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة تورد التفصيل فيه اه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه
وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما [illegible] يوم الجمعة سرت فيه ومثال المبين المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه العيد [illegible] نحو
زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما اضمر عامله لاجله فعل اي ما هو حامل على

على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه اه لايقال يخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل فى المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل فى المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف قوله فان التاديب مما يحصل بالضرب ان تكلف تحصيل التاديب بالضرب وترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعنى التادب قال الشيخ الرضى العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث فى الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربته شجاعة لكان احسن اى احسن بمقام المنازعة للزجاج وقوله الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تعمقه بالاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل اه اى القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمى فانه عنده حال فيلزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما اى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنه فى القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغائر بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغائرا للفظ فعله اللهم ان يراد بالجبن اثره الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المرتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان فى ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما فى ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لايخلو عن شئ قوله ورد قول الزجاج ورده المص ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب لغة وقولك التاديب ليس بمعنى الضرب مطلق فكذا تاديب الذى بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك فى اللفظ مع الابقاء فى النية والحذف هو الترك فى اللفظ والنية قوله اى اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضى بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس المعطى للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهى لا استفهام على حال المفعول

وہی الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علی عدم المقارنۃ فی الزمان لقولہ تعالی فی القراۃ الشاذۃ ہذا یوم
ینفع الصادقین صدقہم بالنصب ای بصدقہم فی الدنیا ولا یخفی انہا تدل ایضا علی اتحاد الفاعل لا یشترط ولم یشترط
ان یکون نکرۃ کما شرط بعضہم لانہ قد یقع معرفۃ لکن الغالب فیہ التنکیر کما کان الغالب فی المجرد التعریف قولہ او یکون ما
وجودا جدہما بان یکون آخرہ اول الحدث او بالعکس بغیر ذلک قولہ لانہ بہذہ الشرائط قال المص انما شرط ذلک
لان علۃ الافعال کثیرا ما تجیئ بانعدام الشرائط مخصوصہا دلیل علی اللام المقدرۃ قولہ وفی بعض الحواشی ان ہذا الا
شریف جدا لجعل ما ہو محط الفائدۃ قائما مقام الفاعل والخلوہ عن تکلف اعتبار ضمیر راجع الی مصدر الفعل او عن
جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غیر تخصیص قولہ وقد حمل بین العیر والنزوان قال قدس سرہ فی الحاشیۃ
العیر الحمار الوحشی والاہلی والنزوان الوثوب ومنہ قدس سرہ فی تفسیر الوثوب برجستن قولہ سواء کان ذلک
المعمول شرط بعضہم کون المعمول فاعلا نظرا الی ان عمروا فی قولک ضربت زیدا وعمروا معطوف اتفاقا لا مفعول معہ
وینتقض بما قال نحو حسبک زیدا فان الکاف فی المعنی مفعول اذ المعنی یکفیک قولہ نحو استوی الماء والخشبۃ ای تساوی
الماء والخشبۃ فی العلو وصل الماء الی الخشبۃ فلیست الخشبۃ ارفع من الماء والخشبۃ ہہنا مقیاس یعرف بہ قدر ارتفاع
الماء وقت زیادتہ قولہ والمراد بمصاحبتہ لمعمول الفعل الخ فلا یجوز ضحک زید وطلوع الشمس کما ذہب الیہ الاخفش
ویجوز غیرہ استدلالا بقولہم ما زلت اسیر والنیل فان الماء لا یسیر بل یجری ویمکن ان یقال المراد بالسیر معنی مجازی
شامل للسیر والجریان قولہ او بمکان واحد المشہور الاکتفاء بوحدۃ الزمان قولہ نحو لو ترکت الناقۃ وفصیلہا لرضعہا
قال قدس سرہ فی الحاشیۃ فصیل بچہ شتر از شیر باز کردہ ورضیع الصبی شیرخوارہ کودک قولہ اعلم ان مذہب جمہور
النحاۃ قال عبد القاہر ہو منصوب بنفس الواو وفیہ ان الاولی رعایۃ اصل الواو فی کونہا غیر عاملۃ والنصب بمعنی مع
مطلقا کالنصب فی کل رجل وضیعتہ وقال الاخفش منصوب بنصب الظرف لانہا قامت مقام مع لکن لما کانت فی الاصل
حرفا اعطی النصب بعدہا قولہ واصلہا واو العطف لہذا لا یجوز تقدیم المفعول معہ علی عاملہ فی مصاحبۃ اتفاقا ولا علی
مصاحبۃ خلافا لابی الفتح قال الشیخ الرضی لا اری منعا من تقدیم المفعول معہ علی عاملہ اذا تاخر عن المصاحب کما جاز تقدیم
المعطوف علی عاملہ اذا تاخر عن المعطوف علیہ قولہ فاسب معنی المعیۃ لان فی المعیۃ زیادۃ اجتماع قولہ ای وجد جعل کان
تامۃ فخر النعاء تمیز او حال ویحتمل ان یکون ناقصۃ والاول اولی اذ اول تو قولہ وجب العطف ای فاوجب العطف فیکون الاصل

الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذن عمرو في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج قلنا كان الكلام ههنا لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا اجوز القوم النصب مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النصب على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى بما قاله المص لوروده في القران كقوله تعالى تسائلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية الفعل المشعر بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة فالاشعار على الفعل في هذه الامثلة قوي لتعاضد الامرين بخلاف نحو هذا لك و وايالك ونحو ما انت وزيدا فان الاشعار فيها ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمصنف لم يفرق بين الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما شانك مستقل بمفهوم الكلام السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا متضمنة للاحكام بجعلها حكمنا بمعنوية العامل في تلك الامثلة ذا الحال من حال الشيء يحول اي انقلب وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قال تبين هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة وهو اعم من ان يكون يجب تحققها وهي الحال المحققة او يجب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته والتفصيل من ان يكون باعتبار حال نفس الفاعل او المفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد ابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم

ونسب الی صاحب المفصل فی دفعه انه قال فی بعض حواشیه ان زید اقائم بین هیئة لازم الفاعل والمفعول
اعنی زمان الاتیان وقد استمر فی کلامهم التعبیر عن الملزوم باللازم فکان هیئة الازم هیئة الملزوم وذلک بعید لان
قیام زید لیس هیئة لزمان زید الا بتاویل وان زمان الاتیان لما کان مباینا مغایرا عن فاعل الاتیان وعن مفعوله
لم یلائم دعوی الاتحاد بینهما علی ان عبارة التعریف لا یدل علیه دلالة ظاهرة قال الشیخ الرضی الحق ان الحال علی ضربین
منتقلة وموکدة ولکل منهما حد لاختلاف ماهیتهما فحد المنتقلة جزء کلام یتقید بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذی فی ذلک
المقام بالفاعل او المفعول او بما یجری مجراهما فبقولنا جزء کلام تخرج الجملة الثانیة فی رکب زید ورکب معه رکوبه علامة
اذ لم تجعلها حالا وحد الموکدة اسم عن حدث یجیئی مقرر المضمون جملة وقولنا غیر حدث احتراز عن رجع رجوعا قوله
ای من حیث هو فاعل او مفعول فی دلالة الحال علی ان مدلولها کلام یتقید بوقت حصول مضمونه الحدث الذی فی
ذلک المقام هیئة للفاعل او المفعول من حیث انه فاعل ومفعول نحوی تامل نعم انها تدل علی هیئة الفاعل او المفعول
فی زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا اتفقت حال الفاعل والمفعول جاز التفریق کقولک ضربت راکبا زیدا
راکبا والجمع کقولک راکبین واذا اختلفتا فان کان هناک قرینة یعرف بها صاحب کل منهما
جاز وقوعها کیف ما کانا نحو لقیت هندا مصعدا منحدرة وان لم تکن فالاولی جعل کل واحد منهما بجنب صاحبه
نحو لقیت منحدرا زیدا مصعدا ویجوز علی ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخیر حال الفاعل لیقع احد الحالین بجنب صاحبه
هکذا قال الشیخ الرضی وقال بعض شراح المفصل حق الموضعان ترتب علی حد ترتیب صاحبها قال لفظا او معنی
معا تمیز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لکان المقدر کما اشار الیه فی الشرح قوله ای لفظیا بان یکون
یرشدک الی هذا التفصیل العامل قوله فکانه الفاعل والمفعول فان تعلق فعل شخصی بمفهومین علامة اتحادهما ذاتا
قوله فکان الحال عن المضاف الیه اه لان الداخل فی الذات فی حکم الذات قوله ولو قری اه هذا موافق لما قاله
بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاویل والجمهور جوزوا الحال عنهما تاویلهما بالفاعل والمفعول
ولا یخفی انه لو قری کذلک لزم جواز الحال عن المفعول فیه قال وزید فی الدار قائما مثال اللفظی الملفوظ حکما هذا
توجیه جید لکن المصنف جعله فی شرحه مثالا للفاعل المعنوی وتنبیه علیه ان فاعل الظرف فاعل لفظی لان عامله مقدر فی نظم
الکلام اللهم الا ان یقال ان اعتبار عامله لما لم یکن الا بضرورة المعنی کان فی حکم المفهوم من الفحوی ولا یجوز ان یقال

ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه
يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار
معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب
الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل ههنا لتحقيق اللفظية الفاعل والمفعول ومعنويتها وليكون توطئة لامتناع
تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل من
مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من صنعته
قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها قوله والتمني
والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا عاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك
اذا قلت ليت ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيدا للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت
ابني والحال انه فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو وكاتبا وزيدا اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة
قيل ولان الحال جواب لكيف والسؤال بها في المعلومية فيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال
وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار آخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصصة
بالاضافة لكان احسن قوله لاستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها في حيز نهي او نفي او بمعناه قوله ان جعلت امرا
حالا اشارة الى انه ليس نصا في الاستثناء لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في
انزلناه اي امرنا امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون
حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة
في حيز النفي في كونها غير موجب قوله او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب
حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام
او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص منه الا ان يقال ان
بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه تنازعا في قوله في الحال تعسفي بان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال او نفسها
على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى لا بد من اعتبار عائد ليصح وقوع الظرف فيه صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا الحال

عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة
على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك بعد ما للاختصار وانما قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون
الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وقال المص انما حسن التنكير هنا لان الا تقطع ما بعدها
عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليه الحال
انما حسن التنكير ح لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة قوله ويحمل قوله وصاحبها اه وح يكون ظرفا لغوا فالنسبة
بين المبتدا والخبر والعامل والمعنى فعلى هذا استفاد من قوله معرفة اي تعرف فائدة قوله ولم يذدها قال قدس سره
في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص الدخال قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص
بالصاد المهملة والعين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص برادتمام نارسيدن
وسيراب ناشدن شتر قوله الدخال جمع اتان خرماده قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره في الحاشية
العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن قال ومررت به وحده
قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد عدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتنكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله ايثار
ثم حذفت بقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره
في الحاشية الجهد بهما بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها [illegible] بها وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قال متاول اي كل واحد منها او نوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا
كان تعريفها بالاضافة او باللام وتاويلها على الوجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايض كذلك وتاويلها انها
في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم الغفير اي كثيرا اكثرتهم وجه الارض ونحو دخلوا الاول فالاول اي الاول فاولا
ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة في الحجاز
على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجي وتاكيدا لما قبلها في تميم قوله احدها انها مصادر لافعال او صفات
اي مشتركة ومنفردة والحذف هنا واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف
موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني او زائدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفرد او لو كانت جملة

جملة يجب الواو لا التقديم قوله ولم يكن الحال مشترکة نحو جاء رجل وزید راکبین قوله التخصص فیه ان الحال
اما عن العامل وعن المعمول به وكل منهما مختصا بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصیص آخر اللهم الا ان یقال الحال
حکم آخر فلا یجدي التخصیص الحاصل بالقیاس الی حکم آخر قوله ولئلا یلتبس بالصفة فیه ان هذا الالتباس لو کان محذورا لوجب
التقدیم وان کانت النکرة مخصوصة لتحقق الالتباس أ قال ولا تقدم علی العامل المعنوي دون اللفظي فان تقدیمها
علیه جائز الا لمانع کتصدیرها بالواو نظرا الی اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال کفعل التعجب وتقدیر عاملها
بحروف المصدر او لام الموصول دون سایر الموصولات نحو الذي الیک جاء قوله فیما عدا مثل زید قائما کعمرو قاعدا
اعلم ان الدال علی حدثین فصاعدا قد یدل علی حدثین معینین نحو ضارب زید عمرا او تضارب زید عمرو او زید افضل
من عمرو وقد یدل علی غیر معینین نحو زید کعمرو فان التشبیه یدل علی حدث مشترك بین المشبه والمشبه به لکن لا یدل
علی خصوصیة حدث وعلی کلا التقدیرین یجوز اختلاف الحدثین بوجه کالمکان والزمان والمتعلق او الحال الی غیر ذلك
واذا اختلفا بامر وهما لم یتمیزا بالعبارة حتی یلي کلا منهما ما یتعلق به التزموا ان یلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث
المصرح به وان لزم التقدیم علی العامل الضعیف وذلك لرفع الالتباس الحرص علی البیان فتقول زید قائما کعمرو قاعدا وزید
یوم الجمعة کعمرو یوم السبت وهذا بسرا اطیب منه رطبا قوله فعلی هذا معنی الکلام ح یکون قوله بخلاف الظرف حالا قوله علی
العامل المعنوي کما انه حال عن ضمیر لا یتقدم علی الاحتمال الثاني ویحتمل ان یکون اعتراضیة بتقدیر المبتدأ قوله واما اذا جعلته
داخلا الیه ذهب المصنف في شرحه کما مرت الاشارة الیه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف لا یتقدم
علی العامل المعنوي اي في الجملة یعني اذا کان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم یکن کذلك لم یجز تقدیم الظرف
علیه اتفاقا قال الشیخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقدیم الحال اذا کان ظرفا او شبهه علی العامل المعنوي ومن
ذلك ابقیل البر الکرستین اي الکرمة بستین فمنه حال والعامل بستین قال ولا علی المجرور والمفهوم منه جواز تقدیم
الحال اذا کان صاحبها مرفوعا او منصوبا کما ذهب الیه البصریون واما الکوفیون فلا یجوزون تقدیمها علیها الا في صورة
واحدة وهي اذا کان صاحبها مرفوعا والحال موخرا عن العامل قوله سواء کان مجرورا بالاضافة استثنی منه ما اذا کان
المضاف جزء المضاف الیه او جاز قیام المضاف الیه مقامه فانه یجوز التقدیم لکن علی قلة نحو یحرك ماشیا ید زید وتتبع
ملة ابراهیم حنیفا قوله لان الحال تابع اه قیل لا یرد علی نحو راکبا جاء زید لان الفاعل من حیث انه مسند الیه محله

قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدا قيل وجه تقدمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع
من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع تحمل كافة اي الا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت
انه صلى الله عليه وآله وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس
لانه صلى الله عليه وآله وسلم مبعوث على الثقلين مع ان الحال قيد العامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك
لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة
كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اي ارسالة كافة اي
عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كعامة
لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا
قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان
الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها
ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد
التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او
او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح
البسر غوره خرما اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة الى ان قوله
وهو ما فيه حلاوة ولين ان يأول البسر بالمبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان
اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قدم
تفصيل ذلك في ذي الحالين قال ونكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منهما
اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاه الى في [illegible] ونحو يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد
ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان فنصب بهما الجزء الاول تبعه لها الاعراب قال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء
شاة بدرهم وشاة بدرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها

مضمونها ولا لتقييد من الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او صفة الا اذا حصل لها او في انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع مع السابق فهي داعية لانتظار السابق قال والمضارع المثبت بالضمير قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد او لانه خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو والكان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفى المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل اه هذا التحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق فحري ان لا نذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد الثمن وغيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذه بغي الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال المؤكدة اه هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال اي احقه اه وذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تحققت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره فكانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى متولد من نسبة الخبر الى المبتدأ فكان العامل فيهما معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكد على جزئي الجملة ولا على احدهما قوله او بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لا حق مشتقا بمعنيان التحقق والاثبات ولا حق مجرد المعنى وهو التحقق ولا بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته

فقال ای تحققت ابوته لک اه قوله ای شرط وجوب حذف عاملها او شرطها فی وجوب حذف عاملها انما قدرت
هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال الموکدة قد تکون موکدة لجملة کقوله تعالی و لا تعثوا فی الارض مفسدین ای لا تفسدوا
ومن خصص الموکدة بالجملة الاسمیة یاول امثاله بالمصادر نحو قوله تعالی مفسدین بمعنی الافساد وکثیرا ما یجیٔ صیغة الصفة
مقام المصدر قال التمیز ویقال له التبیین والتفسیر والمبین بکسر الیاء قیل یقال بفتحها لان المتکلم میزه من بین الاجناس یرفع الابهام
قال ما یرفع الابهام الاظهر فی تفسیره ان یقال انه جنس ذکر لتعیین مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعیین واحد
منها بالذکر والاصل فیه التنکیر لان التعریف زائد علی الغرض منه واجاز الکوفیون تعریفه باللام او الاضافة نحو غبن رایه والم بطنه
وسفه نفسه الی غیر ذلک وعند البصریین ان غبن رایه بمعنی غبن فی رایه وان الم بطنه متضمن فیه شکا وان سفه تسفه بمعنی سفه
فی نفسه او بمعنی سفه بالتشدید لان المعنی سفهت نفسه فلما حول الفعل الی الضمیر انتصب ما بعده بوقوع الفعل علیه ایضا بمعنی سفه
بالتشدید قوله فی المعنی الموضوع له من حیث انه موضوع له لعل الوضع شامل للوضع النوعی المجازی لان اسماء العدد
والکیل والوزن اذا ارید بها المعانی الحقیقیة وهی العدد والکیل والوزن لا تستدعی تمیزا وانما تستدعیه اذا ارید
بها المعدود والمکیل والموزون کما سیجیٔ وهی فیها مجاز قوله لکن المطلق منصرف الی الکامل ورفع لما ذکره الشیخ
الرضی من ان لفظ المستقر لا یدل الا علی الثابت المطلق ویمکن ان یدفع ایضا بان الثابت قد یقال فی مقابلة المعدوم
وقد یقال فی مقابلة الحادث الطاری والمراد ههنا هو الوضع الثانی قوله لکنه غیر مستقر بحسب الوضع وهذا یکون حقیقة
فی کل واحد منها من معانیها بخلاف العشرین فان اطلاقه علی خصوص حصة منه مجاز قوله وکذا یقع به الاحتراز عن اوصاف
المبهمات قیل لا یمکن ان یقال ان التوابع کلها خارجة لذکرها فیما بعد لا یقال صح لا حاجة الی ذکر المستقر لان صفة المشترک
قد خرجت بذلک لانا نقول یجوز ان یقال ان ذکر المستقر لاخراج القرائن الاخر المعینة لما یراد من المشترک قوله ولا
ابهام فی هذا المفهوم ان قلت هذا یقتضی ان لا یصح التمیز عن اسم الاشارة مع ان کثیرا منهم ذهبوا الی ان مثلا
فی قوله تعالی ماذا اراد الله بهذا مثلا تمیز عن ذا او حال عنه وکذا الحال رجلا فی حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبنی علی
ارادة مبهم من اسم الاشارة کما فی ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فیه الا من حیث ذاته فیه مسامحة اذ ذات
الرجل بالمعنی المذکور هو الصیغة لا ابهام فیها وانما الابهام فیما یوزن بها کما اشرنا الیه وسیشیر الیه قدس سره بقوله
والا من حیث وصفه هذا بالحقیقة راجع الی الوزن کما ان الاول راجع بالحقیقة الی الموزون قوله فانه فی قوة قولنا

قولنا طاب شيئ منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح
اضافة التميز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التميز اليه منقول في كفى زيد
رجلا وشهيدا لكفى شيئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شيئ او عطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات
المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا
هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة
للرفع كما يتساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها سبب لما قبلها كما يقال فعلت
عن امرك اي بسبب امرك فالتميز صادر عن المفرد اي المفرد للابهام سبب له او عن نسبته في جملة اي النسبة سبب له لانك
تنسب شيئا الى شيئ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة اذن سبب لذلك التميز لان له سبب
لاعتبار ما يستدعي التميز وكذا معنى قوله بعد الكان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز
عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانك لولا اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي
نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب
لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذي يجيئ بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذا الموضع بمعنى بعد
كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به الشيئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد
والرطل ومقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملاء الارض ذهبا والملاء قدر بما يملاء به الشيئ وقولك
عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول على مثلك بالضدية ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا
قال ومنوان تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا
قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التميز فيه يكون عن ذات مقدرة
قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الى اسمين بدون عطف وان ضعف مع حذف المضاف اليه لزم
خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التميز وذلك في شيئين
احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا ويا لها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما
وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتميز هو نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي

قوله عندی الراقود خلا راقود نوعی از پیمانه وخم قار اندود کرده قال فی الاساس الراقود مکیال معروف لاهل مصر
یاخذ اربعة وعشرین صاعا قال فیفرد الی قوله ویجمع ضمیر الفعلین راجع الی تمییز غیر العدد وبقرینة الاصالة وذلک لان هذا الحکم
لایجری فی العدد ومثلا تمییز عشرین مفرد سواء کان جنسا اولا وسواء قصد به الانواع اولا قال الشیخ الرضی اذا قصد
به الانواع وجب تجرید التمییز عن التاء نحو عشرین تمرا واذا لم یقصد به الانواع وجب کونه مع التاء قوله وهو تثنیة اجزاؤه
ای یتشارک اجزاؤه فی اسم الکل ای اذا کان له جزء انما قلنا ذلک لان الابوة جنس مع ان لیس لها اجزاء قوله ویمکن ان
یجاب عنه کان جوابه قدس سره مبنی علی التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او کسرها لیس من باب الجنس الذی
نحن فیه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء کالجلوس لو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم یصح التثنیة والجمع قوله وعندی عدل
تو بین عدل تنگ بار و مانند آن قوله او المعنی ان وجه التمییز هذا الاحتمال مناسب للسیاق قوله بنون الجمع اراد شبه
نون الجمع قوله لانه لایعلم مثلا عند اضافة عشرین لا یخفی ان رمضان لو کان تمییزا لکان نکرة ولو لم یکن تمییزا لاحتمل ان یکون
علما بل الظاهر انه علم فالالتباس لیس الا علی تقدیر ان لا یکون علما قال وعن غیر مقدار قال الشیخ الرضی هو کل
فرع حصل له بالتفریع اسم خاص یلیه اصله یکون بحیث یصح اطلاق اسم ذلک الاصل علیه نحو خاتم حدیدا وهو منتصب عنه
التمییز واما الفرع الذی لم یحصل له اسم خاص فلا یجوز انتصاب ما یلیه علی التمییز نحو قطعة ذهب قوله ولقصور غیر المقدار
عن طلب التمییز الذی یکون للتنصیص علی التمییز فان التنصیص علیه انما یناسب ما هو طالب التمییز قوله کان الظاهر ان
یقول لان الابهام الذی یستدعی التمییز لیس الا فی الذات المقدرة التی هی طرف النسبة لکن کان ذلک
الابهام مستلزما لنوع ابهام فی النسبة حسب استعمالات العرف ورفع ابهامها المتبعی مستلزم لرفع ابهام
الطرف صح قوله عن نسبة والنکتة فیه التنبیه علی ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان لیس هناک نسبة
کذلک لا باعتبار عدم ذکر الذات ههنا وذکرها فی السابق الا تری ان نعم رجلا مندرج فی القسم الاول مع ان الضمیر
غیر مذکور هذا حاصل کلامه قدس سره قوله والمصدر جعله الشیخ الرضی داخلا فی شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة
الی قوله او فی اضافة لکن المص لم یجعله من هذا القسم ولهذا قال او فی اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما یشتمل علی نسبة
قریبة من النسبة التامة ولیست الاضافة کذلک قوله نحو حسبک زید ای یکفیک زید قوله فکانه قال طاب زید
ای کانه مثل یفعل او شبه فعل تنازعا فی نفسا واباء وکذا فی عطف اعنی ابوه قوله والدار فی الاصل اللبن قال

قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو للمتعلق في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون للمتعلق واجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح ان يكون للمتعلق بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بديع وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بنحو زيد رجلا لم يجر هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك لو كانت المثال الاول قلنا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه للمتعلق صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد و لبعض الشارحين جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه وللمتعلق جاز ان يكون له وللمتعلق واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي فقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين وبانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط للمتعلق واذا لم يكن لشيء منهما

كان بالمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشك غير واقع والاول بتقدير عهد معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو المتعلق
اوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بجعله اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشئ كالعلم من قبيل ما يصح
جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشئ
المنسوب الى زيد المغائر لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشئ المنسوب الى زيد
كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها للخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ
الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شئ لم مبتدأ لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة
تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظ مبتدأ او كائن هو اه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في
التميز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا قال الشيخ الرضي وقال
في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التميز يحتمل الحال
فمن تخلصه للتميز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التميز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن
البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما تضمنه لانه مطاوع له فكان التميز
باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى باسم الجمع
لان التفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك والى ماء وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان
الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا
للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقرار لا قياس قوله قول
الشاعر هو من مجيدي الشعراء قوله ا تهجر اه قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالطراق في بعض الروايات
بالعراق قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون التطيب المذكور مفسر التطيب المقدر قبل نفسا قوله غير قادح في التمسك اذ بنا التمسك
على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشئ وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوبات
بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير
عن منع وقوع المومنين فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معنى المنع ونظيره التعبير عن منع وقوع المومنين في الكفر بالاخراج في الاية
الكريمة الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها

في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما اشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال
ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما مختلفتان فان احدهما مخرج والآخر غير مخرج ولا يمكن جمع شيئين
مختلفي الماهيات في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين قابل للتعريف واحد
كالحيوان والماشي المشتركين بين الانسان والفرس فلذا قال اقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى القسمين ورجع الضمير في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج
في دفعه الى تكلف عموم مجاز واجراء حال المدلول على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي
للمستثنى فقال المستثنى المنقطع مجاز وبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز فيه
قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصيته الا بعد معرفة خصوصيته قال فالمتصل الفا للتفسير قال هو المخرج سواء كان اقل مما بقي
او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم ام خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا
لان الاخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانه لو قلت له علي دينار الا دانقا يكون الدانق
داخلا في الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف يقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه
واختار الشيخ ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء
على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب
اليه مطلقا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق
حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانهما ظرفان وقيدان
للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض
وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب
بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب
او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب بالقياس
الى ما بقي وليس معنى الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن
هناك اخراج قال من متعدد اي عدد وكثرة قال بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا ينتقض بقال واخواتها اراد بها

كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك
امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعي ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم
ذلك واندفع ايضا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترز به عن نحو جاء في القوم اه قيل لا
ولكن لا تستدعيان اخراجا ولهذا استعملتا في صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو ولا زيد وما جاء
عمرو لكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس بنفي اه الموجب
والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب غير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به عما اذا وقع في كلام غير
موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت
الايجاب في المستثنى والمستثنى منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك
النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما
نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا اجاز جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا
بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا
في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الاتي
قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة
الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان في الاخوة
معنى فعليا وهو الانتساب لاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قال او ينفذ ما عطف
على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المتساق الى الفهم لكن توجيه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من
العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر
آخر لكان وحال قوله اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام
كما انتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا الا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف

عطف الا انها کلکن لعاطفة فی وقوع المفرد بعدها والمتاخرون لما راؤها بمعنی لکن قالوا انها المناسبة بنفسها النصب لکن الاسماء وخبرها محذوف فی الاغلب نحو جاءنی القوم الاحمارا ای لکن الحمار لم یجیٔ قالوا وقد یجیٔ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالی الا قوم یونس لما آمنوا کشفنا قال الکوفیون ان الا فی المنقطع بمعنی سوی دفیه ان سوی لیس للاستدراک والا انها تفید الاستدراک لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فی حکم ما قبلها قال الاکثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطریق الانجاب وخبر محذوف قوله واما بنو تمیم اه فی بعض شروح المفصل ان بنی تمیم یجعلون المنقطع متصلا بناءا علی جعله من جنس ما قبله علی سبیل التغلیب قال ابن السراج المنقطع عائد الی المتصل لانک اذا قلت ما فیها احد الا حمار معناه ما فیها احد ولا ایتبعه الاحمار وانما لم یجوز فیه الا النصب لانه لیس من جنس السابق یجب الظاهر قوله اسم یصح حذفه متعدد اکان او غیر متعدد نحو جاءنی الاعمر وا قوله لا عاصم الیوم من امر الله الا من رحم وذهب الاکثرون الی ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصما بمعنی معصوم کدافق بمعنی مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنی ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنی الراحم وهو الله تعالی ومنهم من قال بتقدیر مضاف والتقدیر الا رحمة من رحم والمعنی لا عاصم الیوم من الطوفان الا مکان من رحمهم الله من المومنین وهو السفینة وذلک لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا یعصمک الیوم معتصم من جبل ونحوه سوی معتصم واحد وهو مکان من رحمهم الله ونجاهم یعنی السفینة قوله التی هی ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها لیست موضوعة له بل موضوعة لمعان آخر من المغایرة والظرفیة والمجاوزة والخلو والنفی وغیر ذلک استعملت فی الاستثناء بقرینة من المناسبة قوله والی اسم انه فاعل منه له لانه الفعل علی صاحبه قوله او الی بعض مطلقا کما ذهب الیه سیبویه وذلک لان الکل یشتمل علی ابعاضه فذکرت فی ضمن الکل وانما لم یحیل راجعا الی الکل لان صیغة الفعل مفرد وانما قال مطلق تحمل من الابعاض لان مجاوزة البعض المعین لزید لا یستلزم المطلق ولا یدل العبارة علیها قیل قد یستعمل البعض بمعنی الکل اریدنه بذا المعنی قوله والتقدیر جاءنی القوم عدا اه اذا قیل عدانی کذا کان معناه انتفی عنی کذا فاذا قلت جاء القوم عدا بعضهم زیدا کان المعنی انتفی المجیٔ عنه واذا قلت عدا الجائی زیدا او بعضهم زیدا کان معناه انتفی الجائی او البعض عن زید بمعنی ان لیس زید جائیا ولا بعضا منهم واذا قیل خلا منه کان معناه انتفی منه فاذا قیل جاء القوم خلا زیدا کان معناه انتفی المجیٔ من زیدا وانتفی الجائی او البعض من زید

اى سلب عنه قوله وقت خلوهم اى خلو الجائى منهم قال ولايكون لايستعمل فى موضع غيره مثل كان ولم يكن
قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا او لايكون زيدا معناه ليس بعضهم زيد
ولايكون بعضهم بعض زيد قوله فى مابعد الاحال من الضمير المجرور قيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصود بيان حال المستثنى
ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم التنحية ثم قيل ليس فى بعض النسخ لفظة فيه ح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز
ويختار على سبيل التنازع لايخفى ان هذا النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب لك ان تجعل قوله فيما بعد الا
على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله فى كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع
او بالاخير فقط لان جواز النصب فى المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط
لكن لابد من اشتراط ان لايكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاءنى احد حين كنت
جالسا الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لايكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب
من قال قام القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السوال قوله على البدلية اراد بدل
البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل يغنى عن الضمير لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا باصالة اى بنوع تحمل قال ويعرب على حسب العوامل اى على قدرها
اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثانى يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه
معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور
اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا
ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو
العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضى انما اعرب ح باعراب
المستثنى لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه
الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعنى فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى
حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون
دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح اولم يصح الاترى جواز جاء وكل احد الا زيد ا فينبغى ان يجوز جاء الا زيد

الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فيتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فعورضت بذلك فلم يتعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه يتعين المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث قوله لان نفي النفي اثبات اي يستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس بعينه قال ما جاءني من احد لو مثل بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فعمرو محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن في فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على اللفظ واضعف منه في النصب نصب الا انه الا امدان العامل فيه وهو خبر لا المحذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي قوله قيل انما وصفه به لو لم يوصف به يصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما قيدها بها لان من قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذ لم تكن استغراقية قوله لانها لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء كان باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامراة قوله لا يقدران اي لا يفرضان وقوله عاملين تمييز او حال او مفعول ثان بتضمين معنى الجعل قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملهما على ليس وان وجود العلة وعلى التقديرين بانتفائه ينتفي العلة قوله فعمرو مرفوع على انه اه النواسخ اذا دخلت على المبتدأ او الخبر علمنا لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فحكمها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتقض نفيه ويبقى الكلمة نحو ما كان زيد الا عالما لبقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين اذ نفيها ثقال [illegible]

مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان قوله لكونها حرف جر واليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من
دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليه ونصب الاسم بعدها شاذ عنده قوله
واجاز بعضهم النصب اه بدليل حاشيت زيدا او احاشيه قيل تحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا نحو لاليت اى قلت
لا لا ولوليت اى قلت لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليه اللام تعين فعليته قال الشيخ الرضي
الاولى انه مع اللام اسم لمجيئه منونا نحو حاشا لله في بعض القراءة وانه بمعنى تنزيها مصدر فيجوز على هذا ان تركيب
كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشالك لاستكراههم التنوين فيما غلب
عليه تجريده منها لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل
ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء
وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه
الله سبحانه من السوء ثم تنزيه من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه
فيكون اكد وابلغ قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز العطف على محله نحو ما جاءني
غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول
واعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير سوى انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قال
وغير صفة غير مبتدأ وما بعدها خبر انه قوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء كان بحسب الذات او بحسب
الوصف لكن قال الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما اه يعني
انه استعير غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا تدل على مغايرة مجرورها لموصوفها وانما ادو صفا
والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فيجازه استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلاقة المشابهة قوله ذكرا
انما اشترط ذلك ليكون اظهر في كونها صفة قوله نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين قوله وانما قلنا اه هذه الزيادة لدفع شبهة
وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب
عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه

عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لئلا يلزم بينهما تنافيا قوله فلا في الآية صفة قال سيبويه
لا يجوز ههنا الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من
لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابي وتصرفاته وصرح بذلك الغير الشيخ الرضي والمص
البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء يجب ان لا تتعدد الالهة اي يجب ان لا يكون اله الا واحد لان التعدد يستلزم
المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم يستلزم
لاثبات اللوازم كلها قوله اي بناء على طريقتيهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو
اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد
افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل المطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى
بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى
معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا
الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله ـ والمراد بمعدية المسند اه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر
في العبارة ان يقال المراد بمعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد الواقع بين
اجزاء المخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد
قد تغير بدخولها قال كان خبر المبتدأ في اقسامه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام منها ان خبر كان
لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجوز ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يجوز لو في يصبح زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز
وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدرها في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن مالك هو الحق من مضي خبر صار وليس
وما دام وكل ما كان ماضيا مما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى
حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها فلانها موضوعة للاستمرار

وما يصلح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع لانه يضارع اسم الفاعل وأما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى
الاستقبال غالبا وأما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذا اتفق
الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني على ان المختار في تعيين الدعوى
لا في كون تلك دعوى قوله وهو كان مبني ان اطلاقه ليس بجيد قال في شرح اللباب مجزيون قال الشيخ الرضي يحذف كان مع
اسمها بعد لو وان الكان اسمها ضميرا ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين
وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قوله وهي ان يجيئ بعد ان اسم وجاز تقدير معه او في عمله ونحو
ذلك مع كان المحذوف وقته واذا لم يجز تعين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا وان راجلا اي ان كنت راجلا فانا راجل
قال اربعة اوجه قال الشيخ الرضي ربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فائها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر
ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي الكان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في الثاني تقدير
فعل لائق نحو تجزى خيرا قوله ورفعهما قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم
الكان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله او معه خير والثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا
متصلا فان قلت لم يقدر للرفع كان التامة فان قلت لم يقدر للرفع كان التامة قلت يضعف تقديرها لقلة استعماله
ولا يحذف للتخفيف الا الكثير الاستعمال ولكون الشهرة دالة على المحذوف قوله فكان جزاءه خيرا انما صح دخول الفاء
على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيئ الفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان
قومي لم تأكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون اصله لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم تأكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء
عليها الا الشرطية فلا بد من تقدير فعل هنا عند البصريين من نحو قوله فيخرج ويكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية
كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير عن صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر

كما في ان زيدا كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من
ما بالسكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تخلو حالها عند ذلك من ان يحذف فيها كان مع اسمها وخبرها
او يحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلا بد اذن
من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قال المنصوب بلا التي
لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجلا عندنا ما حسنا من انه منصوب بلا ولم يل لا قوله اي لنفي صفة الجنس
اي النفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المنصوب بلا الى نيها
لانه يخرج بقوله يليها نعم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيل
في اخراجه المراد الذي المسند اليه خبرها وعلته ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها
قوله وهذا القدر كاف اه فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني
بالدخول عليه العمل فيه قوله او مشابها به ان قلت ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا نفتح عليكم بفعلكم
ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين
بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او
بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله
لا خبر عنه كما جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف جر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر
مثبتا كان او منفيا ولا يغير تقديرا ما يتعلق به الجار والمجرور ليتضمنه ضمير المصدر واما حرف الجر الذي هو صلة لاسم
الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول لك مار على ان بك خبر عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها
يعني ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر
قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه
فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء
منهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد
تقدم في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه لنص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية

لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني
من رجل قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح يرجح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قال والتكرير واثما وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا الغيت عملها لان
القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن مطلقا
لا بعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لكفى
نعم او لا قوله لاشتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوي هذا التاويل اعلم ان نزع اللام
واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او في ما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن اذ الله
والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه
واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال في مثل ولا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله
فانها يجب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول
لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان
ان يكون الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على
موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس رفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان رفعت الاول
وفتحت الثاني يحتمل ان يكون لا الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرئة قوله وخبرها محذوف احد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز
ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله اي لا حول
ولا قوة موجود الا ظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده
في المتبوع والتابع اما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبني مبتدا والمعطوف منصوب
بلا فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة قال الشيخ الرضي يجوز جعل لا غير
زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان معها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى

الاولى او الثانية او كليهما قوله والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله ضعف
المصنف الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها
مرفوعا والخبر محذوفا فانحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قال
واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار يجره نحو كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا الى لفظة لا كما
يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قال ما الاستفهام ظاهر عبارة المصـ الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها لجواز ان يعني التقرير
والانكار والتوبيخ فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف فيها قال السيرافي
لا يكون لمجرد الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع في صورة التمني اذ التمني نفيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا
تمني الا غلام اتمنى الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح قدس سره قوله واما قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء
آخره * يدل على محصلة تبيت * المحصلة المرأة تحصل تراب المعدن تبيت اي تبيت تفعل كذا قوله لمكان الاتحاد اي
لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف
قال وهو رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان
قوله ويجعل مرفوعا قد مر ان القياس مضي الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء
في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا
يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم
المثنى والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المصـ واما عند الشيخ الرضي فالاولان والاب
والاخ قوله واجراء احكام المضاف عليه اتماما لالك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك
لنون الا ابا له كما ينون لا حسن وجهه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة باسم لا حين يضاف يعني ان صورة
هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعنى
الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص جعل
الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به قال لفساد المعنى قال المصـ ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيره لئلا يلزم ذلك قال الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير للتخفيف

وذو الا تيسير مع المعرفة قوله ولا يحذف الامع وجود الخبر كما يحذف الخبر الامع وجود الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولا وقد يلحق لا التاء كما في ابت وثمت تانيث الكلمة لذ المبالغة ولا يدخل مع الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او على وان او بهما استعار الزمان تحولات حين مناص الغالب في النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقديرات الحين حين مناص وتقدير رفع بان يكون الخبر محذوفا والتقديرات حين مناص موجودا ولا يستعمل الا محذوفا احد جزئي الجملة قال المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي انما ليس بنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي خبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبرما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لكن مستحسنة بتبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية موكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قال وانتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيها مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي على خبر ما منفي كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ الرعبد القاهر خبر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم اذ كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند انعزالها عن العمل قوله يعني الجر بيان الواقع فلا يتوهم المدر قوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المصنف ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب واما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم اه حجة سابقة مع ان المراد مبين قوله لكن المشتمل على علامة اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشي بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه اتى الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وما اشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه يختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي لفظا كان اشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر

المقدر وجاز تقديركان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون
حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا
الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري
من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرور
يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد
بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب فان المعنى محلى بتجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه او ما قام مقامه اعترض
عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه
فاعل الحسن وفاعل الشئ بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قام مقام تنوينه فحذف القائم مقام التنوين
من فاعل الشئ بمنزلة جزء من ذلك الشئ فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر واما الضارب الرجل المحمول على
الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف كما في كم رجل
وجراح بليت اعدد والضارب الرجل لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير لانا نقول لا يلزم
من تحقق شرط شئ تحقق ذلك الشئ لجواز ان يكون له شرط آخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف
قوله حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر اذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه متعد
بنفسه ففي عامل هذا المضاف اليه الاشكال اذ ليس ههنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا الاضافة
عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهته المضاف الحقيقي
بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص مراده
بالمعنى المذكور في المدعي ما يقابل اللفظ قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على الاضافة المعنوية
لان حقيقتها نسبة شئ الى شئ بواسطة حرف الجر تقديرا مع ايرادها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة
المعنوية ان يكون آه لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها قوله كاسم الفاعل اه . المنسوب قوله واما مساويا
وكان المراد بالمساواة الخ المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة قوله واعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قيل
ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور سيناء والاسماء

الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت اوجبت منافرا لانه غير مانوس قوله ولا يحتاج
فيه الى التكلفات اه قيل في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي
بمعنى اللام لكن يمتنع اظهارها اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا لا لازم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز
وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما
يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله فان معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذا الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة
بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء الملابسة انها تشرع في التهيئة
لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما شان النساء والمدبرة المهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من ففي كثيرة وايضا
لو كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نسبة الفعل
الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي اعلم ان وضع هذه الاضافة ليفيد
ان لواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلا بد ان تشير به
الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك
وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين وذلك كما ان ذو اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف
لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد
او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او البعض معينا او غير معين
وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق وما كلام الشيخ قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا
بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشتمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك
الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختار قول ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها
لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كانت
للحال والاستقبال او غيرهما كذا قيل قوله ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك لان معنى حسبك زيد
يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان

ان واحد امضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب تلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فانها عائد الى رجل
وسيجئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فلو كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا لو كان نكرة
مختصة بشئ وكذا ينبغي ان قولك صد بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي
يتوهم في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تخص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشتمل كل
ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السيرين وقد صرح ابن السراج في قوله
نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان عملهم كان فسادا وضده الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها
واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول على انه حال لا ان غير حالة عدم التعريف يمكن ان يجاب ايضا بان
تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره بقوله اذا قصد قوله نكر بان يجعل كذا قال الشيخ الرضي اراد به مثلا فان
تنكير العلم قد يكون بارادة اشتهار وصافه او ارادة ما هو الغالب في التنكير او ارادة ان تنكير العلم اذا اضيف لا يكون الا كذلك
قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب
النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد
قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في بادي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول
اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف قوله وبين جعلها
علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة هي الاسم المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما قوله بل فيها زوال التعريف اه
حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم تزل
مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من ترك اللام فقط قوله
قال ذو الرمة ثلث الاثافي اه نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما * ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل الازمن
اللائي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد
جوابه السلام وفي او يكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي احد
من الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليها وفي بلاقع جمع بلقع بمعنى الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي

ما حاصله ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان
في المرفوع والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او الاستمرار ويضافان الى مرفوع
هو سببي نحو زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببيا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب
على بابه بكر ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والاستمرار واضافتهما الى
المفعول به والمفعول فيه لفظية على الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول بعض الاسماء باسم الفاعل او
المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يأول القيد بالمقيد والعبر بكسر العين او ضمها وسكون الموحدة بالعابر قوله
ونحو مهايع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل منزلة
الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر
بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اي لا خفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ
للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف القائم
اليه بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف النصب
من المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد
من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق واستدلال باللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك مشعر بالقياس الى انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل قوله من ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف
او تركيب مجاز كما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس الا قتيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب اه لان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله
واجاب اللهم واجاب بعضهم بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد دخول اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب
الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على
ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب
لا في الاستدلال قوله اذ لا نص فيه اه فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه

فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان آخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير
واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة الشارحين
حيث فسروا كلام المصنف كذا بناء على ما نقل سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب
قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني
والمبرد في احد قوليه وجاز امد قال حملا اي المحمولية اي لحامليتهم له بناء اعني جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي
جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد اه يبقى على هذا التقدير دون السابق شيء وهو انه لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد
كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير
لان التنوين واتصال الضمير متنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الخفة
لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على
هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بهذا القول
او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين لفظا ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما
في حواشي بعض امد ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على
ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة
وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه
كما ترى قوله ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف
مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف
للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان
هو الوجه حقيقة لكن جعلته بغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد وقدم جرد واضيف
للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع اه
قوله متاول مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة فاضافته
كاضافة سيف شجاع قوله وتاويلها اه قال الشيخ الرضي يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب

والصلوة والبقلة الحمقاء الى هذه الحمقة لفائدة التخصيص وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص وكذا قياس ساير الامثلة فيكون تلك الامثلة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء وجانب
اليمين قوله سائر الصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق
لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام انتهى وقال مثل جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية جرد خز درشته از كهنگی
وفرسودگی قطیفه چادر پیچیده صراح قال اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس ؛ كل ما لم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس
قوله سواء كانا مترادفين اجاز الفراء اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه اي الشيخ
الرضي قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا حي زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام عليكما اي كلمة السلام ولفظه
والمشهور ان امثالهم قوله فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص منبئ عن حدوث الاختصاص
وهي في المضاف دون المضاف اليه لان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس
بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ، اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج
عند جماعة والاشبه في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة
وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ
من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء لمفهوم الانسان بالنسبة اليه مع يكون العين اعم منه قوله تحمل احدهما
على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال ذو وذوات ومتصرفاتهما اذا اضيف
الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذوات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه
ذا الصبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا الصبوح زمان هذا الشراب قوله جار في مدلول هذا اللفظ
لا دال هذا المدلول لان نسبة المجيئ الى الدال غير صحيح قوله لان مقصدهم بالاضافة ولان اللقب يفيد تعين الذات
الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكرا ولا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم
بل يؤخرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا او منصوبا قوله
غالبا والمغلوب لا حكم له فان من عز بز مع غلب سلب قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة وذلك لان

وذلك لان نظرهم في احوال واخر الكلم قال او الملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح
قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لا مستقلالها
في حكم الابتداء بها قال فالكان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فالكان اه قوله لمشاكلة
ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلزم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة
جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فغيروها الى الياء ليكون الكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب
على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء الا لالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل
القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة اه
لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء
واجب اذا لم يؤد الى اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة وقبلها كسرة نحو لي
في جمع الوي الا شتبه فعل بفعل قوله فتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث تدجار الياء ساكنا مع الالف في قراءة
نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى الوقف او لان الالف اكثر مدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد
عليه ومع هذا انه عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ الرضي قال فاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب ليوافق قوله
تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في
الخ اه او فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله
وتقول حمي عليه عطف فعلية على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي الواو بدليل
اخوان وابوان قوله الى مالك بصيغة المخاطب قال قدس سره في الحاشية اذا قد احلك ذا المجاز
وقداري حد وكتب على قوله قد اري حضارة وقال ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى البيت ظاهر انتهى وقوله اري بصيغة المجهول قوله
مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب المبرد بالاحتمال قوله ابي جمع اب فاصله ابين كافين جمع اخ قال وتقول اي
امرأة اه قيل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها
الى المخاطب مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف

والثنه جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخ واب وحم وهن وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كآباء واخاء واحماء ولان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل على اجبال واما هن فلم يسمع فيه ابهنا حتى يستدل به على تحريك عينه ومونثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لانه لما ... ن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال * هما نفثا في في من فمويهما * وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك قال وجاء حم اه لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبأ وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهي ان يكون كرشاء قال وذو اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مونثه ذات واصله ذوات بدليل ان مثناها ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب اولى ووزنه فعل عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ لو كان كفلس لقلبت في المونث واوه ياء كطيبة ولا يدل اذواء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فبان لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما والكان بعد الوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف به ذا المضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف اه بنحو اللهم صل على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتاخرين او صلي على نبيه محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الدعاء الماثور قوله وكانه خص المضمر اه يعني ان المناسب للمقام النظر

انظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص لكن عدل عنه الى نوعه ثم العدول الى جنسه فنبه قوله اى ذو
وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو كلثى اريد به الذى فيها قوله والفاعل
الاسمى يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفى قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال
قدس سره الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذى
هو متبوعه كان فى الرتبة الثانية والكائن فى الرتبة الثالثة او الرابعة تابعا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة
والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتصوير ومنهم من قال المراد بالثانى هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم
مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك
ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه
مع انهما متغائران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرات الكتاب جزء اجزء الا ان اعرابهما واحد بحسب
القصد ظهر فى موضعين قال من جهة اى المقتضى للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثانى من باب اعلمت
مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله ناشئ من جهة واحدة لكان لغيرها مدخل فى ذلك هو كونه مفعولا
للفاعل قوله لان المجئ المنسوب اه لاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضى لاعرابه زيد فى جاءنى
غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم
الا ان يراد المعتبر فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة
التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمان زيد بالبيان الجمع والمنع قال النعت قدمه
على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر منافعه كما سيجيئ قال يدل على معنى اى على حالة ثابتة فى متبوعه سواء
كان باعتبار نفسه او باعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءنى رجل حسن غلامه قوله اى دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة
على حصول المعنى فى متبوعه لازمة لنوع غير منفك عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى فى متبوعه وفسروه بكون التابع
غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة
فى التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوى مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المصنف انه لدفع توهم
ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشاء التوهم حمل التابع على معناه اللغوى ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل

جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يبقى امر البدل مثل اعجبنى
زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبنى زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية فى التعريف لاخراجها
وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضرورى قال وفائدته
ليس من وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا
زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان
الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكد تؤكد بعض مفهوم الموصوف
كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرنا الحاقها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من
الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم
عند جمهور الاشاعرة قلنا لا شبهة لا حد فى ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع عن المجموع على ان هذا الجواب لا يجرى فى مثل الانسان
الحيوان الناطق فالاظهر فى الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على اجزاءه كما فى قرأت الكتاب جزءا
جزءا والبيت سقف وجدار ان قوله ولما كان غالب اه حاصل كلام المص فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور
النحاة يشترطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا
حالا وفى الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الا ان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق قال ولا فصل
بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد واو لاحد الامرين فلعله
جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد فى كونه نعتا فى غير حاجة الى رد الجامد
الى المشتق ولذلك لان او تقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعى
الشامل للوضع النوعى الذى فى المجاز فلا يرد نحو مررت بلبنة ابريع بناء اعلى ان اسم العدد فى المعدود مجاز ونحو مررت
برجل اى رجل بناء على ان اى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال فى مدح او ذم بجامع انه مجهول
الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التى هى الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة
لينص على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان التميمى اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو
مررت برجل اى رجل اى هذه تكون وصفا للنكرة ومضافة الى ما هو بمعناها ويقرب منه كل وجد وحق يكون تابعة للجنس

للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى فيقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال
الخير ما تفرق في جميع الرجال حد الرجل اى كانه سوى هذا من الرجال كالمعدوم كما من حق الرجل الذى كان من سوى كذا باطل قال وبهذا الرجل يعنى بجنس المجاز بالنظر
الى اسم الاشارة ودون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجال بمعنى الكامل
فى الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا منها على ما وصفت لسائر المبهمات
كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص جلى وسبع اسد كما يقم بهذا الرجل قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن
فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وباسد
يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان التذييل يكون فى غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب اذا كان مع قرينة
دالة عليه كالغبراء والخضراء حاضر فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا
قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى الاسم الاشارة
لان الموصوف اخص او مساو اما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة وفى المواضع الاخر التى لا تدل اى لا يقصد
بدلالة هذا المعنى قوله للمعرفة الا معرف بلام لا يشير بها الى واحد بعينه لان تعريفه لفظى قوله التى هى فى حكم
النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام الذات والاسم وفى قوله فى حكم
النكرة اشارة الى توجيه توهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس بمعرفة ولا نكرة
ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه بان الجملة فى تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من انه رجل ذهب ابوه فى تاويل
ذاهب ابوه وابوه زيد فى تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى اه قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد
والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التى لها محل من الاعراب انما تكون فى تاويل المفرد قوله لان
الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى
ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا
حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك فى الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون فى الحال والمفعول الثانى من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله
ما اذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اى لم تكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه فى الملازمة منافية لجواز

حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ انتهى قال ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله قال
وبحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة او نسبة اليه كالاب والغلام او ما له ربط الى ما له تلك النسبة
كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه
في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به
قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل
همزة لمزة ن الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة قال والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة
بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج ولا دفيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني
يتبعه في الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف
نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب والجر ح يطابق الموصوف في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف
الشيء بحال نفسه محلا وذلك لان نصبه على التشبيه بالمفعول والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير فاعلا محلا
قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف اعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل من الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله وحمل عليها ضمير الغائب اجاز الكسائي
وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب
الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل او المفعول دال
على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال
في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله والموصوف
اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقرنه به او اكتفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله
اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو الاخص
والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق
او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله

قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام اه على ذلك الا ان يتبه باستخدام بان يكون ثمه اشارة الى الاخص والمساوي بحسب
اصطلاح النحويين ان قيل لا بد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه ولحبيب بان الاشارة في حكم الضمير او في قوته
فان قوله من ثمه في قوة قولك من اجله قوله لانه المقصود لا يجوز ان يكون المقصود والاصلي منحطا في الرتبة عما ليس بمقصود
قوله ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه بالاشارة الحسية
فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما
كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول المعرف
باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام اما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه
يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريفه انقص ولذا لا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر قال الامثلة
اي ذي اللام الاخر والموصول فسره بالمماثلة في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه ولا يخفى
ان ذات المثل لو لم يبين ليس فيه كثير فائدة فلهذا اعتنيه بقوله اي ذي اللام اه فكانه جعل الاضافة عهدية واشارة
الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال فيه امر وهو ان الموصول الواقع صفة ما سيفي اه له اللام نحو الذي
واخواته دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه اعم من المحصور نعم
ينبغي استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من يجعل المضاف او سيفي من المضاف اليه و
الشارح من فسره بذي اللام ورد ينتقض بالآية المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة
بان الموصول باصلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة الضارب وفيه تامل قوله او انقص منه ينبغي ان يدعي
ان الانقص لا ينحط الى درجة ما هو دون المضاف اليه حتى يثبت المدعي قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرد قوله
بل رجل بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو في اللغة الامالة لقب به هذا القسم من التوابع به لامالة حرف العطف
ما بعده الى ما قبله ويسمى ايضا بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه نسقا واحدا لان كلا منهما مقصود بالنسبة قوله اي قصد نسبة الى غيره
في صدده على مثل البيت سقف وجدران جعفرا قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد

اخوک لا غیر او جاءنی زید وعمرو فان اخوک وان کان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زید لکن لا فی الکلام الذی فیه
زید قوله لانها غیر مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلک لانک تبین بالوصف المتبوع بذکر معنی فیه وتوضح بعطف البیان
المتبوع بذکر اشهر اسمیه وتبین بالتاکید ان المنسوب الیه بحسب الظاهر هو المنسوب الیه فی الحقیقة لا غیر ای لم تقع غلطا ولا مجازا
فی النسبة وان المذکور بلفظ العموم باق علی عمومه ولا شک انک اذا بینت شیئا بشیء فالمقصود هو المبین والبیان فرعه قوله
واجیب بان المراد فیه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انک غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع لسبق اللسان وثانیها انک
توهم انک غالط فیه مثل هذا النجم بدر شمس وثالثها انک نسیت البدل فذکرت المبدل منه من غیر سبق اللسان ثم تدارکته ولا شبهة
فی ان المبدل منه من تلک الاقسام لیس توطئة فیدخل بدل الغلط فی حد العطف لو لم یکن قوله بتوسط داخلا فیه وقد یجاب
ایضا بان المراد بکون المعطوف والمعطوف علیه مقصودین بالنسبة ان یکونا مقصودین باصل النسبة المدرکة علی نهج واحد
من انواع الادراک اعنی الحکم والتردد وغیر ذلک سواء اسبقهما القصد ام لا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا
ولکن لاشتراک المعطوفین بهما مع سابقهما فی اصل النسبة وان اختلفا ایجابا وسلبا وباعتبار کونها علی نهج من الادراک
دخل فیه المعطوف باو واما وام لان النسبة فی کل من المعطوف والمعطوف علیه بها علی نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط
بقاء القصد دخل فیه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع قوله ولما تم الحد اه
یحتمل معنیین احدهما ان قوله بتوسط حکم خارج عن التعریف واخر المثال عنه اعنی قوله مثل قام زید وعمرو لانه یوجب زیادة
توضیح فکانه من تتمة التعریف او لانه قصد تمثیل الحکم ایضا وثانیهما انه داخل فی التعریف کما ینساق الیه الفهم ویؤید
تاخیر المثال لکن لیس له دخل فی المنع والجمع کما مر نظیر ذلک فی تعریف الاعراب قال بتوسط بینه الاظهر یقع فکان فیه
تجریدا قال واذا عطف ای اذا ارید العطف لا باعادة الرافع کما یعاد الثانی فعول لان التاکید اخف من الاعادة قوله لانه
قد طال الکلام وعمل یعنی اما هو الواجب نحو قولک حضر القاضی امرأة والحافظ عورة بالنصب قوله واعلم ان مذهب
البصریین اشارة الی انه خالف البصریین لانه اوجب التاکید حیث قال اکد ان قلت یجوز ان یرید به الوجوب لا استحسانا
قلت یابی ذلک ما ذکره فی بحث المفعول معه من انه اذا لم یجز العطف یتعین النصب مثل جئت وزیدا قوله حرفا کان او اسما قال
الشیخ الرضی لا یعاد العامل الاسمی الا اذا لم یشکل انه لا معنی له وانه جلب لهذا الغرض کبین فانه لا یتصور الا بین اثنین
فان التبس نحو غلامک وغلام زید وانت ترید غلاما واحدا لم یجز الا اذا قام قرینة دالة علی المقصود قوله بدلیل قولهم

قوله بمعنى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن
ان يكون للباء انما في معنى فيمكن استيناف معنى الجار والمجرور بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان اتصاله به كاتصال
بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما في الحرف آه يعني ليس باقل من الحروف الزائد قوله مستدلين بالاستواء
وبقوله تعالى تسائلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر
لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها ان
الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله والقواعد الذي تسائلون به قسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان
القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تسائلون لان المقصود الامر بالاتقاء
ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القرائت السبع متواترة
قوله وقوى الظاهر ولقوى قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب
كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محمول آه اعلم انهم حملوا الحمل على نكارة
الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا
ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن
تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذ لو نصب وخفض ولا يجوزان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على
زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم قوله فتعين الرفع آه يحتمل ان يكون عمرو
ابتداء وقاعدا خبرا لم يذكر هذا الاحتمال لانه في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية قوله بان يكون معناها السببية
لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكونها تجعل الجملتين
كجملة واحدة وذلك لا اتصال منهما بالسببية قال الشيخ الرضي حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة
وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه اولا ونحو ذلك
جاز تجرد احديهما عن الضمير اكتفاء بما فيها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذي جاء فغرب الشمس
زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا
ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى

على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله فهذا اي فهذا العطف وان كان اه كانه اشار به الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مناف للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في الامتناع فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه عليه ان عدم الجواز لا يتبنى على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجز عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو الحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب والمرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة عمرو فمنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام واوله لان المخبر به في الاول موخر وفي الثاني مقدم والمص استدل بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل ظهر ما في كلام المص اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليه واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قال التاكيد جار بالهمزة وبالواو واعقب به العطف لان العاطف هو ثم والفاء قد يراد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر وقيل في النسبة

في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد به التمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر صحيحا
الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني بحيل جاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة
كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا اليه لا الى النسبة قوله وذلك لان يكون تكرير اللفظ تكرير المعنوي فانه
غير نافع لما قصدت به من دفع الغفلة او دفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فغلطت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه الصورة الاولى قوله يذكر كل واجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة
والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان و
رجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا
الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجيء
الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيء الا تابعا على انها توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا يجيء الا
تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع حالين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة
نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا
عن الاضافة حالا واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها
يستعمل مرة تاكيدا ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم ثلثهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف
المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث قوله اما البدل والعطف
فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتياج الى تنبيه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا منهما
قوله وافادتها توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة
انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره
في حاشية الرضي قال المص في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى
المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى نفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا فيجوز ان صفة التقرير معنى نسبة لا شمولا ثم اعترض بان صفة تدل على الوحدة التي هي
مدلوله للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول

اسم فان اجمعون فی قوله جاء الرجال اجمعون یقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان کونہم مجتمعین فی المجئ یعنی انه لا یشذ منهم احد مدلول اللفظ من حیث کونه جمعا معرفا باللام المشار بها الی رجال معینین لا مدلول اصل الکلمة وقد صرح بان اجمعون یدل علی الاحاطة دون کونهم مجتمعین بالفعل فی حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد کما قالا فی قوله تعالی فسجد الملائکة کلهم اجمعون ان کلا دال علی الاحاطة واجمعون علی السجود فی حالة واحدة قال وهو لفظی ومعنوی ولا یجوز ان یؤکد النکرة بالتاکید اللفظی الا اذا کانت تلک النکرة محکوما بها ولا تؤکد بالمعنوی مطلقا عند البصریین واما الکوفیون فیجوزون تاکیدها بکل واجمع دون نفسه وعینه اذا کانت النکرة معلومة المقدار کدرهم ویوم وشهر قال الشیخ الرضی وذلک لیس ببعید قوله ای تکریر اللفظ الاول وما به یکرر اللفظ الاول قیل جاز ان یکون الضمیر فی قوله وهو لفظی ومعنوی راجعا الی المعنی المصدری للتاکید بطریق الاستفهام ولا یخفی بعده واعترض علیه بان صاحب المفصل ذهب الی ان زیدا فی قولک یا زید زید جاز ان یکون بدلا مع صدق هذا الحد علیه واجیب بان زید یجوز ان یذکر علی انه مقرر کما هو الظاهر وح یکون تاکیدا قطعا ویجوز ان یذکر زید الاول علی انه توطیة لذکر غیره ثم بدا له ان یقصد دون غیره فذکره ثانیا بهذا الطریق وح یکون زید الثانی بدلا وجاز ان یکون شیئ واحد مقصودا وغیر مقصود بحسب اعتبارین او لما یذکر المرادف اعترض علیه بان کتع واخویه مرادفة لاجمع فیکون تاکیدا لفظیا مع انه عدها من المعنوی واجیب عنه بانا لا نسلم المرادفة وکونها بمعنی اجمع لا یستلزم المرادفة لجواز ان یکون ذلک عارضا بعد ضم اجمع والمرادفة لیست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاکید لاجمع بل هی تاکید بما اکد به اجمع واما قول المص واکتع واخواه اتباع لاجمع لیس معناه انها تاکید له بل معناه انها اتباع لها استعمالا یعنی انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنی الجمعیة فیها قال ویجری فی الالفاظ کلها اعلم ان المؤکد اما مستقل یجوز الابتداء به والوقف علیه او غیر مستقل فغیر المستقل ان کان علی حرف واحد یتکرر بتکرار عماده فی السعة نحو بک بک وضربت ضربت وان لم یکن علی حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تکریره وحده نحو ان ان زیدا قائم وقد جوز فی تکریر الضمیر المتصل المرفوع والمجرور التاکید بالمرفوع المنفصل نحو بک انت وضربت انت وفی تکریر الضمیر المنصوب المتصل التکریر بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته ایاه واما المستقل فتکریره بلا فصل نحو زید زید ومع الفصل نحو قوله تعالی وهم بالاخرة هم کافرون قوله قیل لا معنی لهذه الکلمات قال الشیخ الرضی التاکید اللفظی علی ضربین احدهما ان یفید اللفظ الاول وثانیهما ان یقویه بموازنته مع اتفاقهما فی الحرف الاخیر ویسمی اتباعا وهو علی ثلثة اضرب لانه اما ان یکون للثانی معنی ظاهر نحو هنیئا مریئا او لا یکون له معنی اصلا بل ضم الی الاول لتزیین الکلام لفظا وتقویته معنی وان لم یکن له فی حال الافراد معنی نحو قولک حسن بسن فسن

فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث البئر اى استخرج نبثه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني
اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها ما ذكره الشيخ قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبات لها اما التمام
فلان العموم هو تمام الافراد او الاجزاء واما الرى فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا
وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نقصانها والاول اولى لكراهتهم اجتماع
مثلثتين حيث يؤكد اتصالها لفظا ومعنى قال باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جميعه قوله او الجمع غير الجمع المذكر السالم فانه لا يؤنث
قوله وجمع في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي فانه جوزه اذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى
ذكر الافراد قيل اراد بقوله ذو اجزاء ذو تعدد وبطريق عموم المجاز فيتناول الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلاحظ ه جاز ان يلاحظ
افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر جاز عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم
على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك زيد انسان وكل انسان اى مجموعه حيوان فزيد حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي
قال يصح افتراقها حسا او حكما اى افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى
لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراقها حكما وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قال
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبيد
فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال
الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا
للمبرد فانه جوزه وهو خلاف القياس السماع قال واكتع واخواته اتباع لاجمع اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد فذلك
غير كلا فترتيبه ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ
الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة
للذات والعين مستعارة لها من الجارحة كالوجه مستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واجمع المشتق او
واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من
قولهم حول كتيع اى تام قال بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال دونه ظرف للنسبة وجعل من
المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع قوله لا يكون لنسبته اليه توطئة هذا غير ظاهر في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء

او متبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فدخل فيه يا زيد زيد ان جعل بدلا فانه لم يكن
مقصودا ابتداء لما ذكرناه في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر من ذلك ان هذا التقدير اظهر من ان يقال
لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة فيه الى اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء قوله
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي
وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذا
التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المتصل ومن ان يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان
في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسلب القيام ولا حاجة الى تعميم النسبة
قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان وينبغي ان يحمل كلام الشيخ
قدس سره على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى
من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن
ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة
في الاولين بمعنى اللام او فرق بين المذكور والمقدر النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى
عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولا المبين لم يات به قوله الا الغلط
فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت
جاءني زيد من قطع النظر ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت
ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع
اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس حاصلا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا نقض بنحو بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه ان الملابس
مفهوم معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكره قوله فيدخل فيه اي لو لم
يلزم ثبوت قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا
لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقي بالنسيان او سبق اللسان قال الشيخ

الشيخ الرضي الاخيران يوجدان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره
قيل لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا
كان المبدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان بدله نكرة مبدلة من معرفة قال فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك
على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه
كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المص انه جعل هذا وجها لتوصيف
بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه
او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ
الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك النحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي
لرجوعهما الى شيئ واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل
يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكره من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد ههنا اي ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل
ليس الا زيدا كما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله لان المضمر المتكلم والمخاطب اه تعليل لانه يلزم ان يكون شيئ غائبا
ومخاطبا او متكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما
واحدا فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين متغائران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات
قوله فان المانع فيها مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه قوله واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء پشت ریش شده
والعجفاء لاغر والنقباء سوده شده پای قوله الكاذب فجوري كذب يقال يمين فاجر قوله ان تضمنا معنى المصير اي
ضمن فيه معنى الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه
الذي اريد كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض على تعريف المبني بانه تعريف الشيئ بنفسه والظاهر
ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجه لا مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام
لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد
فصل يعني انه اراد بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها

جهة مقتضية للاعراب كالاضافة اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزام الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل تحقيقا او توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهي لا حقيقي قوله كلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف ان قيل في اي شيء يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار مقصد المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب هو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها قوله اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها او القاب البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الالقاب حركات اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد ان الحركات اه رد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا لخصوصها له لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمة رفعا قد بينا ... بالفرق بين ... قال الكنايات والاولى ان يقول بعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان وفلانة قال الاصوات قيل انها ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلهذا عدها منها قال المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء منه اعراب لا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد والالتباس وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم لكني عنه قال ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث انه متكلم فيه اي ايا في مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب

والخطاب والغيبة وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايلزم ها تلك اللواحق فهو باعتبار
تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد
لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح
انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب
موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر
قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا
ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون
للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم
ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا القول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول المسمى بزيد زيد ضرب لا يقول
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة ان قيل هذا اريد الوضع بطريق الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في الحد بناء على
ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم
ان تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن
لما كان المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي الى
التحقيقي والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسم التقديري كما مر في حكم المعرب بيان الحكم بيان الاعراب بل نقول
لقائل ان يقول لا معنى لان يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهديته
قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا خفاء في ان التمحل ح ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه
الى التمحل نعم لو جعل الضمير راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى التمحل في التقديم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير
واقتضائه فانه يقتضي لذاته تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان
بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله كقوله تعالى هو اقرب
للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي العشي يدل على توارى الشمس الشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق

والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ ولفظ قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ
قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير والكلام معه ضمنية قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي
في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القران قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز
عن التكرار وحذف الفاعل قال فالمتصل انما للتفسير قال المستقل بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب قوله لقيامه
مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار قوله لامانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع
اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى
ضربن واضربن ليكون لافراد المرفوع المتصل مستوفيا قلت يمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او
مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة
يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قال الى ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان
لا يدخل ما بعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت ما دون ذلك الى ضربن فيكون الى ح للاسقاط فيدخل
ضربن قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل
همزته هاء والنحو مهنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله
والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم
ان التاء هو الضمير وان عماد وكما ان لواحق اياك اخواته ضمائر عند الكوفيين واياعماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة لان المشاهدة تنبه على الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغائر الواحد الغائب والواحدة
الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قال خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة او مصدر كالكاذبة منصوب
بمحذوف اي خص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي المنظور في هذا الباب الاختصار اما
اولا فبناء المعاني المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة الحروف وهي في المتصل ظاهرة واما
في المنفصل فلانك اذا عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائها وجدتها اطول حروفا من الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى
قرينة ترفع الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين

تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا وهو كتعيين المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قال للمتكلم صفة للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه

من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله والصفة مطلقا قال الجامي الصفة مطلقا تذكيره مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ المنفصل الا لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتني بابرازه وكذا فاعل المصدر قال الا لتعذر المتصل اللام للوقت او الاجل قوله اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما يقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضربت زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع الفصل اذ لا غرض فيه لان قولك ضربتك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا اقول اقتصارا على ما هو الاصل مع ظهور ان الحكم لا يختلف قال وما ضربك الا انا وكذا انما ضربك الا انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل ه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل بينهما تفصيلا قال واذا اختلف ما جرى عليه ما هو له في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فاللبس سواء كان متحمل الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة و والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب في غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلافات المذكورة ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا وسواء رفع اللبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه

بخيف الالتباس على تقدير حذفه فانى لمجرد رفع الالتباس ضميرلا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن مما تقدر فيه
الاتصال قوله احترازعما اذا تساويا قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثروان لم يكونا
غائبين لم يجز الاتصال واجاز المبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوزان يترجح الاول بانه
فاعل فهو الاصل كضربتك وفاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن ان يدفع بان الترجيح في المعنى لا في اللفظ وجوب
الانفصال باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اه ولان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فينافي تركه متعلقا
بما هو ادنى قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة وقال انه هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستحاد المبرد
مذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد وبسبب ان لا تقتضيه في
التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي والانفصال
في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل
بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيها الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل ان انفصال
خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ
عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد
لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال لكن غير الاسلوب يعني
ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى آخره
فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير اسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه انما لم يقل لولا انت وعسيت اه لاختلاف الضميرين
بالاتصال والانفصال وانما لم يختلف الضمير اه في لولاك وعساك اعتبر لها غاية واحدة قوله ذهب سيبويه الى ان لولا
في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال كان لدن
يجر ما بعده بعدها بالاضافة واذا وليتها غدوة نصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدة لا بد له
من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش يصرفيما بعد لولا
ويلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا قوله وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما في المعنى لان معناهما الاطماع
والاشفاق فيرا هي جانبي لعل وعسى فيهما الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى

عسى وجاز تركه لرعاية لعلى قال ونون الوقاية وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ
ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله لتبقى اه اي لتحفظ عما هو اخت الجر وهو كسرة في آخر اجزاء
الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين وذلك لانهم لما منع الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر بخلاف الفتحة والياء
كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في
القرار والتبعيد عن الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني لاطراد الباب اولكون الكسر مقدرا كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو
عصى لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية يعني ان اضافة من باب اضافة السبب الى المسبب ولك ان تقول ايضا
انه من باب رجل سوء قال عريا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد اولم يكن معه احدهما وانما جاء قيام
نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة
الى الكسرة العارضة للياء فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت مخير خطاب عام قوله مع النون
ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان اه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين سواء كان مع التسوية او لا وذلك
لان قوله واخواتها عام شمل ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون ولك ان تحمل التخيير على
التسوية كما ينساق اليه الفهم وتخصص قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد ونقول في لدن انه تبع الجزولي
فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر في غير المثناة فوجهه ان
كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لاطراد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا
على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدى وفي الكافة الجارة تكي لان السكون يبعد الكلمة عن
الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز
عن اخت الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث ان حركة آخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل جعله تحرزا عن اجتماع النونات فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين قوله كما في نحو فانني
في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين اللامين الا حرفا واحدا قال ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة
الا لضرورة الشعر قال يتوسط بين المبتدأ والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد
وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعدها واعترض عليه بان العوامل اذا دخلت

عليها لم يبقيا مبتدأ وخبرا لكنه يصح قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين
الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المص وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء
الثاني منها وبان المبتدأ والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف
في الحاضر فقط وفي الغائب معتبر ولهذا ابنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل
الوصف بالغائب فنظيره رأيت شابا في شبابه وصباه لا رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه قال صيغة مرفوع انما اتى
للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعني المبتدأ والخبر
قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله والتكلم و
خطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند
الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط
فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصد
بيان التسمية لقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال نعتا
قيل يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ
والخبر اذا كانا نكرتين قلنا انما لم يعتبر ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه
القائم واذا كان تاكيدا لزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل المضمر
الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع
لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر
اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد الضمير المستكن في الفعلين لكنه مقدم
للحصر كما في انا عرفت فليس ذلك بالحقيقة احتمالا آخر لانه ح مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله
ولانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد فان
لام التاكيد لا تدخل التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه ح
يجوز ان يكون فعلية لقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد اه هذا وجه وجيه قال ضمير غائب لان المراد به الشان

الشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف ضمير الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتها له

كما ذكرنا قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير ان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار

القصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب ثم قوله يفسره صفة له

قوله بان كان مبتدءا او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات

هكذا قالوه وفيه انه بمجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على

الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فلارتفاع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون

واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت

فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو اسمها

وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله

لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على

كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية البعد ثم يجوز ان يقال فيه ما قلنا

في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء

وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المعتبر بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع وضع اجزاءه قوله اشارة حسية هي تخيل

امتداد واصل بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد

ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس مفهوم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة

بل لذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه بالاشارة المعلومة لكل احد ومن الظاهر انه ليس

تعريفا للشيء بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزاءه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على

التجوز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه قال وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على نحوه الى

الجمع احتيج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف الخبر اي وهي ثمة الجملة التي بعد تثنيته والا

ان يقال اي وهي فيما سنذكره وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف

اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة

خبر المبتدأ الاول بتقدير العائد اى وهى ذا منها للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبرها محذوف والجملة خبر
المبتدأ اى هى منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال والمثناه ذان من باب
حذف الموصول اى الذى المثناه ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مال
اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه
ظهر لك ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل فى الحال اه فيه ان قوله ذا جزء المخبر على التحقيق فان نظيره
البيت سقف وجدران وجزء المخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن
ينساق الى المثنى والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره فى الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم
وهذان مبتدأ ولساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اى انه هذان لساحران قوله تقلب الالف ياء
فان الياء قد يكون علامة التانيث نحو تضربين قوله والياء هاء لان الهاء قد يكون مبدلة عن تاء التانيث فى الوقف
قوله بوصل الياء لحصولها من الاشباع او بجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته اه لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة
لا تثنى الا اذا نكرت ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصله قوله على سبيل اللحوق يعنى ان اللحوق يقتضى اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار
هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من ههنا جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل منها واسم الاشارة المجرد عن اللام
والكاف بانا واخواته كثير نحو ها انا وها انتم اولاء وها هو ذا وبغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضمير الفعل وذلك
ولا الفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول
فى توجيه ذاك اين است وفى ترجمة ذلك انست قوله وهى الحرف يذكر ويؤنث واعتبر ههنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد
اعنى خمسة قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
قال الشيخ الرضى يكون الكاف للتوسط وللبعيد دون القريب وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه
حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان
متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجه من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا فى موارد
مخصوصة فلما اورثت الكاف فى اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة

والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام قوله ولما راى المص كذا ذكره الشيخ
الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر باتاويل كما ذكره في علم البلاغة فلكان تقول انه قال يقال
اشارة الى الاستعمال فانه لو قال مع ذا للقريب لم يفهم فيه الا الوضع قال وتلك اه لما كان المخالفة بين ذا واخواته
في البعد اكتفى به قوله اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة ان الا في ذلك قوله بضم
الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف
ولا يلحق ثم قال خاصة اي اخص خصوصا ذكر للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله
تعالى هنالك الولاية لله الحق اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء
مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله
ولا يصير جزءا تاما ذكره الشيخ الرضي هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا حصول لها قوله والمراد بالجزء التام
حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت
ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا بصلة فلهذا صرف
الشيخ قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف محمولة
على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادرة معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال
اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان اسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل
في خارج التعريف وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك
اشارة الى وجه التسمية بالموصول مع ان فيه موافقة لهم مع القوم في اللفظ لا اخذ والصلة العرفية في تعريفه قوله لكان
هذا القول مستدركا اه لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج
الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما اصلا نعم الجزء التام هو الماول بالمصدر لا الحرف
المصدري المنضم اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول اه ولقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم
نقض الحد بذي الشرطية لا يقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا
لا يجوز لما قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذ افسر العلم فيه لكان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور لمن قامت هي لان الخفاء في العالم كما هو المشهور

ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها ملحوظة لكن من يعلم اللغة بل باعتبار ربيته فتعريف العالم بانه العلم تعريف الشئ
بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته وجملة خبرية ليس تعريفا لهما لا لازم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول معناها العرفي وهو
باعتبار هذا المعنى ليس ماخوذ من الصلة العرفية ولا يدل بهيئة الاشتقاقية على شئ من معناه الوصفي حتى يكون تعريفهما كتعريف
العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة اه فيه تامل قوله وصلته اي صلة مالم يتم اه جعل الضمير راجعا الى ما اعتبر الصلة باعتبار السبع
لا الى الموصول قال جملة خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة
هي جواب القسم وهو جملة خبرية قوله او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول فلا حاجة الى القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول بمنزلة الاستثناء قوله لا غير ضمير الا نادرا فانه قد يجئ الظاهر موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام المعرفة
وليست بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم بعود الضمير اليه والقول بان الضمير راجع الى موصوف مقدر بعيد قوله جملة معنى ولهذا يعمل
مع ولو كان بمعنى الماضي وايضا لا يكون صلته مصدرا لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون
الا جملة قوله وهي اي الموصولات لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما ان تانيث الضمير باعتبار ان خبره جماعة فيكون المرجع مفهوما من
السياق والضمير واقع فيه قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها
صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو
بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف ساير الموصولات قال والتي تقلب الذال تاء قال واللذان واللتان وقد تشدد
النون فيها بدلا من الياء في المفرد قال والذين كالالين لجمع المذكر من اولي العلم واللذون في الرفع هذيلية وقد يحذف النون
من اللذون تخفيفا ومن الذين ايضا قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة قوله بمعنى الذي وفرعيه وكذا
في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى همزة تحرزا عن الاجتماع بين اليائات
قال وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون
الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين فلم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض اي من الذي
فان ذا زائدة اذ ليس بعده موصول قال والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها
والضمير احد دلائل موصوليتها قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في

في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مرفوع او مجرور
فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد الا وان يتصل
بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا ينحذف بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين
كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اي به ويتعين حرف الجر ثانيا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
المتعلقات نحو مررت به او بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو
ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه الاخفش حذفهما معا لاستطالة
واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فانهما في صلتي جازت الحذف بالشرط آخر وان يكن
في صلة فيشترط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله
في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى
حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المفعول لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف
لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة
فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح اما قولك لا معنى لتقييد العائد
بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون
بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا
هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذا ان الجواب ان
في المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم اي تجربته التمرين التمكين والتدريب قوله وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز
لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنها انهما لا يقعان مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها
اي بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مرفوعا عنه والجملة الاولى مع اجزائها
مفروغ عنها دون الموصول قوله اي اوقعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية
مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر قال وجعلت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك

المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتقديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته لانه خرج حق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار منها قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة التاكيد فلا يفيد المضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مقيدا لما يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل باب براسه بل بين في ضميرات الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق باب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذاكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فيجيئ في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثلا قال واستفهامية وقد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف او مضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا اشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس اه قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الاشتراط وفيه انه يجوز من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تنفر وتنقبض وجملة قوله فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة قال وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادته الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا يعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم لا يعرف من عظمته واضربه ضربا ما اي ضربا مجهولا غير معين قوله فان كلمة من لا تجيئ تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله يا الاشرون من عدد اي الاشرون عددا وهي عند البصرية موصوفة اي انسانا

انشاء ما مصدر و ا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها لذوي العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه
قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء
في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا
ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما
كانت او غيره في المجهول ماهية او حقيقة ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهية وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء
او الاصل المائية او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون
سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله لانه
التزم فيه الاضافة الى المفرد وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية وقيد
الاضافة بقوله الى المفرد لئلا ينتقض باذ واذا لانهما مضافان الى الجملة وبلدن فانه قد يضاف الى الفعل وانما
جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها
وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها
ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه
قال اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبني اي معها وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ
بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه
لغة جيدة وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا قوله ثم قرأ بالضم دون الفتح وليس
في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء
وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول
لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون النزع واقعا على كل شيعة اي لننزعن بعض

كل شيعة فكان قائلا قال منهم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان المنزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله
ليس جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبهه بالحرف ان قلت قد مر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان
ينبغي ان لا يبني مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج مع المنافاة تقدير رفع المنافاة كان ان يبني مع قطعها عن الاضافة
لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها
يبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي
قال وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي لا تجيء ذا موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين فالاولى
في ماذا هو ومن ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي الذي هو هو على حذف مبتدا واما
من ذا فانما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم الاشارة كما في
قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه يدخل على اسم الاشارة قال احدهما ما الذي الجملة صفة لقوله وجهان
او استفهامية قوله على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم في نحو
ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدأ
وذا مزيدة والفعل خبر بلا تقدير العائد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر
ان مواديهما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة قال ومن جوابه نصب هذا اذا كان
بعد ذا فعل ناصب لما قبله ومشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم
فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي قيل كان هذه تحتمل
ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي كان حقها
ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها قسمة على تقديره قبلها فلا تكون اسماء
افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت
اسماء الافعال لقصر المسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل صوتا
كصه ومه وحمل الباقي عليها طردا للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء
وفيه ان هذا القسم من المبتدأ لكنه مستثنى الا ينافيه معنى الفعل وفيه انه معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لصح

لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ او فيه ان ذلك امر اصطلاحي او ان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلا بد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الثاني من المبتدأ يا دل بالآخرة الى انه مسند اليه لان قولك قائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما ذكره الشيخ الرضي هو انها مبنية لكونها اسماء الما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا والكاف مع غير اقليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال لا هو بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت للساكنين وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد اذ معناها ابعده وكان القياس على تقدير ان اصله هيتة كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاءها ولت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقرقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء مفردة فجمع مفتوحتها اليا مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال او ان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم جردعن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل انه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قيل صيرورتها اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه نحو صه اي افعل السكوت من هذا الحديث فيجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله اذ العربي انفع قال قدس سره

في الحاشية نفح الخالص قوله بحسب الوضع والكان ظاهرا قوله مثل الضارب امس لوقال بدل امس في الماضي لكان اخصر
قوله المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان التقدير المذكور اصح من تقدير الكائن قوله اي قياسي اوذو قياس قوله على انه
لم يات اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يات الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي العبوا
بالعرعرة وهو لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية عن صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كان
صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله مبني قال معرفة اي علم جنس كسبحان قال كفجار
صفة اخرى للمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ان من كان مذهبه ان جميع
اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم صرفها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردد لهم
في كونها مؤنثة قوله وصفة لمؤنث لم يجيء في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وتستعمل اما لازمة النداء اسماعا نحو يا فساق ويا
غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا نحو حلاق للمنية وهي في الاصل لكل ما يحلق اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس
المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطام اي قاطعة كحاذقة قوله اما عدلا انما عنونه ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بنا
سلام وكلام لكن فيه ان لا دليل على العدل وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدل لان على كون فجار وفساق معدولين عنها لجواز
ان يكونا مرادفين لها وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا
عن انزل وما استدل به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال كما قاله الشيخ الرضي وهو ان قسيم المصادر والصفات بني
لمشابهة لفعال الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي
اتفاقا حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان
تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن المتعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع قوله لمشابهة فعال بمعنى الامر فيما
ما ذكر في الحاشية ولم يجري فيه ما يجري فيها فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا معناه
الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين اه اوان وجه البناء في ذي الراء
تعهد الامالة له اذ هي مستحسنة للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر

تمت الحاشية على الفوائد الضيائية من عبد الغفور ره

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اى المركبات المعدودة الخ اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة فى التحديد من المبنيات ثم ان المصرح ذكر المحدود فى قوله المضمر ما وضع اه وفى قوله الموصول ما لا يتم اه مفردا رعاية لما هو الاصل المقصد وذكر فيما عداها جمعا رعاية لتطابق التفصيل الاجمال مع وضوح ان المقصود فى التحديد ذكر فيما عداها جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصد تحديد القدر المشترك المعلوم من صيغة الجمع كذا ذكر لفظة كل فى بعضها للاشارة الى الطرد وترك فى بعضها رعاية لما هو الاصل لما ذكر الشرح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان تركه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات لتشرطه وتضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثانى اه فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات كقلان وفلانة بالاتفاق ومنها منوعا فى الافصح وما قاله الشيخ الرضى من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا ترك فى غيرها فساقط لان تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقول انه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا اعتنى الشروح قوله وجعلها كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فا نوقع الشكوك التى عرضت للناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم نحو نصر قوله نسبة اصلا لانها نكرة فى سياق النفى فتعم قوله لا فى الحال اى فى حال التركيب قوله فلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله فانهما ليسا مبنيين

للتركيب اما الاول فظ واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ومبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه قوله مثل عبد الله
اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب
كالمركبات التامة والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب وقبل التركيب قوله من افراد المحدود
لكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المصنف
قال في بيانه قوله ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل
المسمات بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بها فاعترض الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا
الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهو نسبة العطف وغيره
فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشرط بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فورد فيما وقع والجواب عما ذكره
الرضي ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناءا على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب محفظ من الفساد
لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه
تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة فيخرج مثل تابط شرا
وعبد الله وبزيد والنجم اعلاما قوله والاحسن ان يقرأه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعينها
وتخصيصها بان يقول المراد نسبة مفهومة اه كما هو المتبادر اذ ليس المقصود ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ
وحاصله ان في تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه
ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله او غيره نحو بيت بيت اي لبيت او الى بيت قوله لو قوع اخره في وسط
الكلمة اي بعد التركيب قوله فان اصله خمسة وعشر بناء اعلى ان معناه مجموع العددين قوله يعني اخوات حادي عشر اه يؤيد
الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر لخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة
والكان افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اي من نوع واحد اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال
الثاني بغير حرف العطف تعميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما لتضمين
معنى حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات
اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه اه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه

بنفسه او باعتبار ماخذه قوله لا تستعمل جزوهما جميعاً لزيادتهما على ثلثة قوله او في اخذ بعض الحروف نحو ثالث عشر ثلاثي
ثلثة عشر او ثالث قوله وعلى هذا القياس اه فانه مشتق من احد وعشرون بمعنى الواحد من احد وعشرون قوله لا فرق بينهما ام
يعني كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما الا بالتصريح بحرف العطف
في احدهما والتقدير في الاخر فحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي كان في الاصل وليس
فيه للعطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال بانه للعطف على لفظ احد في الحقيقة وللعطف على الحادي في الظاهر لكنه
قائم مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون وانما اسقط النون لانه لما حذف الواو المؤذن
بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موجبا لشبهه بالمضاف لان نون المثنى
والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قوله مع منع صرفه اه هذا
القيد مستفاد من قوله في الافصح قال والاعراب الثاني وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بالمتضمن الحرف وهو ضعيف قوله قبل اى قبل التركيب
التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر بقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد
يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قال ويبنى الاول على الفتح ان كان معربا
في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق
بينه وبين كل ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله لكنهم اصطلحوا
ولم يصطلحوا في الظروف كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة والى اذا قوله ويتعذر تعريفه
لعدم وجود قدر مشترك يخصصه قوله موضوعة وضع الحروف اعني الثنائي فان اقل بناء الاسم الثلاثي فعلة بنائه مشابهة
للمبني الاصل في البناء قوله وحمل الخبرية عليها لمشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما شبه مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني
الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم تقيد لشيء منهما في المتن وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما
وتمييزها واجب النصب ولا يجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها مثله كذا درهما وكذا كذا درهما وذكر
ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري مجرى كم فتنصب ما بعده على التمييز قوله او غيره مجرور
معطوف على يوم السبت او على رجب اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يؤتى للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا
فعلت كذا وكذا او ما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيئ بمعنى كيت وايضا

فی القاموس کیت وکیت درہم بکسر آخرہما ای کذا وکذا درہم اذ فی الاول عطف علی بعض الاسم و فی الثانی یلزم عدم الدخول
تحت نحو وما فی القاموس یدل علی ان کیت وکیت تجیء بمعنی کذا وکذا دون العکس قال وکیت وذیت بفتح التاء وکسرہا وقد یضم
اصلہما کیۃ وذیۃ حذف لام الکلمۃ وعوض منہا التاء ولذا یکتب طویلا ویوقف علیہا کما فی اخت والاستعمال الاکثر بواو العطف
نحو قال فلان کیت وکیت وکان من الامر ذیت وذیت قولہ لا تستحق اعرابا ولا بناء الا ان استحقاق الاعراب فرع الترکیب
الذی یتحقق معہ العامل والجملۃ من حیث ہی لا ترکیب لہ مع غیرہا واستحقاق البناء فرع المناسبۃ بمعنی الاصل ولا مناسبۃ للجملۃ
معہ مناسبۃ معتبرۃ فی البناء قولہ ولم یخلوہ عنہما اذ المفرد الواقع فی کلامہم لا یخلو عن احدہما قولہ رجح البناء اہ لانہ لما تعارض
سبب الاعراب وہو الترکیب مع العامل وسبب عدم الاعراب وہو کونہ واقعا موقع المفرد تساقطا فصار کانہ غیر مرکب مع
العامل فترجح جانب البناء فہو داخل فیما وقع غیر مرکب فان قیل انہ واقع موقع الجملۃ التی لہا محل من الاعراب فیکون مستحقا للاعراب
قیل ان استحقاقہا للاعراب المحلی عارضی فلا یعتبر مع عدم استحقاقہ بالذات الاعراب والبناء قولہ ومن الکنایات کائن ولہا
صدر الکلام ومیزہا مجرور بمن غالبا حتی زعم ابن عصفور لزوم ذلک ویکون للتکثیر غالبا نحو وکائن من نبی قاتل معہ ربیون و
قد یجیء للاستفہام نحو قول ابی ابن کعب لابن مسعود کائن تقرء سورۃ الاحزاب آیۃ فقال ثلثا وسبعین قولہ منحطۃ عن اخواتہا
لکونہا فی الاصل اسما معربا منونا قال فکم الاستفہامیۃ اہ کم الاستفہامیۃ والخبریۃ یدلان علی عدد ومعدود فالاستفہامیۃ
لعدد مبہم عند المتکلم معلوم فی ظنہ للمخاطب والخبریۃ لعدد مبہم عند المخاطب وربما یعرفہ المتکلم واما المعدود فہو مجہول عند المخاطب
فیہما فلہذا احتیج الی التمییز ولا یحذف الا بدلیل والحذف فی الاستفہامیۃ اکثر لانہ فی صورۃ الفضلات قال منصوب ولا یجوز
جرہ الا اذا انجرت الاستفہامیۃ بحرف الجر نحو بکم رجال مررت فیجوز فی ممیزہ الجر ایضا قصدا الی التطابق بینہما قولہ لانہ لو جعل
لتساویہما فی الظرفیۃ فاعتبار احدہما دون الآخر ترجیح بلا مرجح بخلاف الوسط فانہ مختص بالوسطیۃ مع ان خیر الامور اوسطہا
ولان الطرفین تعارضا فتساقطا فبقی الوسط فجعل بابا لہ قولہ لان العدد الکثیر ای المائۃ والالف قولہ ما ینبغی الصواب
اسقاطہا قولہ لکن جوز الزمخشری رد لما قالہ الشیخ الرضی وجوابہ ان کلامہ فی ممیز متصل بکم واما اذا فصل بینہما بفعل متعد فالاتیان
بمن واجب فی الخبریۃ والاستفہامیۃ ذکرہ فی الرضی فتبیین ہذا الکلام والآیۃ من قبیل الفصل قولہ علی انشاء التکثیر لان المتکلم
لا یقصد بکم اعلام التکثیر الذی فی ذہنہ لان لا استکثارہ خارجا ولا ینافی بین کونہا خبریۃ وکونہا انشائیۃ اذ ثم اختلاف
الجہۃ فنحو کم رجلا ضربت اخبار بضرب کثیر من الرجال وانشاء لاستکثار الضرب ولذا یقال کذبت ما ضربت کثیرا منہ الرجال

الرجال ويقال له كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقع ليبسوا كثيرين ولم يصح ان يقع ما تعجبت من كثرتهم

قوله لكان اوفق اه يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلا تيا

ويليها بالمذكر كالنوعين واما بدون التاويل فلا يحكم بشئ منهما ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها

فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي

في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية لقولك من

الاستفهامية وقد يجئ معربا بتحوليت برفع ونصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة

فان كان ثلاثيا ساكن الوسط فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى

كلامه فجعل كلا من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله لكلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية

فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية و

الخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم واحد قوله وهما كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى

قوله اي لكل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلتا وكلا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو

قليل فما قيل ان التاويل لكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد

منهما مع قطع النظر عن الآخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى كلتا الجنتين آتت

اكلها قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قال فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي

هذا منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب

الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل بمبتدء انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة

التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا

عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام وكم جاءك لان اشتغال بالضمير مانع عن العمل وان كان

التقديم ايضا مانعا وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وانما ههنا

قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معموله الى اقتضاء العمل على ما في

لا يكون الا بحسب المميز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله فالاستفهامية

المتفق بثلثة امثلة من المفاعيل فی الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابهما على انهما مفعول بها او ظرف او
مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك والمفعول الثانی من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان فی المفعول به
قوله وانما جعلنا اه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه
على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما فی الرضی قوله مثل قولك كم رجلا
ضربته اه فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين باعتبارين التقدير وعدمه قوله فی جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع
المضاف فی قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعی كل واحد الا انه خص عنه كم بالقرينة العقلية
اذ لا معنى لتشبيه الشئ بنفسه كما فی قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان فی قوله اسماء الاستفهام والشرط
خرازة لان المراد اسماء الشرط وباقی اسماء الاستفهام وهم قوله لا فی كل واحد منهما فان من وما يأتی فيه الوجوه الثلثة
ولا يأتی فيهما الرفع على الخبرية وای يأتی فيه الوجوه الاربعة واين وانی ومتى واذ واذا وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية
لا يأتی فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح قوله فيهما الرفع على الخبرية ای بالظرفية كما
يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافی ما فی الرضی من تأتی الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار
بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو المرفوع على الابتدائية قوله رفعه بالابتداء والخبر جملة قد حلبت
على عشاری قوله نصبه الى الظرفية اه بان يكون ظرفا لحلبت او مصدرا له ای كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عمة لك قوله
فكان اللائق تأخيره اه ليكون الاصل مقدما على الفرع قوله فتكون منقلبة الكتف والقدم ای داخل قوله اعرب مع التنوين
ولا عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان غاية الكلام ای فی قصد المتكلم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كذا فی شرح المفصل فليس حرف الجر فيها مقدرا كما فی غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية
لتفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله فی الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل بها
مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة
فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة
الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة فی الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف وما
ابدل فی بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا فی الرضی

قال لا غير نحو رجاء زيد لا غير اي لا جائي غيره او لا غيره جاء قال ليس غير وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوز ان
تكون اسمه كذا في الرضي قوله لشدة الابهام الذي فيه فانه اشد ابهاما من مثل فهذا لم يبن مثل على الضم قوله كما فيها اي كما
في الغايات لكونها جهات غير محصورة قوله وحسب بفتح الحاء وسكون السين اللغاتية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من
هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولا يقال مررت باخيك حسبك من رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله
وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونه بمعنى محسب فاضافته لفظية في الصحاح
هذا رجل حسبك من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال محسب لك وبما ذكرنا ظهر انه ليس مشابها للغايات
في الابهام او لا ابهام في محسب لذا لم يقل واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه بغير فانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم
قال حيث للمكان قد يفتح الثاء تخفيفا ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة
بمنزلة حين في الازمنة وحوث لغة في حيث قوله قد تستعمل للزمان اي الحين كما في قوله + للفتى عقل يعيش به حيث
تهدي ساقه قدمه + في الصحاح هداه اي قدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي للفتى عقل يعيش به
مدة حياته وفي الرضي ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضي فعلى هذا طالعا حال ونجم
بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالعا في ذلك المكان ويضيء وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الرضي
نجما بالنصب فيحتمل انه بدل من طالعا وطالعا مفعول وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى ان جعل من
سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نفيت منه مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة
اي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كانه قيل اما تحدث
الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه ان يكون العامل فيه معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث
والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله لدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد ولذا
يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وبترك اضافتها مطلقا اشذ قوله زمانية وهي التي للمجازاة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون
الا زمانية واما التي ليست ظرفا اصلا فهي شرطها خلافا لسيبويه لذا لم يقل او لا يكون لشيء منهما قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي واما اذا ففيها خلاف
شرطا او لا انتهى فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على
المعول ... ها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما بني حيث واذ واذا لانها موضوعة

موضوعة للمكان صدرت تتضمن الجملة او زمانه فتشابه الموصولات فى احتياجه الى الجملة قوله وهى اذا كانت او اشارة الى ان
قوله للمستقبل خبر مبتدأ المحذوف مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة
لان اذا من حروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضى وللحال او للاستمرار او لا يكون لشئ منها وقيل الجملة معترضة فلا حاجة
الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف الاعتراض قوله واذا كانت داخلة على الماضى فهى تقلب الماضى الى المستقبل
عكس اذ نحو اذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول للصاحبه قوله وقد استعملت فى الماضى اما لخروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك
حيث قال وقد يفارقها الظرفية مفعولا بها او مجرورا بحتى ومبتدأ ومثال الاول قوله عليه السلام لعائشة رضى الله عنها انى لاعلم
اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى ومثال الثانى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها ومثال الثالث
قوله نعم اذا وقعت الواقعة فى قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ واذا رجت خبره وليس وخافضة ورافعة احوال ثلثة
والمعنى وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة آخرين وقت رج الارض فاذا عنده فى موضع جر بحتى فعلى هذا لا جواب
لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التى يتوهم فى محل الجواب استيناف ففى قوله تعالى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا حتى
اذا جاؤها فتحت ابوابها ان فتحت جواب سؤال مقدر كانه قيل ما فعل بعد مجيئهم واما لبقاء ظرفيتها كما ذهب اليه ابو البقاء وقال فى فلت
حتى على اسم معمول لغيرها فى موضع النصب بالجواب وليس لحتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل فى الجمل وعلى هذا يكون هذه الغاية
ما يستنبط من الجواب مترتبا على الشرط والتقدير المعنوى فى الآية المذكورة الى ان فتح لهم وقت مجيئهم وجوز الزمخشرى ان يكون
حتى حرف ابتداء واختاره الرضى فاذا باقية على ما كان عليه قبل دخول حتى وقد تجيئ للاستمرار كقوله نعم واذا لقوا الذين امنوا
قالوا امنا قال ومنها معنى الشرط غير الاسلوب السابق واللاحق ولم يقل وللشرط اشارة الى ان معنى الشرطية عارض له لعدم
رسوخها فى سائر اسماء الجوازم وذلك لان الحدث الواقع فيه مقطوع به فى اصل وضعه والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود
الا ان اكثر الامور التى يتوقع وقوعها قطعا لما كان نظيره بلا فائدة تضمنه معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدالة على الفرض وصار عارضا
على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم يوضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ معنى الفرض الذى
هو معنى الشرط ولعروض معنى الشرط فيه وجاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع الواقع جزاؤه ولم يلتزم الاخفش
وقوع الفعلية بعده قوله فهذا علة اخرى لبنائها وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما فى الصفة قوله اى لكون معنى اذا شرطا

١٥٠ فيها قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة كما

للمفاجاة ولا تحتاج الى جواب ولا تقع فى الابتداء ومعناها الحال والاستقبال والاكثر موافقة سجال اثبت فيها قال الفراء وقد يتراخى كقوله تعالى ومن اياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش لا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجيئ قوله من قولهم فجئته اه قيد بذلك لان فجا يجيئ بمعنى آخر فى القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع جامع يعنى انه ماخوذ من هذا المجرد وبمعناه فى القاموس فجاءه كسمعه ومنعه فجاءً وفجاءة هجم عليه كفاجاه قوله بالضم والمد لا بالكسر والمد فانه مصدر فجاءه ما قيل وانما قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجاءه بمعنى اخذه بغتة فلم يوجد فى الكتب المشهورة من اللغة قال فيلزم المبتدأ فيلزمها الاسمية اى على احد الاقوال فان فيه ثلثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية الثانى جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع كذا فى التحفة ثم لا ينافى بين هذا وبين ما سابق فى شريطة التفسير ولا حاجة الى التكلف بحمل اللزوم على الاغلب كما ذكره الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل قوله والعامل فى اذا هذه اه اليه ذهب الزمخشرى وابن الحاجب وعند غيرهما الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر فى نحو فاذا السبع اى حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر كذا فى المغنى وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن اضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اى اذا حضور السبع قوله فهى للسببية احتراز عن لزوم عطف الاسمية على الفعلية قوله قيل قائله الشيخ الرضى ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء فى قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله لا مفعول به كلام المصنف حيث قال اى خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على انه مفعول به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تع فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذه اذا للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله تع فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييل سعى حبالهم وعصيهم وقال فى تفسير قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون اى ثم فاجأ وقت كونهم بشرا تنتشرون فان ظاهر كل من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قال الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيحد ثنه ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع فى زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة فى التقييد بالظرف خصوصا فى نحو قوله تع ثم اذا انتم بشر وانما اختار هذا وهم خامدون قوله الكائنة للماضى قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه يح

يكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكنه عنه مندوحة قوله وقد تجيئ للمستقبل بتجريده عن المضي والاستقبال
المطلق في المقيد قوله الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمع الثلثة في قوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه قوله ولقد تجيئها تجيئ اذ للمفاجاة في
جواب بينا وبينما قليل وفي جوابها كثير فالتعليل قاصر قوله فانها للمكان اه قدر المبتدأ بالفاء بقرينة استعمال الحكم على
التفصيل اعني استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله مستقلا الصق بالقلب قوله اي حال كونهما اه فاستفهاما
حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وفي جعلها عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير
ذا اي استفهام وشرط قوله وانى زيد في الرضي لا يستعمل انى بمعنى اين الا مع من ظاهرة نحو من انى عشرون او مقدرة
نحو انى لك هذا اي من انى لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى متى ولا تجيئ بمعنى متى وكيف الا بعده فعل
قال استفهاما وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع قال وكيف للحال
استفهاما الاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء كسرهما
في الرضي كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي سمعوا فتحها لغة هذيل قوله جاري مجرى الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والظرف
متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى حيث ايوم الجمعة ام يوم السبت قوله فهو في محل الرفع على الخبرية هذا اذا
لم يدخل نواسخ الابتداء على ذلك الاسم واذا دخلت نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا ثانيا
لمطلوبي ذلك الناسخ كذا في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل
فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انهما كلمتان براسهما اذ الاصل في الحرف
وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ واما مذ بضم الذال اذا التقى بالساكن قوله لموافقتهما اه
قال الاخفش الحجازيون يجرون بهما مطلقا والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقا
انما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي والاستعمالات في المستقبل اتفاقا واذا اجريتهما فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح
انهما حرفا جر بمعنى من للابتداء والغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رايته
مذ يوم الليلة وبمعنى من والى جميعا فيه خاف على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك ان كان الزمان نكرة

لم يحو مارايته مذ اربعة ايام ثم ان المصنف رح ذكر في بيانهما ثلثة وجوه الاول ما في شرح الكافية وهو ان وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ عليه لاتفاقهما الثاني ما في الشرح المفصل فهو ما ذكره في الشرح الثالث ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى ولذلك بنيت منذ على الضم كما بني ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يات الا مبنيا لانه لا يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل قوله اي اول مدة زمان انتفاء الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين كونهما مدة الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم المفرد الدال على الواحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد مارأيته مذ ثلثة ايام و لانه في حكم المجموع قوله امر واحدا بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض بيان جهة الوحدة قوله اي الزمان الذي اه يعني ان الباء ليست صلة والا لكان الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد فيابى عنه لفظ يليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد الا تجوزا قال وقد يقع اه معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي فيقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اي ما كتب على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة ان فيشتمل المثقلة والمخففة لا ان كلمة ان مستعملة في ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرا ان ما كتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميم ولا يشك عاقل انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصويرها بالتشديد والتخفيف اختصار في الكتابة قوله اسمين لا حرفي جر فانه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل الاضافة كون اللفظ ما دل بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة للمعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدء لامكان التاويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة السابقة عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي في تاويل المفرد المعرفة والتقدير مارأيته منذ مارأيته يوم الجمعة اي منذ عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدهما قوله ويرد عليه اه قال المصنف رح هذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة باليوم فيلزم الجمعة

او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح وتقديم الظرف انما يكون مصححا اذا كان المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك
في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر
بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيها ان يليهما اسم مرفوع
نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذلك وثالثها ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدأ وان ما بعدهما
خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان بعدهما اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما اذا كان بعدهما مصدرا او جملة نحو
ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطفها عليها وان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته
اول مدة عدم رويتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما فان اليا جملة صرحا بجزئيها اذا كان بعدهما
جملة محذوف واحد جزئيها اذا كان ما بعدهما مفردا اي مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان فهاتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة
وقال صاحب التسهيل وانما اختير هذا اذ فيه اجرى مذ ومنذ على طريقة واحدة وهي كونهما ظرفين مضافين الى جملة بعدهما
مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخليص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير ومن تعريف غير معتاد
ان ادعي التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا لك
اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله بالالف المقصورة ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر وتقلب
ياء مع المضمر غالبا انما ظاهر كلام المصرح ان لدى لغة برأسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن قوله وقد جاء اه
في لدن تسع لغات كعضد وجمل وكتف وحيث وقمن وعل وقم ودف وترك المصرح ككتف ثابتة لما في المفصل للعلة كما ترك
لت بفتح اللام وكسرها ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون قال وقد جاء ولدن بفتح اللام اه
كما جاء في عضد عضد اسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات الست المذكورة في المتن بهذا
الطريق لان تغير اللغة للخفة فتبعا ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط
النون وقدم ما فيه النون لكون التغيير فيه يسيرا فيه قال ولدن بتحريك الدال بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين
وقد جاء بالكسر ايضا قال ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح
النون ايضا قال ولد وهي ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لد كمد
وهو في غاية القلة قوله لوضع بعضها وحمل البعض على الحروف في شرح المفصل بنيت لدن ولد لشبهها بالحروف وضعها على الصيغة

على الصيغة التي ليست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبني لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل
اسم يبني فهو مبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فيه فبني لدا لشبهه بالحرف وبني لدى لشبهه بالحرف
وان اختلف جهات الشبهة فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه انزل وبني فجار لشبهه نزال وان اختلف جهات
الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء على ان الواضع علم من كونها
حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز اذن ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف والجواب
انا لا نسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ان العلم حاصل من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون
بناؤها على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض معرباً مع كونه ثنائياً كالحكم ودم في بعض اللغات كما مر وبما
نقلنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لدى لجر وموافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة
في المعنى اذ لدن بمعنى من عند قوله وكلها بمعنى عند اي كلها مشتركة في هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها
الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
كذا في الرضي وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن
كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل النضري لدن مبنية لشبهها بالحرف في لزومها
استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى على المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما
لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنيان على المبتدأ ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي
انك غني وبما تحت عينه اوضمت ويلزمها النصب الا اذا جرت بمن كذا في الرضي قوله ان تجربها اما لفظا ان كان
مفردا او تقديرا ان كان جملة قوله وقد تنصب اه اي تنصب بلدن لا باسم لشابه لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد
لدن لا يكون الا منونة وان كان معرفة قوله لتشبيها نونها اه وان كان من نفس الكلمة بالتنوين فيكون كانه … بالتنوين
فيبطل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون قوله ولذلك يحذف اه اي لكون
نونه مشابها بالتنوين يحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخرى قوله ولكن اه عطف على لتشبيهها من حيث المعنى
علة لنصب خصوص غدوة قوله اي لاجل الفصل اه في هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما
في امثاله ولا في المنفي على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا في التوجيه الثاني في ابقاء اللام على المتبادر وحمل الماضي

صفة للزمان واسناد المنفي اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط قوله وبناء المخففه اه وقيل لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله بدليل اعرابه اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فانه بها التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه يجاوز فيه الفتح لا معربا منصوبا وهم قوله اي دهر الداهرين معنى عوض الدهر سمي به لانه كلما مضى جزء عرض جزء كذا في القاموس قوله المعرفة والنكرة المعرفة مصدر عرف معناه شناختن والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب كذا في الاقليد والنكرة والنكارة شناختن قوله من اقسام الاسم نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لبعد العهد قوله بوضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما في الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني قوله اي بذاته المعينة اه فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون مخاطبك او بهما لا بمعرفة انه نحو قولك انا في طلب غلام اشتريته ولست تقصد به الى معين او بهما بمعرفة انه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عباراتهم من المعينة معناها المعلومة لا المشخصة قوله يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل في تعريف المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات نحو رأيت اسدا يرمي قوله واشاره وذلك لان المتكلم بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة و الاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فحمل عليه قوله اي ترتيبها بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك

في ذلك فالجمهور في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره
والزمخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه قوله فانها موضوعة بازاء معان اه هذا على رأي المحققين المتأخرين
واما رأي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية وكذا الاختلاف في المبهمات
والحروف قوله والموضوع له جزئي مشخص اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع
الى الكلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع
الى النكرة المخصصة نكرة واستعماله فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم قوله بالاعلام الشخصية اي الموضوعة للشخص هي الماهية المعروضة للتشخص وهي بحالة حقيقية
او اعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين والاعراض تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص
لا انها علة للتشخص ولو قيل بكونها علة فعلتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها تبدل
الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم آخر قوله كما اذا تصور ذات زيد اه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه
فالمعلوم جزئي ولو بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان ادراك الجزئيات
المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له لانها يمكن تصورها
بوجه مختص بها كتصوره بتكرنه واجبا خالقا للكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان لفظ الله
من الاعلام الغالبة على ان غلبته تقديرية بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي تفسير القاضي قوله
او الجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان باعتبار مطابقتها
للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا هو المذهب
اليه المصنف رح والمحققون بتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما ان تأنيث غرفة وبشرى
وصحراء وشبهه كرسي لفظي ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية قوله والموصولات اه
لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني الاشارة والصلة
وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات
تعريفها ومالبسيه ال لكن ما فيه تعريفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه

وجمهور النحاة قوله العهدية والجنسية في التسهيل فان عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية والا فهي
جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام
التي للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض
للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف
ولم يذكر العهدية الذهنية لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة الخبرية قوله اللام الزائدة
وهي فيما وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه تمييزا قوله بدل من اللام
معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم
في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميم
لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلت بالراء
في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يا رجل اي اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم الاتي في
فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية قوله اذ الاصل يا رجل ام
يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توصل لنداء ها باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل قوله ولا تستلزم
صحة الاضافة او فان لفظ احد في الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه نكلف فقد تكلف قوله لانه ان صدر اه
بطلاق الا مقيد والنقود فالتقابل بين الاقسام الثلثة بالذات وتوهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم لم يقيد وابعدم التصدير بالاب
والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة
الرضي يشير الى هذا فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم او لقب وهو ما يقصد به احدهما واما
كنية وهي الاب والام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم
حيوان او صفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبي على التلويح وبهذا الاصطلاح
جعل صاحب القاموس ابو العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور قوله فهو من الكنية
اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد به التعظيم الفرق بينها وبين
اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف

بالمقت ان يخاطب باسمها كذا في الرضى وعندي ان التعظيم عند المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظ قوله فان قصد به اه
اي حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في
الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر في ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه
الغير العلمي الى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر
منه في المدح والترقي خاصة قوله فهو الاسم الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل
والحرف قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المعرف
باللام العهدية وفي المضاف بالاضافة العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة
في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي
في قوله بوضع او الحمل على عموم المجاز قوله باستعماله اه متعلق بمتناول قوله متناولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع
واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي اعني متناول لا بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلا تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام
المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن
اول الامر متعلقا بمتناول قوله اراد التنبيه فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة بديهي قوله فيما يكون اي
في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء ولم ينبه
عليه قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف
لان لفظ هذا للتقريب وبقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل
للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف بال وقال المص اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب
ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته انتهى قوله الكمية احاد الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا
له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء اي لافراد الاجناس قال المص في الايضاح
العدد مقادير احاد الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من
غير التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من غير التمييز نحو ستة ضعف ثلثة فيقوله الكمية احترز عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد
الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد اولا نحو زيد وعمرو وبقوله احاد احترز عن ما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع

وباضافة احاد الى الاشياء احترز عما وضع لكمية الاحاد فى نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكر ان يتبع اسم عدد له التمييز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه بالفاظ المذكور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء لانتقاضها بما وضع للاحاد فى نفسها وما قيل ان الاحاد احترز عما وضع للاحاد فى نفسها وما قيل ان الاحاد احترز عما وضع لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذرع فانما يصح لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف ثلث جماعات لانها احاد الجماعات قوله فالاشياء اه

ولا يخفى انه اذا كان الاشياء هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفى فى الحد ان يقال كمية الاحاد او الكمية الاشياء وما قيل ينبغى ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله فظهر من هذا التقرير

هذا التقرير لا يرضى به المصري فانه قال فى ايضاح المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكر فى العدد لانه يحتاج اليهما فى ما بعد العشرة فهما من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار الشئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان فى العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المصري بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضي على عدم صحة التعريف بخروجهما منه قوله

وان لم يكونا اه الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض وذكروا وجوها ضعيفة تفصيلها فى شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل فى التانيث قوله او باسقاطها

فان الاصل فى الثلثة واخواتها ثبوت التاء فى شرح التسهيل للفاضل المصري الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفئة وعشرة وقبيلة وفضيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود والمذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المؤنث لتاخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلثة نصف ستة وفى الرضي انما صيغ على التانيث فى الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر فى رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض تانيث العدد فى نفسه اولى قوله الى عشر كذا فى النسخة التى

التي بخط الشارح ونسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى تسع وهو سهو قال او بالجمع اي بالجمع وما يجري
مجراه قوله او امتزاجيا لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء على ان اصلها العطف لانه من المركبات
الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول او تضمنا فليس
بصواب انه ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال واحد في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي
انفرد فالواحد بمعنى المفرد اي العدد المفرد فالمراد من الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقرر
سمي الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضيء بذاته واما لانه من الانواع المتكررة مع انه غير تام
لانه اذا اعتبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من الاعداد في اقليدس ان الواحد ليس بعدد وكذا
غيره من الاعداد فاذا اجري شيء منها على موصوف فعلى تاويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان
لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت
برجل واحد وامراة واحدة فروعي جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل
قال ومائة اصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش
رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مأي كمعي والهاء عوض من الياء قال تقول واحد اثنان اه هذه الاعداد
وما بعدها موقوفة محكية بما هو الاصل فيها في مفصل العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان يدل على ذلك
ترك الواو بينها منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الاخر
لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وثلثة ثلثين جملة معترضة بين المعدودات والالف في اثنان واثنتان جزء منهما
وليس علامة الاعراب وكذا الواو في قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيهما فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله
مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن
جعلها مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما قوله اعتبارا للتانيث الجماعة في الابتداء ح
وانما كان كذلك اي جاءوا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق
ثم جاءوا الى المونث فذكروه ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف القياس لفظ في الثلثة فما فوقها لان عدد
الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاءوا الى المونث

فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو اوردوا التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفي ما علامة
فيه ولو اوردتا وان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث
نظرا لاعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبانتقال لك فظهر ان تانيث
ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ما قيل فانه تطويل
من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر
نقلا من شرح التسهيل والرضي قيل فعلى هذا لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهو ينافي ما تقدم في بحث وزن الفعل
انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمي به فان لحوق التاء بالتذكير وليس بشيء لان لحوق التاء فيها بخلاف
القياس نظرا المطرد في كل الاسماء وما قاله انما هو وجه يصحح للحوق بالتاويل على خلاف النظر قوله فرقا بين المذكر والمؤنث
والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان
مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا انصصت على احد
المحتملين فالاعتبار بذلك النص فعليه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال
الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر
الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة قوله وغير الواحد واحد ظاهره يدل على ان احدا غير الواحد
واحدي مغيرة الوحدة والمفهوم من الرضي ان احدي اصله وحدى بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة
على خلاف القياس بالاتفاق واحدي اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح
وعلى خلافه عند غيره يعني قوله وغيره يدل على ما في القاموس قوله بقاء الجزء الاول منهما حال من فاعل تقول اي منفيا لاجل
لعدم صحة التعليل وكذا التذكير الثاني عطف عليه اي تذكير الجزء الثاني في المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير اي مورد الجزء الثاني
مذكرا في المذكر كراهة اجتماع تانيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقد وقع في التنزيل
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضي ويعزى الى الرياشي وجوب التنكير للمفعول له لمشابهته الحال
والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من الثني واما
اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء قوله لانه لما حبب قيل الصواب فلانه والجواب انه

انه جزاء اما بتقدير فيقال بحذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب
قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكيا فالمنصوب
المنصوب بتقدير الشغل آخره بالحركة الحكاية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب فلا يجوز
بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله ورفع ظريف في لا غلام رجل ظريف في الدار حملا على محل
لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على التعداد واما ثالثا فلان شغل آخره
بالحركة البنائية لا ينافي الاعراب بالحرف قوله لان المعطوف اه تعليل للمبهم قوله اي عطف تلك العقود اه خص العطف
بهما بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله
الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر قوله كائنا ذلك الزائد اه جعل الجار
والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود
قال مائة والف بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما للتشريك بعدم التقائهما بخلاف العقود السابقة
قال مائتان والفان لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد
نحو ثلاث مائة وثلاثة الوف كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح قوله او واحدة عطف على واحد فيكون
مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على المائة وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف مائة وواحدة وكذا فكلها من عطف
الزائد على المائة احدهما مثال للمذكر والآخر للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف او واحدة على مائة ومائة على
واحدة بان يكون مثالا للمؤنث عطفت المائة على الزائد الى آخر الامثلة يابى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال
للمذكر ومثال للمؤنث ولزوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على المائة وترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز
العكس في الكل قوله قال الشيخ الرضي اه منه ان قوله وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكثرة
قياس ليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى قال محفوظ واجاز سيبويه النصب في الشعر والفراء مطلقا ... المفرد
جامدا فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو ... لها
مع استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل قال يجمع جمع التكسير ان وجد فالكثرة لجمع القلة ... واما فيؤثر
جمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلث عورات وقيل بجنبه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل

ونحوه ازواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيجي قال الرضي وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون

مجرورا بمن قوله الا في ثلثمائة اه اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيفت الى مائة واثباتها واجب اذا اضيفت

الى الف لان مميزها في الظاهر لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر قال كان قياسها اى بالنظر الى كون ضميرها مجموعا

فلا بينا في عدم مجيئ اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة لانهم اختلفوا في مئتين

فالجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم الجمع وقال

البعض ان اصله مائ كعصي فهو جمع مكسر قلبت يائه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة جمع المذكر السالم قوله ان يلي التميز

المجموع اى يلي التميز الذي يذكر للمئات كما يقع مثل ثلث مئات رجل كذا نقل من الشرح فالتميز فاعل يلي والمجموع

مفعوله قوله بعد ما تعود اه اخذ التميز المجيئ بعد ما هو في صورة الجمع عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التميز والمجيئ مفعوله

قوله فلتعذر الاضافة حكى الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرو درهم ومعرفا نحو عشرو ثوبه

وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلا اى من حيث اللفظ فان لفظ

المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد وواحد تدكير قليلا كنذ كير قريب في قوله تعالى

ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع في الرضي

وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مرفوض في شرح التسهيل

ان العرب لا يجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا قال مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول الشاعر * اذا عاش

الفتى مائتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * وجاء جمعا ايضا كما في قرأة الكسائي ثلثمائة سنين بالاضافة

واجاز ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل قال واذا كان اه اى هذا الاستعمال المفهوم

مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المؤنث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظ متفقين في التذكير

والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه

انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز قوله بان يكون المعدود اه سواء وقع تميزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اشخص ثلثة

او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بثلثمائة ولا بالعكس بثلثة الاف حيث وجب التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء

كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود

بل التعبير عنه بلفظ مميزهما اعني رجلا وامراة مثلا قوله بمميز زاد للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظ
فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفي فانه نص فيه اى لا مميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا قوله فلا يورد اه اشارة
الى ان ليس المراد بقوله لا مميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز كما فى الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ
التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك
المميز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء اه وهو علة للنفي لا للمنفي اى ترك
الجمع بينهما بطرح الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما قوله ما يصلح ان يكون تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى فى
الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع فى الواحد والمجموع فى الاثنين قوله اى الصالح لان يكون تمييزا لهما دفع
بهذه الغاية ايراد الرضي بان هذا التعليل لا يستمر فى نحو واحد رجال واثنا رجال قوله وبصيغته اى بهيئته بقرينة المقابلة
بجوهره قوله فان من صيغته اه اعني الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق قوله فان قلت هب اه
حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه انما ينتهض فيما اذا اورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه مبينا
للجنس ولذا جاز فى قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظه عن لعدم فهم الاثنينية قوله ينبغي ان يعتبر اه يعني ان
اللائق والقياس ان يعتبر فى الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز ساير الاعداد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز
الاثنين قياسا وما وقع فى الشعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام خلاصته اى معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء
بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة
التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال لا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق
الى الفهم قوله فاختاروا اه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية
وكل منهما مغن عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقط ان لحوق العلامة اخف فاختاروا لهذا الترجيح قال وتقول
عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعد من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب
بقوله وان شئت قلت وتعترف قوله اى فى الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد وعما سواه من الاعداد والمتعدد وبهذه الصيغة
اى التفسير لا يشاركه فيها غيره قال وتفسيره مصدر مضاف الى الفاعل او مفعوله محذوف فان قدرهما الشارح
قوله على هذا القياس اى قياس الثاني ولا حاجة اليه قوله فلا يجري اه لامتناعه عقلا قوله لا تمييز اشتقاق اه وذلك

لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث والفعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فانه
لها الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرة من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين نحو اربع وسبع وتسع واما
ما هو بيان الحال والمكان فى صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس بمعنى اذ لا يدل على معنى حدثى قائم بها لانما
معناه الواحد فى مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اى مرتبة من المتعدد فى نفسه
لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فانه حالة بالنظر الى ما تحته قوله والحادى عشر بتقليب الواحد الى الحادى
بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا فى الثانى عشر مع اعمالهما بان كالثانى نحو معديكرب كذا فى
الرضى قوله وتقول فى المعطوف اه واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد
فيهما وكان القياس العاشرون والثالثون كذا فى الرضى ولذا تركهما الشارح قوله اى من اجل اختلاف الاعتبارين اه يعنى ان قيل
اما مرتبا لا على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضى الاضافة الى
الا ... مل بمرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد فى العدد الذى تحته قوله بالاضافة اه واذا
نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة هنا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء
الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر قوله بالاضافة مطلقا لا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة
ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا اجريت ذلك مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة
قال نعم نصف على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسى الى اثنين قوله الى عدد يساوى عدده لفظ الاخير الى اصله او الى ما فوقه
اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا مساوى اصله الا ان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا له وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا فانه لو
اريد ذلك يتوهم احد ثلثة اى واحدهم قوله او الرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثة ذكر
بطريق التمثيل والمراد قبيل ثالث ثلثة وامثاله نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب
وليس المراد انه يتعين ثالث ثلثة باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يتعين ذلك الا باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة
فقط قوله والا يلزم اه اى ان كان المراد الواحد مستقلا من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول او الثانى
او الثالث من كل ما بنى للواحد من المتعدد باعتبار حالته وتخصيص الشارح الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما فردهما فذلك
مستبعد جدا اى عند العقل اذ انه ان يتم اول العشرة وثانى العشرة لا عاشرها ولعل الاستعمال وقع بغير حال المذكر والمؤنث

والمؤنث اي من الاسم المتمكن لان ما هو المثنى منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد
عليه نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المؤنث وداخل في تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الآتية
انما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابعة لما
يعبر به عنه من كونه مؤنثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعرفان بما سيأتي اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة
لهما فيما سيأتي احكام لما هو قسم منه قوله لاصالته اذ ما من مذكر ومؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر ولانه لا يفتقر الى
زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الاسماء اذ المقصود مدلولاتها فان قصد لفظ الاسم
جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء
ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل قوله او حكما والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار وقدر
ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثي كعقرب ففيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل
وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء كذا في الكافية وفي رضي الشافية انهم اجتزؤا في الثلاثي
الذي هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه
والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف الكلمة المتصل بها لم يريدوا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها اصلي لحذفوه
في التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين
ونقل فيه قولين والشيخ زعم انه اختار الثاني بجعل التاء في الرباعي ملحوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء والا تجر
على تقديرها قال وعلامة التاء وعلامة المثنى لا تكون مطردة ولا منفكة فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى وان الالف
المقصورة قد تكون من نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة للالحاق نحو ارطى او لتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة
قد تكون في نفس الكلمة كرداء وكساء وقد تكون للالحاق كحرباء ومختار المحققين بقرطاس وقرطاس قال او ممدودة في رضي الشافية
الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما تمد لاجل الهمزة
ولذا لا يمد المقصورة واختلفوا في علامة التأنيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة من الالف المقصورة والالف زائدة قبلها
وقيل الهمزة بنفسها وقيل الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة
والالف معا للتأنيث كذا في شرح التسهيل والجاربردي نقلا عن شرح الهادي وعلى التقادير يصدق ان الممدودة

علامة التانيث باعتبار جزئها الثاني او الاول وتمامها فافهم فانه تحير فيه الناظرون قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب
المفصل وزعم هشام ان علامة التانيث في هذي كسرة الذال قال بازائه ذكر اه في الرضي لو قال الحقيقي ذات الفرج
لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي لكن فرج فالنقض غير محقق فلذا قال اولى قوله تعيين ما
جعل فيها يكون بازائه انثى كعين ويكون بازائه شيء لكن لا يكون ذكرا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكر او يكون ذكر لكن لا من جنس
الحيوان كنخلة فكلها مونث لفظي قال واذا اسند الفعل اي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم
بزيد عند من اسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فالاولى ان يقول الشارح الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل
قال فبالتاء اي غالبا قد ورد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي نحو ولا ارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة
وفي بعض نسخ المتن فالتاء اي واجبة قوله الا اذا كان اه والا اذا كان جمعا فانه يجيء بيانه بعد قوله وحكم الجمع اه فهو بمنزلة
الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض للاستثناء ايضا قوله لك الاختيار في الحاق التاء اه مع فصل ولا وقد جاء القرآن
بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس ببعيد للاجماع في قوله وجمع الشمس والقمر فاذن الامران مستويان
كذا في الايضاح قوله وانت في غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع
مع الاستقراء عرفاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجه عن موضعه وجعله لما هو ذكر فمقتضى التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى بخلاف
اسم الجنس لبقاء اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف فلكونه حالا في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال في غيره
فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المونث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران نحو قال
ابن تانيث قالت في قوله تعـ وقالت نملة تدل على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفاء النحويين قال المصرح في الايضاح
اذا اجاز هذه جماعة وذكر ثلث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا انتهى وذلك على قول ابن السكيت
فانه لا يجوز تانيث فعل المونث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما له او لا فتانيث نملة عنده كتانيث طلحة قوله وجعل بعض الشارحين اه
فسنده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار نسخ لقوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الشارح مخصص له ولا يخفى ان هذا
الفرق انما يظهر اثره في جواز العام بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما بين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض تيقنا وقوله
الى المونث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا قوله حضرت القاضي اه اورد الشالين ما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة الفصل
بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الا هند قوله او ضمير الجمع الا الواو والنون قوله لو كان جمع المذكر السالم اه الا في بنون فانه

فانه یجوز التاء قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائیل لانه فی حکم الجمع المکسر لتغییر بناء الواحد فیه والا فی الجمع السالم الذی واحده
مونث نحو ارضون وسنون فانه فی حکم الجمع المونث السالم من جواز التاء وترکه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فیه
عوض عن الالف والتاء ولو ارید من قوله جمع المذکر معناه الاضافی وجعل السالم نعتا للمذکر لم یحتج الی الاستثناء المذکور لکان اخصر
قوله واحده مونثا حقیقی التانیث کنسوة او مجازیه کدور او مذکرا حقیقی التذکیر کرجال او مجازیه کایام وسواء کان الجمع جمع التکسیر
کما فی الامثلة المذکورة او جمع المونث السالم کالزینبات والطلحات والجبلات والغرفات فهذه صور ثمانیة یجوز فیها التاء وترکها
قال حکم ظاهر غیر المونث الحقیقی ای مونث ظاهر غیر المونث الحقیقی فلا یشمل المذکر علی ما توهم لا فرق بینهما الا فی شیء واحد وهو ان حذف
العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لکون تانیثه بالتاویل فهو کونه بمعنی الجماعة وانما لم یعتبر التانیث الحقیقی الذی کان للمفرد
لان المجاز الطاری ازال حکم الحقیقی کما ازال التذکیر الحقیقی فی رجال وانما لم یعتبر الجمع بالواو والنون التذکیر الحقیقی لبقاء لفظ
المفرد فیه فاحترموه بخلاف الجمع المونث السالم لتغییر المفرد فیه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فیه نحو حبلیات وحمراوات
یجوز فیه التاء وترکها کما فی الجمع المکسر قوله من جموع التکسیر الصواب تاخیره عن قوله غیر جمع المذکر لانه بیان لما بقی بعد التخصیص
وان یراد جمع المونث السالم کالطلحات فی الرضی وضمیر العاقلین لا بالواو والنون اما او نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الی
الفصل واما ضمیر المونث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الی جریان معنی الجماعة علی اللفظ قوله ولا یقع حاجة لبقاء لفظه
المذکر الحقیقی فیه قوله المقرون بالتاء الساکنة لکونها علامة علیه والمقصود اداة التاء وان لم یکن ضمیرا فهی دالة علیه فلذا اقامها مقامه
قوله فی کونه جمع المونث الحقیقی او المجازی جمع تکسیر او سلامة نحو النساء والزینبات والدور والطلحات والقرینة علی ارادة هذا
المعنی من قوله والنساء مع ان الظاهر ان یراد به الوصف المختص به وهو کونه جمع التکسیر للمونث الحقیقی مقابلته بالعاقلین ای الذکور
العقلاء وغیر العاقلین اما بان لا یکون ذکورا وهو المراد بالنساء وبان لا یکون عقلاء وهو المراد بالایام قوله وان لم یکن من العقلاء
وانما ترک المصرح مثاله لانه علم منه بقوله والنساء بالطریق الاولی فانه اذا جاز فی جمع المونث العاقل بمجرد انتفاء المذکورة ای الواو
النون کان جوازه اذا انتفی الذکورة والعقل اولی قوله جمع المذکر سواء کان جمع تکسیر نحو الایام مضت ومضین او جمع سلامة
نحو الجبلات جمع جبل وهو القدح الغلیظ من الخشب قوله غیر السالم الصواب لغیر العاقل کما فی قوله واما فی جمع المذکر لغیر العاقل
لانه یصدق علی الرجال انه جمع المذکر غیر السالم مع انه لا یجوز فیه فعلن قوله موضوعة له ای لجمع المونث عاقلة کان او لا
قوله لا اصل له فی التذکیر لان الاصل فیه ان یکون مذکرا حقیقیا قوله غیر ای انه یتفرع علی المنفی لا علی النفی ای الکان له اصل

في التذكير قياساً على جمعه قال المثنى التثنية في اللغة دو كردن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظ وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده على عدده وقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرته لعدم اختصاصه بشيء بخلاف الجمع كما سيجيء قال آخره بالنصب مفعول لحق والالف فاعله وزاده لان اللحوق لا يختص بالاخر اي آخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فتقييده بل بهذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف لحق آخر مفرده من حيث انه لحق آخره فلا نقض نعم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه وهذا التوجيه احسن قوله او قد عطف على قوله اي آخر مفرده قوله والا اي ان لا يكون احد الامرين بل يترك على ظاهره قوله لا يصدق او فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ومانعا قوله ولو اكتفى بظهور المراد فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قيدا قوله عوضا عن الحركة والتنوين اللذين في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين كقولك جاءني غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا في الاقليد والايضاح قال مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في اللغة وقال الشيباني ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوزونه ومن ذلك قول فاطمة ع يا حسنان ويا حسينان قوله لئلا يتوالى الفتحات ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر قوله على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الاستعمال وعدم الدلالة اما منع الاستعمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية قوله صح ان يتم اه وكذا صح ان يتم ان الدلالة لكونه غرضا من الامور الثلثة باعتبار كونها اعراضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما في اللباب قوله يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع المكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين كجمالين وتمرين قوله باعتبار دخوله تحت الحقيقي ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع له

ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس قوله الموضوع بالمعنى الاعم للوضع اعني تعيين اللفظ له لا انه على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المثنى المجازي ايضا كالاسدين قوله بوضع واحد احتراز عن المشترك باعتبار تعيينه كالقرءين للطهر والحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد قوله المشترك بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله لا يستغنى اه وما وقع في تعريف الشيخ من قوله ليدل على ان معه مثله من جنسه يدل على ان المراد من قوله فقط المثلية في الوحدة ولا يدل على ان يراد المثلية مع المثلية في الوحدة قوله اشارة الى فائدة اه يعني انه ليس داخلا في التعريف قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كان حقيقيين كالقرءان او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اندفاع السؤال الآتي واندفع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك قوله لبعضهم وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والجارية قوله هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز ان يجعل اللام اه منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولا فلانه ح يكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلة تحت ضابطة وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تثنية مختلفي اللفظ تحفظ ولا تقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم بقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث هما مشتركان في كونهما مسمى بالاب والقمر فتاويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس كذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والام على العرش لا رفع المسميين بالاب وعلى ما ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي شرح التسهيل ان مثنى التكسير نحو [illegible] العسكرين ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى حقيقة ومع الاشكال قوله لا شبهة في صحته اه لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله والمصنف رح اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذا ولذلك قال الشارح الرضي ره المصنف متردد في ذلك قوله يأول بالمسمى به وهذا التاويل ثابت في نظر المتكلم يجعلها بازاء العلمية تنافي الاستعمال

في اكثر من واحد واذا اولت به وزالت عليتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة في امر معنوي
محقق وهذه مشتركة في امر معنوي محقق بخلاف هذه مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى بها ولاجل زوال علميته انتزعوا
او خال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كان تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فيكون تثنيتها ايضا شاذا قلنا ليس كذلك لان الجواب
ان تنكير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة من غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف
مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان تثنية تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه
على اصله وبما ذكرنا ظهر لك الفرق بين مثنى التغليب في اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء لكون
يكون التاويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول قوله ان لا يذكر اه فيستعمل تثنيته ! اسماء الاجناس والاعلام
قوله كما سيطرق اه لا يظهر نكتة وضع المظهر موضع المضمر والظاهر كلمة قوله الاسم المقصور اشارة بتقدير الاسم
الى ان المقصور لا يكون الا الاسم فلا يقال رمى مقصور قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة.
عن الف الممدود المتبوعة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن الف مقرونة بهمزة كحمراء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا
وقفت عليه قوله محبوس عن الحركات لكون اعرابه تقديريا قوله لانه ضد الممدود اه اي مشتق من القصر المتعدي مصدر
قصر يقصره بمعنى ضد المد او الحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه قوله كعصا
الغ كعصا وكابي بدل قوله كابوان في المسمى بابي ثم قال عصوان وابوان مثالان للتثنية للمقصور الذي الفه منقلبة عن
واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرحيان وكيتان وانما كان اصل الفه
عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع اولا و
للاشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من عميم الاصل فان الف الاسماء المبنية البناء كمتى واذا وابى اصل
لها وفي الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب فقد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما قوله ولم يمل بكذا اوقع في التسهيل وقيد
في الرضي بان لا يكون بسبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اي غير ما فيه اه اي
المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة قوله من الرباعي اه بيان
لما قال قلبت الفه واوا ثم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقلوبة بالياء ثم تقدير
فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه

فان فيه حذف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة من الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او
مكسورة كالربوا يجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في المخرج مع الضمة او الكسرة في الصدر ولهذه النكتة
لم يقل المصنف والا ياء مع انه اخصر واوفق للسابق لانه تقديره قلبت ياء قوله اي غير زائدة اه فالاصلي
بمعنى الثابتة في محله لتخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج
ح ما لا يكون منقلبة عن اصلية قوله كقراء بضم القاف اه هذا يخالف لما في القاموس من ان قراء ككتان الحسن القراءة وكرمان
المتنسك ولعل الشارح اطلع على ذلك قوله فينبغي ان لا يقع اه مبالغة في الحذر عن اجتماع الامثال قوله اي لتقلبها اي تقلب الواو
تعليل لاقرب قوله بان يكون للالحاق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم في قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ونبه
الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للالحاق وللتكثير كما مر قوله
كعلباء ان العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرق صحاح كذا نقل عنه قال فالوجهان جائزان الا ان القلب
الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس قوله
ملحقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه بكذا عبارة الرضي ونفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا في مثل علباء هو الواو او الياء ثم
عوض عنه الهمزة قوله قد تصحح اه نقل عنه عبارة المفصل بكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته وان سبقها الالف اولا
فالتي سبقها الف اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة
في حكم الاصلية كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا تقلبن
وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح بكذا واما الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن الجاري مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا اعم اه فلا يدل على جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا
قوله عن آخر المثنى اي آخر مفرد المثنى قوله انصالهما اي اتصال كل واحد بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي لكل واحدة
بدون الاخرى قوله صارتا اي الخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد من لفظ الخصيين في قوله كل واحد من الخصيتين
معناهما ومن ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اي اسم فيه اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى
ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين مسمى به لعدم كونها كلمة كما يجيء في كلام الشارح رح ان الواو والنون والالف والتاء

وان من تمام الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين وجمالين فانهما
وان دلا على الآحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الآحاد فالدلالة
عليها تضمنية قوله على جملة آحاد قيد المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الآحاد لكونه لكل الافرادي
لا على جملتها نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر علمت نفس ما قدمت قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به
عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الآحاد لكن تلك الآحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل
الناس كل القوم قوله اي بحروف هي مادة لمفردة بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد
اعم من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا زاد لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه
وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا والكائن في مقابلة المثنى والمجموع لكنه ملحوظ
ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على اي واحد كان فلا دور في التعريف قوله اما بزيادة اه اي بزيادة حرف كرجال
ومسلمين ونقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكنات كنذر ونذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد
يجتمع الاثنين كرجال ورجل وكقضب وقضيب قد يجتمع الثلث كقضبان وقضب قوله او حكما كفلك وهجان قوله واسماء
الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها الدلالة على الآحاد واما التي لا فارق بينها وبين
واحدها فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل قوله فانها وان لم تدل عليها اه فالمراد بالدلالة الدلالة
في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابت مفارقه وفي اثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما في
اسماء الاجناس ووضعا واستعمالا كما في المجموع المستعملة في معانيها الحقيقة ولو اريد بها الدلالة وضعا كما في تعريف الفصل
خرج اسماء الاجناس بقوله دل على آحاد قوله وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنحو تمراه تفريع على ما تقدم
من تعريف المجموع قوله مما الفارق بينه اه فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على
الآحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا يتميز آحاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم
دلالته على الآحاد للتنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا قال ونحو ركب اه
نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك
لانه لو كان جمعا لراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجي وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده

وهذا الايرد بل نقيد ركيب وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح من ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان
وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فلا بد من تخصيص نحو ركب
باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف قوله والفرق بينهما اي بين الجمع وبعدم كونهما على الاوزان
المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم
كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده في التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما
بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذي ذكره الشارح ظاهر في اسم الجنس الذي يستعمل في الواحد والاثنين فان اسم الجمع
لا يستعمل فيهما واما الذي لم يستعمل فيهما فالكائن له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم
ورومي وان لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل ففي الرضي انهما اسما جمع وفي القاموس انهما اسما
جنس قوله وقيل ذلك اه اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد قوله على انه لا ضمير اه
فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس قوله كالجامل والباقر اه نقل عنه الجمل
زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباته والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى والتاء
للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها قوله فالجمع الصحيح المذكر اي المذكر مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على
انه كما يقيد بالاضافة يقيد بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر الجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف
والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قوله مضموم ما قبلها لفظا
نحو مسلمون وتقديرا نحو مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها قوله على سبيل الخلو قدم تفصيله في نون التثنية قوله ذلك
اللحوق اه وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون
بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة لكون النون
منويا في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله
ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه لفظ المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله آخر مفرده على حذف المضاف لان
الياء والالف ليستا آخر الجمع بل وسطه قوله اي الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع قوله والمكان آخره
جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اي آخر الاسم اه لم نغير

لي فائدة هذا التغيير فانه قد سبق تغيير اخره في المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا قال حذفت الالف
اشارة الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف قوله اي شرط الاسم او جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه
الى الجمع لان شرط الجمع رعايته بجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون
وبجانب اللفظ لان ضمير كان لو كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه يلزم الانتشار ولو كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف
اي ولو كان مفرده بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصرح في شرحه من انه لا حاجة الى قوله فمذكر لان الكلام في الجمع المذكر
وانما ذكره لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر كلم لقب له تعلق بمعنى المسمى اي من غير تحقيق معناه كما يسمى الاصغر بالاسود ويمنع من يتبادر الى الذهن تقدم المذكر وتظن
ان علمه واصل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح او الى المذكر الذي
يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكرا اه ان في المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان الشرط التذكير
والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما القول بان منشأه اعتبار الحيثية ومآلها الى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وانا
لا نسلم ان مآلها الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اي فحصول مذكر كما في الرضي تكلف ثم قوله فمذكر اما ان يكون خبر القوله شرطه
فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط وهو لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر
وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكر ويكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم
حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز ولتساوي الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشيخ الرضي
في بحث كلم المجازاة لا يلغي الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية
خبر المبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد اخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد
الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير الكان العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه شرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير
المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف اللفظ القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا
القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما اه جملة استئنافية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية
خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكر عائد الى ما يرجع اليه ضمير كان ومع لا يحتاج الى تاويل قوله فمذكر بكونه مذكرا او الجملة
بتاويل مضمون هذا الكلام اي شرطه مضمون هذا الكلام او يحذف المضاف من المبتدأ اي بيان شرطه هذا الكلام فيكون

فيكون المبتدأ او الخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما في ضربت شان وقولنا مقولي زيد قائم فتعسف كما لا يخفى وركاكته على الفطن و
بالجملة الحق ما قاله الشيخ الرضي هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل قوله
اي اسما محضا غير صفة الاظهر اي غير صفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم
كان وخبره قوله اعوج او بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال او صاحبه
اليهم من بني آكل المرار وفرس لغني بن اعصر كذا في القاموس قوله واراد بالمذكر يعني ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما
لا يكون فيه علامة التانيث الا انه خص التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللغوي اعني ما اتصف بصفة الذكورة
فاندفع اعتراض الشيخ الرضي كان عليه ان يقول شرط التجريد عن التاء ليدخل نحو سلمى ودرعا اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي به
مونث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيها مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء ح
قوله غير علم ان كان معناه غير منقول عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمي به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته
اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما
متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه مذكرا يعقل لم يفسر المذكر ههنا احالة على
ما سبق لا يقال فيلزم الاستدراك قوله ولا بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله مذكرا لانا نقول المفهوم من مذكرا اشتراط
تجرده عنها في الجملة لما تقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامة
يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في الجملة يعني علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اي لا يكون ذلك
الاسم مذكرا اي مجردا عن التاء ملتبسا به بان يستعمل بمعنى كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمونث قوله
ان لا يكون ذلك الاسم اه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المونث كما لا يخفى
قوله اي مذكرا غير مستو اه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير
كما في زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالصفة المشتهرة وهو انه مذكر غير مستو مع المونث في الصيغة بهذه الكيفية
وهو ان المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء قوله بل يكون اه اقرب من
قوله غير مستو وتخصيص بعد تعميم اشار به الى ان المعتبر اصالة في الصفة التي تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستو

مع المؤنث في الصيغة اي مخالفا فيها او الثا ب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتعديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة او لا استواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس في بعض في كل منهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامر وامرأة ورجل ورجلة وكل صفة لا تلحقه التاء وكانها من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث فعلاء واخراجا من هذه الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي اعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور اه اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة لموصوف محذوف والمعنى الا ان يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصيغة اي في صيغتها وهيئتها مع المؤنث بان يستعملون للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشيخ الرضي بان هذه العبارة اسخف من قوله مذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام كيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشرح جعله راجعا الى الاسم المذكور فقد بر فانه مزلة الاقدام قال مثل علامة وما قيل ان علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بشيء لانه ليس مذكرا مستويا مع المذكر قوله لزم اللبس بين جمعه التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيها على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه بكسر العين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور الفاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والمائين والفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء لتنبيه على انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء وكانه قيل ارض وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كعدة او ظاهرة كغرفة الكائن مضموما كسنة او مضاعفا كعدة او معتل مجوزة وبعضه وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كثمرات وعدات قوله تحت قاعدة كلية وهي قوله سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف اللام مطلقا ما لا يكسر جمعا هذا الجمع مطرد

او كسنون او غير معتل كشنون فبقوله ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذوي التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء
كما رفان اصلها ماه بدليل مياه وبقوله المحذوف العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما يكون
عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مما لا مذكر له خرج
ما له مذكر كهنة فان له مذكرا وهو هن وقوله مجموعا هذا الجمع حال من ضمير نقصه اي جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون
فما دخل في هذه القاعدة كسنين وثبين وقلين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين واهلين وبنين فشاذ قال الف وتاء
وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيثه غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين
كما في رجال ومسلمي ومسلمات والصغارية كما في الرضي قوله هي شرط الجمع الصحيح جرى في ارجاع ضمير شرطه ههنا على العلم
بعدم الصارف بخلاف ما تقدم قال فان يكون اي فهو ان يكون الضمير عائدا الى المبتدا الذي هو شرطه والشرط مع الجزاء
في محل خبر المبتدا كذا في الرضي قوله اي مذكر ذلك المفرد فلا مذكر للجمع قوله لئلا يلزم اي لو جمع المونث جمع السلامة ولم يجمع
مذكره يلزم مزية الفرع على الاصل قوله جمع بالواو والنون قدر الصفة بقرينة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو
والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط
في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة
جمع بها وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بها كصعبة
وصعبات لمن قال انه لا حاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا او ما له مذكر لم يجمع [بالواو]
والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يات بشيء وان اتبع الشيخ الرضي في ذلك حيث قال ان
المونث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان
له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء
ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس
مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل
التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار تحكم قوله بلحوق الحروف فالتغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغير ا
اعتبار كرجال وافراس فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصلا بزيادة الالف [الالف]

قال افعل وافعال اه في الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء الفعل جمع كثرة واما اذا لم يجئ التكسير فيها فهي للقلة
والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اه اقول يجيء فيه البحث والا فهي مشترك كاجادل وصلائع قوله نحو لمنة فرزدق اه والنكتة
في ذلك التنبيه على ان القلة لا الكثرة انما هي بالنسبة الى السامع كثرة تقل بعضهم من الرجال قال اسم الحدث اي موضوع
وان دل بسبب العارض على امر زائد عليه كالوحدة والعدد قوله معنى اه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اخذ في
الاسم المبيه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى والاختصاص الناعت اذ النعتية في التحيز فانه اصطلاح
المعقول قوله قائما بغيره قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلق حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس
حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا امر وافق لما في حاشية المطالع في
بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب
الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع ما وفيه نظر اما اولا فلان قوله سواد صدر عنه اب عن اعتبار
النسبة الى المحل في مفهومه لان المصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما في الرسالة الوضعية
من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من جانب
الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ولما في الرضي ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به
وزمان ومكان وبعض المصادر ربما يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكن وضع الواضع لذلك الحدث
مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب ان يجيء في
نظره له فاعلا ولا مفعولا ولما يجيء من ان النسبة الى فاعل المصدر غير ماخوذة في مفهوم المصدر فالاوجه ان يقال المراد
معنى قائما بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اي بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا
القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور في المصادر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض
سوى الفعل والانفعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون
الثاني قوله والمراد بجريانه اه في الرضي يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حدث
حدثا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل تبتيلا لا يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل
جار على المصدر فسره الشارح بما ذكره والمراد صحة الترتب والاعتبار من الفعل للمصادر قوله ما لم يختص الفعل منه اه

اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم يشتق منه الفعل ثلثة ما آخره الياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع لفعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشريح اخرج الثلثة من تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج عن التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو ويلا وويحا ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي تعبيرهم عنها بالمصادر قوله والكل بالاخيران مفعولا مطلقا اي بطريق الوجوب فانهما عامل النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله قال ويعمل اي المصدر وظاهره ان يكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود اي الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح للمصري قال عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه وبالحرف قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو التجدد والذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فعقد طرأ عليه بدليل اقتضاء العقل فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه متقديرا ان مع الفعل منشاؤه عدم التدبر ولما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهب البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور ولذا شرط كونهما بمعنى الحال او الاستقبال ليتقوى بذلك المشابهة قال ولا يتقدم معموله جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور قوله لكونه متقديرا ان مع الفعل هذا ما عليه الجمهور وفي البسيط اختلفوا في التقدير بل من شرطه تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من تقدر نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلوبا للشيء مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان لكونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال

فی البسیط بالحروف السابکۃ وقال فی التسہیل بتقدیرہ بالفعل بعد ان المخففۃ او المصدریۃ او ما اختہا قولہ ولا یتقدم علیہ لکونہ موصولا حرفیا قولہ فیلزم اجتماع التثنیتین ای اجتماع العلامتین احدہما نظرا الی المصدر نفسہ لانہ یثنی ویجمع للعدد والنوع وثانیہما نظرا الی الفاعل لغرض استتار الفاعل فیہ وہذا ان اتی فیہ بالعلامتین وان حذف احدہما لزم اللبس فلا یعلم ان ضربان مثلا لتثنیۃ المصدر او لتثنیۃ الفاعل واعترض علیہ الشیخ الرضی بانہ یجوزان یتحمل ضمیر المثنی والمجموع ولا یثنی ولا یجمع کاسم الفعل والظرف یعنی لا یثنی ولا یجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضمیرہما کما فی اسم الفعل والظرف نحو الزیدان ہیہات وفی الدار والزیدون ہیہات وفی الدار یعلم حال الضمیر من کونہ للاثنین او للجماعۃ من المرجع فلا لبس ولا استحقاق اجاب عنہ الفاضل الہندی بان القول بالاستتار فی اسم الفعل والظرف مجاز مبنی الاستتار فی الفعل الذی ہو نائب عنہ وہذا انما یتم علی القول بان الظرف واسم الفعل لیسا بعاملین فی المستتر بنفسہما واما علی القول بانہما عاملان فیہ بنفسہما فلا وقیل الاظہر الاخصر فی وجہ عدم الاضمار فی المصدر ان یقال لما کان یحذف فاعلہ فلو اضمر فیہ لالتبس بالمحذوف وفیہ ان القول بالحذف مبنی علی عدم الاستتار اذ علی تقدیر الاستتار لا حذف کما فی الفعل قولہ وکذا الحال فی اسم الفاعل اہ فان تثنیتہما وجمعہما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسہما قولہ فلا حاجۃ الی اعتبارہ کما اعتبرہ الفاضل الہندی قولہ لان النسبۃ الی فاعل ای مطلقا معینا کان او مبہما غیر ماخوذۃ فی مفہومہ بخلاف الفعل فان النسبۃ الی فاعل معین ای معین کان ماخوذۃ فی مفہومہ ولذا کان معناہ المطابقی غیر مستقل بالمفہومیۃ بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفۃ المشبہۃ فان النسبۃ الی ذات ما ماخوذۃ فی مفہومہا مع تلک الذات لکانت مستقلۃ بالمفہومیۃ قولہ مع ان عمالہ اہ اشارۃ الی دفع ما یرد من ان اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ الی المفعول کما یدل علیہ قولہ وقد یضاف اہ فالائق ان یقول واضافتہ الی الفاعل اکثر وجہ الدفع ان الجزا ہہنا بالنسبۃ الی اعمالہ منونا فانہ اولی ویفہم من الرضی انہ بالنسبۃ الی عدم جوازہا فی اسم الفاعل قولہ اولی اہ الیہ ذہب البعض وفی الرضی ولیس اقوی اقسام المصدر فی العمل المنون کما قیل بل الاقوی ما اضیف الی الفاعل لکونہ اذن کالجزء من المصدر کما یکون فی الفعل فیکون عند ذلک اشد شبہا بالفعل ویمکن ان یقال المصدر المضاف اقوی فی العمل فیما عدا الفاعل المضاف الیہ کما یدل علیہ تعلیل الرضی المصدر المنون اولی بالعمل فی الفاعل من المضاف الیہ کما یدل علیہ تعلیل الشرح والقائل المنون فی لفظہ والمضاف فی محلہ قولہ وقد یضاف الی المفعول اذا قامت قرینۃ علی کونہ مفعولا وتلک الاضافۃ اکثر عند حذف الفاعل ویجئ علی قلتہ مع ذکرہ حتی ذہب البعض الی عدم جوازہ لکن نص سیبویہ علی

نبه على جوازهما ولم يجئ فى القران الا ما روى عن ابن عامر انه قرء ذكر رحمت ربك عبده زكريا بضم الذال والهمزة قوله
ولكن جوازه وايضا قد يقع حالا بدون التقدير نحو قول العرب سمع اذنى زيدا يقول ذلك وقول اعرابى اللهم ان استغفارى
اياك مع كثرة ذنوبى للوم وان تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوك لعى كذا فى شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقرينة
المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق لكنه ليس صرفا قوله من غير تجويز اه وفى التسهيل ان الغالب ذلك
قوله او محذوفا غير لازم كذا فى التسهيل والايضاح وفى الرضى ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله
لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل قوله اى المصدر اه يعنى ان ضمير كان راجع الى
المصدر ونبه لاجره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اى المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام فى المصدر
وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر وقال بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة والا لم يقدر الفعل
قبله فلم ينتصب عنه بل مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه قوله عمل الفعل للاصالة ووجوب اضماره لعارض لا اثر له
فى تقدير العمل قوله للنيابة اى لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل
لقيامه مقام الفعل المقدر كذا فى الايضاح قوله للمصدرية كسائر المصادر يعمل لكونه بتاويل ان مع الفعل قوله اكثر اى المصدرية
وقوعا واظهر لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تاويله بان مع الفعل
وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما فى الرضى من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مأولا بان مع الفعل
لا يضر فى كون ما ذكره الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى قوله اى حدث اى معنى قائم بغيره نفى نسبة الاشتقاق
اليه تجوزا باقامة المدلول مقام الدال اى ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحى لان اشتقاق اسم الفاعل من
المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافى فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اى مصدر
كما فى الرضى ويكون التجوز فى اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر
ايضا قائم بمن تلفظ به قوله موضوعا اه اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع وذلك ان تقول فى
الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعى واللام للاجل قوله اى الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء
على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات قوله اى لذات ما اه ان موصوفه وانه يعتبر باسم الفاعل كون الذات للنسبة
منسوبا اليه لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على نائبه بضرورة الاستتار قوله لان ما جعل امرا فيه او كونه شاملا لمن يعلم

غير اسم الفاعل

لمن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تم قوله قصد التغليب لكن مقام التعريف يابى عنه قوله وغير ذلك من الاسماء المشتقة
قوله ويكون من قام به اه لانه المتبادر من وضع اللفظ لشئ لكونه مقصديا واعترض الرضي بان هذه التعريف لا يشمل نحو
زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما
معينا دون الآخر ولم يتعرض الشريح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار
بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الاضافات المتحدة في الجانبين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالفرض
بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به
متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة المكررة من مجموع الاضافتين لا من اضافة معينة الى
اضافة اخرى ورد الفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فاجاب بان القائم اعم من ان يكون
حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الآخر مع انها مسندة الى واحد
منهما معينا فتدبر قوله خرج عنه اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته فانا كارم لانه موضوع
للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ويبنى بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر
نحو كارمني فكرمته اي غلبته في الكرم قوله واستدوا اخراج اسم التفضيل الى اخره بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا
باحد الازمنة الثلثة والكان قد يدل على الحدث بمعنى التجدد قوله ولا يبعد ان يلتزم ذلك الاولى ترك لفظ البعد فانه قال
ابن مالك في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على زنته خروج امثلة المبالغة ولم يحتج
في ذلك ضمير لان اسم الفاعل غيرها على زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجيء على وزن مفعل نحو حب يحب فهو محب فلا يقال
حاب وعلى وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو هم الرجل بجرد فهو مهم قال بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وربما كسر ميم
مفعل اتباعا للعين او ضم عنه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن منتن وربما استغني من مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب
وربما استغنى بمن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب قوله وعمل اه قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف
خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر والموصوف قال بشرط كمال او الاستقبال اه ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق
انه شرط عمله في المفعول به لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق كمرور مطلوله
واما بالنسبة الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا او الكان مظهرا فظاهر كلام سيبويه انه يرفعه وذهب

وذهب بعض النحاة الى انه لا يرفعه قوله ومضى آه ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك محكي الان على ما تلفظ به
كما في قولك دعني من تمرتان بل المقصود حكاية الحال لحكاية المعاني الكائنة ح الا الفاظ قال جار الله ومعنى حكاية الحال
ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه كذا في الرضي قال على صاحبه المذكور والمنوي نحو اطالعا جبلا قوله
ونحوهما ايضا مثل هل ضارب الزيدان لفظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان قوله من حروف النفي صريحا او ما ولا به نحو
انما قائم الزيدان قوله والمتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق قوله وذكر مفعوله لانه
لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس قال في بحث الاضافة ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس
بالسوط لانه يكفيها رائحة الفعل قوله اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوي فهو اما تمييز من حيث المعنى او ظرف
اي في المعنى او حال اي في المعنى او مفعول مطلق اي اضافة فقال المعول آخرا من حيث المعنى لانه لا عمل له في اللفظ والفعل مقدر عليه الا ليستقيم
في مثل هذا اظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان واجيب بان كتابه جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال
مصنوع والصحيح هذا الظان زيد قائما وقال السيرافي انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة
اليه قوله بتغيير صيغته او ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء والمعنى كون الجر وجها
موضعا الفصل عنه الشيء وخرج منه فيؤل الى ما ذكره الشارح وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق الجرور بن على ما قبله
فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث يخرج آه احتراز عن تغيير لا يخرج به عنه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار الحيثية قوله للمبالغة قوله
اذ كانت للمبالغة لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول لما ان فيه صرف كلمة من ان معناه المتبادر اعني التبيين
فالتوجيهان متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة آه لان المبالغة وصول الشيء الى كماله وفيها قوة معنى الحدث الذي يتعلق عليه
بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه فضعفها الى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل قوله بالحاق علامتي
التثنية آه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فهو في حكمه قوله مع التعريف آه اي لام التعريف اي ما يكون للتعريف
لا للمجاز وان لم يكن ههنا قال اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير قوله تعلق به الضرب اي وقعت عليه
وما المفعول له الحدث قال من فعل اي من حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما
فيحتاج الى حرف الجر لبناء المفعول منه قوله ولا يرفع عليه حقيقة او مجازا بالتنزيل له حدث مستمرا

بحث اسم المفعول

فهو موجود وعلمت آخر وجلك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلق بالمعدوم والاصح ان وقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل
يعتبر وقوعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى
ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به ههنا اذ لا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له لان الصيغة
موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل فيه في التعريفات الصفات التي بمعنى المفعول واسمى
فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وفعل بفتحتين نحو نقض بمعنى منقوض وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا
ان يقال انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازكم فهو مزكوم واحم
فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب قوله لخفة الفتحة وكثرة المفعول لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل
ولموافقة المضارع الذي يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل النصب اذ لا يحتاج في عمل الرفع الى
اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين
كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله بقي على نصبه باسم المفعول ان كان بمعنى الحال او الاستقبال وبفعل مقدر
ان كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل قوله من حيث انهما يثنى اه اي بعد اشتراكهما كما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم
المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من
ولهذا لم يعمل المراد المشابهة في اصل التثنية والجمع والتانيث لان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه لا يطرد
في افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة كما يقال ضاربون وضاربة وفي الرضي وجه المشابهة كونها بمعنا
اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت قال على معنى الثبوت اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة
ولذا التقييد به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة قوله
لا بمعنى الحدوث بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل قوله بعد نقلها اه ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير
ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها فلا ينافي ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة
من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما قوله اسم الفاعل على حذف المضاف
وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافي الى معنى مخصوص تقديره اي فيه
مما لا سابقة وهو كونه مشتقا به ليس سمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا امر يا عزيز ابن قوله صيغة اسم الفاعل فالمراد منه

من الفاعل لفظا حيث يكون اللام فيه زائدة لان الاوزان اذا سميها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين
خلاف الظاهر سوى بينهما قوله من غير اشتراط اه يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور
سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما او بانتفاء احدهما بينه الشارح بانه باعتبار
انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اختلالا كما وهم انما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم قوله بالاتفاق
بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف قوله اي جعلها قسما قسما اه يريد ان اضافة التقسيم
الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى
الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اي تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث
عنه في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الى ما ذكره الشارح اي جعلها
قسما قسما وبيان حكم كل قسم قوله اي تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالاضافة
ولم يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعها بالمفعول فنصبوه
ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت في اللفظ
جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها
لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب قوله اي مفصل هذه الاقسام اه يعني ان
تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا حسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت
مقول القول قوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه
والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله
كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة التي ذكرها الشارح والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن
وجهه ثلثة وقولنا وكذلك اه يعني ان هذين القولين يشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها
في نفسها قد علم مما سبق فهذا اصل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله فهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة مرفوع خبر الحسن
وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدأ محذوف

كما قال الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا قوله ترك العطف اي بين هذه الاخبار
الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها قال مستفاده اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف في حسن وجهه
وليس للقراء ان يجوزوه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة قوله
الصفة باللام اي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهيهما والمجموع الزيدون حسنو
وجوههم فهو من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه كما يحكى كذا في الرضي قوله ويجد فيهما معا كما في حسن الوجه قوله ولا خفة فيه اذ
منها لان التنوين سقطت باللام والضمير في وجهه موجود قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة
النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى المعرفة او اضافة النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة الى النكرة
اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها يخالفها من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله لاشتماله على
ضمير زائد اه يعني ان الضمير فيها ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذ حصل الربط باحدهما فالثاني
زائد بخلاف ما اذا جيئ بالضميرين ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد حسن ضربه من ضربه
في داره قوله لعدم الرابط اه وليس اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير بان يشترط فيه الضمير
قبيح عند البصريين كما في الرضي ومن هنا ظهر الفرق بينها وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير
قوله غير ظاهر في الصفة لكونه مستترا قوله شمل ظهوره اه لكونه بارزا قوله لان معمولها ح اي حين رفعت المعمول بها فاعلها
اذ لا وجه لرفعه غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل فيلزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز
ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى قوله اي حدث اي دال على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر
ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق قوله قام به الفعل اه
يعني اختار الموصوف على لمن قام او لمن قام به ليقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين به قوله في اصل ذلك الفعل كما هو المتبادر
من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفعل بل الزيادة والغلبة وكذا باب
المغالبة نحو عالم لانه موضوع للغلبة في معنى المصدري كما مر فهو يدل على اتصافه بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره
وعندي انه لا حاجة الى هذا القيد لان اللام في الموصوف للعهد كما مر والصفة المذكورة ...

موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو وزايد عليه
او غالب عليه او فاضل واختار موصوف على متصف للاشعار بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك
في اسم التفضيل قوله الظرف لغو اي صلة له مفعول له بالواسطة قوله او ظرف مستقر وموصوف معطوف على المفعول
بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي الموصوف متلبس بتلك الزيادة او مقدر مفعول له اي الموصوف به اي بالفعل
كما في الحواشي الهندية قوله ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين ما قيل
انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان او آلة موصوف بل لمكان
او زمان او آلة مضافة ففيه ان اسم التفضيل الذي هو المفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك
الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع فيه الفعل او وقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل اه اما لعدم دلالتها على الزيادة
نحو ضارب ومضروب وحسن او لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك
الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام
والاستمرار قوله من حيث صيغته اي هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في افعل قوله وفعلى للمونث انما تعرض
لبيان صيغة المونث دفعا لتوهم استواء المذكر والمونث في افعل مطلقا قوله خير وشر اي المستعملين بين المستوي منهما
المذكر والمونث بحذف الهمزة ونقل فتح الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء قوله من حدث مقدره
بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو احنك الشاتين واكل الناس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم
النفي نحو ما نبس بكلمة اي ما تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل
على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع
من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا وان لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث
مما يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما تعتبر
فيما يقبلها قوله والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حكمه بتشديده كما في المفصل وشرح التسهيل
قوله احمق من ابن حبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس
والصحاح وشمس العلوم والبنى كلهم الا احمق القيسي وهبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحمق قوله من تعليق جرزات

ولذا قوله والودعات فان الودع محركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين قوله ففيه شائبة الخ
الخبر لقدر الجواب اي في الجواب المذكور شائبة حمل صاحبه الفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش وعلى تقدير اما وما ذكره الشارح
بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا نقول اه النظم ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا
ان الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول نزله الواقع قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه اه قدره
بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر
لفظ المواقع كان المعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضربي زيدا قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق اه بخلاف
الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل
بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلثة اذا لم يكن معه ولا نحو آخر واسما نحو الدنيا او منحرجا عن المعنى التفضيلي نحو آخر بمعنى غير قوله
وهي استعماله اه يعني ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة ولا على احد الاوجه الثلثة حال عن ضمير يستعمل اي الى
فقوله احد الاستعمالات الثلثة وقوله مضافا بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البدل في حكم
تكرير العامل واورد الفاء الدال على كونه مترتبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلي
بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله ذكره اي كونه مذكورا لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدها وليس
المقام مقام التاكيد قوله وليست بالاكثر اه على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة اي العزة للغالب في الكثرة قوله الا ان يعلم استثناء
منقطع لانه يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه قوله ان المحذوف اه ولم يعوض عنه التنوين لكونه فعل
غير منصرف فاستتبع واما نحو جوار فقد ذكرنا مقصدهم بتعويض التنوين فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقع صنعا بالبناء على الضم كما في
قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة اه فان تقييده بتاويل المصدر المجهول يعني المفعول المضاف الى الزيادة
اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان تقصد على احدهما قوله اي على ما اضيف اه فيه اشارة الى الاولى ايراد ما يدل على من
الا انه غلب العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم وهو ما عداه لم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم
قوله غير مقيدة اه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن المضاف اليه او الزيادة
على الغير ماخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او عمومه قوله وتخصيصه عطف تفسيري للتوضيح يعني ليس المراد
بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص بالمعرفة كما في توهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام

الابهام قوله تمام الكلمة اى متممها ولذا لا يفصل بينها الا المفعول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو ومعمولها وهي احسن
لو انصفت من الشمس قوله الرفع بالفاعلية يعني ان الحكم بعدم عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف والحال
والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب بعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول
بلا واسطة فقيدنا بالفاعل اى لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء فان فيه العمل في الفاعل فاندفع ما قيل يصح حمله
على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل بكونه متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة
فانه يعمل فيها بالرفع قوله وانما خص المظهر اه في المغني في باب الظرف ومن المشكل قوله نحن خير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن
ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل
به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقد نحن المذكور تاكيد الضمير في
افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على ما نص عليه في الرضي ان معنى
لا يظهر اثره في اللفظ انه لا لفظ ولا اثر قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهة اسم الفاعل
كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان اه دليل على الجزء الثاني فلذا
اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخر ثم انه يكفي في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه
لدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف
النصب فانه يعم الفعل والحرف فعمل النصب بما هو مشابه به في الجملة وان لم يكن بمعناه قوله وهو لم يعمل اه اى اسم التفضيل لم يعمل
عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اى وصفا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء وهو
في المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما مر جوابه ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح
الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببي قوله مشترك ولذا لم يقل المسببية بالاضافة
الموهمة لاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا
لان الكحل في هذا المثال سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو سبب لهما قوله باعتبار اى بالنظر نفسه اعتبر
الشيء نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اى ملتبسا به وكذا الثاني حال عن نفسه ولبسا معتبرا
مفضل حتى يلزم تقديره بشبه الفعل يجري في الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي قوله ويحصل بالنصب

عطف على تحصيل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق بسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لانحطاطه اه تعليل لما فهم مما سابق وهو ان يكون المظهر سببا لموصوفها قوله ليخرج اه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور قوله وللايتى اه علة باعثة عليه قوله لتسهيل متعلق بقوله لئلا يبق قوله وكذا اكل افعل اه ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية قوله وهذه العبارة يحمل اه بان يكون معناه لانه اى احسن بعد النفى او قبل النفى قوله توجه النفى الى قيده اه لا ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة قوله فيفى اصل حسن الى قوله فيكون احسن اه زائدا لا احتياج اليه فى اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه فى مقام المدح يابى ان يكون لنفى الزيادة فقط بل لا بد فيه من نفى المساواة ايضا قوله ان تحمل احسن اه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمعنى التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هنا مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اى اجرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام المدح وكذا على تجريد من التفضيلة عن التفضيل لمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفى الى حسن الرجل مقيسا الى حسن زيد قوله بالنفى اى بسبب النفى فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون المتغاير بين المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغايرين بالذات فلا يجوز ان يكون ايضا بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب فاذا ازال بالنفى ينادى على فساده قوله من حيث انه اه لا من حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية فى المفضل قوله من هذه الحيثية اى من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل قوله ولو تقدم اه بان يقال مارئت رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد قوله تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد فى اللفظ والركاكة فى المعنى قوله مع انها ليسا اه مع ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل فى المظهر اذ لو لم يعمل فى المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبى لا فى كل عبارة تؤدى معناها فنفيه برفانه مع وضوحه قد يخفى على البعض فقال ما قال قوله مسئلة الكحل اى مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر فالاضافة بادنى ملابسة وبين شرائطها الثلث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل عليه عقليا وكونه منفيا وما عبر به عنها فى استعمالاتهم وهو قولهم مارئت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد قوله عطف على بينه قوله وتطبيق اه عطف على ما اتنده واشارة الى تطبيق حاصل تحمل مارئت كعين زيد احسن فيها الكحل

الكحل مثل لا ارى اه قوله وهو اخصر منه بمقدار اه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار ههنا ليس بطريق الحذف بل
بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء مدخولها على الجر لا نظير له
فى كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل عليه لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لا ان اصله اه رد على الرضى حيث
قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول
قوله لا يكون من قبيل اه والحال ان عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم استغنى عن ذكره لدلالة قوله كعين
زيد عليه لان معناه كل عين منها الحسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا فى الرضى قوله تقديره
ما رأيت اه رد على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل
عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف
فى حالة واحدة قوله على ابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفى وجود عين مماثل لعين زيد فى الاحسنية لازم
لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كدعوى الشئ بالبينة قوله والثانية بوزن التفعلة
نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغمت الياء فى الياء قوله من ابى اى ثلاثة اى لا يمكن الادغام او به قوله من الكسر لا من السير اذ
فانه لا يناسب المقام قوله والواو للاعتراضية لعل القول بالاعتراض بناء على ان ما بعد البيت شئ من متعلقاته مررت فان الاعتراض
لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهى تفظيع شان وادى السباع قوله والجار فى به اه والباء بمعنى فى
قوله يعنى الغول فان الوادى مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازى قوله والمعنى اه فالمفضل عليه اى منهم ومنه مخوف
اى ركبا ساريا ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاز فى وصفه التذكير والافراد قوله اقول اه نقل عنه حاصل معنى الشعر
ان توقف الركب فى وادى السباع اقل من توقفهم فى سائر الاودية وان وادى السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية
الله تعالى السارى فى وادى السباع قوله عن الآفات اه متعلق بوقاية الله تعالى قوله على وجه اه على معنى الباء كما فى قوله تعالى
حقيق على ان لا اقول اى بتقسيم قوله علم اه اى علم من دليل انحصاره فاللام عوض من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير
والصفة والخالات كافية فى معلومية حدود ذوات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على
التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم فى معلومية الحدود قوله سلك تلك الطريقة اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل
لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل فى كونها اقساما للكلمة معلوما تعريفها من الدليل قوله اى كلمة اه فسر اول

بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق
تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار
التركيب منهما قوله كائن اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا تعلقا
بدل لاحتياجه الى جعل في بمعنى الباء قوله يعني الكلمة اه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما استفاد من دليل
الحصر من رجوع الضمير الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاوجه
ان التفسير الثاني لافادة ان المرجع نفس ما لا مع ما في حيزه من الصفة او الصلة وقيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع في تذكير
ضمير ما وتانيثه ملاحظة ما عبر به عنه ولذا قال الشارح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
بالنظر وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناه فلا وجه لبنائه
عليه ففيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته على معناه فممنوع
اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي هو قسم المفرد قوله والمراد بكونه اه اي المقصود به
الحاصل منه ذلك لانه عسر به حتى يرد ان صفة المعنى كيف تجعل صفة اللفظ وانه يصير المعنى ما دلت على معنى دالة عليه الكلمة
بالاستقلال ويحتاج الى التكلفات الواردة بجميعها الاسماء قوله دالة عليه فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف
من حيث انه لا يخرج فهمه عنها قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن مفردا العدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف
حاله قوله ويكون المراد اه لان كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم
الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فمرجع مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور قوله لكن استدراك
لدفع توهم ناش من كون مآلهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجع الوجه الاول وقال في الثاني ويمكن قوله تشتمل على ثلثة معان يدل
عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات مع الترتيب
والحروف الزائدة ان كان موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كرامي الحجارة الا ان اجزاءه لما لم يكن مرتبة
في السمع لم يكن مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانه
فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو

وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر
كالطول كذا في الرضي والمراد بالمعنى المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه الفارسية الدال والنون او التاء
والنون و ما قيل هاهنا ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهي لا بمعنى سياه بودن فالجواب انه لما كان الصفة
المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد من النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري
والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم ان النسبة ليست
ماخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولو كان كذلك لوجب ذكر الفاعل معه قوله النسبة الى فاعل ما اي فاعل
معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله
حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولا احتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل
ولا امتنع حمله على شيء قوله هو آلة لملاحظة طرفيها اي آلة تعرف بها حال الطرفين مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة
الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية فيصح ان يقع محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية
فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد
الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله غير مستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك
النسبة ما لم يفهم الذات المنسوب اليها الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران
الشيء بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى اه لان المراد به لفظ المعنى بدون
الوصفين قوله ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه
يمنع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابقي قوله بل هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص ويكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام
الثلثة على نسق واحد قوله لا يتحقق اي في الفعل قوله ليس مستقل بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الحرفية آلات تعرف
احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداءات
الجزئية ملحوظ قصدا توهم قوله فهو صفة الفاء المجرد التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله وبقولنا وضعا
عطف على محذوف اي فبقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا وبقولنا في الفهم خرج ما فيه
الاقتران وضعا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اي يكون قيامه به وحصوله له مقيد

باحد الازمنة الثلثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن عقلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشارح لم يذكر فائدة في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة عن المصادر او غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اي منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى حمل الجميع بمعنى كل واحد او حمل او بمعنى الواو ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا اختلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقي فباعتبار وضع فعل او باعتبار وضع فعل هو باعتبار آخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع التحقيقي وفي المشترك يعتبر الوضعان قوله ودخل فيه اه عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا استعمالا اولا قوله الافعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهي ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المص في الامالي لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر معنى بالنسبة الى المبتدأ لخبر اعنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى كلامه وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة غير مرضي عنده وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء الى آخره قوله لوجود الاحد في الاثنين فالمراد باحد الازمنة الثلثة احدها مطلقا لا احدها فقط قوله ولانه مقترن اي لو اريد الاحد فقط لصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط قوله وان عرض اه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلا تكلف او على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر قوله وانما تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه في المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال

في الاستعمال قوله لتقريب الماضي اي الحدث الجزئي الذي مضى بناءً على ان الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضي يحوج الى حذف
المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمن قوله وشيء من ذلك اه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل
الاصطلاحي ولذا لم يعود الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لامتناع فهم شيء من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك لدلالة الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين ماخوذة
في مفهومه دون ما عداه قوله دخول السين اللام للعهد اي سين الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفي الفعل اي الحدث
الجزئي لما مر وكذا في ما سياتي قوله الا في الفعل اي الاصطلاحي كما مر قال ولحوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة
على تانيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله الصفات اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء
الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاعل وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال تاء التانيث
وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة
باللام قوله لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم وثقل الفعل قوله اراد اه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء الخصوصية المعتبرة
في فعلت ومن الخطاب التكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والا فعن الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى التاء
خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المونث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى
ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه اذ لا اعتبار للمشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف قوله
اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان
يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى قوله فانه المتبادر بناءً على ان المطلق
ينصرف الى الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل بغير اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله
تعالى ولله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لا يجيئ من الظرف فاندفع الاشكال
الناشئ من وصف الزمان بالتقدم بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين بمعنى ان تقدم
بعض اجزاء الزمان من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء
وهو ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة له وفاعلية له قوله بالموصول اي بما هو صيغة الموصول فلا ينافي
ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولة والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ههنا ما هو بحسب

بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار قوله بلم يضرب اي يضرب في لم يضرب بحيث يدل على الزمان الماضي
وليس بماض وكذا اضرب في ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا قوله خبر مبتدأ محذوف ثم يجعله
خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان المحذوف ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر في موضعه
ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ قوله او تقديرا اه فانه يمكن تقدير الفتحة في آخر رمى ولم تظهر للتعذر بخلاف
ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم قوله واما البناء على الحركة
اما البناء فلعدم اعتوار المعنى عليه قوله فلمشابهته المضارع اه اي لكونه مشابها للمشابه استحق البناء على الحركة بخلاف
المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب لما كان
هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي مقدما على بناء المضارع
لا يقتضي ان يكون حال آخره من الاعراب والبناء مقدما على حال آخره فلا يرد انه لا معنى لبنائه لمشابهة المضارع
والحال انه مقدم عليه قوله في وقوعه اي بوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وشرطا وجزاءا
عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات وثقل الماضي لفظا اذ لا يتجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة
ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو
ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا قوله لكراهة اجتماع اه ولذا قالوا اصل تجاوبوا اصل غلبط
وهو بد علابط وهدابد قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير لفظا لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وبركة فان
اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن قوله
احتراز عن مثل اي عن خروجه عن الحكم المذكور قوله فانه ايضا مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار
اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدمة على تركيبه
بالفعل فافهم ولا تخبط قوله اي حال كونه اه يعني ان الباء ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبها به ولا باء السببية
بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يحمله للسببية لاصالة اللام باتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان
زيادتها في اول الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب يحصل الجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون سببية
الحروف بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى التكلف في اعتبار سببية الحروف قوله آتين على صيغة

صیغة جمع المؤنث من الاتیان ای جنس بیان لوجه الملابسة قوله فی اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الی
امتناع اجتماعها والظرفیة من قبیل ظرفیة الجزئی للکلی کانه قیل باحد حروف ہی اوائله قوله جمعتها کلمة نایت اشارة الی وجه
اضافة حروف نایت وان الفرق بین المضاف والمضاف الیه بالافراد والاجتماع قوله وہذہ المشابہة ای المشابہة بمطلق
الاسم المعتبرة فی صیغة المضارع واما مشابہته فی اسم الفاعل فانما ہو فی تحصیل صفة الاعراب وذلک لان صیغة
اسم الفاعل مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا یمکن اعتبارہا فی صیغة والمقصود من زیادة ہذہ العبارة الاشارة
الی ان قول المص لوقوعه خارج عن التعریف بیان لوجه المشابہة لکونه تامابدونه قوله انما یکون اہ اورد کلمة الحصر دافعا
من زاد ولدخول لام الابتداء علیہا لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله علی الماضی مع قد ایضا والمقصود بیان المشابہة
المعتبرة فی مفہوم المضارع التی بہا امتیازہ عن سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشترکا بیان للسبب الذی ہو منشاء
المشابہة لا لوجه المشابہة ولذا لم یقل فی وقوعه والمراد بالاشتراک معناہ اللغوی لا الاصطلاحی اذ الظاہر لکونه
مشترکا لعدم کون زمان الحال والاستقبال تمام معناہ قوله علی الصحیح وقال بعضهم حقیقة فی الحال مجاز فی الاستقبال
وبعضهم بالعکس قوله بالجر اہ ای لیس مرفوعا بسبب اخیرہ بالسین قوله ای تلک المشابہة بیان للمعنی المتن بعد ملاحظة العطف
فقوله وتلک المشابہة معہا اعادة ولقوله ہذہ المشابہة الا انه غیر ہذہ الی تلک الضرورة المشار الیه بعید او صیغة
تلک للبعید فحال ہذہ الواو کحال الواو السابقة فی صحة کونہا للعطف علی قوله المضارع ما اشبه وکونہا للاعتراض قوله
وتخصیصه اعاد اللام تصنیصا للعطف واشارة الی کون کل من الامرین منشاء وجه المشابہة قوله بواسطة القرائن
اشار بصیغة الجمع الی انه یجوز ان یکون المخصص بمعنی واحد قرائن کثیرة او الی کثرة الموارد قوله لانه لم یسم اہ فالمشابہة المذکورة
ماخوذة فی مفہوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذکرہ فی التعریف لیکون حدا اسمیا قوله اذ معنی اہ تصحیح للتسمیة لاجل المشابہة
المذکورة قال فالہمزة تفصیل وبیان لمعانی حروف المضارعة قال مفردا لم یرد به الیس مع غیرہ علی ما توهمه المقابلة ولقوله
مع غیرہ لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب منفردا ولا المعنی اذ لا دلالة للہمزة علی انه لیس مع غیرہ وعدم الدلالة علی
شئ لیس دلالة علی عدمه وانما ہو بناء علی العدم الاصلی بل اراد به معنی الواحد اجراء لوصف اللفظ علی المعنی توسعا فیکون المراد
بالمتکلم الجنس ای من یحکی عن نفسه والا فالحال فلا بد من ارجاع ضمیر له الی المتکلم المفرد ای الواحد لیصح التقیید بقوله
اذا کان مع غیرہ اذ لیس النون لجنس المتکلم اذا کان مع غیرہ فتدبر فانه خفی علی الناظرین فی ہذا الکتاب قوله مذکرا کان

او مونثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما قال مع غيره مونثين كانا او مذكرين او مختلفين قوله وكانهما اه اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحدا كان اه فمعنى المخاطب من يتكلم معه قوله غائبات او صيغة الجمع المونث نظرا الى معنى المونث والمونثين واو صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى لفظي المونث والمونثين وكسر الواو غير صحيح قال للغائب اي من يحكى عنه فيشتمل ذا اتى تغ بلا شبهة قوله اي غير القسمين فيكون للواحد المذكر ولمثناه ومجموعه وجمع المونث قوله حال خبر بعد خبر لقوله فقوله قال مضمومة لانه لما فتح اول الماضي ينبغي ان يخالفه المضارع لكان التباين بينهما قوله اي مفعما فيه فتصيف المضارع بالرباعي على التوسع باعتبار ان ماضيه كك قال ومفتوحة فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي او كثرة الحروف وهو فيما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الهاء والسين على خلاف القياس قوله لعدم علة الاعراب فيه وهي توارد المعنى المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليل الحكم الثبوتي المستفاد من الحصر لانه سنبينه في قوله وترفع الى آخره مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام اه دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفي فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كك اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفي الاعراب عن غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل هو كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اي بحيث يكون الجزء الثبوتي مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتي المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما فرق بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره الشراح لي من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي قوله يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب كما في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامي فانها لشدة الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف غلامي قوله لشدة الاتصال اما لفظا واما معنى فلكونها كالمركب عين المركب بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلم يصر ما قبله وسطا فاجري الاعراب عليه قوله وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اللفظي وهو ظ ولا التقديري لان معناه على ما عرفت عن ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر او الاستثقال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغائرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف تاء بصري فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر مستقلا

واستحق المركب للاعراب فلذا اجرى على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجرى فى نون الجمع قوله ولان اه اعاد اللام
نظرا الى ان المدعى ذو جزئين فكان كل منهما دعوى برأسه قوله يقتضى ان يكون اه وان لم يلتزم فى المضارع توالى الحركات الاربع
قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث ۵ وبذلك التشابه ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل فى الفعل اعنى البناء
قوله فلا تقبل اى ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة لكن
تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لابد فيه من اعتبار الاعراب فى آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلابد فيه من
القبول فى الجملة كيلا يكون التقديرى بمجرد فرض قال فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع
مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا فلذا لم يقل لامه قال المجرد اه شيئا لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر
نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد
الخالى لا عما يتصل به والا خرج الصورتان الاوليان قوله متصل به اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال
للتثنية والجمع اه بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على
الجمع المذكر قال لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام والروم
والنقل وليستا تقديريتين على ما وهم ولما عرفت من معنى التقديرى قال والسكون لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لالتقاء الساكنين
فى حكم الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لم يكن الذين تقديريا على ما وهم قوله المضارع اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف
على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك اه اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع
فى خمس مواضع والكلام الاتصال فى سبع مواضع فان الموضعين اعنى يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث
قال بالنون اه وانما اعرب بالنون لان المشابهة التى هى علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال
بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت
ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا تقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس بلازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب
فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم زيد النون بدل الرفع للمشابهة للواو فى الغنة وكسر بعد الالف
وفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالتى الجزم والنصب اما فى حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما فى
حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال فى الواحد الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب

تابعا للجزم وبحذف هذه النون مع نون التاكيد اما لانه يكون في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات قوله الا اخر

اختصار لاصطلاح النحو لا انه مقدر قوله مناسب لها في كونها حاصلا من اشباع الحركة وقابلا للتغير والزوال قوله لان

الالف لا تقبل الحركة لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن تقدير الاعراب فيه

بخلاف جمع المونث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديري فرع اللفظي فلابد

من امكانه في ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه قوله كما هو المتبادر من عبارته قال ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر

لعدم مدخلية شيئ آخر وان امكن ان يقال بغير مدخلية شيئ آخر لا يوجد في وقت التجرد قوله وسواء كان العامل اه سواء

يطلب اثنين فالواجب وكان العامل الا انه اعاده لبعد الاول كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا

بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله وقوعه اه وهو حين التجرد عن الجازم والناصب اذ لا يدخلان على الاسم

قوله كما في زيد يضرب اه اي يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب قوله لانه اذا يكون كالاسم مع كونه منقوضا

بالماضي قوله اسبق اعراب الاسم لكونه اعراب اسبق المعمولات وافراده لكونه اعراب العمدة قوله نحو الذي يضرب اه فانه

لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم

عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله ويكفينا اي في ارتفاعه قوله والا كان الاعراب يعني والا كان اعراب ما بعده على تقديره

اي الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع

مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير متحقق في سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى

تقدير الفعل معنوي فلا معنى لان الوصيلة قوله والسين اه دفع لما يتوهم انه لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع التفصين قوله

ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا في الرضي لا دليل على قول الفراء قوله اصله لا ان

قال الشاعر * يرجى المرء ما لا ان يلاقيه * ويعرض دون اقربه الخطوب * اي لن يلاقي قوله انه حرف براسه وهو

الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله مخففة بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم العمل

بعدها وجاز ان يليه الحال كما في قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين قوله اذ الظرفية في الرضي وانما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان

فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله تنوين عوضا عن المضاف اليه في الرضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور

فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه

منه الجملة المضاف اليه هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذا تزورني
اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك عوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة قوله نحو سرت حتى ادخلها
مثل الحروف الثلثة مع ان امثلتها مذكورة في المتن لان المقصود ههنا تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن
وكي واذن وكان في قول الشارح فيما سيجيء ان التي ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله وهي اللام الجارة عند
البصريين فانهم قالوا انه حرف جر بعده متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد
النفي كالباء في ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشيء كذا في مغني اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا
ما يطلق القول بزيادتها لا مراد صحة اسقاطها كذا في التحفة قوله في خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى كما في قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم
قوله لان هذه الثلثة اه هذا الكلام وما سيأتي من قوله فان الواو والفاء اه تعليل لتقدير ان بعدها فموقعه هذا لا ما ذكره المصنف
من التفصيل فانه تفصيل شروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير ان بعد او لانه مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء في المغني عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه
في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة قوله فان التي ينتصب اه احتراز
عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا للتعليل كما في اذن وحتى تعال تقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والرؤية
واليقين قوله اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم
قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول العلم بالظن مجازا فينصب علمت ان يخرج زيدا بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان
قد يستعمل العلم ويراد بها الظن القوي فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مومنات لان القطع
بايمانهن غير متوصل اليه قوله هي المخففة ايراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او فصل وليس
لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا لحصر المسند لانه ضمير قوله وليست هذه تاكيد تكرار والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع
ان اريد بالتحقيق جعل الشيء محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثر الوقوع فان اريد به العلم والقطع فالمراد
بغلبة الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالبا اي راجحا على عدمه والضابطة في معرفة
ان المصدرية وغيرها على ما في الرضي ان التي ليست بعد العلم ولا ما يودي معنى القول وما بعد الظن فهي مصدرية لا غير والتي بعد القطع
الكائن بعدها غير لا من حروف التعويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا ولن وما فمخففة لا غير وكذا الكائن بعدها لا داخلة على غير الفعل

نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم وما يؤدي معناه ان لم يكن
فيه القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتمل ان يكون مفسرة وان يكون
مصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بالحرف جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغيرها
من حروف العوض فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا فلا بد ... في بيان المعم من
اعتبار قيود ليصح فتدبر قوله فيجوز اه ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل بعد ذكر المدعى اشارة الى ايصالها اليها وترتبها عليه والى ان قوله
فيها الوجهان ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما قوله نفيا مؤكدا اي في المعنى ولا تفيد لن تأكيد النفي خلافا
للزمخشري في كشافه ولا تأبيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كان للتأكيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى فلن اكلم
اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في قوله ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه قوله اي لم يكن اه اي ليس المراد من عدم الاعتماد
ان لا يكون له ارتباط بما قبلها فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا
قليلا قرئ بالرفع والنصب من حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة بنصب المضارع ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب
ربط حروف العطف يكون ما بعدها مرفوعا مع وجوب الانتصاب بشروطها لكن الكلام في شروط الانتصاب ولعل الشيخ
الرضي انما فسر الاعتماد بكونه تتمة لما قبلها لمطابقة شروط الوجوب بقرينة المقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان يكون
ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء
ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك وان يكون
جواب القسم الذي قبلها نحو والله اذن لاكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا ففي حكم العامل اذ يحصل له
بالنظر اليه اعرابه الرفع قوله فانها اذا اعتمدت عاملا ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو متقدم عليه حكما فترك
الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد العاملين اعني اذن وما قبلها لان توارد العاملين
جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمرو قوله المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة
الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية نص عليه في المغني قوله كونها اي في الاصل
باعتبار دخولها جوابا لكلام متقدم صدر من غير ذلك المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او من متكلم آخر كما في مثال المتن وجزاء الشرط
مذكورا او مقدرا قوله ومهما لا يمكن اي كلما لا يمكن الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقتضي ان يكون

ان يكون متأخرا من كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان جئتني اكرمتك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص في الرضي ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال قوله وجب الرفع ولو في بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور الفقدان فلا يرد ان في صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع او الجزم قوله واذا لم يعتمد اه الاولى ان يجعل كل منهما خبر المبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين متكررا ولا يحتاج الى اعتبار الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المعلوم وذكر في الصلة التي من شأنها ان يكون قضية معلومة للمخاطب والا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين قوله معها اي اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصولة التي صلتها ينتصب قال فالوجهان في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جائزان لم يعتمد فيهما الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله بناء على ضعف الاعتماد لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكنه بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكانه لم يعتمد فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف نظرا الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ لم يحتج الى هذه التكلفات كما لا يخفى قوله وكي التي ينتصب بها المضارع احتراز عن كي الجارة وهو ما اذا دخلت على الاسم نحو كيمه او على ما نحو جئتك كي ان تكرمني فانها ح بمعنى اللام المجردة التعليل وفي غيرها اذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير واذا لم تتقدمها يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضي فمعنى قوله ينتصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان قوله اي سببية ما قبلها لما بعدها بحيث ان يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا في العباب فعلم ان مدلولها سببية ذي الغاية وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فلذلك اختلفت عباراتهم فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله قوله والكائن بالنظر اه اي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الوجوه الثلثة وذلك بان حصل منك السير اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا

كذا في الرضي ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها ح اظهر من الاول فظهر ان معنى ان الوصلية كانه قيل
والكان استقباله بالنظر الى ما بعدها امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم واندفع
ما قيل الواجب ان يقيد سواء كان بالنظر الى زمان التكلم او اسقاط قوله مستقبلا قوله اى حال كون اه اشارة الى ان
قوله بمعنى كي مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الى انه لا يكون حتى الخ بمعناها الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط
كون ما بعدها جزءا مما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق قوله للسببية احترز عن كي التي يكون بمعنى ان المصدرية
وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا قوله لانتهاء الغاية احترز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي ثم ما ذكره لا يصح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى الواقع
بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد
الحكم بحصول المصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية
وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة
الثلثة او عرض مانع عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبله في قصد المتكلم ومترقبا حصوله بتعزيته قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان للحال قوله ان يكون ماضيا
بان اخبر بعد الدخول وحالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم وكان حاصلا الدخول
بعده قوله اى بطريق التحقيق يعني ان قوله تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانها قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشرح
في بحث اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا
تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس اه فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع
بالدخول بسبب له ومنة عليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضا متحققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال
ايضا مدخل في تحققه فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه قوله كانك كنت اه بيان لكون المراد من الدخل ههنا
الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام واقع منه
والا ان بحكيه وهذا ابنا وعلى ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا او في زمان التكلم وانما لم يصوره

لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصود من الحال فى عبارة المصرح زمان الحال قوله نفى زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه

قوله اذ لا يمكن اه وبيل لقوله فابقيه ان بقاءه على الرفع الذى كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان قوله لانها علم الاستقبال اى يقصد منه الاستقبال وقد يقصد من المضارع بعدها الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقصد   ذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى قبلها والكان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال قوله لا جارة اه نها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم وكذا العاطفة تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما فى العباب قوله كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها قوله لان تقدر اه لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشان وضمير الشان تكلف لا يدعو اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخلة اه اى يقدر المبتدأ لرعاية ما هو الاصل فى حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهم بعضهم لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجرور لا على المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس وهل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال المعنوى يعنى ان حتى لكونها فى الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضى الاتصال اللفظى والمعنوى وبصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظى ولا استعمالا فى معناه الحقيقى فشرطها السببية المناسبة بمعناه الحقيقى فان السبب ينتهى لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوى غير منحصر فى السببية فليكن بوجه آخر لكونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالمرفوع قوله الان قيد به ليصير المثال نصا فى الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع الخالى عن قرينة الاستقبال والحال ظاهرا فى الحال كذا فى الرضى واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما قوله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثانى فان كينونة السير على صفة او فى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجزء منتفيا فمنافات لما هو منه لولا كان الا باعتبار ان انتفاء صفة حصل عليها وهو تكلف سمج قوله فى وقت حصول اه على حذف ثلثة مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف بعد مضاف ولم يجر القيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فيفسد المعنى على تقدير عدم حذف الجر

بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب
الفصح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اي وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع
قوله مع الشك في وقوع السبب المفاد سببية لحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب قوله فانا ادخل تصريح
بكونه حرف ابتداء يجعل الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ قوله لا على كان سيري اشارة الى ان القصد بتقدير جار ليس تعيين
هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سيري فيجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله
في التامة لكنه خلاف الظاهر قوله لعدم صلاحيته اه مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر
فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوه وهو الظاهر السابق الى الفهم قوله التي ينتصب اه احتراز عن لام كي التي في قوله
تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكي واشارة الى انه مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذكر في الشرح
فانه مثال التقدير كما مر قوله وانما لم يقدر اه اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا في لام
كي ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف جر قوله ينتصب بعدها
اي بتقدير ان بعدها فانها للملابسة وفائدة التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء قوله
هي يعني ان لام تأكيد خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر قوله ومعنى واشترط صاحب المغني ان يكون النفي بما ولم
والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده
ان شرطية واللام بمعنى كي قوله فان قيل اه لا ورود لهذا السؤال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة المجردة لتأكيد النفي وعند
البصريين صلة لخبر محذوف اعني قاصدا كما مر قوله التي ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء المعهودة فيما سبق
وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على سنن الظروف السابقة
متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او متلبسة فلا يتوهم
انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبر القول والفاء قوله مشروط هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا لتعينه
لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو قوله على السببية اي كون
الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد قوله لتغير اللفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع
الافعال الخالية عن النواصب والجوازم الى النصب لا لتغير اللفظ في حتى نفسه يرد ان تغير الاعراب لا يلزم له تغير اللفظ قوله على تغير المعنى

المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومن معنى الفاء الذي هو للتعقيب الى السببية وذلك لان
تغير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ومؤول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب
فلا يكون الفاء للتعقيب فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء قوله لا يحتاج الى الدلالة عليهما
ويكون رفع المضارع على الاستيناف او العطف كما في صورة النفي في المعنى رفع يحدث على العطف فيكون شريكا في النفي
او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدثنا بدلا عن ذلك قوله بتقديم الانشاء على ما يصلح ان يكون جوابا يدل على انه
الحامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف قوله المستدعي جوابا للنفي منبهية لكونه في معنى الانشاء
قوله عن توهم انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع
عن النصب قوله جملة معطوفة من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بقصد السببية فيجوز ان يصدر احدهما على مصدر
الاخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب وفي النفي قوله فيندرج فيهما الدعاء اي المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح
الاصول وعند الكسائي ما هو مدلوله الامر نحو اتق الله امرؤ وفعل خيرا فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك ويكون الامر
فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو جار مجرى صريح الامر قال او نفي وهو اما صريح كما في مثال الشرح واما مؤول نحو قلما
تلقاني فتكرمني فان قيل وما شيئ يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجري مجراه في استعمالهم فلا ينتصب
جوابه لقولك انت غير امر فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى الطلب او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه
المفيد للنفي كقولك كانك وال فتشتمني اي لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تاتيني
اتك فتكرمني او وتكرمني فانك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتيني اتك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول
وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد لان انما معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا
ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما ولا يمكن القصد الى النفي الاول للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع
نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان بدون
الا على القطع والاستيناف او على النفي فيكون المراد ما تاتينا تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقصود اثبات
جهله قوله فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه
معنى التمني اما بصيغته او بغير صيغته قوله لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة

الترجي والاستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجواً في المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعلي ان ابلغ
فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف
ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز
ان يكون تركه لانه ليس مذهب البصري قوله او عرض والعرض وان كان مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى
الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلهذا لم يدرجه فيه قوله وما بعد الفاء اه لاشتراكهما في الطلب وفي النفي واختار الرضي
انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا
جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية
معناه ان يدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة قوله
فمحمول على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا وقيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة في الجواب
قوله اي مصاحبة اه اي بقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص
على الجمعية لما ان تغيير اللفظ يدل على تغيير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي الصالحة
للارادة منها فاذا القصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالات عليها بتعين الرفع على الاستيناف قوله والا فالواو اي ان لا يراد
الجمعية بمعنى المصاحبة بل المطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق وانما فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب والاشتراط
قرينة على التخصيص قوله اي ما يماثل اه فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه
الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل والى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشترط ذلك ليبعد بتقديم الانشاء
عن توهم عطف الجملة على الجملة واما في صورة النفي فلحمل الواو على الفاء لمشاركتهما في صرف ما بعدهما عن سنن العطف قوله لتجتمع الزيارة
فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن منك زيارة واكرام مني فانه لا يدل على المصاحبة
وقال الشارح الرضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي او بمعنى
اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل والانتفاء الخصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت قوله ولا تاكل
السمك وتشرب اللبن في المغني وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت عند البصريين فالعطف

فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لايكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول اباحة للثاني وان المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلايتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على تقدير لاتاكل السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدا فالواو داخلة على الاسمية تقديرا قوله التي ينتصب اه لم ينص ههنا على كون قوله الشرط خبرا وان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما سبق قال الشرط معنى اه او في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على احدهما بعقيب الآخر او امتداده الاول الى حصول الآخر نصبت بعدها ليدل بتغير اللفظ على تغير المعنى والمعنيان متلازمان فلذا اختلف في التقدير بالا والى قوله اي شرط ان يكون اه فقوله الى ان والا ان تركيب اضافي بملابسة الدخول لا امتزاجي حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او فما قيل انه تكلف تكلف قوله ينتصب اه اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط انما هو لصحة الانتصاب فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان في محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للتناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد واذا لم يصح عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح تعين تقدير ان قوله صريحا لكنه اي التسهيل وغيره فالواو كقوله للبس عباءة وتقر عيني والفاء كقوله لولا توقع معترفا رضيته وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله واو كقوله تعالى الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروطة بالشرائط التي سبقت واذا انتفى تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستيناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه يشكل بالمجيء اليك احسان وتظلم فمصنوع لا يعبأ به قوله وعلى اخواتها اي على قاعدة تعدد المعطوفات قوله على حتى شاء اذ يجوز عطفه على الذي هو احد المعطوفات قوله بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لا خير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص على الواقع نعم لابد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وقيل ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اي لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعله ويرد عليه توهم على التقدير الاول جعل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب

ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يقع العاطفة بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيدا بالعرف قال ويجوز اظهاره اه
اخذ تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع
فيها قوله لكن اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل امر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الاية واختلف
في هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل مأول بالمصدر مرفوع
على الابتداء واللام وبعدها خبره اي ارادة الله وامري فلا مفعول للفعل كذا في المغني قوله نحو اجيئني فيا ماك اه اشار بالمثال
الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح قوله فلما لم يدخل اه لاختصاصها بالمضارع قوله
واما الواو اه اي المذكورات سابقا قوله والانهار اي مثلا وتلازم المعنيين اكتفى باحدهما قوله فلم يظهر الناصب بعدها
لئلا توارد ناصبين قوله لاستكراه اه اي المتحركين وقوله * فلا والله لا يلقى لما بي * ولا لما بهم ابدا اشفاء * شاذ
قوله ويجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما وان فلاختصاصها بالفعل وكلما اختص بشيء وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه ويغيره غالبا لشهادة
الاستقراء واما بكلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر ولا النهي فلمشابهتهما ان ولم ولما حيث يقلبان الخبر
الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك كما ان لم ولما تقلبان المضارع
الى الماضي قال ولا في النهي في الرضي اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وتذكير العلم بان يأول بواحد
المسماة به وح يدخل عليه اللام او الاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشترك في الناهية والنافية والزائدة ولذا كان
الوصف به قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما يجيء فالتوصيف والاضافة في العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسم
ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ فمنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
فيجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثيا والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا اضعفت لا زدت
على الف الفا آخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأ ههنا لا بالقصر على حالة البناء
ويجوز ان يقرأ بالمد مجرورا منصرفا فقوله المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف
على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للمكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلم
المجازاة اي كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الضراح جزيته جازيته
بمعنى اختاره عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا قال مهما اه غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية

ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس من مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى التقادير معناه
ما لا يعقل سوى الزمان قال واذ ما حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل اصله اما غيرت الميم زالا وقال المبرد اذ باقية على
اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارت للمستقبل وجازمة
بما الكافة لها عن الاضافة بقيدها التعين بسبب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط
واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيين
الجواب مجزوم بالجوازم وقيل مبنيان لعدم وقوعها موقع الاسم قال واذا والغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل
متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية و
الشرطية والاستقبال والتفصيل في مقامه قوله لم يجئ اه اوليس بمعنى الشاذ مخالف القياس لا مخالف الاستعمال
الفصيح لانها لتضمنها معنى الشرط فالجزم للمضارع بعدهما قياسي وواقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما
مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة قال واما كيفما اه في المعنى كيف يستعمل شرطا فيقتضي فعلين متفقي اللفظ
والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا
لمخالفتها ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها شرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل
يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره الشارح جار في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في جميع الاحوال
والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئية ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذر اه فاذا تعذر الاستواء
تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم واما ما جاء في الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في
صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية
فلم يجزم قوله موضوعة للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعلق شئ بشئ مفروض وجوده في المستقبل
مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه قوله موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها
معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكن لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنى ان كما في متى وسائر اسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ في اسماء الشرط اذ
لم يوضع في الاصل لزمان تقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا في اصل الوضع

لم يرتفع فيه معنى ان بل عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضي قوله اي نفي المضارع بعضا
في ذلك عبارة المغني حيث قال في نفي المضارع وقلبه ماضيا قوله ولا يبعد اي من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده في الجملة
وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه معنى السلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف
الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل القلب للماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من
ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم الاستمرار اه بل يجوز ان ينقطع قبل
زمان التكلم قوله بين الجازم الخ اي بين اعمال الجزم والتصحيح ما يكون معمولا له وهو الفعل حيث تقلبه الى الاستقبال فلا يكون دخلا على الحرف وذا لا يصح
بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه بقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورته
لم جزء منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك قوله وتخصيص ايضا اه فهذه في
الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشترط ذلك في المعنى
وعلى هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل انتهى وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز
حذف الفعل بعده قوله اللام المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل
الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لكثرة استعماله حذف اللام
وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو جار في الشعر اكثر منه في
النثر وقد تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام
بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر واما ثم فحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وهو يدخل على جميع
بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك
قوله المذكورة من قبل قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله فلم تقلب اه وخرج لو لا يضر لان الكلام
في الجوازم قوله اي الجملة اه اي للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه التفسير بافادة كون الاول سببا الثاني خال عن
هذه الفائدة بل يتبادر فيه السببية المحققة فلذا لم يفسر بها قوله بل تردد فيه اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا
على الشيخ ابن حاجب حيث قال ان الشرط سبب الجزاء مستبعد بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو
لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا نحو ان كان لي مال حججت او لا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي كنت ابنه والملازمات

والكان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم ولو ادعاء وانيول
الى الملازمة الادعائية بكلمة بل اما الاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر قوله ولا يلزم اه عطف على اقسبر داخل
تحت المرلو وعائد المعطوف عليه كاف فى الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى
الكريمة والاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة المرضية قوله انه منها بمكان اى ان المتكلم من مكارم الاخلاق
بمرتبة قوله لانه شرط اى علامة ما قوله ابتنار الجزاء فى السراج الجزاء يا داش قال فانكانا اه اى فانكانا ماضيين فبنيان
ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه قوله او الاول وهو اضعف الوجود فى الشرطية لانه فى الصورة سببية
المستقبل للماضى فى الرضى وهو قليل لم يجئ فى الكتاب العزيز قوله فالجزم واجب وقد يرفع للضرورة نحو ان يصرع
اخوك تصرع قوله لدخول الجازم اى من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال فى الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لا بد
من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما فى الشق الثالث قوله لتعلقه اه فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار
ضعفه قال ماضيا بمعناه الحقيقى وهو الاخبار عن وقوع الحدث فى الزمان الماضى فيدخل افعال المدح والذم وفعلا التعجب
وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء فى قوله والا فالفاء قال بغير قد اى بغير حرف محقق للماضى على مضيه كما يشير اليه
قول الشارح فيما سياتى ليخرج عنه الماضى المحقق فيشمل وما ولا ويكون الماضى الذى بما ولا داخلا فى قوله والا فالفاء
فلا يرد النقض بالماضى الذى بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد قوله ويحتمل اه اشار الى ان الاول اظهر لان النظر
على الاحتمال الثانى او تقديرا ولذا قال او معنويا مقدرا قوله لتحقق اه والضابطة ان مدار اتيان الفاء وتركه التاثير
المعنوى اعنى قلب الجزاء الى الاستقبال فانه اثر فيه تاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر
فيه اصلا فالفاء قال الماضى المحقق لم يقل الماضى بقد اشارة الى ان المراد بقد ونحوه مثلا اى بغير الحرف التى يكون الماضى
بعدها محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا قال مضارعا مثبتا قيل فى اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء
فى المضارع المصدر بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان
مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وح يدخل الصور المذكورة فى قوله والا فالفاء قوله لعدم تاثيره اه
لتمحضه للاستقبال بدخول لن قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان
المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة قوله وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع

المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضي لفظا ومعنى او المضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف
مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين قوله اما ماض اه لان انتفاءهما اما بانتفاء
ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما الحقيقيين فيكون امرا او نهيا او دعاء او استفهاما
او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين
وسوف وان ولام الامر ولاء النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور
الفاء قوله بقد او بما ولا قوله الى رابط الفاء لانه المناسب بالجزاء الذي يعقب الشرط قال او دعاء او استفهام اه دخول
الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان لم او من الماضي والمضارع ما كان بمعناهما الحقيقي اعني الاخبار
والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة الماضي او المضارع قوله او لم الواجب اسقاطه قوله او لم فانه صرح فيما سبق
انه ماض معنى ستدرج في قوله اذ كان الجزاء ماضيا بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ
باسقاطه قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد عددناه فيما سبق قوله لا تاثير اه يقلب معناه الى الاستقبال
اما لعدم دلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها او
بقاءه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما او لا ولن والسين وسوف ولام الامر ولاء النهي والدعاء
قال وموضع الفاء اي نائبا منابها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذا السبع لا يغير اختصاصهما
بها اي على القول الظاهر في المغني قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر
لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيدا قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام
الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية
بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الفعلية كما حمل الشارح اللزوم في قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده
قوله وان التي ينجزم اه جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع
ماضيا واخلافي التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبر ان لانه محط الفائدة اي مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونتها تقديرها
بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيادل المعنى الى ما كانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة
خبر ان لانه لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة فيه الا بالنظر الى الظرف

الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الايجال قال بعد الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينصب المضارع
بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له
معنى الشرط على ما صرح به في الرضي وليس مجردا مدار السببية كافيا في ذلك على ما وهم قوله والطلب اه واما الخبر فما هو لافادة
مضمونه للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو جئت بعد ما يصلح جزاء المضمون لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاء فلذلك لم يقع الجزم في
جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وكل فعل اختياري يطلب لذاته قوله
يترتب عليه اي تحصيل عقيبه قوله يكون ذلك المعلم سببا لها اه لتحقيق معنى الشرط قوله ندر ان مع ذلك الفعل لوجود القرينة
المغنية عن ذكرها اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية قوله فيجزم بها فظاهر مذهب الاخفش انجزام الجزاء
بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه الدوال كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان
مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل وجه ذلك الاستنكار منهم اسناد الجزم الى الفعل وليس
مما يستبعد ده ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا
في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار
من التفصيل المتعذر قال لان التقدير على ما عرفت يجب ان يكون المقدر كالمظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا فتصيب
خيرا اي تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات قوله واما عدم امتناعه اه يعني يجوز عند قيام
القرينة ان يظهر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما لا يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز لغير المسلم تدخل النار يعني ان لا تسلم
تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي قوله فمن قرأ مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي
على الاستئناف اذ لم يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى لم يرثه
بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستئناف لانه ليس
في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان غرضا ولا على الجزم لان المراد انه يترتب
لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لان
مآل طلب هبة ولي موصوفا بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى
واني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير

الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى
من آل يعقوب بوراثة الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا
قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به
بعد زكريا قوله وقال رائدهم اي قال رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلاء ارسوا اقيموا نزاولها اي نمارس الحرب فكل
موت انسان يجري بقدر الله تعالى وقضائه لا بغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله في المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي
والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة
لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بعيد وانما اراد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في صيغة الماضي وصيغة المضارع
وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدري اي الصيغة للامر كما يقال لام الامر قال وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص
اه الا انه يشترط عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فانهم يطلقون على الصيغة باي
معنى استعمل قوله كذا ذكر المصنف رح احاله على المصنف اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك
الامر المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني رح في المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما ثم عند اطلاق
لفظ الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الا بالصيغة لكن شيوع استعمال اللفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
في الوجود وصرح به السيد في حاشية المطالع قوله فتامل اه اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون صيغة
بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غائبا اه لان الطلب فيه وان كان من لول
اللام الا انه صار جزءا لما بعده وبقي المجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري قوله فانه يطلب بها الفعل اي قبول الفعل قوله
وعن مثل صه هذا بناء على اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه
من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا ولبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم آخره لم يقل وحكمه
لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لا مطلقا قوله لان مشابهته للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله قوله
وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم الآخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب ليضرب ليضربا كما في بعض النسخ
وليخش وليغز ليكون موافقا للسياق قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت
من امر تبالا * اي هلاكا الا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل المخاطب قوله فان كان

فالكاف اه اي اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظر الى قرب المخرج ورح يحتاج الى
اعتبار الحذف اي حذف واسكن آخره او بعد حذفه ورح يحتاج الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف او الى الكاف تامة
اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف قوله متحرك بحركة الاصلية او منقولة عما بعده فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال
بقرينة ذكر حكمه بعد بقوله والكاف رباعيا قوله اسكن آخره حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما
بمنزلة الحركة او المراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا في بناء الامر لا بد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق
من تعريف الامر حيث ذكر فيه حذف حرف المضارعة من بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي اه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون
في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب
الافعال قوله ما يكون ماضيه اه اي المضارع مطلقا او المضارع الذي بعد المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر
في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو شرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن
وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحداث معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون
رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك
لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز
عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله من المزيد فيه زائدة لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله الكاف بعده
ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزوم الكاف ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقي الكاف راجعا الى
حذفه قوله ليتوصل اه فيه اشارة على وجه التسمية قوله حال كون الهمزة اه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة
والصيغة تتبادر منه سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة وجاز تاخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة قوله
الكاف اه شرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذ قيل اه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها
والصواب في بعض النسخ انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل لكنه اقتل ذلك ان تقول في عبارة المص حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة
اذا كان بعد الساكن مضموما وهذا الحكم بديهي لان المناسبة اقتضى زيادتها فيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط
وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموما لا يؤتى بهمزة مضمومة والشرح علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤت بهمزة مضمومة

في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى بالهمزة المضمومة فيما انفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتى بها فيما انكسر بعده
التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو قوله لمكسورة فيما سواه اي زدت همزة وصلي على
ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة في ساكن سوى ساكن بعدها ضمة اي في صورة وجود ساكن في ما بقي سوى
الساكن السابق فما عبارة عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهذا اولى من الشروع وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه
ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى قوله لما يكون بعد حرف المضارعة اه الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ
قال وان كان رباعيا عطف على قوله وليس برباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا قوله فالهمزة مفتوحة لم يقيد فرددت بحث
مع انه الموافق للسابق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجب اه وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن
ترك لظهوره بخلاف عد فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة و الكسرة
لعدم مقتضى الرد واما في نحو اقم فانما زدت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رح له وفي الرضي انما
لم يرد الواو في عد لانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه جاز في اقم ايضا الا ان يقال التبعية
واجب في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر اندفاع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان
بعده متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقي امرا
بل زادت الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن شاملا لاقم وان
لم يقيد يدخل فيه فاعل وفعل وتفعل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة قطعية قوله لذلك بعينه الا انها همزة اصل اه
قوله اي فعل المفعول وانما اضيف الفعل الى المفعول لانه بني له كذا في الرضي فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى
ملابسة كما وهم رح قوله لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله ولا يبعد ان يراد اه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل
ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله
فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعين بهما في الموصول قبل اضافة
الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه فيظهر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف
لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفى على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لا ذكر
في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه ولكون الاعادة بلا فائدة لا يساعد

لايساعده العبارة قوله بيانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر واما
الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقدير من ان يكون بين المضاف اليه عموم من وجه وكلمة عند صاحب
الكشاف حيث جعل قوله تعالى بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من قال وهو ما حذف فاعله هذا احد مطرد
عند سيبويه واما على مذهب الكسائي نحو ضربني وضربت زيد وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع
وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال يجوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى
اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصرح بجيد تام كذا في الرضي فلذا زاد الشريح واقيم المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر
هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى
ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله دفعا للبس اي لو لم يغير لالتبس المفعول
المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل قوله ضم اوله اه مبنى الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالا ولذا كان
الاصل في اولها الحركة وفي اخرها الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل
يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لولا همزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل اخره ان لم يكن مكسورا قوله لان
معناه غريب اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك ضعف ان يلحق في اول وهلة النظر بالاسماء فجعل
على وزن لا يكون في الاسماء قوله في الاوزان اي اوزان اسم الثلاثي لا مفعولا قوله للخروج من الضمة الى الكسرة
ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله انتقل من الخروج من الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من ثقيل
الى اثقل بخلاف الثاني قال مع همزة الوصل ظرف مستقر لا لغو لان ضم الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع التاء قوله
لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا بقوله هذا علة لقوله وضم
الثالث والثاني قوله فقط ستعلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد عن امر زائد عليه قوله لئلا يفضي الى اجتماع اه كما اعلت
العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو كالماضي
بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين في الثاني وذلك لا يجوز ولو لم يعل
آخره واعل العين فقط فقيل يعاي مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل في الفعل ثقل ياء مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم
نحو رأي الخفة قوله لئلا يرد عليه اي على ظاهره هو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل

الاصوب قوله وانما خص ای من بین سائر المثلات قوله لزیادة غرض ای فی اعلاله قوله فی المبنی للمفعول من باعه هکذا فی النسخ المصححة وفی بعض النسخ فی المبنی للفاعل منه وهو سهو قوله للمفعول ای من المضارع ووقع التصریح فی بعض النسخ قوله ما ذکرنا من الغموض والاختلاف قوله نقل الکسرة اه لان الکسرة اخف من حرکة ما قبلها وقصدهم التخفیف فیجوز علی هذا نقل الحرکة من متحرک بعد حذف حرکته اذا کان حرکة المنقول الیه اثقل من حرکة المنقول عنه وهذا عند الجزولی وعند المصنف استثقلت الکسرة علی حرف العلة فحذفت ولم ینقل الی ما قبلها لان النقل الی الساکن فبقی ساکنة قوله بوع وبیع بیاء بعد الضمة فبعضهم یقلب الیاء واوا للضمة ما قبلها فیقول قول وبوع وهو اقل ذا الاولی قلب الضمة کسرة لان تغییر الحرکة اقل من تغییر الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل قوله علیه لانه معتل العین مثله فکسرت فاؤه فانقلبت الواو لسکونه یاء کذا فی الرضی ولا یخفی علیک ما فی التعلیل الاول لان تغییر الحرف مع الحرکة لازم فی قول مع تغییر الحرکة فی بیع بخلاف ما اذا قیل بوع فانه تغییر الحرف فقط مع عدم التغییر فی قول قوله الایذان اه ای الاشعار فی الرضی وانما نبهوا علی الضم الاصلی ههنا بخلاف بیض جمع ابیض لانهم قصدوا ههنا الاشمام التنبیه علی ذلک الوزن المستبعد فی الاسماء لتحصیل الغرض المذکور اذ قصد قال ضم اوله لموافقة الماضی لکونه فرعا له قوله المتعدی وغیر المتعدی فی شرح التسهیل التعدی لغة التجاوز وفی الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الی مفعول به فان تجاوزه الی غیره کالمصدر والظرف لم یسم متعدیا انتهی فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما یتصف بهما باعتبار الفعل والیه اشار الشارح فی بحث اسم الفاعل فی شرح قوله ویعمل عمل فعله ولعل ترک المصنف لفظ الفعل ههنا وذکره فی قوله فعل ما لم یسم فاعله اشارة الی ذلک فما قیل انهما قیدان للقسمان توهم وفی ترک اداة الحصر وایراد الواو اشارة الی انه قد یکون شیئا من القسمین کالافعال الناقصة والی انه قد یجتمعان فی التسهیل وقد یشتهر بالاستعمالین فیصلح للاسمین وفی شرحه ما تعدی تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم یکن احد الاستعمالین نادرا قیل له متعد بوجهین وذلک مقصور علی السماع وقد عدها بعضهم خمسة نصح وشکر وکال ووزن وعدد وزاد صاحب الالفیة قصد والظاهر انها غیر محصورة قوله من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غیر متعدیة بهذا المعنی لعدم توقف فهمها علیه ولذا جاز ترک مفعولها فالی ما یتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدی الی المفعول کنسبته الی الفاعل فی انه لا یجوز استعماله بدونهما الا علی خلاف مقتضی الظاهر لنکتة الا ان نسبته الی الفاعل لما کانت مقصودة بالذات لا یجوز ترکه الا باقامة شیء مقامه بخلاف نسبته الی المفعول به فانه فضلة مقصودة لتکمیل نسبة الفاعل یجوز ترکه من غیر اقامة شیء

شيء مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله به ونهما نعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول المعين ماخوذة في
مفهوم الفعل المتعدي لئلا يكون استعماله في موارده مجاز الاحقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه
فالمراد بقوله على متعلق متعلق معين اى معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة اللتي مدلولاتها
نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما يجيئ استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد
نعم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لابد من ذكره ح يكون متعدية بحرف الجر داخلة في التعريف كالمتعدي بالهمزة
والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر والجواب منع
توقف مفهومها على الخبر فان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا
اتصف زيد في الماضي بالغناء والمتصف بالصيرورة صرح به الرضي قوله اى امر غير الفاعل اه اى ما يصدق عليه هذا
المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله يتوقف
فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق
وبما حررنا لك اندفع ما يتراأى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير
الفاعل فانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كل فعل اه تعليل لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل
ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما قوله
لكن اه استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم لم يعتبر بطريق القصد وكما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد
والاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل اى المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول فرعه
في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله انتهى اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد
متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله جملة موكدة لما قبله والمراد البعدية
الزمانية لامتناع تعقل شيئين في زمان واحد اى لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة ماخوذة
في مفهومه وفهم النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال السيد
في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه مما لا مدخل في معقولية الفعل
قوله بخلاف الزمان اه اى المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذه الامور لظهور توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وبهذه

والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان بنية الفاعل الذي هو ركن الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول
بالطريق الاولى قوله غير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعل فيتوهم اذ معنى التعدي وصول
الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال
والتفعل معناه التاثر والقبول المطاوعة قوله اما بالهمزة وكيه فانك شاذ قوله او بالف المفاعلة اه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب
التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء تقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول
ولم يجعله بعض آخر منها لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التغيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي
متعديا اليه نحو ضاربته وذلك كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب قوله او بحرف
الجر ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه
مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة بمعنى المصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار
في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش في الحصر وجار في غيرهما اما شذوذا وذلك نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو
امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولم يجئ
حذف الباء المغيرة الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف
فلا بد فيهما من معنى التغيير فان كان الفعل لازما يتعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد يتعدى الى اثنين نحو حفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين
يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم واري والتضعيف قل تعديته للحلقي العين الى في الهمزة
نحو نائيته والمفعول الذي يزيد بسببهما هو الذي كان فاعلا قبل دخولهما فلذلك كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل
مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي
مطلقا تقتضي تغير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بالصيغة قال والمتعدي
بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطي واعلم واري قوله غير الاول مفهوما وصدقا قوله فيما صدقا عليه اي فيما
يحملان عليه فانه معنى الصدق المحمول عليه سواء كانا كليتين او جزئيتين او احدهما كليا والآخر جزئيا وانما قيد بذلك
لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قال نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيئ
لان الحال لا يكون معلوما ضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله كاعلم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل

بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت عمرا زيدا
منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قوله يقوم له المفعول الاول لان مرتبته التقديم لكونه فاعلا
للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلا في التعدية اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي
الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا
مشتقين من النبأ والحدث قوله بواسطة اشتمالها اه لان الانباء والتنبيه والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام وهما
في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم خبّرني بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا
من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على نصر
لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا نبأ والنبأ
الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني احدني النوم عمرا اسالما
قوله في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا اصلا ولذا لم ينقل في جواز حذفه في شرح الالفية للشيخ السيوطي
يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كذلك لمن قال اعلمت زيدا الكبش قائما واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب
احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة
بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والآخران من
باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الآخرين فقط لان الاول في
معنى الفاعل والاخرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى قوله في جواز الاقتصار عليه رد المذهب الثاني والثالث لان
لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخرين وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر
الآخرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون ولان الاخرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل
في المعنى اذا كان كمفعول الاول كان الاخرين كثانيه بالطريق الاولى واما قيل ان مفعولها الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونه
مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد فلا يقم علمتني زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور
مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت قال والثاني والثالث من مفعوليها اي كل واحد من الثاني والثالث
بالقياس الى الاخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معا مفعولا واحدا كثاني علمت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعيضية

وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول وهو الذي زاد بسبب الهمزة الذي في وجوب ذكره قيل وكذا في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع ضميرين متصلين لشئ واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت في احكام آخر من جواز حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتاخير ولذا عمم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت قوله وتسمى افعال الشك واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشريح مزج عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر واما في عبارة المتن فقوله ظننت اه خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او مستأنفة قوله كانه اراد واه لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين متبادرا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن لشئ من هذه الافعال والاعلى ذلك حمله الشارح على الظن بتجوز الاشتراكهما في عدم الجزم وانما قال كان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال دالا على جميع انواعه قوله تساوي الطرفين اي الوقوع اعدمه قوله وهي ظننت اه هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعة للحكم بتعلق شئ لشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم مدلولها قوله وهذه الثلثة للظن استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان والخلية ومن هذا النوع حجى يحجو للظن فقط وعد بمعنى حسب عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب واري المجهول قوله وتارة للعلم وهو كثير والكان بالنسبة الى الظن قليلا قوله وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر ولا كرأيت قال الله تعالى يرونه بعيدا او هو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها لا بد ان يعمل في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها فيها

رفعا ونصبا اما فی الجزء الاول فلامتناع کون الفعل مسندا الیه وانحصار ناصبه فی الحرف واما فی الجزء الثانی فلکونه معمولا
للجزء الاول وامتناع توارد العاملین قوله من حیث الاخبار لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل علیه
الفعل من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قیل ان
ما ذکره الشارح یقتضی ان یکون هذه الافعال لبیان کیفیة نسبة الجملة الاسمیة کان الداخلة علیها للتحقیق فلا یفید هذه
الافعال فائدة تامة مع انه لیس کذلک وهم یدل علیها قلنا بیان الشارح حیث قال ان علمت لبیان ان منشار الجملة علم قوله علی انهما
مفعول لها ای کل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حیث المعنی فان علمت زیدا قائما معناه علمت قیام زید وفی بعض
النسخ مفعولان لها کما هو الظاهر قوله فلا یقتصر اه الاقتصار حذف الشیء بغیر دلیل اعنی الحذف نسیا منسیا معناه ای لا یجوز بعد
احد المفعولین نسیا منسیا فان ارید بذکر الآخر الذکر الحقیقی کانت القاعدة باعتبار الغالب الکثیر وان ارید شامل للتقدیری اعنی
الحذف بدلیل فان المقدر کالملفوظ کانت القاعدة علی عمومه کانه قیل لابد من ذکر الآخر حقیقة او تقدیرا وما قیل انه یلزم علی هذا
ان لا یجوز علمت ضربی زیدا قائما ففیه ان حذف الجزء ههنا مع القرینة علی ان صحة المثال المذکور ممنوع ولزوم حذف الجزء انما هو علی
تقدیر کون المصدر مبتدأ قوله وهو المفعول به فی الحقیقة والفعل المتعدی الیهما متعد الی مفعول واحد فی الحقیقة وهو المصدر
المأخوذ من المفعول الثانی المضاف الی المفعول الاول وان کان جامدا فالمعنی علمت هذا زیدا علمت زیدیة هذا قوله
ومع هذا اه ای مع وجود الدلیل المانع علی الحذف مطلقا وجد فی الاستعمال حذف احدهما مع القرینة فلذا قلنا انه لا یجوز الاقتصار
قوله علی قلة ای مع بقائه علی المفعولیة واما اذا حذف الفاعل واقیم المفعول الاول فهو واقع علی کثرة کما مر فی بحث المفعول ما لم یسم
فاعله قوله ولا یحسبن ای علی قراءة الیاء وجعل الذین یبخلون فاعلا واما علی قراءة الخطاب فالذین یبخلون مفعوله الاول علی
حذف المضاف ای بخل الذین واقامة المضاف الیه مقامه وخیر مفعوله الثانی قوله ای لا تخلنا جازعین فی الحاشیة نقلا من الحواشی
الشریفیة ای لا تخلنا جازعین علی اعرائک الملک بنا اذ قد وشی قبل ذلک الوشاة فلم نغیر نا فی انصراح الاغراء بر غلا نیدن میان
دو کس غراءة اسم منه فی البیت بالتاء ولا بالهمزة حتی یرد ان الغراء لم یوجد بمعنی الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنی امتد
وما کافة عند ابن جنی یکفه عن طلب الفاعل بصورة ومصدریة عند غیره وهو الاوجه لان الکافة لا تجیئ فی الفعال الا فی نعم وبئس
قوله وقد یحذف فان معناه بلا قرینة دالة علی تعینهما فیحذف فان نسیا منسیا جملة مستانفة کان سائلا یقول قد علم حال باب علمت
واعطیت فی الاقتصار علی احدهما فما حالهما فی حذف المفعولین وفیها رفع لتوهم جواز حذف مفعولی باب علمت مطلقا المستفاد من قوله

اذا ذكر الآخر بطريق مفهوم المخالفة قوله فانك تجده فيهما اه اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص

على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك

او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك فالكلام على حذف هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الا مقتصرا

عليه انتهى فاندفع ما قيل لا نم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصيل بامر آخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخلو عن علم وظن

فقائل اظن واعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري قوله

نحو من يسمع يخل قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول من يسمع من اخبار

الناس ومعائبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا في امثال ابي عبيد قوله اي بطال عملها لفظا ومعنى قال

لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعولين ليسا مستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت قوله

الصالحين اه قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع

قوله او مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحها للامرين المذكورين على البدلية قوله كلاما حال او تمييز قوله

تاما من غير ضم الفعل اليها فيمتنعان عن التاثر عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تقدير الالغاء لكونهما

ح في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقديم لان افعال

القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه لا يجوز لان عامل الرفع معنوي

عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي قوله في معنى الظرف لتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا

وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك كذا في اللباب ما وقع في الرضي من ان الالغاء واجب في زيد قائم

ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك الا انما يتحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قوله انهما

متساويان لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر قوله نحو ضرب احسب زيد اي ضرب زيد في حسبانا وكذا البواقي

قوله فلهذا قيد اه تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان المعلة لا للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص

اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المص لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتاخر

بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان الكلام في المفعولين قوله جوازه المبني بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز

حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم قوله وانما خص اه لا يخفى عليك ان المراد بالغاء ان يذكر معها

معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه
لم يذكر لها معمولا للملغى وجوبا وقع بينها اعتراضا لبيان النسبة لانه الغي بينهما ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع الملغى بين
ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص
واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت
قال في التسهيل والالغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر
ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح
مذهب البصريين وبه ورد السماع قوله قبل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اي يكون معنى
الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلولا لنفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه و
ان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ آخر او بتوسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون
جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام وبالهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة
او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما اذ لا يليق
ان يقع علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه
زيد قائم فيصح تعلق العلم به بمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يتعلق
علمت زيد قائم لما لنزاع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي
النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا وهو لا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان
اداة الاستفهام التي بعد ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع
الصور المعنى علمت الذي يشك فيه ويستفهم عنه الا ان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين
او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبته الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان
نعم ولا ليسا مشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما عن هذا فعبارة المتن ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر
كان اختيار المذهب الاكثر وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب

البعض قوله الداخل على معموليها قيد النفي بالداخل على المعمولين وكذا الام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيدا من هو او ما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضا وانما لم تقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر قوله وضعا قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع التي التاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث اللفظ اه ولا يجب العكس لانه لا يعلم ح ان المعنوي عاملا ولا قوله والفرق اه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور ههنا ليخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط قوله ان الالغاء جائز لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء ماخوذ في مفهومه الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا لا محلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يمتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله وتختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر قوله ضميرين لما كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائم لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة ولما كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي قال لشيء واحد صفة لضميرين اي ضميرين كائنين لشيء واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عائشة رض لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما لنا طعام الا الاسودان قوله لان اصل الفاعل اي اصل مدلول فاعل النحوي بمعنى ما يبتني عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقة وصفة والاصالة بهذا المعنى لا ينافي كونه داخلا في التعريف قوله والمفعول به متاثرا من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجرور مقدم قوله لاتفاقهما من حيث اه وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تغائرهما بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا ومتاثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب قوله لانها نقيضا وجدتني اي في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجري راى البصرية والحلمية اي اجري راى التي بمعنى ابصر والتي بمعنى راى في المنام مجرى راى التي بمعنى علم للتشارك اللفظي وان كان منصوبا بها

محصورا بها مما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا قوله ولقد اراني للرماح اه اللام للابتداء او
جواب القسم اراني اي ابصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي عليها من عن بمعنى متعلق
باراني وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالحلقة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه قوله علما
حسبت اه بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان وهي اما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها
مدلولاتها في نفسها اما العلم او الظن قوله بحيث يمكن متعلق بتقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة
بان لها معان آخر يتعدى الى مفعول واحد مع ان لها معان آخر غير متعدية بها يعني انه لدفع توهم تعديها بهذا المعنى ايضا
الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المص في شرح المفصل في وجه التخصيص انه
قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى المفعولين
بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت
بغير هذه المعاني فانها ليست مظنة التوهم لعدم كونها من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله قريب من معانيها الاول قوله
لئلا يتوهم اه ولئلا يتوهم انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان آخر الا انه بين وجه التخصيص بالحكم المذكورة
ليظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اي للتخصيص لذكر بالبعض ولتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان لهذا البعض
معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر ولهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله ذا اخال الخال والخيلاء التكبر و
الاحسب من الناس الذي في شعر راسه شقرة قوله من الظنة بكسر الظاء والتهمة كهمزة اصله وهمة قلب الواو تاء كما في وكل
قوله اي اخذته مكانا لوهمي يعني ان بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اي اخذ طبيخا لنفسه والوهم من خطرات القلب او مرجوح
طرفي المتردد فيه كذا في القاموس في العباب معنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيء فعلى هذا معناه قريب من الظن والشك
جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا فجعل قريبة باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم او الظن
الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما في مطلق الادراك قوله ومنه قوله تعالى اه اي ما محمد صلعم على ما يخبر به من الوحي وغيره
من الغيوب بمتهم اي بماخوذ مكان وهم ان لا يكون خبره في الواقع كالكاهن فظنين فعيل بمعنى المفعول قوله وهو العلم بنفس الشيء
يعني ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء
وبكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق معنويا بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت

ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيارهم فانهم يخصصون احد المتساويين بحكم لفظي دون آخر قوله ومعنى ابصرت قريب اه يعني ابصرت والكان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رايت الصيد اي ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب قوله ولما كان اه دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلما لم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال لها معان آخر كل واحد منها قريب من العلم والظن قوله اي صغت اه نشر على ترتيب اللف قوله ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما قوله لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اي تماما مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتيب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما وتفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل ضمنا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق يعينه كان هذا خلاصة ما في الرضي ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان نحوا، ولان دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما في الغياثية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر والكان قد يعرى عن الحدث فكان وعن الزمان كنعم وبئس قال لتقرير الفاعل اه اي جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو من قرر اذا اثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولانتفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شيء ايجابا او سلبا اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفائها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل او المفعول في الرضي وتسمية مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا اذ الا ان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعده مرفوعها في المرفوعات على حدة وادرج في الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب الى فاعله فالكان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبة كون الشيء

بحث الافعال الناقصة

المعنی الیه ناقصة فتوهم لان قولنا حصل القیام لزید لیس زید فاعلا له بل فاعله القیام المضاف الی زید حصل قیامه
قوله ای العمدة اه والقرینة جعله تمام الموضوع له کما هو الظاهر المتبادر والدلیل علی ذلک انه لا یجوز خلاؤها عن التقریر بخلاف
الزمان فانکان ولیس یجیئ للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد یخلو عنها الافعال الدالة علیها
قوله ولا شک اه بیان لفائدة التقیید بعد تصحیح التعریف والا فلا دخل لاعتبار قید العمدة فی کون الصفة خارجة عن التقریر
قوله لان ذلک التقریر ای التقریر المقید والتقیید لا یخرجه عن کونه نسبة بین الفاعل والصفة کما توهم قوله لصفة اه یعنی
الحدث ونسبته الی الفاعل المعین ولم یتعرض للزمان لاشتراکه فی التامة والناقصة فکل من الصفة اه یعنی کلاهما مستویان
بالنظر الی الموضوع له لیس لاحدهما مزیة علی الآخر بحیث یمکن ان یقرانه الموضوع له فلا یصدق علی الافعال التامة انها
وضعت للتقریر باعتبار انه عمدة بالقیاس الی الحدث والزمان فلا یرد ما قیل انه اذا کان کل منهما عمدة فیها یصدق ان
التقریر عمدة فیما وضعت له فلا یخرج عن التعریف الا ان یعتبر قید فقط واللفظ لا یساعده قوله ولو جعل اه فیکون المعنی ما وضع
لما یصدق علیه التقریر المذکور وعلی هذا التوجیه لا حاجة الی اعتبار قید العمدة واللام صلة للوضع کما هو الظاهر قوله لتقریر الفاعل اه
یعنی لیکون التقریر مع ما اعتبر معه من کونه علی وجه الانتقال فی الزمان الماضی موضوعا له کما یرشد الیه قوله فلا شک ان
کل جزء فی تمام الموضوع له لان التقریر المقید موضوع له علی ما وهم قوله ولا یبعد فیه اشارة الی بعده فی الجملة لان المتبادر
کون اللام صلة الوضع قوله ان یجعل اه ویجعل التقریر مصدرا مبنیا للفاعل فاعله المحذوف الضمیر العائد الی الافعال الناقصة
ومعنی تقریرها الفاعل علی صفة وتثبیتها ایاه علیها دلالتها علی حصول تلک الصفة له قوله بما ذکرنا من الوجوه الثلثة قوله
لا یحتاج الی قید زائد اه دفع لما قال الشیخ الرضی من انه کان ینبغی ان یقید الصفة فیقول علی صفة غیر مصدره لئلا
یرد الافعال والحق عندی ان التعریف تام من غیر اعتبار التکلفات التی ذکر الشارح ومن غیر اعتبار قید زائد فان هذا
تعریف للافعال الناقصة باعتبار امر تشترک فیه وتتمیز به عن سائر الافعال فان الدلالة علی الزمان خاصة شاملة للفعل
مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تتمیز بها بعضها عن بعض والمتبادر من کونها موضوعة لتقریر الفاعل
علی صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها کما ان الفاعل کذلک ولذا فرع علی ذلک احتیاجها الی الجملة الاسمیة قال المصنف فی الایضاح
معترضا علی تعریف الفعل بما دل علی اقتران حدث بزمان انه لیس بجید لان الفعل یدل علی الحدث والزمان جمیعا واذا
قال ما دل علی اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ینفعه کونهما متعلقی الاقتران لانک

تقول عجبني اقتران زيد وعمرو ووذهما تثنيه باعتبار الاقتران لا تثنية باعتبار متعلقة وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك
من المضاف اليه وقال بعضهم فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف
تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة
للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا تقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة الثاء
على ما في القاموس قوله وقيل بالياء ولم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء
قوله انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار آل ورجع وحال وعاد وجاء وارتد واستحال وتحول ومرادفات ما فتئ
ما افتأ وما دني وما رام من رام يريم قوله وقد تضمن اه قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل
معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشيعها جعل الفعل المذكور حالا وعكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك زيدا اي انهي اليك
حمده انتهى فتعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فيجعل تامة وكلا ما صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا قوله وقد جاء اه لفظ
جاء في المتن تامة وفي الشرح بعد الديح ناقصة كما لا يخفى قوله قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج
قالوه لابن عباس رض حين ارسله علي رض اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج قولهم لما تقدم تقدما معنويا قوله من الغرارة
بكسر الغين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا قوله ونحوها مما يقدر به الاشياء
كالجوالق قوله ان لم تكن حب.ه اي الغرارة على مقدار تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصر قوله ومعناه اية
حاجة اه والاستفهام انكاري اي لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونه لك وروي برفع حاجتك
فخبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهفت شفرته في الصحاح ارهفت سيفي رققته والشفرة بالفتح السكين
العظيم وما قيل انه في القاموس بالضم وقوله لا يتجاوز اه وهو القولان المذكوران قوله خلافا للفراء فانه يطرد بها
وقال المصرح الاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين او صاعين وان قلنا بالطرد وفي نحو ما يطرد قعد في مثل قول الاعرابي
وهو ما يكون الخبر كانه كذا فلا يقعد زيد كاتبا قوله المركبة من الخبر اشارة الى اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل
ما ليس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ الذي يدخل عليه هذه الافعال ان
لا يكون مما لزم الصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم حذفه
كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمومن وويل للكافر وسلام عليك ولا مما لزم الابتداء

الابتدائية لكونه في الشك او في ماحكمه كالجمل الاعتراضية كقوله انت طالق والطلاق الية او كونه بعد لولا الامتناعية واذا

الفجائية وان لا يكون خبره جملة طلبية قوله اي لاجل اعطائها الخبر اي المقصود من وضعها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا

صار زيد غنيا كون الغنى منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد ولا وجه لتخصيص الخبر بالذكر فانها

تعطي اسمها ايضا حكم معناها قوله يعني اثره المرتب عليه اشار الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على توهم قوله لكونه فاعلا اي اصطلاحا

بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد المص اسمها في المرفوعات على حدة قوله في توقف الفعل عليه يعني كما ان

الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا يتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان يكون ناقصة اه

تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها قوله كائنة

لثبوت خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا اليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشان عليه وهو حال يقتضيه الذوق السليم

ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله ثبوتا ماضيا جعل قوله صفة لمصدر محذوف ليصح كونه دائما او منقطعا صفة له بانه

مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع منافاته

التنكير قوله من غير دلالة اي دوامنا ناشيا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو

من عدم الدلالة في العباب قال جار احمد كان عبارة عن وجود شيئ في زمان ماض على سبيل الابهام ولبس فيه

دليل على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طار وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه

اشارة الى دفع التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالتها

على الانقطاع بالقرينة قوله نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة في شرح التسهيل الاصل

في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لازليته ولا الانقطاع لغيرها من الافعال الماضية فان قصد

الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ الشيرازي

واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله فهو من قبيل عطف احد القسمين اه اي ما يكون بمعنى صار على

ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل الناقصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل صفة

منها ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدين على

الآخر المستلزم لحصول القسمين المقسم قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الآخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة

والضمير المرفوع راجع الى الاخر او الى احد القسمين والضمير المجرور الى اي لا يكون من قبيل احد القسمين على قوله ناقصة الذي الاخر او احد
القسمين قسم منه اي ليس من قبيل عطف القسم على المقسم ليلزم كون قسم الشيء قسيما له قوله بتيهاء قفراء التيهاء على وزن حمراء
المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء
والكلاء والقطا كالركي جمع سطية وهو المركب وقطا جمع قطاة سنگ خاره والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب
ضد السهل قيد القطا بالحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء
جوزه نصف سرعة سير المطي كانها بمنزلة قطا تركت بيضها بيوضها وصارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة
في سرعة السير فان القطا مثل في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهوى في هذه
الحالة وفي المثل اهوى من القطا قيل تطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكثر فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطي صادرة
ولا واردة قوله فان بيوضها اه لم تكن فراخا لا حال البيضة ولا بعدها فلا يصح كان جعل كان الثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون
فراخا حالا لانها تقتضي اجتماع البيضة والفراخية قوله صارت فراخا اي انتقل الى الفراخية من البيضة وهو معنى مقصود من الكلام
فيكون بمعنى صار لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص قوله عطف على قوله اه في العباب كان التي فيها ضمير الشان
هي الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر والكان
ناقصة او تامة مجرى على عادتهم بعدها قسما آخر انتهى وفي شرح التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن الابرش
الكان الشانية قسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله وتكون ناقصة وهو الظ حيث اعاد لفظ تكون
ولم يقل وفيها ضمير الشان كما اعاد في قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر
مع اعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس قوله اذا مت من مات يموت
وميت ضد حي والصنف بالكسر والفتح النوع شمت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف
اي احدهما ومثن اسم فاعل من اثنى اي ذكر خيرا واصنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله قوله يتم بالمرفوع وهو
فاعله فلا يكون الا مفردا قوله وقع زاده على طبق الا يصلح اشارة الى الكان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى
الثبوت المسبوق بالعدم اعني الحدوث قال القاضي في تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اي حدثت والكائنة الحادثة
والمقدر ومن قدر الله ذلك عليه يقدره ويقدره قدرا وقدر المعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلثة اشارة الى

الی جعلہا تامۃ بتصرفاتہ قولہ وکقولہ تعالی اعاد الجار اشارۃ الی شرافتہ معنے کن فیکون احدث فیحدث سواء کان حدوثہ
فی نفسہ او فی محل لان خطاب کن تابع للارادۃ کما یدل علیہ الآیۃ وہی صفۃ تخصص وقوع المقدورات فی وقت دون وقت
ولیس معناہ کن کذا علی ما توہم قولہ لا یخل بالمعنی الاصلی ای ما ہو مقصود بالافادۃ من ذلک الکلام لا ما یفیدہ اصلا اذ الزوائد
لا تخلو من فائدۃ معنویۃ کالتاکید کتزیین اللفظ وکونہ افصح واستقامۃ الوزن والسجع قولہ لقولہ تعالی اہ اشار بہذا
التمثیل الی ان الزائدۃ مختصۃ بلفظۃ کان وانہا تکون فی وسط الجملۃ عند الجمہور واجاز الفراء زیادتہا آخرا والصحیح منع ذلک
لعدم استعمالہ واختلف فی الزائدۃ فقیل انہا رافعۃ لضمیر المصدر الدال علیہ الفعل کانہ قیل کان ہو ای کان الکون وقیل انہا
لا فاعل لہا لانہا تشبہ الحرف الزائد فلا یبالی بخلوہا عن الاسناد کذا فی شرح التسہیل للعلامۃ قولہ ای کیف نکلم اہ لم یجعل
صبیا بمعنی المہد کلمۃ ما قال صبیا حال مؤکدۃ لتحسین اللفظ لا للتاکید اذ المقام یاباہ قولہ اذ لیس المعنی علی المضی اذ لم یتوجہ
ح استبعادہم المدلول علیہ بکیف لان کل من یکلمہ الناس حالہ کذلک فلا یکون ناقصۃ ولا تامۃ والمعنی صار اذ لا بد فیہا من
معنی المضی قولہ اما من صفۃ اہ ہذا الانتقال یقتضی حصول الصفۃ الثانیۃ او الحقیقۃ الثانیۃ بعد ان لم تکن فلا یتم بدون ذکر الصفۃ
او الحقیقۃ فلذا صار بہذا المعنی ناقصۃ واما الانتقال الثانی فلا یستدعی حصول المکان والذات بعد ان لم یکن بل تعلق الانتقال
بہ فیکون المقصود من صار ح تعلق انتقال الفاعل بذلک المکان او الذات کسائر الافعال التامۃ فی ان المقصود منہا اسناد الحدث الی
الفاعل وتعلقہ بالمفاعیل فلا یرد ما فی بعض الحواشی من ان الانتقال معنی صار التامۃ واما الناقصۃ فمعناہ الحصول بعد ان لم یکن قولہ واما من حقیقۃ
الی حقیقۃ سواء کانتا شخصیتین فالمستعمل الجنس نحو صار الماء ہواء اقول لان العداوۃ اہ یتدارک الہفوات بالحسنات الہفوۃ
الخطاء والزلۃ والمعنی ان العداوۃ تصیر محبۃ بسبب تدارک السیئات بالحسنات تودد وقال فیا لک اہ اللام للاستغاثۃ
والخطاب لہ سبحانہ ومن نعمی مستغاث لہ فی الرضی وقد یستعمل المستغاث لہ بمن نحو یا للہ من الم الفراق وہو متعلق بما قبلہ
من الکلام ای استغیث باللہ من الم الفراق فی القاموس النعمی بالضم الدعۃ والمال والمسرۃ وضمیر تحولن للنعمی وہو وان کان مفردا
فی معنی الجنس فی المغنی الضمیر فی فسیوہا قیل راجع الی السماء والسماء فی معنی الجنس والابؤس بضم الباء کافلس جمع بؤس
بمعنی الشدۃ والمعنی استغیث بک یا اللہ من اجل نعمی صارت شدائد وقیل اللام للتعجب والاستغاثۃ والکاف بالکسر ومن نعمی
بیان لتعجب منہا ومستغیث بہا قولہ ہا بصبورہا ای لیس المراد ہہنا الاوقات المدلول علیہا بصبورہا اعنی الزمان الماضی لان
المقصود بیان المعنی التی تتمیز بہا بعضہا عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غیر تعرض لزمان الماضی والزمان المدلول علیہ بصیغتہا

مشترك بينها بل بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها
بانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص
عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول اه ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل ويكون الثلثة
الغير بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قوله وظل وبات مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع
الليل ومضارع ظل يظل ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار قوله ثبوت له ذلك في جميع نهاره اى في الزمان الماضي تركه لان الكلام
في المعاني المخصوصة قال وبمعنى صار مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا في الرضي مجيئ بات
بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم اين باتت يده قوله تامتين قال ابن مالك
يقع بات القوم وبات بالقوم اذا انزل بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره وتكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة
بمعنى دام او طال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيئ ظل تامة قوله وفصلها عن الافعال
الثلثة السابقة حتى لو جمعها بالافعال الثلثة فاما يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيئ الكل تامة على السواء واما
ان يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجيئ هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلها عن الثلثة
وترك بيان كونهما تامتين ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة لان عدم الذكر دليل عدم الاعتداد ولا على عدمه في نفسه
قوله فهذه الافعال انظر ترك الفاء ولعله بتقدير اما التفصيل ما اجمل سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتأكيد كون
كل واحد منها بمعنى صار قوله فاسقطها عن البين اى عن بين الافعال في مقام التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما
قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اشارة الى عدم
قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها في الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في التفصيل اشارة الى عدم
الاعتداد بها قوله لانها من الملحقات في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول
وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل قوله من زال الجوف واوي كخاف يخاف قوله فانه تامة
وكذا ازاله يزيله اى فرقه وليس في ذلك الفرق معنوي بل هو مقصور على الاستعمال قوله الليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس
البارحة اقرب ليلة مضت قوله افتأ بمعناه في الصحاح ازيد ما افتأت اذكره وما فتأت اذكره وما برحت اذكره قوله سمي اسمها
فاعلا مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا

توسعا كاطلاق الصفة على الخبر قوله تنبيها على ان سمها اي افعال الناقصة مطلقا والكائنة التسمية واقعة في الافعال
المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال طعات في التسمية بديهية قوله من وقت يمكن ان تقبله في الصراح القبول
پيشيں آمدن وپذيرفتن ففي المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر امكان
ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند
الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها ليس بوضع سوى
وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما مدلوله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذه البيان فلان النفي ملحوظ اه
بحيث تقتضي نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفي افاد
استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل عليه نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون النفي و
الاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من انا لا نم ان
نفي النفي يستلزم استمرار الثبوت لان النفي المدخول الكائن للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار والكائن
للنفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه ايضا كذلك قوله استمرار الثبوت اي يستلزم لتحقق التنافي مفهوما فكانت هذه الافعال
بمعنى كان دائما قوله واعتبار الصلاحية اه اي واما اعتباره حذف منها بقرينة عدمية كما في قوله تعالى والراسخون في العلم
يقولون آمنا به حذف عنه اما بقرينة قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية
خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه بهيئاتها قوله اذا لم
بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال ويبرح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتئ فلم يستعمل الا ناقصة
بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتئ منه كسمع نسيه وانقدع عنه وكمنع كسر واطفأ قوله بدخولها دواته عليها الكائنة تامة
فيها ولم ولا في الدعاء والكائنة مضارعة بمعنى لا ولن والاولى ان تفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه والكائن جائز
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس لتركب حرفي النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي قوله او
تقديرا في الرضي وحذفها لم يجئ الا في مضارعاتها وانما جاز لعدم اللبس فقد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها وتحذف
مع القسم كثيرا قوله وذلك اه بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علما بعد
الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه قوله واذا قدر الزمان اه بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه ح يكون ... ولا

بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقدير مفردات آخر يصير معه كلاما تاما قال لانه ظرف بيان لعلية العلة
السابقة قوله فما دام لم يشفع ما دام اى لفظه و قد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثانى ففى الاول ضمير هو اسمه وان
اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على اسمه وعلى التقديرين لا يدخل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم قوله
ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام بتاويل المصدر ظرفا لاجلس قوله لا تفيد اى المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط
بين الجملتين وليس ضمير لا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما يفيد فائدة
تامة وليس كذلك قوله ولذلك يفيد اه فانه لو كان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا او تاكيدا بزمان الماضى
والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد
بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضى هذا اذا
كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتناقض بين
المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا
يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما قوله نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال
قوله اخبار الافعال اى تقديم تخصيص لكل فعل بنار اعلى ان الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد
ففيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لا يجوز
تقديم خبر ما دام على اسمه قوله كلها اما تاكيد للمضاف او تاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيدا للمضاف اولى لانه الشائع
ولعدم اعتداد قول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما فى شرح التسهيل
قوله اذ ليس فيها اى فى تقديم الاخبار والتانيث باعتبار المضاف اليه قوله فيما عامله فعل احتراز عما اذا كان العامل حرفا
نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود ههنا جواز تقديمها على الاسماء
من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام فى مباحث الافعال وما سبق من قوله وامره كامر
خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا اصل فيما سبق بانه فى الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم قوله ان تقيد ان يقيد والتقييد
اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد مما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر فى حصول كل شئ قوله ما يقتضى تقديمها
عليها اى على الاسماء او عليها فقط سواء كان موجبا لتوسط ككون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد وكونه

كونه ضميرا متصلا نحو كانت زيدا اى شبهها بك او لم يكن مرجحا لكاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك
هند ابوها او الى ما فى الخبر نحو كان فى الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى
الاستفهام او الشرط كما فى مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على ما كان لا ينافى كونه مثالا لما يقتضى تقديم الخبر
على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان والثانى بالنظر الى الاسم ولما كان قوله مالم يعرض ما يقتضى
تقديمها عليها غير ظاهر فى التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثاله اشارة الى دخوله فيه قوله نحو صار عدوى صديقى
فان رفع الالتباس قلب المعنى يقتضى تاخير الخبر عن الاسم وليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا عليه يقتضى تاخيره
واما ما اجاز الزجاج فى قوله تعالى فما زالت تلك دعويهم ان يكون تلك اسما ودعويهم خبرا او عكسه فليس من قبيل الالتباس
بل من تعدد وجوه التركيب قوله وح يجوز ان يكون اه فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة فى قوله ويجوز تقديم
اخبارها على اسمائها واما ارادة نفى الضرورة عن جانب الوجود فلا تحتمله عبارة المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب
ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح فى المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته
قوله اى الافعال الناقصة لان الكلام فى احوالها وفيه اشارة الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته
للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء
اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات وللافعال بواسطتها
ومن البين ان تقسيم الشئ باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته قوله تقديم اخبارها عليها
اشار بتانيث الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم ح تذكير الضمير ليعود الى
القسم والعائد محذوف اى قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير
المستكن وحمل الجواز الذى هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا والى الاستخدام كل ذلك تمحل قال وهو من كان الى راح
اى فى الترتيب الذى ذكره المصنف والغاية داخلة فى المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل عليه
بخلاف الحرف قوله وجوازه لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب
العامل والجزء الثانى لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب
على الافعال فقد سهى قوله اى هذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة

عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بها اوله كلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف اي اخبارها اوله ما تكلف
لا يدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو ليس لم يفسره في قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل
وهو كان الى راح فيجوز ان يكون من معنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت
كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا الا كل ما دخله
ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه
لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيها واقتضائه للصدارة بقي ان المص لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلها
لم ولما ولن وان لانها شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها عند دخول الثلثة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان
والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون قوله فلامتناع اه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى
الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان ولم يبق في لم ولن ولا يجوز تقديم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها
في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعمل به امتناع
تقديمه قوله ويخالف هذا الحكم اه قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى
لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل
على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل
لمجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره ولكون المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به الرضي وجعله من المواضع التي
يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل
وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر
المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان رح يكون مفعولا صريحا فيكون
فاعلية حقيقة قوله تابعا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او
جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينصب بل هو
كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشارح الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجبا له وحمدا له شبه المحذوف

محذوف ای ہذا القول لہ والجملۃ مستانفۃ وما ذکرہ الشارح اظہر لفظا والصق معنی قال لابن کیسان ا الخلاف فی الافعال الاربعۃ

مختص بابن کیسان واما الکوفیون فیجوزون تقدیم معمول ما فی حیزہا مطلقا لعدم توہم تقدیرہا علی ما فی شرح التسہیل ناقلا

عن ابن مالک فاندفع ما قیل الخلاف لا یخصہ بل الکوفیون ایضا خالفوا فی ذلک ما عدا الفراء قولہ کما یقتضیہ باب المفاعلۃ

من کون احد الجانبین فاعلا صریحا والاخر مفعولا صریحا قولہ لتقدمہم اہ متعلق بقولہ لا من جانب الجمہور قولہ فکانہ لا مخالفۃ

منہم فلا یتحقق التخالف المقتضی للمشارکۃ فی اصل الفعل صریحا فلا یندرج القسم الثانی فی القسم الثالث قولہ فلا یلزم تقدیم

ما فی حیز النفی بحسب النفی وان کان لازما من حیث الصورۃ والموجب للصدارۃ تغیر المعنی والحق انہ ان اعتبر نسبۃ الفعل اولا

الی الجملۃ ثم اعتبر نفی النفی کان النفی الذی ہو مدلول ما متوجہا الی الجملۃ فلا یجوز التقدیم وان اعتبر نسبۃ النفی الی الفعل اولا ثم

اعتبر بعد صیرورتہ مثبتا نسبتہ الی الجملۃ لم یکن الجملۃ معمول النفی فیجوز التقدیم والظاہر ہو الثانی لان صیرورتہ ناقصۃ انما ہو بعد دخول

النفی الا ان الجمہور قالوا المراعی فی التقدیم انما ہو اللفظ والاستعمال شاہد لہم قولہ فان الافتعال اہ کما فی قول الشاعر ٭ جار

امرالالہ فاختلفت الناس ٭ فداع الی ضلال وہاد قولہ صریحا بخلاف المفاعلۃ فانہ لمشارکۃ امرین فی اصل الفعل من احد

الجانبین صریحا ومن الاخر ضمنا قولہ وسیبویہ فی شرح التسہیل لم ینص سیبویہ علی ذلک لکن ظاہر کلامہ یقتضی ذلک قولہ علی

انہ یجوز فی الرضی وہو الصحیح لما ثبت مثل قولہ تعالی الا یوم یاتیہم لیس مصروفا عنہم ویوم یاتیہم معمول المصروفا واذا تقدم معمول

عامل جاز تقدیم العامل ایضا لان تقدیم المعمول فرع تقدیم العامل واجیب بان المعمول قد یقع حیث لا یقع العامل نحو اما زیدا فاضرب

وبان نصب یوم بفعل مقدر ای یعرفون یوم وبانہ مبتدا مبنی لاضافتہ الی الجملۃ وبان الظرف قد یتوسع فیہ قولہ علی انہ فعل اصلہ لیس

بکسر الیاء فخفف کما یقع فی علم علم ولیس مضموم الیاء اذ لم یجئ من معتل العین بالیاء ولا مفتوح الیاء اذ الفتحۃ لا تسکن ولم یقلب الیاء

لیدل علی عدم تصرفہ ومفارقتہ لاخواتہ والدلیل علی کونہ فعلا لحوق تا التانیث الساکنۃ والضمائر البارزۃ المتصلۃ وقال الکوفیون

انہ حرف کما یدل عدم التصرف وقیل اصلہ لا ایس بمعنی لا موجود فخفف واستعمل استعمال النسبۃ قولہ وبہذا اندفع ما قیل اہ

حاصلہ الفرق بین الاختلاف والخلاف فان الاول للمشارکۃ فی اصل الفعل صریحا فیقتضی وقوع الفعل من الجانبین معا

والثانی یقتضی وقوع الفعل من احد الجانبین صریحا قال افعال المقاربۃ ہی افعال الناقصۃ لعدم تمامہا بالمرفوع لکنہا

لما خصت باحکام افردہا بالذکر ولا یخفی ما فیہ اذ کل فرقۃ من الافعال الناقصۃ مختصۃ باحکام لا توجد فی الاخری وعندی انہا

لیست ناقصۃ لان المقصود نسبۃ الحدث اعنی القرب الذی ہو مدلول مصادرہا الی فاعلہا الا ان معناہا لما کان قرب الفاعل عن الخبر لا بد

من ذكرها الاترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب من الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ووجود عدم التمام بالمرفوع
لا تقتضي كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب
وتفصيل بالافعال الناقصة افعال المقاربة قوله اي فعل فسرها بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة
على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا للابهام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعني هو الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او صفة
الافعال للجنس فيبطل الجمعية فيكون ضربا منها واختيار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول قوله اي للدلالة اه
لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان في مدلولها ايضا والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع
له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز عن باقي الافعال
كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع
نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام وللمقاربة هلهل وكاد وكرب واوشك واولى وللرجاء عسى وحرى واخلولق
وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها
للترجي واختاره الرضي ومن هذا قال بعض الناظرين ان الشروع قدر الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان
الشروع والرجاء يستلزمان الدنو فيه . ان كون الشئ لازما للشئ لا يستلزم كونه غرضا منه والمصنف اختار ان في الكل
معنى الدنو اما في كاد فظاهر واما في عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل انها لاعلام
المقاربة على سبيل الرجاء وفي مغني اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين
واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل كذا كفرح وضرب طفقا
وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضي اليه من وجوه حصوله قوله على قرب حصوله للفاعل
اي في اعتقاد المتكلم اذ احداث الموضوعات لاعلام ما في الاذهان قوله منصوب على المصدرية اه حاصل كلامه ان الدنو
الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه مشاهدة رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول
من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو متنوع انواعا ثلثة باعتبار منشائه وسبب حصوله
في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء وحصولا واخذا فيه منصوبات
على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف

الاشراف على الحصول يستلزم كون الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا في متعلقه

واليه اشار المص في امالي الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا واخذا فيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع في

متعلقه فاذا قلت عسى ان يشفي مريضي فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت

طفق زيد يخصف وجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول انتهى ويجوز ان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه يشير

عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله

رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة الدنو فيكون المعنى دنا الخبر او الدنو حصوله او

الدنو الاخذ فيه وليس عسى الدنو رجاء الخبر بل الرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المص رح وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل

للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي الدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا على تكلف اذ الحد لا يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح

قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح

اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنويع بالاسباب

بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح يدل على معناه القرب الذي سبب رجاء

حصول الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت قوله بان يكون ذلك الدنو اي دنو حصول الخبر للفاعل

في ذهن المتكلم قوله بحسب اي بقدره ووفقه لكونه سببا له قوله لا يجزم به عطف على قوله بحسب رجاء اه والضمير المجرور للدنو

لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما الجزم فيهما الدنو قوله على قرب حصول الخروج لزيد بسبب

انك اه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته

على القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج

قوله ترجو ذلك اي الحصول قوله لانك جازم به اي بالقرب كما في كاد وطفق قوله بان يكون اخبار المتكلم اه لما كان معنى دنو

حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ الحصول ولا الجزم به منفك عن سببيته

له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو

في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بل السببية بقوله بان يكون

اه يعني ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول بمعنى كون الدنو سببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر

على الحصول فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار المجزوم سبب فنجعله لا اشراف على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير
معنى كاد قوله لمجزومك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك المسبب من حيث الاخبار بمجزومك به اي يدل على القرب
المجزوم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل
اي قولك واخبارك لمجزومك بالقرب قوله بالتصدي اه هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فتلبس بجزء منه قال عسى وقد يكسر
سينه اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سيبويه المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص ببعض
وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشفاق ايضا صرح لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصرح رجاء او اشفاق اذ ليس المقصود
ضبط المعاني بل ضبط الاقسام والقسم خارج عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر قوله حيث لم يجيء
لانه غير متصرف في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها قوله والانشاءات اي المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض
والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحرف انما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع
كثرته في نفسه مغلوبة للحروف الانشائية قوله والحروف لا يتصرف فيها فكذا ما يتضمن معناها واما امر المخاطب فموضوع
لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لا يتضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام السين مقام ان قوله
في محل النصب للمثل السائر عسى الغوير ابؤسا وقول الشاعر * لا تلحني اني عسيت صائما * قوله بتقدير مضاف وقيل انه
من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير مضاف اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما
في الاصل مبتدأ او خبرا والحدث لا يصدق على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة
كما عرفت قوله وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ
اصلا لا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الاصلي اي الوضع في المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة
قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا
ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع اي طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث
القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا مما قبله
والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذ على تضمينهما معنى كان او على تقدير عسى
الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى قوله لانه اه بيان لوجه اختيار البدل قوله والذي

والذي ارى اه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى فكيف يظن قرب هذا الرجحة ومعنى التوقع والرجاء الذي عرفت
لا يتم بالمرفوع قوله فاقيم مقامها عطف على استغنى عن الخبر قوله فهي اي عسى ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر
قوله وان تقتصر عطف على تيم قوله وفي يخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول عينا الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس
لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوي ففيه التباس قوله واخر
اي ههنا احتمال آخر نحوي يكون عسى فيه مستعملا باستعمال الاول متحدا معه في معنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسيا
ان يخرج الزيدان وعسى ان يخرج الزيدان قوله وان اعمل الثاني اه فنقول في اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى
اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث قوله في الاستعمال الاول وهو تقديم الاسم
على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة قوله تشبيها لها بكاد لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع
وفي كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا الا ان للفعل لعله المشابهة بها قوله عسى الهم اه البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب عن قومه
لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد فرج بالجيم قوله يكون خبرا اي عسى الحزن الذي امسيت فيه اي صرت واتصفت
فيكون وراءه اي قدامه انفراج قريب والتاء في امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتانيث
يخاطب نفسه تسلية لها قوله دون الاستعمال الثاني عطف على ان في قوله وقد يحذف اي ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول
حال كونه متجاوزا عن الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجئ فاعلم ان فيه سواء كان ناقصة
او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يرد ان انتفاء علة معينة لحذف ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل
الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول الا انه آخره ليكون قريبا بحكم ذكر ان في خبر
كاد ثم حذف ان في الاستعمال واقع سواء قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة عن المفرد او لم يقدر لجواز وقوع
الجملة خبرا ومفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يات منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتقان في
في الاشهر وواوي عند الاصمعي قوله فيخبر عن دنو الخبر في القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه في التاج الاشفاء
بر كناره چيزي رسيدن قوله في الحال متعلق بالحصول فمدلول كاد اشراف الخبر على الحصول في زمان الحال وشدة قربه
منه الا انه لم يشرح فيه على ما في الرضي فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على
شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية المنفية يدل على دوام النفي لا على نفي دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر

الاشراف فی قوله تعالی وما کادوا یفعلون وفی قوله * لم یکد رسیس الهوی قوله فاعله اسم مختص لا یاول کما فی الاستعمال
الثانی لعسی قوله لیدل علی قرب الحصول اه فانه لو کان اسما لا یدل علی الحصول والحدوث بل علی الثبوت مطلقا ولو کان ماضیا
فبعد دخول کاد یدل علی قرب حصول الخبر فی الزمان الماضی بخلاف ما اذا کان مضارعا فانه اذا کان مضارعا وان کان مشترکا
لکنه ظاهر فی الحال علی ما نص فی الرضی والظهور فی احد المعنیین بحسب عارض الاستعمال لا ینافی الاشتراک فی الوضع فبحسب ظهور
دلالته علیه یدل علی حصول الخبر فی الحال فبعد دخول کاد کان الظاهر ان یکون مدلوله قرب حصول الخبر فی الحال ومعلوم ان القرب
لا یجامع الحصول فیکون المراد قربه من الحال قوله من غیر ان متعلق بقوله فعل ای فعل مضارع بلا ان قوله لدلالته علی الاستقبال
ای لدلالة ان زمان الاستقبال المنافی للحال فلا یناسب ذکره مع کاد الذی مدلوله الاشراف علی الحصول وقربه منه غایة
القرب قوله تشبیها له عند من قال هو خبر واما عند الکوفیین فبتقدیر ان بدل من الفاعل قوله قد کاد من طول البلی ان یمصحا
اوله * رسم عفا من بعد ما قد امحی * فی الصراح رسم نشان سرای یا زمین هموار شده عفی ای درس آن دروس
کهنه شدن الامحا اسوده شدن البلی بالکسر کهنگی المصوح رفتن والمعنی هذا رسم دار والبیت خبر ومعناه تحسر علی فراق الحبیبة
وذهاب آثار الربع الذی اقام بها فیه قوله کباقی الافعال ای الکلام علی حذف المضاف بقرینة المقام قوله فی افادة ادوات
النفی نفی مضمونها ای کما ان سائر الافعال اذا دخل علیه نفی افادت نفی حصول الحدث الذی هو مدلوله کذلک کاد ونفی قرب حصول
الخبر لفاعله فیفید نفی الفعل بالطریق الاولی والیه یشیر قوله فیما سیاتی ان قوله وما کادوا یفعلون یدل علی انتفاء الذبح وانتفاء
القرب منه الا تری ان نحو ما قربت من ضرب زید ابلغ فی نفی الضرب من ما ضربت زیدا فکذا کاد اذا دخل علیه النفی یفید نفی المقاربة ونفی الفعل معا او انها
تفید نفی المقاربة من غیر دلالة علی الحصول وعدمه بل کل منهما موکول علی القرینة لاستعماله فیهما نحو ولدت هند ولم تکد تلد وقوله
تعالی لم یکد یریها ونحو مات زید وما کاد یموت قوله ماضیا او مستقبلا ای کان علی هیئة او متغیرا الی هیئة المستقبل فلا یرد انه لا یصح
کون کاد مستقبلا فالتعمیم المذکور غیر صحیح واختار مستقبلا علی مضارعا لرعایة المطابقة قوله یکون للاثبات ای لفظ کاد واذا
دخل علیه النفی یفید ثبوت الخبر لفاعله فالقضیة شخصیة فلا یرد ما یتوهم ان الجزئی لا یثبت الکلیة ومنشاء ذلک ما قال ابن مالک
انه قد یقول القائل لم یکد زید یفعل ویکون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذی وضع اللفظ له اولا ولامکان هذا
رجع ذو الرمة قوله بدلیل فذبحوها فانه یدل علی حصول الذبح فلو کان المراد من قوله تعالی وما کادوا یفعلون نفی القرب عن
الذبح الذی یستلزم انتفاء الذبح علی وجه ابلغ لزم التناقض قوله التسلیم اه عطف علی تخطئة الشعراء اعاد اللام اما لکون کل واحد

كلواحد دليلا مستقلا او لبعد المعطوف عليه قوله ان قولا اي بان وحذف حرف الجر عن ان قياسي قوله فقد يجوز قرينة اه
فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد قوله وعن الثاني فبالتخطئة اه الظ بالتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول رعاية التوجيه
انه تبعد بيرابا اي ما الجواب عن الثاني فنظم التخطئة قوله قدم ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد الناس
قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تعالى لم يكد يريها في قوله تعالى ظلمات
بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يريها ولا يصح ان يحمل في هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة توجبه
بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها قوله وما يشتق منه زاده هنا لانه يصح الحكم على النفي الداخل على كاد انه في المآل اثبات وفي
المستقبل كالافعال فان التفصيل لا بد له من اجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح هنا واختار ما يشتق منه على قوله
ومستقبل اشارة الى تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهي هنا قوله وفي
المستقبل واما كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا منه والا كان الاصل للكل المصدر قال بقول ذي الرمة اه
في القاموس الرمة بالضمة قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة في الصحاح رسيس الحمى ورسيسها اول مسها ومية اسم حبيبة
ذي الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحب البراح يصف تمكن الهوى في قلبه فيقول اذا
غير الهجر المحبين اي المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة قريب الزوال عن قلبي فكيف الزوال قوله انتفاء قرب
رسيس الهوى المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعالى لم يكد يريها قوله وهذا مسلم اه لما كان موافقة الدعوى الثانية
لقول ذي الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكد في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية
به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية
كونه للنفي في المستقبل موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت تلك يثبت هذه ايضا فيكون كلتا دعوييه باطلتين
والحاصل ان كلتا الدعويين متلازمان في فساد احديهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها
لموافقة البيت لها حين لم يتدبر فسر قوله دعاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام الا الاطالة قوله وجه القدح
فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك المذكور في تمسكه عليها بانه لم يثبتها قوله بمعنى اخذ اشار بتفسيره باخذ الى
ان المراد الذي بسبب الاخذ وان كان مغايرا بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسره به قوله لكون خبرها اه وهي بذلك
اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر كاد قوله بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب قوله عطف

على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع الاستعمالها مع
ان وانما ذكرها بعد فوائه منه وكانها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء او حصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه
الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء قوله بمعنى الرجاء قوله مثل عسى وكادوفي الاستعمال لا في المعنى وفيه اشارة
الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل فان الشائع فيه التجريد وان جاء مع ان على قلة قوله فانه
تستعمل اه واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى وشك زيد في ان يخرج ثم حذف وجه بالكثرة
الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب هذا وضع طار على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب
انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب قوله جمعه بالنظر الى كثرة افراده
اى جمع لدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس الجمعية للدلالة على كثرة الافراد لكانت الاضافة للجنس
ولكانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول التعريف لجميع افراد المعرف قوله وعلى كل تقدير من التثنية والجمع قوله فالتعريف
للجنس لا للافراد والنوعين قوله ايضا متعلق بقوله للجنس اى كما كان في تقدير الافراد قوله فهو ما وضع اى اذا كان التعريف
للجنس على اى تقدير فهو الى الجنس ما وضع اه قوله بمثل اه وهو ما كان يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص
قلت لله دره اى خيره قوله واهاله اذا تعجبت من طيب شيئ قلت واها له قوله نحو قاتله الله من شاعر اذا تعجبت من شعر
شخص قلت ذلك قوله ولا شل عشرة يوم لمن اجاد الرمي والطعن لانه عشرة اى اصابعه قوله بعد الوضع فان الشيئ اذا
بلغ غايته يدعى عليه صونا له عن عين الكمال وكذا الاشل عشرة دعاء له بعدم الشل قوله اوالمراد اه بان يكون الاطلاق
قرينة التجريد عن القيد قوله اى لفعل التعجب اه كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد
المعرف والمعرف يرجح الثاني فلذا سوى بينهما قوله احدهما اه بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز
ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان ويدل لانهما ما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني
على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتين يتضمنها التركيبان المذكوران لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب
بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازيهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين
قوله غير متصرفين لا عرفت من مشابهتها الحروف بسبب تضمنها معنى الانشاء قوله فلذا يتغيران ولذا صحح العين في ما اقوله و
ما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدده به قوله اى فعلا التعجب اشارة الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تاويلهما بالفعلين

بالفعلين ولعدم الاحتياج الى انثاء وغير الضمير المجرور في قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الاما يبنى منه افعل التفضيل
ويزيد عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا فان
الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها قوله
للمبالغة والتاكيد فان المقصود لانشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال وتقريره وكذا المقصود
من زيد افضل القوم كماله في الفضل وتحقيقه قوله ولذا اي لمشابهتهما لافعل التفضيل قوله ما اشهى الطعام في القاموس
شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته ابغضه قوله اي عيب ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا قوله بنائهما اه
بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل بناؤهما من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا
قوله وجعل اه بصيغة المصدر عطفت على بنائهما وانما جعل الممتنع مفعولا في افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل
لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب قال بتقديم وتاخير ولا فصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه
يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم وابصر قوله
وانما قيدناه اه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديمات الجائزة في
غيرهما والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان معه مانع آخر
وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما تفيد العموم اذا انسحب حكم
النفي عليه كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف
المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتهما اياها في خروج كل منهما عن موضوعه
الاصلي وتحقق الغرابة فيهما قوله كما لا تغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر
الممثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغيير قوله اجيب اه نقل عن الشارح
واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتاخيره بالنسبة الى شيء انما هو للتاكيد كما في قوله تعالى لا يستاخرون
عنه ساعة ولا يستقدمون قوله بين العامل والمعمول بقرينة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سياتي انه اجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال
كما بينه الشريح قال وما ابتداء اه هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب في الاعراب

والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلی قوله معنى شئ فكان معنى ما احسن
زیدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زیدا حسنا ثم نقل الى الانشاء والتعجب والحق عنه معنى الجعل مجاز استعماله فی شئ يستعمل كونه
بجعل جاعل نحو ما اقدر احدوما اعلمه قوله من باب شر اهر ذا ناب فی كون كل منهما بمعنى كلام فیه النكرة فاعل فان معنى
شئ احسن زیدا الا شئ لا اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه
وهو ان استعمال نكرة غیر موصوفة نادر نحو نعماهی على قول او لم یرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فیه
ولم ينقل من الانشاء الى الانشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فیه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فیه النقل المذكور
وهو بعید وما قیل ان الاستفهام يستعمل فی التعجب كثیرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز قال موصوفة عند الاخفش فی
المغنی جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها قوله والخبر محذوف فیه
بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده قوله من حیث المعنى والا كان ضعيفا من حیث لزوم النقل المذكور قوله قد يستعمل
من الاستفهام معنى التعجب لكون منشأ كل منهما الجهل قوله ما ادريك ما يوم الدين ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره
وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين او بالعكس والجملة سادة مسد مفعولی ما ادريك علق عنها بالاستفهام قوله وما احسن
بزيد اه ای ما اصل احسن بهذا ولكون الجملة بتاويل المفرد لم يحتج الى عائد قوله ومعناه الماضی لان التعجب لا يكون الا مما
تحقق واستقر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضی لم يعهد بل العكس وبان مجيئ الهمزة للصيرورة وزيادة
الباء فی الفاعل قليل قوله ای مجروره الباء مع شائع فی كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال عند سيبويه
متعلق بجميع ما تقدم فالشراح مع عبارته بالمتن فی بيان مذهب سيبويه قوله اذا كان اه استثناء من لازمة الا من
زائدة قال مفعول يؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر قوله ای احسن انت الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام بتاويل الخطاب
ولذا لا يتصرف فیه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله بزيد على تقدير كون الباء للتعدية او زیدا على ان تكون زائدة
المعنى اجعله حسنا والجعل باعتبار القول قوله ام لكل احد اه فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من يلقى اليه الكلام
قوله فكانه قيل اه لانه اذا كان الخطاب عاما معلوم عدم اتفاق الكل على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن
للامر بالوصف بالحسن على جهة شئت ففی اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب ما وضع له الباب اعنی المدح التام
قوله يعنی الافعال المشهورة عند النحاة لا انحصاران قيد عند النحاة معتبر فی ابنية من الافعال لان المقصود بيان الكلمات الاصطلاحية فحصل انحصارها

الفائدة قيد الشهرة يعني المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما في التسهيل وشرحه انه يلحق بناء نعم وبئس وبهما في نعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم الحلماء وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحولا من فعل او فعل نحو قولهم لقضو الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة لاشتراكه معهما في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المص لعدم كونه موضوعا لانشاء المدح والذم نعم يستعمل كذلك فلو لم يقيد المحدود بالمشهورة لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب قوله بهذا اللقب اي بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوي كاللقب وليس بلقب لعدم كونه علما قال ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة وهذا الكلام ايا حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا قوله فلم يكن مثل مدحته اه لان القصد فيه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي لقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك لانها وان كانت تفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة بل الانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الامر من مدحت وذممت لانهما لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما قوله وهما في الاصل فعلان بدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات وقيد في الاصل محط فائدته قوله على وزن فعل له يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين قوله في فعل فعلا كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين تنقل الكسرة على الحرف الحلقي قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطهما اشار الى ان ورود فاعلهما نكرة نحو نعم رجلا زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم قوله للعهد الذهني اي تقصد به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهي لواحد غير معين ابتداء اه هذا الذي اختار المص في الايضاح حيث قال وما ظنه بعض النحويين من انه للجنس يكما له خطاء محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويطابق المخصوص ولو اراد الجنس يكما له سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك ليطابق نعم رجلا زيدا فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم تفسيره ما بعده فيكون

جميع الباب على نسق واحد وتحصيل الابهام ثم التفسير الذي يناسب وضع الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلو الجملة عن
عائد ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد ايضا ان يقال ان اتحاد المفرد الغير المعين بالمبتدأ في الخارج كاف
في الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح هذا
خلاصة ما ذكره المصنف في ايضاح المفصل مع زيادة فظهر ان ما ظنه بعض النحويين من ان الكلام للجنس بكنايته خطاء محض وكذا احمله على
الجنس من حيث هو قوله ليكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع للتشويق النفس الى معرفة
ما ابهم ولتصيرورته مذكورا مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه ومن هذا ظهر ان هذا غير مختص
بالفاعل المعرف باللام قوله ولم جرا اي قبل جرا قال والمضمر الا ظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين المضمرين لعدم التصرف
في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف الغير
متحولات وثمه وربه ولعله فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا في الرضي قال منصوبة
لا مجرورة بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء على اختصاص هذا الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونهما اسمين عند
الكوفيين قوله مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته
لما قصد عند اهل المصريين وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق قوله نحو نعم رجلا اه نشر على اللف وانت
متعلق بكل واحد من الامثلة قال اوبما اما موصوفة بالجملة او المخصوص محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في فنعما هي وتوهم دقته وقا فنعما قوله بمعنى شيء فالمراد بالنكرة الصريحة كما هو المتبادر
قوله اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه لان التمييز لبيان
الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شيء عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاؤهم في التفسير على مطلق الشيء يابي عنه والاظهر
ان الضمير مبهم من حيث الوجود ودل على وجوده المتميز قوله ويكون اه فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل و
وكذا تضعيفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس قوله معرفة تامة تضعيفه عدم مجيء ما تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع
بل بمعنى شيء نكرة اما موصوفة او غير موصوفة والقصر يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم به حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به
او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح قوله وبعديته اه لتحصيل التعيين بعد الابهام قوله لقيام لام تعريف اه
يعني انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير

الضمیر صح ان یقام الاسم باعتبار المفعول فی الذہن مقام الضمیر لانہ مندرج تحت ما یقدر من احادہ فی المعنی کذا

فی الایضاح و اورد علیہ الرضی انہ لو کان مقام الضمیر لکان الضمیر اذا اقام مقامہ راجعا الی المبتدأ غیر محتاج الی التمییز فی

نحو زید نعم رجلا وکذا فی نحو نعم رجلا زید ایضا لان الضمیر فیہ اذن کما فی قولک ابوہ قائم زید وفیہ نظر لان لا نسلم الملازمۃ

فانہ اذا اقام الضمیر مقامہ کان راجعا الی مبہم مفسر بما بعدہ فلا بد لہ من التمییز ثم بعد تمییز بصیر کاسم الجنس العہد الذہنی فی

علی فرو مبہم فی الخارج فالرابط فی نعم رجلا زید کالرابط فی نعم الرجل زید والاظہر ما ذکرناہ سابقا من ان الرابط الاتحاد وقیل انہ

اذا کان زید مبتدأ و ایضا ان یحمل اللام للعہد الذہنی لانہ عبارۃ عن زید وکذا یکون الضمیر فی نعم رجلا مبہما تقدم المرجع رتبۃ و لو

ان لزوم تاخیر المبتدأ انما یدل علی انہ لیس عبارۃ عنہ ولا مرجعا لہ لان خلاف الاصل لا یکون مطردا او کثیرا قولہ جملتان والثانی

مستانفۃ محذوف المبتدأ احذف فالا زائدۃ اتصال المخصوص بالفاعل قولہ ای مطابقتہ او یعنی یجوز ان یکون من اضافۃ

المصدر الی المفعول او من اضافتہ الی الفاعل ولیس ہذا من باب الالتباس بل من باب تعدد طرق افادۃ المعنی والمراد مطابقۃ

الفاعل مطابقتہ فیخرج اذا کان فاعلہ ضمیرا اذ لا یتصور فیہ مطابقۃ الفاعل بدون مطابقۃ الفعل واما مطابقۃ التمییز للمخصوص

فلیس بشرط للجواز افرادہ ایضا کیف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولی ومن تبعہ قولہ او تاویلا نحو نعم الاسد زید وانما

ہذا التعمیم بمطابقۃ الجنس اذ لم یوجد المطابقۃ فیما عداہ تاویلا وما یتوہم فی نحو بئس المراۃ ہندان تذکیرہ بتاویل المراۃ بالشخص

فباطل والا لجاز قام المراۃ قولہ حیث وقع المخصوص خص السؤال بعدم المطابقۃ فی الافراد مع عدم المطابقۃ فی الجنس ایضا

لجواز ان یقع جمل ومثل القوم نفس الذین کذبوا مبالغۃ فی اتصافہم بہ فیتحقق المطابقۃ فی الجنس تاویلا قولہ وحذف المخصوص

والقرینۃ تقدم ذکرہ فی قولہ تعالی مثل الذین حملوا التوریۃ قولہ ای بئس مثل القوم المکذبین مثلہم اشار باقامۃ المکذبین مقام الذین

کذبوا الی ان الموصول لیس ح للعہد بل عبارۃ عن جنس المکذبین لیحصل الابہام فی المثل وضمیر مثلہم راجع الی الذین حملوا التوریۃ

لان المقصود ذمہم فالمعنی بئس حال المکذبین حال الیہود الذین جحدوا بآیات نعت محمد صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم فلا یلزم اتحاد

الفاعل والمخصوص لفظا ومعنا علی ما وہم قال وقد یحذف المخصوص وضع الظاہر موضع المضمر لدفع توہم رجوعہ الی الفاعل وتقویۃ

ولافادۃ عموم الحکم فان المراد من الضمیر فی قولہ وشرط مخصوص نعم وبئس وانما ذکرہ ہہنا مع ان المناسب ذکرہ بعد حذف المخصوص

حذف المخصوص فی نعم وبئس ودعا اتفاقی المدح والذم وما قیل ان المعرفۃ اذا اعیدت معرفۃ کان الثانی عین الاول انما ہو اذا

کانا ظاہرین فی التسہیل وقد یحذف ویخلفہ اسما نحو نعم الصدیق حلیم وکریم ای رجل او فعلا ویکثر ذلک اذا کان الفاعل علما

بئس ما يأمركم به ايمانكم ونقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب قوله اي نحن لقرينة قوله والارض فرشناها
قال وساء مثل بئس اشارة الى تشبيهه ببئس وعدم جمعه معه الى عدم عراقته في الاستعمال لانشاء الذم مثلهما ولذا قال في
التسهيل وما يلحق ساء ببئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساء سوء فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح
ووزنهما فعل كظرف قلت الاولى قوله ومنها حبذا فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقته في المدح في شرح التسهيل
وقيل ليست اي حبذا للمدح بالوضع وانما وضعه للمبالغة في تمكن الحب قوله من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان
هذا اللفظ عند النحاة اسم لا يفيد انشاء المدح والذم مع ان حبذا بعد دخول لا تفيد الذم ايضا قوله حب في حبذا اي حب
في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصرح ان حبذا بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح بان
الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس قوله من حب الشيء بنصب الشيء على انه مفعوله او حب
بفتح الحاء قوله او صار محبوبا متعلقه والمعنى ان حبذا مركب اما من حب المتعدي يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم
على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كما في علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في
حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب
من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشيء مستدركا اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الواو دون
او قال وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في اسم الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه
هذا الامر الذي وان كان وضع اسم الاشارة للمشار اليه في الخارج قال ولا يتغير رد لما زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبرا لما بعده فمعنى حبذا الامر حبيب هو
واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كانهم عاملوه معاملة
الضمير في انه لا يختلف باختلاف احوال الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم
الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا اذ لا بعد حبذا لم يقيده ههنا بالاغلب لان المخصوص حبذا لم يستعمل مقدما
قال المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله
كما في نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا قال ويجوز ان يقع اه انما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم
اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم مستتر
فجعل التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين المخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا

معرفا باللام او مضافا الیه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا یدری عند حذف رجل ان السلطان فاعل والمخصوص محذوف
او هو المخصوص وفاعله ضمیر مبهم قوله تمییز او حال فان قصد تقیید المبالغة فی مدح المخصوص بوصف کان المنصوب حالا
نحو حبذا هند مواصلة ای فی حال مواصلتها وان قصد بیان جنس المبالغ فی مدحه کان تمییزا نحو حبذا زید راکبا قوله وحبذا زید
رجلا ولا یلزم الفصل بالاجنبی لان المخصوص لیس باجنبی لاتحاده بالفاعل قوله من الفعلیة لم یقل من الفعل لیشمل مذهب
من قال باسمیة حبذا قوله وذو الحال هو ذا لم یتعرض لبیان الممیز لظهوره اذ لا ابهام فی المخصوص قوله ای کلمة دلت اه اشار الی
ان ما عبارة عن الکلمة لیکون التعریف مشتملا علی الجنس وان قوله فی غیره ظرف مستقر صفة لمعنی کما هو الظاهر السابق الی الفهم
والضمیر راجع الی ما وان جاز رجوعه الی المعنی کما مر فی تعریف الاسم والفعل رعایة لمطابقة دلیل الانحصار ویحتمل ان یکون
ظرفا لغوا متعلقا بدل وفی بمعنی الباء وان یکون مستقرا حالا من معنی لکنه خلاف الظاهر اذ لیس المقصود تقیید الدلالة بحال کون المعنی
فی غیره بل الدلالة علی معنی موصوف بالحصول فی الغیر ثم الاطلاق قد یکون قرینة التقیید والتجرید عما سواه فالمراد الحرف
ما دل علی معنی فی غیره فقط ای لا یکون دالا علی معنی فی نفسه اصلا کما یدل علیه وجه الانحصار فیخرج الفعل باعتبار المعنی
المطابقی عن تعریف الحرف لانه کما یدل علی معنی فی غیره باعتبار مدلوله المطابقی یدل علی معنی فی نفسه ایضا باعتبار المعنی
التضمنی اعنی الحدث کما مر وکذا الاسماء المتضمنة لمعنی الاستفهام والشرط ان قلنا تضمنها وضعا لمعنی الاستفهام والشرط
الذی هو غیر مستقل بالمفهومیة وان قلنا ان تضمنها طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا تضمنها لمعنی الاستفهام والشرط
المستقل بالمفهومیة فلا اشکال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التی تنسب الیها الحدث فیها معناها المطابقی والتضمنی
کلاهما مستقل بالمفهومیة وما قیل ان هذا التعریف بعد التقیید انما یتم لو ثبت ان معانی الحروف کلها بسائط او مرکبة من اجزاء لیس
شیئ منها مستقلا بالمفهومیة وکلاهما ممنوع فان اثبات ان الابتداء المستقل بالمفهومیة مثلا لیس جزءا من الابتداءات
الخاصة دون خرط القتاد فمدفوع بان معانی الحروف من حیث انها مدلولاتها الات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة
احوالها فلا تکون مستقلا بالمفهومیة سواء کانت مرکبة او بسیطة وکون معانیها المرکبة فی انفسها بحیث اذا فصلت ولوحظت
قصدا یکون مشتملة علی اجزاء مستقلة بالمفهومیة لا یضرنا قوله متعقل بالنسبة الیه صفة کاشفة لحاصل فی غیرها فان حصول
المعنی فی غیر الکلمة یحتمل ان یکون باعتبار اتصاف الغیر به وان یکون باعتبار دلالته علیه وان یکون باعتبار تعقله بالنسبة الیه
قوله ای لا یکون اه تفسیر لقوله متعقل بالنسبة الیه ای لیس المراد بکونه متعقلا بالنسبة الی الغیر ان تعقله یستلزم تعقل النسبة الی الغیر وتقتضیه حتی یرد علی منع التعریف

بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير مستقل تبعية لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه او به لما ان النفس مجبولة بعدم الحكم على شيء او بشيء ما لم يلاحظه قصدا وبالذات قوله بل لا بد له ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظة فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو زيد لا حجر وزيد في الدار قوله في جزئية للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر في الجزئية بل في تأتي الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقول في جزئية لما يقع به شيئا كلاما كان او مركبا ناقصا قوله او غيره اي فضلة قوله الى متعلق معناه قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام ولئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية فال وفعل او لمنع الخلو قال الرضي الحرف تحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد تحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والتحضيض والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان وقد ولما قال الحرف والجزاء خصص الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداهما اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة اما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع الى غير ذلك بخلاف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض على ما وهم قوله اي ايصاله في الرضي المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال تعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي انها لا تقتضي ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها قوله وهو كل شيء ولم يقل لفظ لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل ففي الرضي من جملة تعدية الحروف شبه الفعل قولهم انت مني لان معنى انت مني انت تتصل والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان يكون

ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله والظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار
لا كرامك فاللام في لا كرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي الفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر
او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقام ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي
كذا في الرضي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع
الى ما الثانية والبارز الى ما الاولى وهو الظاهر كما يشعر به قول الشريح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما
اورد لاجل ما يليه فهو متاخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في
اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليهم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في اخر قوله برحبها بضم الراء اي بسعتها قوله
وسميت هذه الحروف اه قدمها على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان النظم يقتضي تاخيرها لان العلم بالاسم اهم
بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجر اه فالجر مصدر بالمعنى اللغوي قوله او لان اثرها اه فالجر الاعراب
المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم قوله على سبيل الحكاية اي عما وقعت في التراكيب قوله
وفي عدها اي على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها قوله تسامح فانها لا ستلزامها
تقدير حرف الجر مطردا وعدم ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان يكون جارة بنفسها او باستلزامه
اياها قوله فالعشرة الاول اه هذا ما قاله المص ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا احق بالتقديم في
بحث الحروف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف
ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ ورباء بعد تاء سهو من الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضي كونها حرفا براسها
قوله والثلاثة البواقي اه قال المص ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لاني اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا
المتماثلتين لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا الغير
مع انه امر من مان يمين وكذا في مع كونه امر للمونث من وفي يفي ول امر من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء
بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنى وانا اراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب
بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما وحرفا وكذا من وفي ول الفعال الا اصلها امين را وفي و اولى قال الرضي
وفيه نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو ثم اعترض المص على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها

بخلافهما فعلية واجاب بانهما لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحروف فی عدم التصرف فصارت کانها لا اصل لا لفاتها
قال الرضی وهذا عذر بارد قوله ای الابتداء الغاية فاللام للعهد او عوض المضاف الیه علی اختلاف الرایین قوله والمراد بالغاية
المسافة فی الصراح غاية پایان هر چیز از زمان ومکان ومسافة دوری وفی القاموس المسافة البعد فلیس مختصة بالمکان
علی وهم واعترض بان تفسیر الغاية بالمسافة یوجب ان یکون استعمالها فی الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشرح
قوله اطلاقا لاسم الجزء علی الکل فی الرضی لفظ الغاية یستعمل بمعنی النهاية وبمعنی المدی کما ان الامد والاجل ایضا
یستعملان بمعنیین والغاية تستعمل فی الزمان والمکان بخلاف الامد والاجل فانهما یستعملان فی الزمان فقط والمراد
بالغاية فی قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جمیع المسافة انتهی ولما کان استعماله فی المعنیین یحتمل ان یکون بالاشتراک
وان یکون بالحقيقة والمجاز اختار الشارح الثانی لانه یتبادر معنی النهاية وکون المجاز اولی من الاشتراک یرجحه قوله اذ لا معنی
لابتداء النهاية والقول بانه یجوز ان یکون الاضافة لادنی ملابسة وفائدتها التنبيه علی ان من لا تستعمل فی ابتداء ما
لا نهاية له کالامور الابدية مردود لعدم جریانه فی انتهاء الغاية وکذا القول بحذف المضاف ای لابتداء ذی الغاية لان
المجاز اولی من الحذف قوله وقیل کثیرا ما یطلقون اه ای یستعملون العلماء لفظ الغاية الذی هو یطلق فی اصطلاحهم للفائدة
المترتبة علی الشیء بمعنی الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل علی الفعل وبمعنی المقصد مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة لانه
قد یکون غرضا ومقصودا له کما اذا کان مختارا ولیس المراد بالغاية ههنا الغرض حتی یلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال
الاختیاریة ولا یصح علا القدر من اول النهار اه علی ما وهم قوله وهذا الابتداء اما من المکان حقیقیا کان او تنزیلیا وفیه اشارة الی ان
معنی قولهم لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان یکون الفعل المتعدی بمن الابتدائية شیئا ممتدا کالسیر والمشی
ویکون الشیء المجرور من الشیء الذی ابتدأ منه ذلک الفعل نحو سرت من البصرة او یکون اصل الشیء الممتد نحو تبرأت من فلان الی فلان
وخرجت من الدار قوله او من الزمان اختار لمذهب الکوفیین من ان من الابتدائية یستعمل فی الزمان علی الحقيقة لانه النظر الکثیر
الاستعمال علی ما فی الرضی وقال ابن مالک هو الصحیح وقال البصریون انها للابتداء فی غیر الزمان سواء کان المجرور بها مکانا
او غیره نحو هذا الکتاب من زید الی عمرو وفی اللباب من لابتداء الغاية فی المکان فقط واستعمالها فی غیر المکان زمانا او غیره
علی سبیل الاستعارة قوله لان معنی اعوذ به التجیء الیه فی الصراح لجا بفتحتین پناه گرفتن یقال لجأت والتجأت الیه وعدت
به لجأت الیه بمعنی فالباء ههنا بمعنی الی قوله بالجر عطف علی الابتداء اشار بذلک الی ان ما وقع فی بعض النسخ وللتبيين باعادة

باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة الجار ههنا تركه في قوله والتبعيض قوله ويجيئ من التبيين بعض لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما
لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ يجيئ ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما
هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري قوله وعلامته اه اى علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله
لاظهار المقصود من امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما تقدم من
المبنية المذكور بعده عطف بيان للمبهم المقدر لتحصيل البيان بعد الابهام فقولك يعجبني من زيد كرمه اى من خصال زيد في تقدير
يعجبني شيئ من خصال زيد كرمه قوله صحة وضع الموصول موضعه بدون تغيير كما في الآية او مع تغيير كما في الاشياء ومع تغيير كما في
قولهم قد كان من اذا كان من بيانية اى الشيئ الذي هو المطر قوله اى وقد يجيئ اه اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين
السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم
في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل للزيادة لانها للتاكيد لا للزيادة تحقيقا قوله فانه مرفوع اه اعتبارا بمعنى الخبر المحذوف
قوله وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان
خلافهم انما هو في الجزء السلبي المفهوم ضمنا لا في الجزء الثبوتي المذكور صريحا وقدر موصوف الموجب لان المشتق لا بد له من موصوف
ولم يذكر موصوف الغير لانسباق الذهن اليه فالمعنى في كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءني من احد اه والدليل على زيادتها
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال النفي لاصالته والنهي والاستفهام لشبهه به واورد مثال الاستفهام بهل
اشارة الى اختصاص الحكم بهل قوله كان بعض مطر او شيئ من مطر نشر على ترتيب اللف واعترض الرضي على التقدير بان
حذف الموصوف واقامة الجملة مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفي نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام
معلوم اى الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا
للمبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله قوله او هو وارد على سبيل الحكاية فالمراد بقوله لا تكون الا في غير الموجب ابتداء
لما تقرر من ان المحكي يبقى على حاله قوله فاجاب اى مجيب والنظم فاجيب قوله سواء كان اه وهذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما في
الرضي قوله فان قلب المخاطب الظرف فان قلب المتكلم منه اليك وغاية التكلف ان تقدر المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير
الغيبة قائم مقام ضمير الخطاب قال وحتى لك اه من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف
الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيه عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان خبرا ايضا

وان الفعل المتعدی بحتی یستوی فی اجزاء المتجزی الذی قبل حتی شیئاً فشیئاً حتی ینتهی الی ما بعد حتی من الجزء والملاقی له واما الی فان کان ما قبلها
ذا الاجزاء دخل بعدها الجزء او الملاقی فحکمها حکم حتی نحو اکلت السمکة الی راسها والا فلا نحو قلبی الیک وله خلاف فی دخول الملاقی بعد الی واما بعد حتی ففیه الخلاف
کذا فی الرضی قوله ای حتی ای الجارة اما اذا کانت عاطفة جاز دخولها علی المضمر نحو جاء القوم حتی انت ورایت القوم حتی ایاک
ومررت بالقوم حتی بک قوله لالتبس المجرور بالمنصوب ای خیف التباسه مع تخالفهما فی المعنی فان المنصوب یجب دخوله فی ما قبله
لکونه بعد حتی العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس انما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظاً نحو شعر * فلا والله لا یبقی اناس * فتی
حتاک یا ابن ابی یزید * ورده صاحب المغنی بانه یقع فی العاطفة ایاک بالفصل لان الضمیر لا یتصل الا بعامله وفی الجارة حتاک
بالوصل کما فی البیت فلا التباس والجواب ان التغییر فی الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان کان خلاف الاصل مستعمل فی کلامهم
علی ما صرح به الرضی فی بحث لولاک فجواز قیام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل یوجب خوف الالتباس ولم یتعرض لالتباسه
بالمرفوع مع انه لازم ایضاً علی ذلک التقدیر لان فیه ارتکاب مخالفة الاصل من وجهین اقامة المجرور مقام مرفوع المتصل وما قیل انهم
جوزوا الالتباس فی مواضع واحالوا رفعه الی القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها علی الضمیر بان مجرورها لا یکون
الا بعضاً لما قبلها او کبعض منه فلم یمکن عود ضمیر البعض الی الکل ورد علیه صاحب المغنی بانه قد یکون ضمیر احاضراً کما فی البیت فلا یعود
علی ما تقدم وانه قد یکون ضمیراً غائباً عائداً الی ما تقدم غیر الکل کقولک زید ضربت القوم حتاه قوله علی سبیل الندرة ای القلة فیه
اشارة الی ضعف استدلاله فان القلیل فی حکم العدم فلا یقاس علیه قوله یحکمون بشذوذه ای بکونه علی خلاف الاستعمال
الفصیح للضرورة فهذا جواب غیر ما یستفاد من قوله علی سبیل الندرة قوله نحو النجاة فی الصدق کان الصدق محیط بها من جمیع الجوانب
بحیث لا یخرج منه شیء منها کالظرف بالمظروف قوله ای علی جذوع النخل فی الرضی بالاولی انها بمعنی الظرفیة لتمکن المطلوب فی الجذع
تمکن المظروف فی الظرف قوله ای لافادة الصوق اه یعنی ان الجار والمجرور ظرف مستقر کما هو الظاهر وان معنی کینونته للالصاق
کینونته لافادته ایاه وان الالصاق معناه اللصوق فانه یجیء لازما ومتعدیا علی ما فی تاج البیهقی ولم یجعل اللام صلة للوضع
لعدم الجزم بوضع الباء للمعانی المذکورة ولذا اختلف فیما سوی الالصاق انها معان اصلیة للباء او من فروع الالصاق ثم اللصوق
الذی معناه الباء اعم من ان یکون بطریق المقارنة والاتصال کما فی مررت بزید وفی ابتدا بسم الله الرحمن الرحیم علی وجه
او بطریق المخامرة والمخالطة نحو به داء ای مخامرة ولا یکون باء الالصاق مع مجرورها ظرفاً مستقراً الا ان یکون خبر المبتدأ نحو
مروری بزید قوله الی مجرد الباء استعمل اللصوق بالی مع انه یستعمل بالباء لئلا یلزم اخذ الالصاق فی تفسیره لان الباء

الباء التي هي صلة اللصوق باء الالصاق ووضع الظاهر اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج تفسير الى ارتباط بالمتن قوله بنده كما ترى
في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه وعلى التقديرين جملة مستانفة لبيان مغايرة الالصاق للايصال الذي هو بمعنى مشترك
بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المرور بزيد اي بمكان قريب منه
فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز في الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به بخلاف الايصال الذي هو بمعنى
مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حرف الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفية واللصوق وغير ذلك
وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يراد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازي نحو مررت بزيد فان اراد
ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فغلط وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم قوله اي استعانة الفاعل
في التلبس الاستعانة يارى كرخواستن وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهي بمعنى غير السببية على ما في المغني فما قيل الاشمل
ان يعم للسببية ليس بشيء قال والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم
الرسول بالحق اي مع الحق او محقا كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير بقوله بمعنى مع كما في الى وحتى لعدم
لزوم اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع والاستعمال الى وحتى بمعنى
المصاحبة معنى حقيقي للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة
معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه وكذا لم يحمل الشارح اللام في قوله للالصاق
صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان
الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد
لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون المجرور شريكا في ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة
الصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية المجرور الملصق به آلة ففي قولنا
به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الالصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء
فيصير المعنى لا يستلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به الاشتراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء

بالسرج حال اشتراك الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبا بالسرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا تهافت
قوله اي لافادة اه خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التلويح المقابلة برابر شدن وبرابر كردن و
كلا المعنيين صحيح ههنا قوله اي جعل الفعل اللازم اه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول البا صفة
المتكلم والباء في قوله بتضمينه متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شئ في ضمن آخر
لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى
التصيير في ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلوله ففاسد اذ لو لم تكن
مدلوله لزم ان يكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله بادخال الباء اه وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى اتوني
زبر الحديد اي بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل قوله صيرته ذاهبا سواء ذهب معه اولا بمعنى ذهب معه او لا بمعنى ذهب
بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدية عنده بمعنى مع
فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه للتاكيد عند المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي قوله بهذا المعنى اي بمعنى تغيير الفعل
قوله مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى ايصال اه اي من غير تغيير معنى الفعل قال وزائدة
عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام اي في الجملة
الاستفهامية ظرف للزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لا مطلقا تعريض للمصر بانه ما كان له ان يطلق
الاستفهام والنفي قوله او بما خص النفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان النافية واختلف في لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار
فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فمذهب الفارسي
والزمخشري الى انه لا يزاد في خبرها وجوزه غيرها قوله قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضي لا يزاد
قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت قال نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى
ومتصرفاته وفي فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي
ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت قال وكفى بالله شهيدا وقال الزجاج
دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفى وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معموله
دالا عليه وعلى هذا لا يكون الباء زائدة قوله والقى بيده اي نفسه ولو كان المراد القى نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة

زائدة قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الا مع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر الا مع ياء المتكلم قال
للاختصاص اى الحصر كما ذهب اليه بعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر و
كثرة استعماله فى مواضع لا حصر فيه واليه يشير تعميم الشرح قوله بملكية اشارة الى ان ما ذكره من معانى اللام من الملك و
التمليك والاستحقاق كلها داخلة فى الاختصاص قوله لبيان علة شئ يشير الى ان التعليل على ما فى التاج چيزى را علة
نهادن وهو فى فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة من ما لاجله الشئ
وقوله ذهنا او خارجا تمييز من العلة قوله نحو ضرب للتاديب فان ضربت علة غائية للضرب متقدم عليه فى الذهن متاخر
عنه فى الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل مؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب
عليه الانزجار عما لا ينبغى تاديب فهو كقولهم رماه فقتله قوله نحو خرجت لمخافتك فان المخافة مقدم فى الوجود على الخروج حاملة
عليه قال وبمعنى عن وهو اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول تعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من
اجل والرضى حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى المحكى بالقول فلك ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكى و
ان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية فان زيدا فى حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لا يتعين ما قاله ابن الحاجب قوله اى قلت عنه ولو كان اللام
بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقع انت لم تفعل الشر قال وزائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل
بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه قال وبمعنى الواو فى القسم للتعجب وقوله فى القسم المراد به المقسم به ظرف مستقر
وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التى من شانها ان يتعجب منها على ما فى الرضى
والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه فى القسم الذى جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير فى القسم الراجع
الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما فى اللباب والمغنى من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق
العبارة السابقة اعنى قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله فى القسم متعلق بالواو وبمعنى واللام فى قوله
للتعجب للوقت والمعنى وبمعنى الواو التى فى القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل فى القسم
وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك اللام مع الواو فى دخول حروف العطف نحو فواحد وفلعمد ولذا لم يقل وبمعنى
التاء مع اشتراكهما فى الاختصاص بلفظ الله قوله وانما يستعمل اه اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب

منه على ما في الرضي اي الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى النظر قوله ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها
وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنى عشرة والضم والفتح
مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني قوله اي لانشاء التقليل في التاج التقليل باندكي وانمودن
فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا انكر
لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قوله ولهذا وجب اه فان مغير الجملة يجب بالكلية ان يتقدمها مرة غير مرة
وقيل لان القلة في معنى النفي قوله كما ان لم اه ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها قال مختصة بنكرة موصوفة
اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد تدخل اه او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة
عند الاكثرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف
اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجل ابوه منطلق او فعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرف وانشد
ربما الجامل المؤبل فيهم * بجر الجامل وصفته وان صحت الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال
قوله لعدم احتياجها اه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة
اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها
غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها
جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل للقبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر
الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما تقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا
فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس لها بدون التعريف فلو
عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا تقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب
قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف تخصيصه فيصير نوعا ورب
تفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها كثيرة بعد الوقوع قوله لما راقل واخصر اه
لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله واشتراطه اه اشار الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها
بالنكرة متفق عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي قوله وقيل قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي

اي معناها الموضوع قوله كالحقيقة اه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله يعني الفعل المتعلق به رب يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجروره وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال بِرُبَّ رجل ولا غلام رب رجل لكن يشكل حرفيتها نحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر ونحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا ونحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ماجاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد والضمير في مررت به وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل متاخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة معنى رب رجل قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم يدخل عليها العوامل قال ماض مذهب اكثر النحويين منهم المبرد والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل قوله لانها للتقليل اه اي لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم الله تعالى وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا مأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم يكن مكفوفة قال محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو مالقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب الجثي به كذا في الرضي وقال المصر انه قد يظهر رب رجل كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن المقالية او الحالية قوله نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حروف الجر ولم يثبت تفسير انما صب بفعل آخر يتعدى بحرف الجر كلامهم نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام

قال مفرد مذكر لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في

مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز

لان العرب استغنت بتثنية المتميز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في التثنى معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة

لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب عدم اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغنى حرف رب

خلافا للكوفيين في دعوى اسميته واعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة حمل ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل

على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها حينئذ تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا

فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية ما دته بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست

ما كافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون اه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة لقيد التي للتقليل الى وجه ترك المصنف لها نحو شعر

ربما ضربة بسيف صيقل ✤ آخره ✤ بين بصرى وطعنة نجلاء ✤ الصيقل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى اي

امكنة بصرى بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان

ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مونث انجل الواسع الجرح والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى فان الظرفين يشتركان في التقييد والمعنى ابتليت

بضربات كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصرى بشام قوله اي واو رب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة

للحكم على طريقة قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الآية حيث ذكر في المغنى ان تؤمنون جملة مفسرة للتجارة

للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة

اشارة الى انها لا يشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعريض لبيان حال متعلقاتها

تنبيه على ان متعلقاتها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا قوله مثل وبلدة اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يونس به

اليعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا وقال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس

بالكسرة الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحش تقطعها وسرت منها كذا في شرح

ابيات الايضاح وليست بجارة بل الجار رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر

خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها بدون هذه الاحرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي

قوله فان لم في اول الكلام بان ثبت قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء

سواء قبلها كلام اولا قوله انها حرف عطف اى فى الاصل قوله قائمة   مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى
رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام
اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله
ووالله وثم والله كذا فى الرضى قوله فلا يقدرون اى لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله
لان ذلك اى تقدير المعطوف عليه فى الواو تعسف بخلاف تقديره فى الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما
على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال انما تكون اه فالمعنى لا تكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا
لغير السؤال قال عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغير السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بتكون
والآخر خبرا اذ كلاهما مستقلا به على انها تامة والا لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر فى انما فيكون المعنى ما تكون
عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود مع انه يوهم انها عند حذف الفعل تكون للسؤال قوله فعل القسم اى الدال على
القسم او مشتق من القسم قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل المحذوف وتقتضى التخفيف
لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه قوله فهى اكثر استعمالا اى اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم
انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم
وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما فى الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق
كذا فى الرضى وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم فى العطف وقد صرح بانها لم تكن فى الاصل واو العطف كما مر قوله يعنى لا تستعمل
الواو اه اشار بهذا التقدير الى انه حكم مستقل كما عرفت تنسيبا لما يعنى يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهى والاستفهام
قوله حطا للواو اه تخصيصه باحد القسمين وحفض غير السؤال لكثرته وكثرة استعمال الواو فى القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له
بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعالى قوله يعنى ان الواو مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم
ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محط الحصر قوله لاصالته فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به
للاختصار والاصل بالاستعمال قوله فى اشتراطها اه لم يقل وفى اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها شاملا ايضا لانفهامه
من قوله مختصة باسم الله فغنى ادخاله فى مثلها تكرار قوله باسم الله   اى باسم هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعنى ان المذكور
سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد

بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى الباء اعم منها في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور
المحكوم باختصاصها ومعنى عميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعد منها بخلاف الواو والتاء فانهما تختصان
بوجودها فلا يرد ان لا عمية في الحذف مثلا فيفيد كون المحذوف في الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد قال ويتلقى الاسم اه في
الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اي استقبلها وفي الحديث نهى الرسول صلعم عن تلقي
الجلب اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يوتى في جوابه اللام وان اه قوله الذي لغير السؤال
اشار الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظ يكون بغير لفظ فما قيل انه
اشارة الى ان اطلاق المصنف رحمه الله للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما او لا خصهما بالذكر لانه يجاب بان ايضا فيه نفي
نحو والله ان زيدا قائم لكونه قليلا والمصنف في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفي الجواب بلم ولن فشاذ ولا يقاس
عليه قوله فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين الام حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا
المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع بينهما ويدخل اللام على الخبر
فلا يستغنى الاسمية عنهما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا وان النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها
ماضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا لا في التعجب والمدح يلزمها مع اللام
قد او ما يقوم مقامه في معناه مثل ربما وقد يقدر قد يكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو
قوله تعالى قد افلح من زكيها وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا
نادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو لئن متم او قتلتم لالى الله
تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما او لا ولا يلزم تكرار
لا ههنا لان الماضي ينقلب في الجواب مع ما مستقبلا وفي المضارع استقبالا كان او حاليا ما او لا مع النون وبدونها هذا
كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر مع الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع وما الماضي والجملة الاسمية
كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت
القسم كما في مثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله فعلت وقل مع حذف القسم وعدم
تقدم النفي عليه قوله اي لا تفتؤ قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اي جواب

جواب القسم اى الجملة التى يؤتى لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسؤال يؤتى لاجلها القسم كان يطلبها كالسؤال الجواب
قوله اذا اعترض اى القسم يقال اعترض الشئ اى صار كالخشبة المعترضة فى النهر كذا فى الصحاح والقاموس فالمعنى اذا
صار القسم كالخشبة المعترضة فى النهر اى متوسطا بين اجزاء الجملة قوله اى متوسطا بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب
التنازع كما وهم لان اعترض لازم قوله لا يسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء قوله لا الجواب
مجامعة لام النفى والاستثناء قد يقع فى تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود وان لم يقع فى كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم نص عليه فى المطول قوله ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس
جواب القسم قوله اى المجاوزة شئ اى سواء كان مجاوزة شئ عن مجرورها كما فى رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها
عن شئ نحو اطعمه عن الجوع فيدخل تارة على المتجاوز عنه وتارة على المتجاوز لكن بقى قيد ذكره الرضى وهو ان يكون المجاوزة
بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم عن القوس بسبب الرمى وعطف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة
بمعنى اصل الفعل قوله اى استعلاء شئ على شئ اما حقيقة كما فى المثال الاول او مجازا كما فى الثانى كانه تحمل ثقل الدين
على عنقه او ظهره قال اسمين بمعنى جانب وفوق فيبنيان رح لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما فيلزم عن الاضافة
بخلاف على قال بدخول من عليها حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما متلبسين باستعمالهما بدونها
كان ذلك علامة يعلم به اسميتهما فلذلك قال الشرح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر
اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص قال للتشبيه فى المصراع التشبيه ما نذكره قوله اذ التقدير ليس مثله شئ
به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت
لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جنى ولانهم اذا بالغوا فى نفى الفعل عن احد قالوا
مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفى عن ذاته لانه اذا نفوه عن هو على ما خصه وصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف
غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت فى مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا وانما زيدت ههنا
لتفصيل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل بزيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل
مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا فى المغنى وقيل هو من قبيل الكناية على حقيقة قولهم ليس لاخى زيد اخ
اى ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفى مثل المثل لا يستلزم نفى المثل لان مثل الشئ

يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه فبينهما المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية قوله بمعنى المثل ولا يقع ذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فيجوز واني نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني قوله يضحكن اه وقبله * بيض ثلث كنعاج الجم * بيض صفة مصدر محذوف اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها قوله لطافته متعلق بمثل قوله انا انا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض

قال ومنذ ومذ اه منذ بسيط مبني على الضم ومذ مبني على السكون فقيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ولو لاقوا الكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما لم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة براسها وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمية وهما حرفا جر او الجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المص لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان والشارح خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لا يستعملان في الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لا يمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية والى ذلك اشار الشارح بقوله فيهما بتقدير المبتدأ اي الفاء يعني ان قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة بعده قوله للابتداء قوله يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بدخولهما قال المص في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قال اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ملا يتم ذلك في نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيته من يومين الى الآن فيفسر باول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قوله لا يكون بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة يعني في قوله من غير اه تفسير المحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معنى الظرفية ضرورة وقوع الفعل في مدخوله قوله يجعل الاول مثالا اه ليكون النشر على ترتيب اللف

الف وان حمل الثانی بتقدیر المضاف ای فی فجر یوما قوله کما یتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان یکون المثالان للمعنیین وانما قال یتوهم لانه بعد التامل لا یساعد المثالان لهما الا بتکلف التقدیر قوله دخول شهرنا ولا حاجة الی تقدیر وقت مضاف الی الدخول لان ذلک انما هو فی مذ ومنذ الاسمین لیصح الحمل کما مر قوله للاستثناء وما بعدها اه واذا استعمل حاشا فی الاستثناء وفی غیره فمعناه تنزیه الاسم الذی بعده من سوء ذکر فیه او فی غیره فلا یستثنی به الا فی هذا المعنی کذا فی الرضی قال الحروف المشبهة بالفعل ای اعتبر شبهها بالفعل للاعلام ولذا قال وجه شبهها ای وجه المشابهة التی اعتبرت ولم یقل وجه تشبیهها قوله فلانقسامها ای باعتبار تمام حروفها الی الاقسام الثلاثیة کالفعل باعتبار تمام حروفه وکونه سداسیا ایضا لا یضر فی المشابهة وکذا کون الاسم ایضا منقسما الی تلک الاقسام لا ینافی انها مشابهة للاسم ایضا لکنه لم یعتبر تلک المشابهة لعدم ثمرتها قوله ولبنائها علی الفتح لا ستثقالها بسبب التشدید الا واخر والتاء وهی جهة مشابهتها بالماضی واما شبهها بالفعل فی الوزن فان کفر وان کفروکان کقطعن ولکن کفارین ولیت کلیس ولعل فی بعض لغاتها وهی لعن کقطعن فوزن عروضی غیر معتبر عندهم وکذا انقسامها الی المدغم وغیر المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتی یکون سببا لاعمالها واما لحوق الضمیر المنصوب ونون الوقایة بها فیقتضیانه الاسمین فترتب علی اعمالها فلا یکون مقتضیا له والکلام فی بیان المشبه المقتضی له قوله معانیها معانی الافعال لکون کل منها معانی جزئیة لاعتبار النسبة الی الفاعل المعین فی مفهوم الافعال کالحروف قوله مثل کدت اه عبر بصیغ الماضی المستعملة للانشاء والدالة تحقق معانیها لکون تلک الحروف کک فرار الی انها اذا لو خففت اه والخبر عنها بالسنة بادعاء ان یکون ذکر الاصول ذکر الفروع وما قیل ان الحرف بمعنی الطرف یجمع علی حرف کعنب والحرف بمعنی حرف التهجی والحرف بمعنی اللغة علی الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فی تسمیة قسم الکلمة حرفا لم یجمعوه الا علی الحروف فاذا لم یتعدد جمع التکثیر لشیئ یکون مشترکا بین القلة والکثرة فیرده ما وقع فی التسهیل وغیره من التعبیر عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله آخرها مع ان کونها ثلاثیة ورباعیة وخماسیة یقتضی خلاف هذا الترتیب قوله لکونها للانشاء وانما تحلات الاربعة الباقیة فانها لیست کک اذ الثلثة لیست للانشاء اصلا وکان وان کانت للانشاء التشبیه لکنها تجیئ للظن والتحقیق والتقریب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرها قال لها صدر الکلام اراد بالکلام مقابل الکلمة ای هذه الحروف تقع فی صدر مرکب تام یصح السکوت فیخرج استثناء ان المفتوحة کما اشار

فيما يجيئ فلابد لها من التعلق بشيء آخر حتى يكون كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر الكلام وهي هذه الحروف عليه فلا معنى
لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر الكلام المقصود بالذات فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول وما اندفع
النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا جاءني الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله ليعلم
اول الامر اي ليعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لحيرة السامع وتوهمه اولا معنى غير ما اراده المتكلم قوله
على حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها اذ دخولها في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء
رعاية للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما يرجع الى الحروف كلها قوله مع لو وقعت اه اي حين اقتضائها التعلق بشيء آخر
لو وقعت في صدر الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون
بلغني من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان تكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ
قوله لان مجرد الاستثناء اه فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء
عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة
اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد دخولها على الفعل بالظرف اعني مع اذ على تقدير لحوق ما الزائدة
لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني الزائدة نوعان كافة
وغير كافة فاء فتلغي اشارة الى لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء مع وعطف قوله وتدخل بزيادة مع
على فتلغي لا على تلغي اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لكن الظاهر
ان المتبادر من كل حكم ذكر بعد من الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان اغلاقا لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول
جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل في الصراح الالغاء باطل كردن وفي القاموس
الغاه خيبه فخفق اي تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح التنزل بيكاره كردن وجيه اكردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف
مع لا تكون ما كافة بل زائدة كما في فبما رحمة من الرضي ان الغيت فما كافة وان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد
ما يعم الزائدة نوعا كافة ويكون قوله فتلغي بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعين كونها كافة نعم
لو لم يقيد ما بالكافة ويعلل قوله فتلغي اي يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله قد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر في المقصود فان بيان
الشارح يوهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المراد من قوله وقد تعمل

وقد تعمل اي جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في
انما وانما ولكنما وفي شرح التسهيل قال الزجاجي ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فعلى ما تنصب
بان وكذلك اخواتها مخالف لما في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوز [illegible] قياسا اذ لا فرق بينها
وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها على اللغة الغير الافصح لم يسمع
قوله كما وقع في بعض اشعارهم روي بيت النابغة * الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد * برفع الحمام ونصبه
قوله وتدخل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافه حيث قال ويقترن بليت
ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني ويجوز اعمالها
لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء ليت واعمالها كلاهما
متساويان وهو مخالف ايضا لقوله فعلى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل بسبب لحوقها وضرورتها كالجزء منه ضعفت مشابهتها
بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا تغير الغاء تفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها
ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونها للتاكيد والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر قوله
قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم قالوا سمي الاسم اسما
والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المعمول الاول للثاني وبعض القاصرين صحح العبارة بضمير التثنية في سماها وكانت
وعليها قال في حكم المفرد بتاويل المصدر خبرا مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد اي
زيديتك وقس على ذلك كلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا المصدرية قال وجب الكسر في موضع
الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدها فلا ينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية
اذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء
الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجيء تحقيقه من انها مفتوحة صورة مكسورة معنى قال في موضع الجمل اه وصيغة الجمع اشارة
الى اختلاف انواعها كما قال في كتاب الطهارات قال فكسرت ان يحتمل ان يكون ان مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا له
وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في موضع ابتداء الكلام في شرح
التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو قصدك فيجوز نصب ابتداء

بتقدير في والمراد بمثل المعنى اللغوي والا لزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لا يتعلق
من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم
الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجى فان قلت لم يعتبر المصرح ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر
على ما ضبط في التسهيل سبعة ان يكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية بالقول وواقعة موقع الحال او موقع خبر
اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لا يمكن ادخالها فيما عدا المبتدأة فلذلك
عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم افادته فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء
يلزم الابتداء بالمفرد وما قيل ان كونه موضع لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي ما لم ينضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة
في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع بان
المقصود ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقع في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع في الابتداء
الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصرح في امالي المسائل المتفرقة انما تكسر في موضع ابتداء يكون خبر المبتدأ او
فيه خبرها لتحقق كونه في موضع الجملة قوله لان مقول القول اه اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان يكون مقولا له
لا مجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل والمراد بما وقع
عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول
القول يكون مفردا اذا كان موديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما
ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو * اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة * فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان
عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة اولا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت
حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ او لا فان اريد به مجرد اللفظ فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا وان لم يرد مجرد اللفظ بل
كان مقتطعا من جملة في التقدير يحكى فبقوله مقول خرج ما يكون نعت المصدر وبه خرج ما يؤدي معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه
وبقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل انه
كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة
وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فتدبر قوله حال

حال كونها مع جملتها اشارة الى ان فى كلام المص تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها
باعتبار انها المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك قال ومفعولة اى ما بعدها مفعول القول بقرينة ما سبق ولانه لطليقون عليه
المفعول دون المقول ولا حاجة الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم
لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين الذين هما فى الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه
يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو المشهور فى حيث وقال بعضهم انه من مواقع
الكسر ولعل اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح فى تعيين الفتح او الكسر والظاهر ان ما بعدها ان اول
بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كما بعد فاء الجزائية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك اه
غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين المكسورة والمفتوحة على ما صرح
به المص فى شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرران
لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون فى موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر
فيه خبر المبتدأ فاذا لا يقع ان بعدها الا فى موضع المبتدأ خاصة فيجب الفتح لو قوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدى الى ذكر الخبر مع كونه قد حذف
خبره فى الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذ لان الخبر المبتدأ بعدها اذ جاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن
الفتح فى ان الواقعة بعد لو فى قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا يرى ان لو فى قولك
لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اى انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان
الشرط لا يكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائى زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم
الكوفيون ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها فى مبحث لولا ولو لا فى مباحث الحروف المشبهة قوله
معمول للفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لو لا اه لان التخصيص انما يكون على معانى
الافعال دون الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان مشروط لو اذا وقع بعدها مبتدأ
ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون فى الخبر عوضا عن الفعل المحذوف بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح به فى مبحث حروف
الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما فى قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام
ولعل الشارح اختار التمثيل بما يكون الخبر اسما لانه ابعد عن تقدير الفعل واظهر فى كون ما بعد ان جملة والتمثيل بكفية الغرض

وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله
تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية
قال فان جاز اه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون
كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت قوله جاز الامران بالنظر الى افادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان احدهما
بعد الحذف فيه قوله فجزاؤه اه قيل يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشيء جزاء انما يفيد كونه
جزاء وليس بشيء لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية
بپاداش قوله او اكرامي ثابت له قيل في كونه مبتدأ او بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كان تأخيره ايضا تقديم الخبر ههنا واجب فالتقدير فثابت الى اكرامه وكلاهما
ليس بشيء اما الاول فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما
ذكر في المغني ان القائلين بان الواقع بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لو انهم امنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لو ثابت
ايمانهم وبعضهم يقدر مؤخرا اي لو ايمانهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ او خبر مبتدأ وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون
مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله وكما
قيل جملة معترضة فائدتها تأييد الظن بقول غيره قوله انه لئيم في الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد لمولاه
فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي اللئيم صفعان في الصراح الصفعان سيلي زننده فما وقع في تفسير الصفعات
في شرح الفاضل الاصفهاني يعني من يضرب في قفاه ولهزمته سهو قوله ان يأكل ليعظم قفاه وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان
همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه قوله او بارا وتجاه مع حواليها كما في قولهم حب مذاكيره و[illegible] مفارقه قوله
لا بالجر بالرفع عطفا على مثل من يكرمني اه وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل
والنحو قوله اي مثل عبد الغفار هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصود تشبيهه بما وقع بعد اذا اعني
ان مع مدخوله لا المجموع اذا انه كما يوهمه ظاهر العطف لانه المثل به على ما صرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد اذا ووجدت
في نسخة بخط الشارح اي مثل اذا انه عبد الغفار ووجه التفسير غير ظاهر وانما لم يقل وشبهها لئلا يتوهم ان المراد شبهه بكليهما نحو
من يكرمني اذا اتى اكرمه فانه متشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومتشابه للثاني من حيث وقوعه بعد

بعد اذا المفاجاة صورة قوله انى احمد اصد اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد اصد ثم اخبر عن ذلك ولا يكون انى احمد اصد معمولا فى اللفظ لاقول لانه وقع خبرا عن اول والثانى مقولا من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال اه فيكون قد اخبر عن المصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا اللفظ قوله ولذلك قدم العلة تحصيل الحكم معللا فانه اوقع فى النفس قوله لانها فى حكم العدم فهو بمنزلة الباء فى كفى بالله قوله التاكيد فقط لا دخل لها فى افادة اصل المعنى قوله من جهة انه فى محل الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ فى كلامهم واما وجه النصب فى قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله فى حكم المكسورة من انهما منصوبان بتقدير فى بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اى ان المكسورة فى اللفظ او فى الحكم ويحتمل النصب على التمييز اى المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به فى شرح التسهيل فى بيان فائدة قول مصنفه مميز الجملة منصوب بفعل بعيد رفعا لما اسناده اليه مضافا الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا يقاعه نحو امتلأ الكوز ماء او كفى بالله شهيدا او ما احسن الحليم رجلا واما ما وقع فى شرح الفاضل الاسفرائنى اى كسر لفظيا وكسرا حكميا فبعيده من حيث اللفظ غير سديدة من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا فى ان المفتوحة بل هى فى حكم المكسورة قوله بان يكون اه بيان لقوله حكما فكان النظم تقديمه على قول المص بالرفع آخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعنى جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا فى الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء فى المفعول الثانى فله حكم المكسورة بخلاف اعجبنى ان زيدا القائم فانه لا يجوز لانه لا يجوز لكونه فى حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا ولا ينافى كونها بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احد مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبها بالمفرد لكونها بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من جوز ذلك قال ويشترط مضى الخبر اه فانه اذا مضى الخبر يقدر للمعطوف خبر آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت فى حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد فى كلامهم ثم اعلم ان قوله جاز العطف اه اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عمرا والعطف على الضمير المستتر فى الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز

عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت فائدته التشريك
في معنى التاكيد المستفاد من كلمة ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة قوله على اسم ان المكسورة رد لقول
الجزولي حيث جعل الرفع محلا لمجموعهما دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها
مجردا ولان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء
وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد ايضا قوله مثل ان زيدا
وعمرو قائم تحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان وتقدمه بالرتبة في حكم المعنى نحو ع اني وقيار بها لغريب وان يكون
خبر ان محذوفا قوله وهو باطل لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر
فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه او لم يكن
للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور في التسهيل ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل
المذكور مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا القائم اشار
بذلك الى انه انما يدخل الخبر المتاخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر
التاخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا افصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما
قال اذا افصل وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم
قوله لان فيما عداها اه هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او بمعمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان
لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه ح يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان
لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر ولا شك انه يلزم ح
توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء
كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها مع باقي الحروف لانها مغيرة لمعنى الجملة و
اللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولا يوافق اللام اه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها
لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانه لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها

معها سقوط صدارتها قوله * ولكني من حبها لعميد * في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي
بعض الشروح يقال فلان عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يعمد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية
على الرضي العميد هو الذي هده العشق في الرضي وما انشده اما ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن
انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا قال فيكلم مهما اللام
ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين
ونحو قول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * اجاب عنه ابن مالك بان رتبة التقدم فكانه متقدم لفظا
قوله ولهذا اي لاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المخففة والنافية ولم تعكس لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة
الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون كالعوض عن المحذوف
قوله فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله لان كثيرا اه فاللام
في صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغني عن اعتبار
طرد الباب فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها اه ورح يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا
نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا في المغني ورح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر
كما في الامثلة كذا في الرضي قوله اي من الافعال اه فالاضافة لادنى ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة
وافعال المقاربة قوله لا غير اي لا غيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد فقط والقرينة قوله
خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين في التعميم اي يخالف الكوفيين القول المذكور مخالفة كائنة
في ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان
الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من
المثقلة فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الا سواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يجيزون
في تعميم صورة ان مع اللام او في تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل
والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين بن هشام قال بالله ربك قال صدر الافاضل الرواية بالله ربك بالباء الموحدة

وانشد ابن جني في سر الصناعة * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك
عقوبة المتعمد اي لقتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب كذا في شرح المفصل قوله
شاذ فلا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ
كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المغني قال المص في شرح المفصل وجه
رد مذهب الكوفيين اذا صح تمسك بما يرده تقدير ضمير الشان في مثل ذلك وتنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الا
كما اجروا انما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتعمل اه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم
فيجوز الامران كذا في المغني قوله اكثر قال المص في امالي المسائل المتفرقة اشبه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى
والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلتغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب
عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث
ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها قوله كقوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام الفارقة زيدت ما بينهما دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون
النصب بفعل يفسره ليوفينهم او بنفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل قوله
بحسب النظر واما بحسب الحقيقة فلان ترجيح الاضعف على الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف تقديره ضمير الشان لانه
يجب تقدير معمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير شان وقدر
سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب النظر
مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ الرضي
قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز
كونها فعلية ايضا قوله فلو انك اه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر وضعف نفسه بالموافقة
لحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب الفرقة سالتني ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك
وانت صديق محجوب كذا في شرح ابيات المفصل قال ويلزمها مع الفعل الحرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون
خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تاديهما

تأويلها بالمصدر بل اسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة شرط او برب او بكم نحو الحمد لله رب العالمين وان
لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اضربه وعلمت ان رب خصم وعلمت ان كم غلام لي وقيد في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله
غالبا احترازا عن نحو قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سول وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان
يتم الرضاعة وهذه عند البصريين هي الناصبة للمضارع اهملت حملا على ما اختها قوله اي الفعل المتصرف اه في التسهيل والفعل
يقترن غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المص والشرح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم
ان الشرح ذكر الامثلة الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد
الظن الغالب الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق
متحقق بينهما فلذا قال المص رح في امالي المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق
خارجي قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد قوله للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى
فلكونهما حرفي المصدر وانما حصل الفرق لان المصدرية لا يجمع بينها بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها
لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا يجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة
فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حروف النفي فلزيادة مغايرة لتلك الحروف
الثلثة ولذا لا يجمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل بلا وحروف
النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل اه في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية
لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا يقوم فلا بد من التصرف في عبارة
الشرح بان يقال المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يحصل في بعض الصور قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي
المخففة والا فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية
تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لانشائه وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا
اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه
نفسه ولذا يقال كأني بالشتاء وفي الرضي الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر
بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف المقدر فلذلك تقول كأني بالشتاء ولا يخفى ما فيه من التكلف لان مقصود القائل

من كان زيدا قائم افادة الظن بقيامه لا التشبيه برجل قائم ويجيئ للتحقيق والتقرير ايضا ذكره في المغني قوله حملا اه الوجهان
ذكره المصنف في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادى الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلا يكون كلاما
مستقلا ويحتاج الى تقدير المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور ودفع بانه يحصل بالتركيب اجرال لم تكن قبله قوله ومذهب الخليل اه
فهي عنده للتشبيه والتاكيد في المغني انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله وان خرجت بسبب صيرورته جزءا قوله ونحو مشترق
ويروى وصدر والمعنى واحد الحقة بالضم معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التشبيه جعل
النهر مشرقا لبياضه وشبه ثدييه بالحقتين في نهودهما واكتنازهما قوله ويجوز ان يقال اه في الرضي لكن لما يلزم الفعلية
التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان قوله وقال الكوفيون اه في الرضي
ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوه فيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك اه اي عرفا واما
لغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزي وفي الصراح استدركت تداركت ما فات فليس السين فيه للطلب في الحواشي الهندية
اي لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من المعنى العام الى الخاص قوله اي
تغايرا منصوبا بحيث يكون معنى الاول موهما لنقيض الثاني قوله وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر لعل وجهه ان واو العاطفة
للجمع وليس مقصود المتكلم مجيء زيد ولكن عمرو لم يجيئ افادة ان الحكمين المتغائرين متحققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد وعمرو لم يجئ
بل مجرد دفع التوهم الناشي من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فيكون للاعتراض وما قيل ان الاعتراض لا يكون لدفع التوهم لا في آخر
الكلام فمدفوع بان دفع التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضي ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال ان الواو في
ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون قوله وليت للتمني ويقال بابدال الياء تاء وادغامها في التاء قوله فيدخل على الممكن اي
ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا تقل ليت غدا يجيئ في الرضي ماهية
التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي المحال قوله واجاز الفراء اه نصب
الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ اجاز فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه
بيان الشارح لان ذلك البيان انما هو فيما وقع في الاستعمال قوله اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية
قوله اي اتمناه كائنا على صفة القيام يعني معنى تمني كون زيد ذات القائم تمني حصول صفة القيام له قوله واجاز اه اي توجيه الكسائي
مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجري في ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب هو البدي الاول

الاول قوله اى ليت ايام الصبى لنا اه كائنة بدل لنا اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور عن عامله المحذوف وتحمل ضميره

قال ولعل للترجى وذهب الاخفش والكسائى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومع اتفقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل وللاستفهام والشك خطاء عند البصريين كذا فى شرح التسهيل قوله وداع دعا اه يقال استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اى رب داع دعا هل مجيب الى الندى اى هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل المغوار قريب منك فيجيبك ويحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق التلهف والتحسر على فقد كذا فى شرح ابيات الكشاف قوله ثم وقد تلحقها التاء فتخفض بعطف الجمل نحو فمضيت ثمت قلت لا يعنينى قوله بكسر الهمزة وقد تفتح وقد يقلب ميمها الاولى ياء او قد تقلب نونا وتحذف ما قوله وعند الاكثرين عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط وانما ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه ويقع تفسير الجمل ايضا واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته اى سالت كتمانه يقم ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اى فتحت فقلت اذ سالته لان اذا ظرف لتقول قال فالاربعة الاول الفاء للتفصيل اى الحروف العشرة بعد اشتراكها فى التشريك ثلثة اقسام باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهى الاربعة الاول وقسم يثبت الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان احاد كل قسم يفترق باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد فى الاخر

قال للجمع اى للجمع بين المفردين وما فى حكمه فى كونهما مسندين او مسند اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين فى حصول مضمونهما واذا دخل عليها النفى افاد نفى المجموع اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول جئ بلا الزائدة بعد الواو نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو قوله مطلقا اه اى لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة تشترك فى مطلق الجمع والواو للجمع المطلق قوله اى حصل الفعل اه خبر لقوله فقولك بتاويل معناه قوله المعنى انه لا يفهم اه فتعطف الشئ على مصاحبه وعلى سابقه ولاحقه فقام زيد وعمرو واحتمل ثلثة قوله وجودا كما نقل عن المبرد والكسائى وبعض الفقهاء او عدما بان تكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر وبعكسه قليل كذا فى المغنى قوله اى للجمع مع

الترتيب فى تاج البيهقى الترتيب يك از پس ديگر فرا كردن فليس الجمع بمعنى اشتراك المعطوفين فى الحصول معتبرا فى الترتيب فلذا زاده الشارح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب

قوله بغير مهلة اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح قوله فى مطلق الترتيب

لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل وثم للترتيب بمهلة لشناعة التكرار قوله غير ان اه مكذا قال الجزء الي وقال الرضي الاى ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب في الذهن من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشارح دفعه قوله يجب باقتضاء وضعها فانها موضوعة للتدريج الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قدر الصفة بقرينة قوله ليفيد الى آخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان تقول ولدها الضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل قوله من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قال ليفيد قوة او ضعفا قوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه ليفيد اه قوله اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في الذهن قوله فصلح لان يجعل اه يعني العاطفة معنى الجارة لانها فرعها مع معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا ليحصل معنى الغاية قوله ودل انتفاء الفعل اه فيصير الكلام نصا في الشمول بخلاف ما اذا لم يكن حتى نحو قدم الحاج قوله وتابعها اه اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزء لي بقوله غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان التدريج الذهني في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخولها قوله على رجالتهم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش قوله كذلك الانتهاء اه يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية وتحصيل المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الشارح وجها لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء وخارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله بل هذا في بعض الشروح انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله كما وقع في بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لم يقل بشمول المجاز المجرد ولم يشمل حيث الجارة حتى الصباح لا يمكن توجيه كلامه بان مراده بقوله حكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية

الجارية حتى حديثها وضربتني السادات حتى عبيدهم قوله اي للدلالة اه اشار الى ان اللام في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فيكون للشك او معلوما عنده فقصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباحة او التخيير او التسوية فان مدلول او لاحد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في الشك اشيع فلذا لك بينه المصنف ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل اي لاحدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فمتوهم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او وانما تستفاد من الكلام الذي فيه او قوله عند المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان قوله لكل من الامرين اي لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون الآخر مثل رايت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما دون الاخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقين ومعنى الثاني ما رايت احدهم ورأيت الباقين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضى اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقول بل كلاهما كذا في الرضي قال وام المتصلة ارادوا ان يبين الفرق بين اللفظة وبين ام من الغريب قال لازمة لهمزة الاستفهام لفظا او تقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام قوله اي غير مستقلة اه يعني ان اللازم هنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اي ايهما عندك وافي الدار زيد ام في السوق اي في الموضعين قوله بعد ثبوت احدهما تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم مما اريد به التسوية فالهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام

واستعملتا لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي ر . فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند المتكلم
واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان
الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار
بمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل على مجهول ولهذا يلزم الفعل بعد الهمزة
لان الفعل لازم للشرط قوله ورح يكون تركيب اه هذا تكرار محض وتفريع للشيء على نفسه اللهم الا ان يقيد المنقول عن سيبويه بعدم
الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة بين ما وليا هما قوله ازيدا رأيت ام عمرا كناية
عن المعادلة بين ما وليا هما ورح يكون تعريفا للجزئي على الكلي والاولى تركه قوله لا يعد ضعيفا اي لا يقولون في العرف انه ضعيف
وان كان يصدق عليه ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لانهما لا يفيدان التعيين لان غم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق
ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح اه فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المص رح
في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فيحصل الجواب مع زيادة
قوله لان المقصود اه فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة او نفيها قوله وقد يجاب اه
تحقيق للمقام بان ما ذكره المص رح حكم اكثري وقد يجاب بام المتصلة على سبيل الغلط بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعل نفي
كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه تخطئة للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما
عندك كان مخطيا في السؤال فتقول له ليس عندي زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس
بجواب انه اريد ما يكون في مقابلة سواله ومخرجا له عن التردد فهو جواب والظاهر هو الثاني قوله فالمشار اليه اه تفريع على تفسيرهم
في الموضعين بمعنى واحد قوله على شرطين احدهما ان يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة والمتفرع عليه عدم جواز
التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع عليه كان جوابها بالتعيين قوله لا يخلو عن سماجة لان المذكور سابقا حكم
واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي
ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار قوله على طريق اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين وقوله لكان
اخصر واحسن لكن ما ذكره المص اظهر لعدم الاحتمال فيه على التقدير بجعل كل واحد منهما اشارة الى الشرط قوله في الاضراب عن الاول
سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه فلا يليها الا الجملة

الجملة اما ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما كما في المثال قوله للشك في الثاني هذا بالنظر الى اصل
المعاني وقد يجيء للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين
ونحو ام هل تستوي الظلمات والنور قوله اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع على غير قياس كانه
جمعوا اقطيعا كذا في الصحاح قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو اه هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك
بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة
خشية اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم و
التفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما للاستفهام الطلبي وللتسوية لفظا ويجوز
تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما
لا بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهي منقطعة وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين
في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى
ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدوله الى الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء
سواء اشتركتا في فضلة او لا فهي منقطعة عند المتأخرين خلافا للمصنف والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي
ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين وتأخير خبر الاخرى او كانتا
مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع قوله اي غير مستقلة الا معها
اي غير مستقلة اما العاطفة الا مع ما قبل المعطوف عليه فاد للزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال قوله يعني
اذا عطف اه اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المعنى انهم يعبرون بالفعل عن ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط
وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله والعبارة
تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصيد راه اه افاد ان قيل ظرف للازمة وانما قال المصرح هنا مع انه فيما سبق لازمة للهمزة
لان ام المتصلة لكونها بمعنى اي الامرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين
فهي تدل على شك المتكلم ما بها من ابتداء التكلم الى تمامه لا انه عرض له في اثناء التكلم والتزام اما الاولى لاجل افادة المخاطب
ذلك من اول الامر وكذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة فيها لا انها قوله يجوز ان يصيد راه فمبنى الكلام اما على

احد الشيئين واما مع او فان تقدم اما فهو كك وان لم تقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف
عليه قوله والجواب اه الجواب ان ذكرها المصنف فى شرح المفصل ليس بل للتنبيه على الشك هذا اولى مما ذكره المصرح
من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لها جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدها
بما قبلها وليس ابتداء الكلام فى الرضى عطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاكيد العطف
المجئ اما غير عاطفة ووجب لمقارنتها غير العاطفة فى التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده وان الواو للعطف اما الثانية
مع دخولها على الاولى مع دخولها لا لها دة الارتباط وعدم البدء واما العطف دخولها على مدخول اما الاولى لافادة
قوله فكلمة لا لنفى الحكم اه فلا تجئ الا بعد الاثبات اللفظى او المعنوى ونحو ما زال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا الكلام وعطف
المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل فى المفرد بل واما فى عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو قالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض اه نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون
الحيوة الدنيا وهى فى ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كذا فى المغنى فلذا لم يتعرض له الشرح ويجوز ان يوافق ما بعدها
لما قبلها اثباتا ونفيا قال تعالى ائنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو
الحق من ربك قوله ذ. الاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد اى ذكره لم يكن بها او خطأ وعمدا او سهوا وليس المراد انه
وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فهو فى النفى والاثبات على طريق واحد قوله ثبت الحكم المنفى
كلمة من متعلقة بالنفى واللام تثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب فى ما زيد قائما بل قاعد او يتعين الرفع قوله فى حكم المسكوت
عنه جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله فهى مشتقة لا فى ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا اذ لا يكون فى المفرد منفيا كلمة لكن
لان حروف النفى انما تدخل الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفى قوله فتكون لا يجاب اه اى الاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك
قوله فتكون لازمة اه اى الاتقدم من الاولى بان يجاءه مالم يقع الحكم غلطا وانما جئ بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت فى عطف
الجملة هو اشارة الى ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشرى فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولى مخففة فيحسن الوقف
على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها فى جميع مواقعها المخففة لجواز دخول الواو عليها ففى المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل
ذلك اذا وليها بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجار والتقدير لكن بعمرو مررت به تكلف او بجر الجار ليس بقياسى وقيل
انه مجرور بجار مقدر بعد الكلام اذا لم يدخل الواو واما مع الواو فهى ليست بعاطفة اتفاقا كذا فى الرضى وفيه نقل فى المغنى عن ابن

عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قوله حرف التنبيه قال المصـ رحمه الله في امالي المسائل المتفرقة تسميتها
حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى المعنى الغير المختص بها
واولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني يقول المعربون فيها حرف
استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه
على حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله
يصدر بها الجمل اه اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما واجبا التصدير وها
جائزة الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحو ها انتم والله هذا قوله حتى لا تفيد اه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدها
لتركيبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذلك لا يكاد يقع الجملة بعد الا للصدارة بما يتلقى به القسم نحو الا ان
اولياء الله واما من مقدمات اليمين واما والذي لا يعلم الغيب غيره قوله والا تتعين معانيها اه لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام
او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قوله حروف النداء بالكسر والمد آواز دادن
مصدر نادى وقد يضم ويجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب لا دعو وقيل انها
اسماء الافعال لتمامها بما بعده ورده المصـ بان بناء بعضها السكون يدل على انه ليس بها مرفوع لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع الشاذة في اسماء
الافعال ولا غائب لانه مدعو لا داع قوله لانها تستعمل اه وفي الاستغاثة والندبة للبعيد حقيقة او حكما كالساهي والنائم
والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في ايا وهيا وفيها ن
في اي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلذا يصح للقريب والبعيد وبهذا ظهر كون اي للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه
اربع لغات فتح العين وكسرها وبدلها هاء او كسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تسميتها اه وهو ان في جميعها معنى الايجاب
اي التحقيق وليس المراد به ما يقابل النفي حتى يحتاج الى التكلف في غير بلى قوله اي محققة لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه
انما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق يعني راست كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيء بعد الامر والنهي و
التحضيض والعرض و الاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود منه المطلوب والمستفهم منه وقد يقع في صدر
الكلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسؤال مقدر قوله استفهاما كان او خبرا الغرض ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد
جواز تقريره غير الاستفهام ما سبق الا ان مقصوده بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن النفي

ولذا لم يتعرض لامثلة الخبر اثباتا ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد تصديقا له قوله وبلى
في جواب الم يقم زيد اه ذكره ههنا طوطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب الست بربكم وصحته ولو قال فلو قيل نعم في جواب الست
بربكم لكان كفرا اه لكان اخصر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار في بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى قوله
لكان كفرا كما روي عن ابن عباس رض قوله تصديقا للاثبات لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان
جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من انكار النفي فالهمزة للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اي للحمل على الاقرار
قوله في العرف الطارئ على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب الست بربكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام بالهمزة
او بهل وكذا بجميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها لطلب التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن
مالك رح ان اي اه في المغني ان اي بمعنى نعم تقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم
ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله
واذا اسقط الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما في من مع اللام وحذفها وعلى الاول يلتقي ساكنان على غير حدهما لكونهما في كلمتين
ومع ذلك ضعيف لان شرط المدغم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس اللام اصل في الحركة قوله واجل بسكون اللام
جيله في المغني مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده قوله الخبر قد اتاك زيد اه
قد اتاك مفعول للخبر واي قد اتاك تفسير اجل وجير وان قوله نحو قول ابن الزبير اه روي ان عبد الله ابن الزبير اتاه فضالة ابن شريك
فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي دبرت ونقبت حتى جئت اليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك مستمنحا
لا مستجيرا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها السبت المدبوغة والهلب الشعر والبردين اول اليوم وآخره و
الاستمناح طلب العطاء قوله من جوى جهن في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول المرض وداء
في الصدر وكلها في البيت حسن قوله اي اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب به وههنا الاخير في المعنى المستفاد منها تكرار الحكم بخلاف
ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد الانكار يحصل بدونهما وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التاكيد
وفرق ما بينهما هذا اذا قلت ان التاكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى ان الله
لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الآية وعد هاتين الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسمها التاكيد فلا بسميتها لم يطلق
عليها زوائد قوله ان وان قيل لم يعتبر ان في ان بل هي ان الشرطية او النافية والمخففة عن المثقلة في ان هي المخففة او الناصبة

او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم دهو سهو فانها غير ما ذكرها مقابلا لها في المغني وذكر فيه ان الاخفش قال ان
ان الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره
انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحروف المعدي في الاختصاص
بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال مع ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشروح
او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية بعد ما المصدرية بعد الا الاستفتاحية
قوله وقلت مع لما قال صاحب المغني انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة نقول
لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح اشهر قوله نحو كان ظبية اه اوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة
والضمير للجبهة والقسام الحسن وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس
واليدين والناضر الشديد الخضرة ويروى وارق اي الشجرة الخضراء والسلم
بفتحتين شجر عظيم وله شوك قوله على تقدير رواية اه ويروى بنصب ظبية على اعمال كان
المخففة ويرفعها على الغائها او اعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المرأة يوما
بوجه حسن لم يخل عن الحسن موضع منه كانها في حسن عينيها وامتداد جيدها كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا الشجر وصف الظبية
بهذا لانها بهذا الحال تزداد حسنا قوله وما تزداد اه في الرضي لم يعد واما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها
تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئة لدخول ما لم يكن ان يدخله في المعنى عدها من الزوائد حيث قال فهي اي الزائدة
نوعان كافة وغير كافة قوله حال كونه اه يعني ان كون شرطا حالة من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطيتين قوله نحو لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت
لنفي الجواب لا اقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى ورد بانه قد يجيء الجواب بعده مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل
زيدت لمجرد التاكيد ورد بانه لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي القسم ان يكون
اخبارا لا انشاء اي لا اعظم بالاقسام لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما
حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استونف القسم كذا في التسهيل قوله في صورة نفي القسم وان لم يكن نفيا حقيقة لان نفي
القسم مقصود قوله كقولك في بئر لا حور سرى تمامه بافكه حتى اذا الصبح جشر البيت للعجاج الحور الهلكة كذا في الصحاح ويقع حور في مجاز

اى النقصان فى نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك وقيل هو بير يسكنها الجن والمراد المهلكة والافك الكذب
حتى الصبح الفلق قيل يصف فاسقا اوكافرا سرى باباطيله فى بير المهلكة او النقصان او فى مهالك لها لكين وما علم بفرط غفلته
انه صار فيها حتى اذا انفلق ظلمات الشبه وقامت القيامة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل ان يكون وصفا لرجل جرى خواض فى
المهالك سار فى مساكن الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشئ منها ولا يصدقها فيه والمعنى سار ليلا هذا الرجل لجرأته
فى مهاوى الهلاك او فى المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضاء له الصبح وما شعر به اى القى بيده فى المهلكة وهو غافل عن ذلك
لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذهب العرب كذا فى شرح ابيات المفصل قوله والحور المهلكة بفتح الحاء واللام
الهلاك كذا فى شمس العلوم وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام واما المهلكة بوزن الغرفة فلم توجد فى الكتب المتداولة
والشرح حمله على صيغة الجمع كالطلبة فجعل الحور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يجئ
فى الكتب حور جمع حائر بل جمع حوراء واحور قوله فهى تفسير كل مبهم وفى التسهيل اى غالبا فيما سوى ما فيه معنى القول وفى
شرحه وليس كذلك بل يقع فيه وليس كذلك بل يقع فيه نحو كتبت اليه اى قم وذهب قوم الى ان المفسرة اسم فعل معناه
اوعوا وافهموا انهى كلامه قوله تقرر المظروف فى الظرف اه لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على
التشبيه فى حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى مما لا ينفك المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة
ولذا قيل الالفاظ قوالب المعانى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها والسامع ياخذها منها ولان المقصود من اللفظ معناه
قوله فلا يقع بعد صريح القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان يسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين وان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا اى ذهبا وصريح القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد
ان وما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعالى ما قلت لهم اه جملة مستانفة وليس عطفا على قوله قولك لانه ليس مثالا
لما يكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيان لفائدة قيد فى الاكثر اذ الواجب حينئذ تاخيره عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو
رد لما توهم من انها قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الاية فان ان فى قوله ان اعبدوا الله اما على تقدير اما اذا
فى خبر المبتدا على مذهب الاخفش رح والعائد الى المبتدا الاول محذوف اى فيه قوله تفسير للضمير فى به وما قيل انه لا يجوز
ان يكون ان اعبدوا الله ربى وربكم ما امرتنى به فلا بد من تقدير القول اى ما امرتنى بقوله ورح يكون تفسير الصريح القول فالجواب
المامور به المحكى هو وا عبدوا العيسى والله وقوله بل مدلوله من كلام عيسى انما ارعف به الكلام المحكى تعظيما له سبحانه

سبحانه كما قال الزمخشري في قوله تعالى انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا اشارة في كلام الشارح حيث
اكتفى الى ان اعبدوا الله في كونه تفسير الضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قوله تعالى بعبارة
اخرى كانه قال الله تعالى بعبارة اخرى كانه قال الله تعالى مرهم ان اعبدوا الله ربك وربهم ونظيره قوله تعالى فحق علينا
قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون وفي الرضي ان قول المقدر كتفسير الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذ المأمور
قلت بامرت فلا يرد ان الزمخشري جوز ان يكون تفسير القول على تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به وقال ابو علي الفارسي
يجوز ان يكون ان في الآية مصدرية بدلا من ما او من الضمير المجرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان المبدل منه
في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بان القول يأول بالامر وان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف
البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع احكامه قوله
وقد تفسره اه بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعل الآية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة قوله
اي الجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص ان بالفعل المتصرف مضارعا كان
او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت اليه ان قم وهذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما سمع فيه فهي تفسيرية وتقع في
موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع ونصب
وجر وما يكون غير زمانية كما في مثال الشارح وزمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ان وصلتها وما نقله
من نهج البلاغة من هذا القبيل قال حروف اه مصدر التكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة
كما في المفتاح ويحتمل ان يكون الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة قوله مشددتين وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والا
مخففة حرف تنبيه وعرض واستفهام نفي قوله وفي بعض النسخ وتلزم الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني
بالمعنى اللغوي والا قيد وتلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لا تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله
* نبئت ليلى ارسلت بشفاعة * فهلا نفس ليلى شفيعها * والاول باضمار كان الشانية وهلا شفع نفس ليلى وشفيعها
خبر لمحذوف هي شفيعها قوله نحو هلا ضربت اه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على المنفي قوله نحو هلا زيدا ضربته اه
واذا تقدم الظرف نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه قوله معناها اي اذا علمت انها تدخل المضارع و
الماضي فمعناه في الماضي اي ما يستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم لان التخصيص على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم

اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كنائيا والنظم الاخير لما سيجيء انها لا تنبئ عن الحض على مثل ما فات
وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشیمان کردن والتوبیخ سرزنش کردن واللوم ملامت کردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض على ما فات فان كان
المخاطب ذا اشرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم قوله بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لا ينبئ عن توبيخ ولوم على انه كان
للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بتأدب فيكون للعرض قوله ولا يكون اه عطف على قوله
فمعناه اذا دخلت اه قوله الا انها تستعمل اه بمعنى لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي لان اطلاق هذه الاسماء
عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر ولذا سماها السكاكي في المفتاح بحروف التنديم والتحضيض قوله فكانها للتحضيض اه هذا فيما
يمكن له مثل واما فيما لا يمكن ذلك نحو قوله عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا قوله وحروف التوقع اضافوا الى التوقع و
التقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها والرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ولمن ذهب الى انه ليس بالتوقع مطلقا
وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية
نحو قدني درهم ومعربا عند الكوفية فيقولون قد زيد بالرفع وقدي وتستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو قد درهم زيدا وقدني اي كفني
قوله اذا دخلت اه اشار الى انه لا يدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليست للمضي حتى يقرب
الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابهة بالحرف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم الاخبار فلا يرد
ما توهم القائل بانه ليس التوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع قوله واقعا اه اي واقعا في الزمان الماضي القريب عن الحال قوله
وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا انكره الخليل قوله المجرد اه لاطلاق قرينة التجريد قوله وقد تستعمل للتحقيق اه
وقيل قد تستعمل للتحقيق مع التنكير وفعل الآية من هذا القبيل قوله ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها نحو * افد الترحل غير ان
ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قد * قال الهمزة وهل واما الا فلت بمعنى هل فعلت نصا على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة
فيقلب لها وهمزة قوله تدخلان اه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم قوله الا ان الهمزة اه اشار الى ان قوله
وكذا ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والا فالاوجه
ذكره في ذيل قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت قوله الا على شذوذ اي على استعمال غير فصيح لما صرح في المفتاح
بفتحها قوله تذكرت عهودا بالحمى اه العهود جمع عهد بمعنى الحمى كالى ما يحمى من الكلأ مصدر بمعنى المحمي والمراد ههنا الارض التي فيها الكلأ
وحنت اما من الحنو بمعنى الميل ومن الحنين التشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الاليف يقع حنت الالف الى الاليف والمعانقة ورا غرثي

گرفتن وتسلت عنه الظم انسلت عنه على ما في الصراح اسلا بى غم كردن انسلا لازم بر منه واما التسلى ففى القاموس انه بمعنى
السنيان وفي الصحاح والتاج الاكتشاف وشئ منهما لايناسب المقام الا ان يراد تسلت همها عنه على حذف المضاف وذالهما
حال معلة اى للاجل ذهو لهما عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال بل بحال العاشق والمقصر انه اذا امكن مراعاة حالها
الاصلى فتح تركها قوله اى التصرف فيها يعنى ان تصرفا تميزا عن النسبة والمعنى اعم تصرفها ومعنى الاضافة التصرف فيها
لا تصرفها فى شئ بان يكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيهما من حيث الذات فانه لا تصرف
فى الهمزة بخلاف بل فانه تصرف فيها تقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة فى جعل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار
ولا يتاتى هذا التصرف من بل وهذا اعذب من تفسير الشرح وفيه انه ان اراد بقوله لا يتاتى هذا التصرف من بل انه يدخل على جمل
عليه الهمزة الا انه لا يتصرف فيها فغلط وان اراد انه لا يدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم فى الاستعمال
فالحق احق ان يتبع قوله على وجه الانكار التوبيخى اى ما بعدها ما كان ينبغى ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد
يجيئ الانكار الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفكم ربكم بالبنين ولافادته نفى ما عدا ها
لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفى النفى اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص بالهمزة فلو حمل الشرح المثال على مجيئها
للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وانسب قوله محذوف بالحقيقة اذ لا معنى للاستفهام
عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى او معلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرجاء فانه امر خفى واحترز
بالمحال الذى ينافيه بدل على عدم استحسانه وهذا مبنى على استعمال الهمزة فى الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما
واما على تقدير كونها مستعملة فى الانكار فالوجه ما ذكره فى المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولا معنى لانكار ما لم يقع قوله
هى الاصل فى باب اه اى غيرها دخيل فيه والاقوى لكونها موضوعة له انسب اليق عند العقل ثم اختص الاستعمال بما هو الانسب
عند العقل فلا يرد انه لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام على عدم الاستعمال واثم اذا ما وقع اه اشارة الى الايات
الثلث اعنى قوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به وقوله افمن كان على بينة من ربه وقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا
يمشى به فى الناس كمن مثله فى الظلمات فمدخول العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشرى تقدير الاول
اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وتقدير الثانى امن كان مومنا كمن كان فاسقا فمن كان على بينة كمن ليس كذلك
على حذف الخبر وكذا تقدير الثالث قوله بادخال الهمزة اه رعاية لتمام التصدير لو اقتها فى الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا

لدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها بخلاف هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان
المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصح عطفه عليه مع انه لم يجيء الاستعمال الا مبنيا على كلام
وفي المغني قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى ان من اهل القرى انه عطف على اخذناهم قوله تعالى انا
المبعوثون او اباؤنا الاولون آباؤنا عطف على ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة وجواز الوجهين في موضع ه قال افغير دين الله
يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسط الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي يتولون فغير دين الله يبغون
وفيه انا لا نم انه لو كان المعطوف مقدرا لجاز وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضع لها تعلق بما قبلها وان كان
المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز لا ينافي عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني فانما يتم لو لم يجوز الزمخشري ما قاله الجمهور
اصلا اما لو كان مقصوده منع تعيين التقديم على التقديم على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه قوله بخلاف هل متعلق بقوله تقول
فيكون قيد الكل مثبتا للعموم تصرف الهمزة لا بالاعم فانه ما بعده لفظا يحوج الى تقديره ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم
فقول الشارح لكونها فرع الهمزة اه تعليل لما يستفاد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل في هذا فان قلت عدم استعمال هل
في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن لهل مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في الاثبات
نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الا بعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء بعدها نحو هل زيد بقائم
سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان الهمزة مستعملا بتاخير العاطف ايضا وكذلك فكان الهمزة مختصة بالتقديم
هل مختصة بالتاخير قلت جميع مواقع الهمزة لانه مبني قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة منها نص عليه الزمخشري في المفصل
ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي ذلك نعم قال فينبغي ان يراد بالعموم من وجه لان هل مختصة
ببعض الاحكام لم يات بشيء في المغني ان هل تفترق من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم
الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف لا قبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام بجميعه و
بمعنى في من غير استفهام قال حروف الشرط في القاموس الشرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون
جملة بحصول اخرى اي الحروف الدالة على التعليق قوله فان للاستقبال اي يجيء لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله فلذا
ليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضي قوله نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم فان المعنى لا تعجبكم وتعجبكم قوله

قوله فانها موضوعة اه لانها حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح قوله
مقدر فيه اى مفروض الحصول قوله كان منفيا فيه اذ لو كان حاصلا فيه لا قدر حصوله فيه وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر
يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح للمنطقيين قوله فيلزم اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله
على حصول شيء آخر وان جميع ما سواه يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء اذ لو حصل ما علق بدون ما علق عليه لم يكن
المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي الى ان التعلق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء
الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون بكونه مدلول الجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم
بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علقت حصول اه فالمعنى المطابقي هو التعليق
المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع لامتناع مدلول التزامي له ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب لم يكن تعليق
الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك قوله في زعم المتكلم متعلق بقوله سببا اشارة الى انه لا يلزم كون
الثاني سببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد يستعمل اه اشارة الى انه معنى مجازي له
لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذهب
اليه الشلوبين واختاره في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك والحقيقة والمجاز وتبادر كل منه
لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفاء اه
متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج
الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان الفساد اه اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالي قوله عكس
المشهور وهو انه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يدر ان ما ذكره اه اى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم
قوله فيرتبط ذلك الشيء بما بعد النقيضين عنه اى عن ذلك الشيء فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على
استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء
لازم على كل تقدير كما تقول لو كان منتجبي الآن عندي اعطه الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم للانجار الان وليس فيه قصد الاستمرار
لم يأت بشيء لان ما توهمه مبني على فهمه من ان مراد الذي يقول وقد يجيء جواب لو عليا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة

مطلقا وليس كذلك بل جميع ازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل تقدير اي الجزاء في جميع التقادير قوله ثم لزوم الفعل اي الشرط والجزاء واما جزاؤه فقد يكون اسمية جزاء او فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني او طال الشرط كقوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير قوله ولو تملكون انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله فاحدوا انتم اي في الآيتين قوله كان ضميرا متصلا مستترا اه الصواب اسقاط المستتر لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيد الضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل اه فيه انا لا نسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لا شائع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي لقيته محسن اخوك اي هو نفسه صرح به سيبويه في الكتاب وتفصيله في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي الاعتبار في التقدير قوله اي بصيغة الفعل او الاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلو فيه مصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر قوله اي في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان التكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظي والشناعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله اي القسم اي بين اجزاء الكلام وفهم ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول وتقدير في جائز في غير المبهم من المكان بعد الدخول وفيه انه ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت واما في المتضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة القسم وفيه انه ليس لا يصح ان يكون فاعل توسط القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما في التسهيل ان منها ما دل على مسمى اضافي محض اي لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجه وغير ذلك

وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بحيث عن الذي يدل بنفسه على معنى يصح لكل مكان نحو جوف وباطن

وظاهر وداخل وخارج فان هذا من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم في

عدم الظهور فيجوز واجيب بانه دلا يدل عليه شاهد قوله واحترز به عن توسط اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز

مقصورا عليه لانه والكان في الذكر مقدما فهو في القصد متاخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط

واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولتحمله الاحتمالين ارسله الشرح

على اطلاقه قوله اي لزم القسم اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الماضي الشرط

يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي قوله اي الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال اذا كان الجواب للقسم

لفظا لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم لتقدم نفسه

لكونه موكدا للمعنى فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق قرينة التجريد عما سواه قوله للقسم

والشرط لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه في الرضي و

ليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بباسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل الشرح

على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط

في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين وياوله البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فلا حاجة

الى ما ذكره الشرح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم

قوله لزم ان يكون مجزوما اه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل

للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يكلف

ويقيد ارادة صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما قوله واما معنى اه بيان للفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روعي المعنى

في القسم والشرط قيدان للجواب اورد التحقيق وتوقيته فيكون جوابا لهما وان كان اعتبار احدهما مقدما على الاخر فيفيد ان يكون

جواب احدهما مقيدا بجواب الاخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب

على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جزاء

القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف بكونه جواب الشرط معنى فبين كلامه تدافع قوله لا لزمك فانه روعي فيه شرائط القسم

من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى كونه جوابه لفظا قوله اى تقديم غير الشرط فقوله عطف على الشرط لا على
التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تاخيره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعنى المبتدأ
قبل النواسخ او بعدها نص عليه فى الرضى وشرح التسهيل قوله جاز ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم و
دخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله ويعتبر الشرط فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون او قيل لا يصح
ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط فى صورة تقدمه على القسم فالمثال الثانى ليس بالغاء الشرط بل الشرط
معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط يجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول
باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يرعى فى جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء
ليس علامة الغاء القسم وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه فى اللباب
وغيره وان جعل الجملة التى بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول نون
التاكيد ولا ته اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء الشرط وما زعم من مخالفة كلام الرضى
فغلط لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى وجوب اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المص
الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال الثانى الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اتيتنى فوالله لا تيك
فى المثال المذكور فى المجرد والايضاح واعلم ان المص اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان
وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه لا يطرد فيهما حكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتعين الجواب للقسم
لا يطرد لان جوابهما فيهما حكم التوسط لتعين الجواب للشرط لوجوب اعتبار الشرط فى صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل
المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز اه اللف والنشر ذكر متعدد على
سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب
اللف بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب كذا فى المطول
فلا بد من النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا
لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشرا له
فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظ وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شئ من المثالين

من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس فى مثال الاول اثر من تقديم الشرط
المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول
ولبعض اللف الثانى ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزئه لانه على تقدير التسليم
كيف يصح ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه جزء واحد من كل لف الا ان يقال المراد على
ترتيب اللف كونه مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثانى ولا يخفى سماجته وعندى ان اللفين المستفادين
من الشرطية التوسط بتقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك
حذف من الاول لاثبتك بقرينة الثانى ومن الثانى اثبتك بقرينة الاول كما قيل فى قوله تعالى الم يروا انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه
والنهار مبصرا ان التقدير جعلنا الليل مظلما ليسكنوا فيه والنهار مبصرا ليبتغوا من فضله ولا شك فى اشتمال كل من المثالين
على الامور الثلثة فيكون اللف والنشر على حقيقته ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر
هذا فنقول على المعنى الاول اى اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم الشرط وجواز الغاء القسم
واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف لانه مثال باعتبار انا واحد الذى هو اول فيه ولتقديم غير الشرط الذى هو ثان
فى اللف باعتبار اثبتك الذى هو ثان فيه لالغاء القسم الذى هو ثالث فى اللف وباعتبار لاثبتك المقدر الذى هو
ثالث فيه لاعتبار القسم الذى هو ثان فى اللف قوله وجواز اعتبار الشرط اى اعتباره وعدم اعتباره على غير ترتيب اللف
لما كون الاول منه مثالا الثانى اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه ليكون اثبتك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط
المذكور ثانيا فى اللف ولاثبتك المقدر ثالثا مثالا لالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة الى اشتراط المضى فى الشرط
ليطابق الشرط والجزاء المعنوى فى عدم علية فيهما قوله نشرا على ترتيب اللف لكون انا اعتنى اه اول مثال المثال لا مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولاثبتك
المذكور ثانيا فيه مثال لاعتبار القسم المذكور ثانيا فى هذا اللف واثبتك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر
باعتبار الاول اى تقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه فى اللف قوله وبالاعتبار الثانى
اى جواز الغاء الشرط وعدمه فى غير ترتيبه لكون اثبتك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا فى اللف واثبتك المقدر
ثالثا للعدم الغائه المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشرح موافق للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل الهاروى لتوجيه الشرح باصلاح
خلل يوجد فى بحث الفصل بعدم مساعدة وقت الشرح النظرة ثانيا زاد لفظ الغير فى ثلث مواضع الاول قوله كليهما نشرا

على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف واسقط من قوله وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها هذه نسخة قوبلت بنسخة مقروة على الشارح قرأ عليها الفاضل اللاري وقرأ عليها من صنف هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح قد كتب في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم في الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتباري كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير الاعتبارين باعتبار اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول فان الاعتبارين فيهما متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضي تقديم اه اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه يقتضي تقديمه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب قوله اراد اتصال اه فلذا قدم المثال الاول فانه ح يكون الفاء والقسم متصلا به قوله على تقدير تقديمه اه واما اذا ذكرت مثالا لكل من اللفين بجنبه بان يقيم واذا توسط القسم بتقديم الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم ويلغي نحو ان اتيتني والله لاتينك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تأتيني اتك يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه قوله من حيث مثالاهما حال من نشريهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من انهما مثال لمجموع اللفين كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله كالملفوظ في صدر الكلام قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في الصدر نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انهم لمشركون واورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام توطية او لم يكن ردا على من قال ان قوله انهم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية انما يكون في ضرورة الشعر قوله اولى به لانه اكثر استعمالا قال الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك قوله يلزمها الاتيان بالذكر بالفاء لانه الاصل والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها قوله اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى من باء استثقالا للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره نحو وربك فكبر قوله او اجمله في الذهن له كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد فعلم المخاطب بجيئي اخوتك قوله يعني واما الذين في قلوبهم اه

حيث ذكر الفاء قرينة على تقديره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كما في المغني لا يتجه على تقدير عدم الوقف
على الا الله وكذا لم يجعله قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم
الفاء فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط
وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى الشرط لجواز ان يكون لاجرائه مجرى الشرط
كما في حين واذا واذ نحو زيد حين او اذا او اذ يلقيه فاكرمه قوله وسببية الاول اي في قصد السببية والتزم حذف
فعلها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع
كمتعلق الظرف المستقر قال وبين فانها فيها اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا او تقديرا اذ لا تقدير الا في ضرورة الشعر او
تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن اياتي اي فيقال لهم الم تكن اياتي اه قال جزء
فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء بمعمول اما نحو اما اليوم رحمك الله فلا تصنع كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيدا رحمك الله
فاضرب كذا في شرح التسهيل قوله مما خبرها وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض
كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام وتحصيل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا
اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء واذا اقمنا زيدا مقامه افاد ذلك قوله اي خبرها فانها
رعاية لقرب المرجع اولى من رعاية الاتحاد في الضمائر في المرجع قوله لان خبر الفاء ايضا خبرها لان بعد حذف الفعل لا يمكن
التعويض الا باعتبار اقتران الفاء مع اما بجزء في خبرها فاندفع ما قيل يجوز التعويض بجزء مما في خبر الفاء فالتعويل على الوجه
الاول قوله بحال تجويز تقديم اه اي بعد اسقاط الفاء قوله وهذا مذهب سيبويه كذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان هذا
مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح ديباجة المفتاح انك اذا قلت اما زيدا فاني
ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله بجعل سيبويه لاما خاصية
اي حكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة به من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو
الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الاداة واشتغال حيزها بالحذف بشيء آخر وعدم توالي حرف الشرط مع الجزاء
قوله عملا مطلقا اه جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبني للمفعول ولم يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه

بين التفصيل الاتي فانه فرق بين جواز التقديم والمنافعة قوله مهما يكن من شيء مهما اسم لا يعقل سوى الزمان ويكن
تامة وفاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيء بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى ومهما تاتنا به من آية
وجعلها زائدة على قول الاخفش واستغراقية باعتبار المآل وهم قوله اتيم اما مقامها فيه رد على من قال ان اصلها مهما
بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم اعترف
هذا القائل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اما فاي كلمة الشرط وما ابهامية معناه شيء
او حالة فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم قوله لئلا يتوالى حرف الشرط والجزاء في اللفظ
فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والسبب بدون السبب قوله اصلا بدون مانع آخر ولا معه قوله وهذا
القائل اه في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي وليس بشيء لانه اذا
جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز تحصيله مع مانع
فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الفائت على هذا التقدير اقامة الملزوم الادعائي مقام الملزوم
الادعائي وفواته غير مضر لان المقصد تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله هذا تقدير الكلام اه اذا كان المتوسط ما سوى
الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بجريان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان تقدر
مهما يكن اليتيم على ان يكون اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيد اه على ان يكون مهما لعموم الاحوال
والعائد محذوف اي اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا في التقادير ينكر بجهوره وعلوما على ما سيجيء ذكره فلا يرد
ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لا بد من رابطة في جملة الشرط ولا رابط الآن يحمل مهما بمعنى الوقت وهو مردود
على ما نص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من آية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل او غير مستدلا تقول
حاتم * وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا * ورده بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرها
بالمصدر اي اعطاء قليلا او كثيرا قوله واما تقديره اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه
غير ظاهر خبره والجملة استئنافية على ان تكون زائدة ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكر
زيد عليها قوله مهما يذكر يوم الجمعة ولا بد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا بانه مفعول به والرابط محذوف
ومهما عبارة عن الاحوال قوله فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه في نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقديرين

يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له والحال والجار والمجرور كما لا يخفى قوله مع انه يوهم اه انما قال يوهم لان
المفهوم من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال
متفرعا على التقدير لكن تعدد المقدر في الحالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقديرهما
يكن زيد لان المقدر في جميع الصور واحد والاعراب غير داخل باختلاف التقدير فتدبر قوله كلا ذهب الجمهور انها
بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولا ثم شددت ليخرج من التشبيه قوله ردعا للمتكلم اي عن المعاودة الى
مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن محمل فيه المحذور كقولك لمن يذم عالما كلا لا بد فيه من تقدم كلام يرد بها سواء كان
من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى
اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها
قوله اي ليس الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي
وفيه انه زجر عن الكلام السابق فيكفي لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير قوله وقد تجيء
بعد الطلب ويكون ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظاهر ما ذكره الشارح لان
المقصود نفي اجابة الطالب الى مسئوله لا زجره عن الطلب قوله وقد تجيء بمعنى حقا نعم قد يجري مجرى القسم فيجاب
باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك في قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
والجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم بعد كلا حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تحقيق
ما بعدها فالفتح وان اراد استيناف ما بعدها فالكسر قوله جاز ان يقال انه اسم في المغني انه بعيد لان اشتراك اللفظ
في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل قوله بمعنى اه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم لا يعرب واعلم انه وقع
في القرآن كلا في ثلث وثلثين موضعا لا يصح في جميعها كونها للردع فزاد واحتج ثانيا فقال الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا
وقال ابو حاتم بمعنى الاستفتاحية وقال نصر بن شميل يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قوله تاء التانيث الساكنة
اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف نحو بيعا وبيعا فانها قبل الالف متحركة في الاصل فلذا لم يحذف
العين فيها لاجل السكون العارض لانها امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد امر المخاطب من المبني في الاصل واما
في نحو قل الحق فانما لم يعد العين المحذوفة لان الحركة للبنية كاللازمة بخلاف بيعا قوله لا المتحركة اي لا تاء التانيث المتحركة

في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صار كالجزء منه واجري الاعراب عليها فلين احكامها تبعية ببيان المونث في مبحث
التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي
كلمة براسها فلذا عدت حرفا بين احكامها استقلالا وقيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي فيه
ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد
التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة فانها ضمير الفاعل مع التانيث قوله فاعلا كان اه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه
دون الفاعل يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف رح كما مر قوله فنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه
فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على الاسم والحرف والامر نحو ان فاذا قيل انت علم قبل التامل في معنى
الكلام انه صيغة الماضي قوله لانها كالحرف الاخير اه اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه وتاء الفعل فلشدة اتصاله
به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما تقدمت اه فهي في مبحث المونث مقصودة
بالذات لان الحكم فيها على الاسم المونث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها لتانيث المسند اليه فانه يتبادر
منه الوجوب في جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء ولذا اكتفى منه بهذا المقدار ولم يستوف
ببيان جميع صور اللحاق قال واما الحاق اه استيناف لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع كتاء التانيث في الحاقها
للتنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقها باي
شيئ يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجها الى التثنية والجمعين قوله غالبا احتراز عما اذا كانت
مدغمة او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع قوله من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا ورب
رجلا وباب التنازع قوله فليست ضمائر تدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء في اكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال
في يعصرن السليط اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المصنف رح بالتعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير
القول بالعلامة قوله فلا منع اه ظاهره يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه
وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل
ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو
والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصين

مخصوصة او از دستنوه وحكى البصريون عن اصحابنا انهم يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت قبلها
كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومنه تبين ضعف قول الرضي قوله مامر من التقرير والتوضيح
وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر نونته اه كذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما
استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا اولا لفظ التنوين
من النون بمعنى جعل الشيء بما يصنع منه نحو امرته اي جعل الشيء ذا نون بادخاله عليه فقوله اذا ادخلته عليه بيان لحاصل
ثم نقلوه منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقيم نون الاسم
تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم
فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو قوله فسمي ما به ينون الشيء الباء للسببية اولا له
اي ما يجعل الشيء ذا نون بادخاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون
فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان توقف غير السكون فانه قد يكون بغيره قوله
فلا تضرها اي التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله
تتبع الكلمة نون من اه قيل ظهر ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص
بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي بعض اقسامه حرفا قوله اي اخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه
الكلمة فيدخل فيه تنوين المه وبصري وقاض قوله من غير تخلل شيء كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف
خلاف الظاهر قوله يتخلله بين اجزائه لان الحركات ابعاض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان
تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله لتطفلها لها في الوجود والعدم يشير الى التشبيه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير
التبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة اخر نون التاكيد ايضا قال للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل
وهو الانصراف قوله اي امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائدا في التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن في الجملة ويسمى الاسم الامكن
فهو فعل من التمكن على الشذوذ كذا في شرح التسهيل وذلك ان تجعله من المكانة لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من
المكان على الشذوذ وذو حجك قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل يشبه الحرف او الفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف

والتنوين فارق بينهما قوله بالوجهين فلا يصير مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه وان يصير صورتيه للضرورة او
التناسب فهي داخلة في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما زعمه بعضهم قوله بين المعرفة والنكرة من الاسماء المبنية عند
القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد في ما آخره ويه قوله الآن اي الزمان المتصل بزمان
التكلم بعضه قال واما التنوين اه انما خصصنا المنزل بخصوصه اي بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا ادخله التنوين بعد جعله
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي سبب اولا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا ازال المانع عاد
بخلاف سيبويه فانه كالمبني فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير قوله لا اري منعا اي لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم
بعد التنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه دفع لما قالوا من انه لو كان للتنكير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية وفي بعض
نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم يختص للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف قوله وانا لا اري
فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه واما لا اري عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا اري
استيناف الكلام من قبل نفسه ولكن ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل عوضا عن حرف
اصل كجوار او زائدة كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد
تنوين جوار للصرف وعند الاخفش تنوين جندل للصرف ويشير الى ان التي هي علم الجنسية كما انها حرف ادخ تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة
الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتناسبهما اه بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر قوله نزلت بعلتين
ولذا لو سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به لضعف تانيثه لعدم تمحض تائه للتانيث لانها
مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يابى ذلك فتاء اخت وبنت مع
ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما قوله لانها اعني مناسب اه لمشاركته النون في كون كل منهما علامة
تمام الاسم فقط من غيره لانه علم سيبتنى آخر قوله آخر الابيات اه في القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيتا الشاعر
والمصاريع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراع البيت من الشعر تشبيها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم
قوله التحسين الانشاد اي قراءة الشعر فيه انشد الشعر قرأه قوله لانه حرف اه تعليل لما استفاد من السابق اي سمي ما يلحق آخره تنوين
الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغن الحروف والترديد في الخيشوم من اسباب
حسن الغناء ولذا سمي المتغني مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه غنة والاصل منتي ثلث نونات ابدلت الثالثة ياء والمعني تنوين

تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش وعبارة المصرح في شرح المفصل وقال بعضهم يسمى
تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تحصيل الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تحصيل الترنم
لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلوه من المد قوله وهنا اعتبروا اه
يعني اى تمديد الصوت في الخيشوم هو الاخير فلذا اعتبروا الحرف باخر قوله وانكان اى لحوق ما لحق اخر الابيات
قوله لان محل التغني اه فاللاحق في الوسط واقع لا في محله فلذا الم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغني في كل نوع من الغنا
مقامات بطول الصوت وقصره وترديده وحدته ونقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك الغناء سواء كان في الآخر او في
المتوسط ولان اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين
بفهم المعاني قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك
الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتق من القفو وهو التبعية لان القوافي
يتبع بعضها اثر بعض والروي هو الحرف الذي يبتني عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق
من رويت الحبل اذا فتلته او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت
يرتوي عنده فينقطع قوله لاطلاق الصوت في المصراع الاطلاق رها كردن قوله بابدال حروف الاطلاق اه
والجامع كونها من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله اقلي اللوم اه وفي بعض الروايات فقولي ان اصبت كما يدل عليه
بيان المعنى البيت لجرير اراد يا عاذلة فرخم وحذف حرف النداء والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما افعله وتاملي
فيما افعله حتى تخبرك بحقيقته فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعل والصفي ولا تكابري وفيه ان عاذلة
على الخطاء فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قولي والشرط تخلل بين اجزاء ما هو ان على الجزاء قوله
وحصل باشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغني فما قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع
ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيء قوله وقاتم الاعماق اه البيت
لرؤبة القاتم المظلم والعمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء
وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح بخرقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت
الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة والمراد بها المعراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة

منظلم الاطراف خالی الممر یسلکہ احد ولا تمییز فیہا اعلام لظلمتہ او لبعدہا لماع السراب ہو جواب رب محذوف ای قطعتہ

قولہ بالفتح او الکسر کما تقرر فی تحریک الساکن ان الاصل فیہ الکسر والفتحۃ للخفۃ وقدم الفتح اشارۃ الی اولویتہ لان الغالی

زائد فی اصلہ وبالکسر یزید الثقل قولہ بل ہو موضوع لغرض الترنم وذلک لان المقصد منہ حصول الترنم فی الخارج لا ارتسام

معنی الترنم وحصولہ فی الذہن قولہ مسامحۃ وتسامح بتنزیل الغرض من الشئی منزلۃ معناہ قولہ ففی اعتبار الوضع بعضہا

تامل وہو تنوین المقابلۃ فان المقصد من الحاقہا تحصیل المقابلۃ لا افادۃ المقابلۃ للمخاطب بخلاف تنوین التنکیر فانہ لافہام

عدم تعیین مدخولہ وتنوین العوض قائم مقام المضاف الیہ الدال علی المعنی فیفہم منہ المعنی المضاف الیہ بالواسطۃ

وتنوین التمکن فان المقصد منہ افہام کونہ منصرفا لا تحصیل المعنی قولہ وہو للتمکن اہ انہ یجئ للتمکن وغیرہ لیشمل المعنی والغرض

والحو[illegible] الکل فوائد التنوین کما یدل علیہ عبارۃ التسہیل فانہ قال التنوین کما یدل علیہ عبارۃ التسہیل فانہ قال التنوین

نون ساکنۃ تزاد آخر الاسم تنبیہا لبقاء اصالتہ او للتنکیر او تعویضا او مقابلۃ لنون جمع المذکر او شعارا بترک الترنم فی روی

مطلق فی لغۃ تمیم قولہ ای التنوین بشرط بقائہ علی حالہ وعدم صیرورتہ جزءا بان جعل علما مع التنوین فانہ لا یحذف فیہ

قولہ وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرینۃ الوجوب وہذا فی السعۃ واما فی الضرورۃ فقد لا یحذف فان الضرورات

تبیح المحظورات کقولہ جاریۃ من قیس بن ثعلبۃ حیث لم یحذف من قیس رعایۃ للوزن واخرجہ ابن جنی علی البدل ورد

بان العرب لم یحیل ایا فی ذلک لا صفۃ ولذا لم یجوزوا الا فی الشعر وہذا الحذف مطرد کحذفہ عند اضافۃ مدخولہ

ودخول اللام وقد یحذف فیما اعداہ تخفیفا لالتقاء الساکنین ومنہ القراءۃ الشاذۃ احد اللہ الصمد قولہ من العلم

المعروف بما سبق فیشتمل اللقب والکنیۃ ایضا قولہ موصوفا وصفا نحویا بلفظ ابن المکبر فلا یحذف فی زید عمم ویشترط

الاتصال کما ہو المتبادر فلا یحذف فی زید الظریف ابن عمرو ویشترط کون العلم الثانی مذکرا ابا وعلی ان العرب لا ینسبون

الرجل الی امہ واشترط بعض المتاخرین کونہما مکبرین ولیس کل مضاف الی علم الاب کما ہو الشائع فی الاضافۃ وہو المطابق

لما قالہ المحدثون من انہ اذا اضیف الی علم الجد لا یسقط التنوین ولا الالف الذین خطا وقیل سواء کان للاب والجد واشتراط

المحدثین وضع جدید لہم فرقا بین الاضافتین وقولہ اخر لبیان الواقع اذ اللفظ المضاف لا یکون عین ال[illegible] حیث

وان اتحدا فی المفہوم والصدق فیدخل فیہ زید بن زید بمعنی زید ابن زید نفسہ کنایۃ عن عدم الاب ولذا لم یوجد فی بعض

النسخ قولہ لکثرۃ الاستعمال اہ لا لالتقاء الساکنین فانہ لا یوجب الحذف لجواز تحریکہ بالکسرۃ علی ما ہو الاصل فی الساکن

في الساكن قوله خطا بحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين قوله وكذلك فالعلم اعم من ان
يكون صريحا او كناية وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سعيد بن سعيد وخل بن خل وطاهر بن طاهر وهي ابن هي قوله ويعلم منه
بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي الحكم عما عداه قوله نحو جاءني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني الرجل
بن زيد وزيد بن العالم والامرهين لان المثال الفرضي يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة اه ولم يذكره المصنف اكتفاء بذكر الاصل او لانه
اختلافي فان منهم من منع ذلك لانه لم يسمع الا ما حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله فانها لا تحذف اي خطا حيثما وقعت
اي موضع الالف بل سقوط تنوينه وعدمه قوله في مثل هذه ابنة عاصم اي فيما وقع صفة لمؤنث يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لا يدرى انه لفظ ابنة فيحذف تنوين
موصوفه ويسكن الباء او لفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعدمه لا يسكن الباء وفي التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن بحذف التنوين
في نحو جاءني هند ابنة زيد في لغة من صرف وفي الوصف ببنت من غير النداء وجهان اي التنوين وعدمه رواهما سيبويه عن العرب الذين
يصرفون هندا ونحوها فيقولون هند بنت عاصم بالتنوين وبغير تنوين والفرق بان تاء بنت تكتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تكتب بصورة
الهاء مدورة ليس بشيء لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف
وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا اكتفيا بالتاء المطولة في التسهيل ابدال الهاء من تاء التانيث المتحرك
ما قبلها لفظا او تقديرا في اخر الاسم المعرب عرف من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها
الا بالتاء نحو اخت وبنت قال نون التاكيد اه اشار بجعله قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومنها التوكيد
قال الخليل رح والتوكيد بالثقيلة ابلغ قوله لثقلها اي المشددة المستدعية للحركة فلذا لم يعرض لكنه اصل تحريكه قوله اي غير الف
التثنية لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الالف اللاحق فالمراد جنس الالف في اي نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف الجمع
قوله والف الجمع اختاره الشريف رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة القوم تغيير هذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية والشائع الف
الوصل كما في الرضي ومعنى الاضافة ما فسره بقوله اي الفاصل بينها لادنى ملابسة قوله لشبهها فيهما اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون
كل منهما نونا ملحقة بعد الالف ولم يقل لشبهها بهما مع ان فيه عدم تفكك الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين بنون التثنية والاولى اسقاطها
لشبهها اذ ما تجاء الثقيلة اي نون التاكيد جاء توحيد الضمير في قبل الكل اي من الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تخصيص الحكم لو اشبهما على التقدير نفيا ولا يجوز ان يكون
خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة تجب فيه العاطفة قال بالفعل المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي رد قول على بهم الفاعل لشبهها بالمضارع
في قوله اقاتلن احضر والشهود وعلى الماضي في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما والمراد الاختصاص في السعة قوله الكائن

في ضمن الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما فيما عدا امر المخاطب وحكما تقديرا كما في امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذفت اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمنه لام الامر كامر الغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام على التوسع او الامر بغير اللام وفهم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والنهي الخ ففيه ان المستعمل في النهي والاستفهام والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل ادواتها وان اطلاق الفعل على المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى المصدري لا يشمل الدعاء قوله نحو هل تضربن وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل ردا على من خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الاسئلة لو ترك بيان التخفيف والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره ابين حيث فصل اولا ثم عمم قوله بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما المنفي والشرط المؤكد بما ففي حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على الطلب اي طلب الوجود او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يعلمه مما هو ليس مطلوبه كقتل من اتى بكبيرة والصدق لاعاقبن الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال حال اما من النون اي متجاوزا عنهما يدل على الماضي والحال او عن الضمير المستتر في الدالة اي متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد اي على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اي لا يؤكد النون الاصطلاحي لان وضعه لتاكيد طلب حصول شيء اما في الخارج او في الذهن المطلق لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلوب نظر لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم وهم منشاؤه قراءة يؤكد على بناء المجهول قوله وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل لا تفعلن كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيهها بالطلب فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح تعلق قليلا بالاختصاص ولو اريد بالنفي اعم من صريحه وما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا والنهي في الجزم قوله زيد ما يقومن اورد المثال بما ليعلم حكم النفي بلا بالطريق الاولى لمشابهته بلا الناهية ثم ولذا لم يجئ بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقومن وبالمنفصلة عنه نحو لا في الدار يضربن زيد وما قيل انه لم يجئ في لا النفي فهو مدفوع بما وقع في قولهم مصيبة لا ينبين نسيكما وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا تحصيل القلة في النفي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان قياسا لا ينافي القلة فان كل قياسي

قياسي ليس يستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه في جواز الدخول ردا على منع مطلقا قوله في جوابه المثبت فمثبت
القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم
محل التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلته قوله بعد صلاحيته له صلوحا تاما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجيء عما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء
العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه معلوما صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح
في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المص لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه
غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد
فان النون لا يدخل نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين
لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول المقتضي للاختصاص المقتضي
لتسليم اصل الحكم المنافي لتاكيده ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عدا
مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام
وان فاق الورى حسبا ٭ والاكثر ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يؤكد بما نحو ان تفعلن فعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرط
مما يجوز لحوقه به قوله المؤكد حرفه لم يقل المؤكد اداته اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في
الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كما في حيثما واذ ما او لا كمتيما قال وما قبلها مع ضمير المذكرين
حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه من الضمير ومن هذا ظهر انه بيان
الحكم الصحيح اذ في المتصل ما قبل النون هو الضمير فيما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين في اخشون واخشين مم
قوله ان اشترط اه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه
كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية
الثاني قالوا في التثنية والجمع المؤنث انه التقاء الساكنين على حده ثم لزوم الفصل في الاولين للالتباس اجتماع النونات في
الاخرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل

في ضمن الامر بان يكون مذكورا بعده لفظا كما فيما عدا امر المخاطب وحكما تقديرا كما في امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف
اللام عنه لكثرة الاستعمال فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمنه لام الامر كامر الغائب والمتكلم فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام
او باللام على التوسع او الامر بغير اللام ويفهم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق
بالاستعمال المقدر والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل المستعمل في الامر والنهي اه ففيه ان المستعمل في النهي
والاستفهام والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل اداتها وان اطلاق الفعل على المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر
بالمعنى المصدري لا يشمل الدعاء قوله نحو هل تضربن وكذا سائر ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل ردا على من
خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الامثلة لو ترك بيان التخفيف والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره ابين حيث
فصل اولا ثم عمم قوله بهذه المذكورات الستة وهو الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما المنفي والشرط المؤكد بما ففي
حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على الطلب اي طلب الوجود او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال
عن حصول الفعل كما في الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم على ما يفعله مما هو ليس مطلوبه
كقسم من اتى بكبيرة والله لاعاقبن الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وحمل ابنية الباب عليه قوله دون الماضي والحال
حال اما عن النون اي متجاوزا عما يدل على الماضي والحال او عن الضمير المستتر في الدالة اي متجاوزة تلك المذكورات عن الدالة
على الماضي والحال قوله لانه لا يؤكد اه على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اي لا يؤكد النون الا مطلوبا لان وضعه لتاكيد طلب
حصول شيء اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلوب نظر
لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم وهم منشأه قراءة يؤكد على بناء المجهول قوله وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل لا تفعلن
كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه لا يصح
تعلق قليلا بالاختصاص ولا باكثر والمراد بالنفي اعم من صريحه ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل
بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله زيد ما يقومن اورد المثال بما ليعلم حكم المنفي بلا بالطريق الاولى لمشابهتها بلا الناهية ثم
ولذا يجيء بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقومن وبالمنفصلة عنه نحو لا في الدار يضربن زيد وما قيل انه لم يجيء في لا النافية
ممنوع بما وقع في قولهم مصيبة لا بنين تشكرا وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا تكميل القلة في النفي بلا المتصلة بالفعل
المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان قياسا لا ينافي القلة فان كل قياسي

قياسي ليس يستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك نسناه التشبيه في جواز الدخول ردا على منعه مطلقا قوله في جوابه المثبت فمثبت
القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم
محل التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلته قوله بعد صلاحيته له صلوحا تاما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل
الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجيء وعما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء
العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح
في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه
غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا عن حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد
فان النون لا يدخل نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكره الجمع بين حرفين
لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول يقتضي الاختصاص المقتضي
لتسليم اصل الحكم المنافي لتاكيده ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال قوله فيما عدا
مثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام
وان فاق الورى حسبا * والكثير ان لا يوكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت كذا في شرح
التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه يلحق الشرط وان لم يوكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه
مما يجوز لحوقه به قوله الموكد حرفه لم يقل الموكد اداته اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في
الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كما في حيثما واذما او لا كمتيما قال وما قبلها مع ضمير المذكرين
حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه من الضمير ومن هذا ظهر انه بيان
حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير بما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين في اخشون واخشين وهم
قوله ان تشترط اه فلا يكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه
كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية
الثاني قالوا في التثنية والجمع المؤنث انه التقاء الساكنين على حده ثم لزوم الثقل في الاولين لالتباس اجتماع النونات في
الاخرين قوله وان لم تشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا تحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل

على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقى ساكنان فى الوصل المحض الا واولهما حرف لين وثانيهما مدغم

متصل لفظا او حكما وقال شارحه مثال المتصل حكما اضربان وهل تنفعن بان قوله وهو الواحد المذكر اه لم يذكر المتكلم

مع دخوله فيما عدا ذلك اشارة الى انه لقلة وقوعه فى الاستعمال كالعدم لان التاكيد لا يدخل الا بما فيه معنى الطلب والطلب

للشخص عن نفسه غير صحيح الا بتاويل واعتبار تغائر اعتبارى قوله وحكمها غير ما ذكره من ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضى

جعل حكمهما ما ذكر اما لان الالف حاجز غير حصين ولان الالف فى حكم المفتوحة جعل قوله التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين

جمع المذكر والمخاطبة والظم ما ذكره الشارح قوله للزوم التقاء الساكنين اه على كلا المذهبين لعدم كون الثانى مدغمة قوله فان

يجيزه يدل على انه يجيز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك مع ذلك قوله وجعله مغتفرا اى مغفورا لتكرار فالصواب

ما فى الحواشى الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه

يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون قوله وليس بمرضى عند الاكثرين مع امكان التكلم ومجيئه كقراءة

نافع ومحياى وقراءة ابى والاكى لان كمال الفصاحة فى تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف خال قطع التكلم

فلا يقاس عليه حال التكلم قال وهما فى غيرهما اه مبتدأ خبره كالمنفصل وفى غيرهما حال من ضمير الخبر العائد الى النونين مع الضمير البارز حال

غيرهما والمعنى ان النونين من نحو هيا اغزا لفعل كالمنفصل وحال كونهما فى غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير

البارز وذلك لقوة جهة الانفصال بتوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المعتلة لانه بين الحاقهما بالصحيح بقوله وما قبلهما

كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثنى اه علم ذلك من التقييد بقوله فى غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما ذكر فى الصحيح

قوله ما ذكر من لحوق الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع غيرهما اه عطف

على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف اسمين على معمولى عامل واحد والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل و

كونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما اى ان النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والمجموع

حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اى ذلك الغير المقارن بالضمير شيئان اه وليس

قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للفرق فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر او يحتاج فى قوله وهو شيئان

الى تكلف التقدير او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح غير المثنى والمجموع فى القسمين المذكورين مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بالامر

المخاطب لانه الاصل فى الطلب واحال البواقى على المقائسة كما يدل عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر فى الواحد المذكر

المذكر دون المؤنث فلا يرد ان ههنا قسم ثالث وهو ان لا يكون مع الضمير اصلا نحو ليضربن زيد قوله وتضم الواو اه
بصيغة الخطاب عطف على قوله فتقول وسهى بعض الناظرين نقرره بالباء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب
لما سبق ان يقه وكذا اخشون بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا كسر الياء المفتوح قوله ارمى الغرض تصحيحا لهدف
قال كالمتصل لمشاركتهما في لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ بحركة ما قبله وهي تقتضي فتحة ما قبلها قوله يعني به الف التثنية كذا
في شرح المصرح وذلك لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه لا يمكن في نون المذكر اجراء
حكم ما سوى الالف فتعين الالف لما قاله الرضي ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت
اللام معها وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا يعني حمل ابقاء اللام في اغزون محمولا على ابقائها في اغزوا لانا نقل الكلام الى اغزوا
وكل ما يجري في اغزوا يجري في اغزون فليس الحمل الا تطويل المسافة فمدفوع بانه ليس في كلام المصرح شئ يدل على الحمل
بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضائه كل منهما
فتحة ما قبله يلزم الاجحاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة قوله اي اجمل اه غير الشارح ترتيب الشارح
المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو
لئلا يلتبس بالواحد قوله لا على ترتيب كما سبق اليه الوهم او لا يدخل الاستفهام على الامر قوله وبذا الامثلة اه اي لم يراع المصنف
الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير المستتر بل راعى ترتيب الشرح في نوع الاختلاط في الامثلة قوله
ترتيب تصريفها اه بعد اسقاط مثال المثنى والجمع المؤنث قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو يضربن واضربن فانه
فيهما ملاق بساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الاول وقت لقائها ساكن مطلقا
سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين
تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان المحذوف لا يكون الا الاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من
مقول الواو والاول او الثاني قوله لا تهينن بالنون الخفيفة علك معنى لعلك لاجرائه مجرى عسى فدخل في خبرها ان والمعنى لا تهن
الفقير لعله عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واغره فيستغنى هو وتفتقر انت لان احوال الزمان تدور وقبله
* لكل هم من الهموم سعة * والمسى والصبح لابقائه معه قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه المسى المساء
قوله والا فالواجب اه اي لا يكون اصله لا تهينن كان الواجب صيغة النهي الواحد المخاطب قوله حقه لمرتبه اه ولكونه نازيا

الاسم لا يخلو عنه الا لمانع من اللام والاضافة بخلاف النون فانه يخلو عنه الفعل بلا مانع فائدة لو بقيت ساكنة
بعد الالف على مذهب من اجازه وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة
وقال سيبويه هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين قال وفي الوقف عطف على تقدير
بحذف السابق اي في الوصل او على يحذف وكلام الشرح يحتمل كلا الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف
مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله ان يرد المحذوف لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها لزوال
قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطاء لانها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي
جاءت له كذا في شرح التسهيل قوله وقلت اغزوا اه وكذا تقول اخشون وهل تضربين في حال الوقف على يضربن
وتضربن فترد الواو والياء ونون الرفع قوله فانه لا يرد اي الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام بلا تنوين
ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء وقال تقلب الفا اي حال الوقف قوله فان التنوين اي حال الوقف قوله نحو اصبت
خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في اخر الكتاب وتمه
بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد الخفة هذا آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح
العتيق والبحر العميق لما رايت الطفرة من المقصدين لحد عن تدقيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله
على الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام وعلى اله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام * *

قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية على الفوائد الضيائية

نهار عشرين من جمادي الثاني سنة الف ومائتين [١٢]

وسبعون من الهجرة النبوية على صاحبها

الف الف سلام وتحية في المطبع العلوي

كتبه احقر العباد محمد علي الرضوي

عفي عنه

مطبوع ١
١٢